



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنوان

دور وكالات التصنيف الائتماني في النظام المصرفي
العالمي الراهن

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

إشراف الدكتور:

- رشيد علاب

إعداد الطالبتين:

- مريم شنوقي

نجمة بوتعية

أعضاء لجنة المناقشة :

رئيسا	جامعة جيجل	الأستاذ: نجيب قماش
مشرفا و مقرر	جامعة جيجل	الدكتور: رشيد علاب
مناقشا	جامعة جيجل	الأستاذ: مراد يونس

السنة الجامعية: 2017 - 2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر و عرفان

الحمد لله نستعينه و نشكره و نسهتدي به ، من يهده الله فهو

المهتدي و من يضل فلن تجد له وليا مرشدا .

ها نحن ذا نضع اللمسات الأخيرة على عملنا المتواضع هذا الذي تم

بعون الله و توفيقه، و لولا هدى الله لنا ما كنا لنهتدي

و ما كنا لنتم هذا العمل لولا فضله و مساعدته عز و جل .

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان الى كل من ساعدنا من قريب او من بعيد على

انجاز هذا العمل، ونخص بالذكر الأستاذ المشرف "**رشيد علاب**" الذي لم يبخل علينا

بتوجيهاته ونصائحه القيمة وعلى الجهود التي بذلها معنا طيلة فترة انجاز هذا البحث،

فكان لنا النور الذي اقتدينا به فجزاه الله خيرا .

ونتقدم بالشكر المسبق للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على ما بذلوه

من جهد في قراءة مذكرتنا وعلى مجمل نصائحهم وتوجيهاتهم كما لا يفوتنا أن نتوجه بالتحية

والشكر إلى كافة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير .

وفي الأخير نحسب هذا العمل لوجه الله تعالى ولا نزكي على الله عملا راجينا

منه أن يجعله من صالح أعمالنا

ملخص :

تحاول الدراسة الراهنة تسليط الضوء على دور وكالات التصنيف الائتماني في النظام المصرفي العالمي الراهن، وكذا محاولة دراسة الحلول والبدائل لإصلاح وكالات التصنيف الائتماني في ظل الأزمات المالية، حيث تبين لنا أن وكالات التصنيف الائتماني تقوم بالمساهمة في خلق المنافسة من خلال دفع المؤسسات الخاضعة للتصنيف إلى تحسين أدائها لتجنب التصنيف السيئ وما يتبعه من آثار سلبية على عملياتها التمويلية، ومن جهة أخرى تقوم بإصدار درجات تصنيف ائتماني تعبر عن المقدرة المالية لمؤسسة أو دولة على سداد ديونها والوفاء بالتزاماتها المالية في الآجال المحددة، كما تقوم بتقويم المخاطر المتعلقة بإصدارات الدين سواء للشركات أو الحكومات، وتعد قدرة المصدر على الوفاء بتسديد فوائد الدين والأقساط المترتبة عليه أهم مؤشر للجدارة الائتمانية التي تبني عليها التصنيفات من قبل هذه الوكالات .

بينت الدراسة الراهنة بأن هناك اتهام لوكالات التصنيف العالمية بالمبالغة وعدم الدقة في منح التصنيفات الائتمانية قبيل وأثناء حدوث الأزمات المالية العالمية 2008، وأزمات تسعينات القرن العشرين، وقد تطلب الأمر مراجعة واسعة لنطاق الإشراف والرقابة على هذه الوكالة سعياً لإصلاحها، وبالمقابل بدأت تبرز وكالات التصنيف الائتماني الإسلامية كبديل منافس في ظل الانتقادات المتعددة لوكالات التصنيف التقليدية .

الكلمات المفتاحية : وكالات التصنيف الائتماني، التصنيف الائتماني، النظام المصرفي العالمي، درجات التصنيف الائتماني، فيتش، موديز، ستاندرز أند بورز، أزمة جنوب شرق آسيا، أزمة 2008، التصنيف الإسلامي .

Abstarct:

the current study tries to highlight the impact of rating agencies on the current international banking system, so it tries to give solutions and alternatives to remediate the failures of these agencies especially in the light of recent financial crises. The study showed that the rating agencies helped to create a competitive environment by pushing the rating institutions to improve their situation to avoid bad ratings, in addition, these agencies issued ratings for companies, banks and even countries, these ratings indicate the creditworthiness of the company or the country, also these agencies also assess the risks associated with issuance of debt securities for both businesses and governments, also the ability to repay debt and pay associated premiums is the most important solvency indicator for these agencies.

The study showed that there is a burden for the global rating agencies to exaggerate the lack of precision in granting credit ratings as during the global financial crisis in 2008 to occur, and the crises of the nineties of the twentieth century, required a thorough examination of the scope of supervision and control of the agency in order to set it, and in turn are to the new agencies Islamic credit rating As a competitive alternative under the multiple criticisms of rating agencies traditional.

Keywords: Credit Rating Agencies, Credit Rating, Global Banking System, Credit Ratings, Fitch, Moody, S & P, Southeast Asian Crisis, 2008 Crisis, Islamic Classification .

الفهرس

فهرس المحتويات

	دعاء
	شكر وعرهان
	قائمة المحتويات.....
	قائمة الأشكال والجداول.....
أ-ح	مقدمة عامة.....
الفصل الأول : مدخل إلى النظام المصرفي العالمي الحديث.	
10	مقدمة الفصل
11	المبحث الأول : ماهية النظام المصرفي العالمي .
11	المطلب الأول: مفهوم النظام المصرفي العالمي .
17	المطلب الثاني: مكونات النظام المصرفي العالمي .
30	المطلب الثالث: خصائص النظام المصرفي العالمي .
34	المبحث الثاني : الاتجاهات الحديثة للنظام المصرفي العالمي.
34	المطلب الأول: التحرير المالي للنظام المصرفي .
51	المطلب الثاني: العولمة المالية وأثرها على النظام المصرفي.

66	المطلب الثالث : مقررات بازل 3 ودورها في تحسين عمل النظام المصرفي .
77	المطلب الرابع : خصائص البنوك الشاملة .
86	المبحث الثالث : قياس الكفاءة المصرفية .
86	المطلب الأول: مفهوم الكفاءة المصرفية.
93	المطلب الثاني: أساليب قياس الكفاءة المصرفية ومؤشراتها.
101	المطلب الثالث : صعوبات قياس الكفاءة المصرفية .
104	المطلب الرابع : علاقة معايير لجنة بازل بالكفاءة المصرفية.
107	خلاصة الفصل
الفصل الثاني :الإطار النظري للتصنيف الائتماني .	
108	مقدمة الفصل.
109	المبحث الأول : أساسيات حول التصنيف الائتماني .
109	المطلب الأول: مفهوم التصنيف الائتماني .
114	المطلب الثاني: أنواع التصنيف الائتماني .
118	المطلب الثالث :شروط وإجراءات التصنيف الائتماني .
120	المبحث الثاني : درجات وآليات ومعايير التصنيف الائتماني.

120	المطلب الأول: درجات التصنيف الائتماني.
125	المطلب الثاني: آليات التصنيف الائتماني.
127	المطلب الثالث: معايير التصنيف الائتماني.
129	المبحث الثالث : محددات التصنيف الائتماني.
129	المطلب الأول: التصنيف الائتماني السيادي.
142	المطلب الثاني: التصنيف الائتماني للمصارف
151	المطلب الثالث: التصنيف الائتماني لأسواق رأس المال.
158	خلاصة الفصل.
الفصل الثالث: وكالات التصنيف الائتماني وعلاقتها بالأزمات المالية.	
160	مقدمة الفصل.
161	المبحث الأول :مدخل عام لوكالات التصنيف الائتماني.
161	المطلب الأول: مفهوم وكالات التصنيف الائتماني.
165	المطلب الثاني: أنواع وكالات التصنيف الائتماني.
170	المطلب الثالث: آليات عمل وكالات التصنيف الائتماني والرموز المستخدمة فيها.
175	المطلب الرابع: التصنيفات الائتمانية الممنوحة لمختلف الأطراف.
178	المبحث الثاني: تقييم وكالات التصنيف الائتماني وعلاقتها بالأزمات المالية العالمية.

178	المطلب الأول: الإخفاق في التصنيف في ظل أزمات الدول الناشئة (1997-2002).
181	المطلب الثاني: الإخفاق في التنبؤ بالأزمة المالية العالمية 2008.
184	المطلب الثالث: أسس اعتبار وكالات التصنيف سببا في حدوث الأزمات المالية.
189	المبحث الثالث: متطلبات إصلاح وإيجاد بديل لوكالات التصنيف الائتماني لاجتناب الأزمات في النظام المصرفي العالمي مستقبلا.
189	المطلب الأول: الإصلاح بتقويم عمل وكالات التصنيف الائتماني القائمة.
190	المطلب الثاني: مبررات إنشاء معايير ومؤسسات التصنيف للصناعة المالية الإسلامية.
194	المطلب الثالث: وكالات التصنيف الإسلامية وقواعد عملها.
197	المطلب الرابع: متطلبات وشروط النهوض بوكالات التصنيف الإسلامية المالية.
199	خلاصة الفصل.
201	الخاتمة العامة.....
	قائمة المراجع.....
	قائمة الملاحق.....

قائمة

الأشكال

و الجداول

قائمة الأشكال و الجداول

◀ قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	وظائف البنوك الشاملة	81
02	عملية التصنيف الائتماني	172

◀ قائمة الجداول :

الرقم	العنوان	الصفحة
01	متطلبات رأس المال و رأس مال التحوط حسب اتفاقية بازل 03	69
02	المعايير المقترحة من قبل لجنة بازل 03	72
03	التصنيفات طويلة الأجل ل موديز و فيتش و ستاندر آندر بورز	173
04	نماذج من إخفاقات كل من وكالتي موديز و ستاندر آندر بورز خلال الفترة (1997-2002) .	180
05	التصنيف الائتماني لعدد من المؤسسات المالية قبل يوم واحد من إفلاسها أو إنقاذها.	184

مقدمة عامة

يمثل الجهاز المصرفي القلب النابض لأي اقتصاد معاصر بفعل الوظائف التي يقوم بها ، ولهذا أحاطت النظم الاقتصادية هذا القطاع برعاية خاصة تمثلت في التشريعات والسياسات التي تهدف لحمايته وتقويته ودعمه، إذ أن لهذا الجهاز دورا بالغ الأهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك بفعل ما يتوافر لديها من قدرات على تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو المشاريع التنموية .

ويعتبر القطاع المصرفي أحد ركائز النظام المالي والاقتصادي بحكم مقوماته ومكوناته ونشاطه، كما يوفر بعد دراسة حاجة السوق والوضع الاقتصادي التدفقات النقدية التي تحتاج إليها التنمية الاقتصادية في أي بلد من خلال قدرته على تعبئة المدخرات وتسيير تدفق الأموال بين وحدات الاقتصاد الوطني، ويتم ذلك بواسطة المؤشرات الصادرة عن البنك المركزي والتوجيهات الحكومية، وعليه يمكن القول أن القطاع المصرفي يلعب دورا رياديا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية عن طريق تقديم القروض للأفراد والمؤسسات والمساهمة في المشروعات الحكومية .

وقد عرف الاقتصاد العالمي تحولات جذرية مست كل جوانبه بما فيها الجهاز المصرفي وهذا خاصة بعد دخوله للألفية الثالثة التي تعرف بألفية العولمة، والتي أحدثت تغييرات عميقة في أعمال المصارف وأدائها وإذا كانت متطلبات العولمة قد فرضت على القطاعين المالي والمصرفي العديد من التطورات، وجعلت الأنظمة المصرفية في مختلف بلدان العالم تعيد النظر في أنظمتها الداخلية، بما يؤهلها لمواجهة مخاطر تلك التطورات، ولأن العولمة الاقتصادية لها تأثير أكبر على الأنواع الأخرى للعولمة فهي بمثابة الأداة الرئيسية الأكثر فعالية في مسيرة العولمة لهذا نجد أن لها آثار كبيرة على الجهاز المصرفي، حيث اتخذت أبعادا ومضامين جديدة جعلت البنوك تتجه إلى ميادين وأنشطة غير مسبقة، وأدت إلى انتقالها من مواقف وتصورات واسعة ممتدة من أجل تعظيم الفرص وزيادة المكاسب، وتدعيم الثقة بجوانبها .

وأدى تطور الأسواق المالية وانفتاحها، وكثرة المعاملات الاقتصادية والمتعاملين بها، وازدياد سرعتها، وارتفاع حجم الصفقات التجارية وعددها، الحاجة إلى توفير المزيد من الائتمان، والذي يتطلب بدوره توفر معلومات دقيقة وسريعة لتحديد قدرة المقترضين عمى السداد، ومن أجل تجنب الوقوع في عدم الوفاء بالالتزامات المالية في الآجال المحددة وبالشكل المطلوب.

ومن هنا ظهرت وكالات التصنيف الائتماني لأول مرة في شكلها القديم للعمل على توفير البيانات للمتعاملين في الأسواق ومن تم مساعدتهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية ، وتحول دورها بداية القرن العشرين إلى وضع تنقيط يعكس الملاءة المالية للمؤسسات الممنوح لها وبالتالي مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها. وانطلاقاً من هذا الأساس اعتبرت وكالات التصنيف على أنها أداة من أدوات إدارة المخاطر المالية على المستوى الكلي تساهم في ضبط المبادلات المالية وتجنب الاقتصاد العالمي الوقوع في أزمات مالية حادة، حيث بلغ عددها في نهاية القرن العشرين ما يقارب 150 وكالة تصنيف ائتماني أهمها وكالة موديز لخدمة المستثمرين Moody's Investors Service ، ووكالة ستاندرد آند بورز Standard & Poor'S ، و وكالة فيتش للتصنيف Fitch Ratings . وكل منها يمارس نشاطه في تقويم قدرة الحكومات والشركات والمؤسسات المالية على الوفاء بالتزاماتها المالية، حيث تنتشر فروع هذه الوكالات فيما يزيد على 100 دولة متقدمة ونامية، كما أصبحت وكالات التصنيف الائتماني تتمتع بتأثير قوي في عالم المال، و اكتسبت ثقة الحكومات والمستثمرين حول العالم.

و قد ساهم أثرها القوي وثقتها المكتسبة في تحولها كأحد أهم اللاعبين في النظام الاقتصادي العالمي، فيما يتنامى دورها باعتبارها مؤثرة في مسار الاستثمارات العالمية بشكل كبير، حيث تلعب دوراً محورياً في الأسواق المالية الحديثة، كما أن لها دور أساسي في دعم عنصر الشفافية في الأسواق عن طريق المساهمة في حل مشكلة القصور في كفاءة المعلومات والبيانات بين المقرضين والمقترضين من جانب، والمقرضين والمستثمرين من جانب آخر، وفي الكشف عن الملاءة المالية وتحديد درجة المخاطر المرتبطة بالشركات من خلال ما تصدره من تصنيفات ائتمانية في شكل درجات ومستويات محددة.

وتعتبر درجة التصنيف الائتماني عن رأي وكالة التصنيف في تقويم الملاءة المالية والرغبة في الدفع لمصدر الورقة المالية على الوفاء بالديون ومقابلة الالتزامات المالية الحالية والمستقبلية بشكل كامل وفي الوقت المحدد، بناء على معايير كمية ونوعية.

وفي إطار قيام وكالات التصنيف الائتماني بصناعة التصنيف الائتماني، اتهمت هذه الوكالات بدخولها كأحد الأطراف الفاعلة في نشوب الأزمات المالية العالمية (أزمات تسعينات القرن العشرين والأزمة المالية في أغسطس 2008) وذلك بعجزها عن إعطاء درجة تصنيف ائتماني تعبر عن الأداء الحقيقي للجهات الخاضعة للتصنيف قبل وأثناء حدوث هذه الأزمات.

إنّ الدور الحساس التي تقوم به هذه الوكالات يجعلها دائماً محلّ جدل بين الأوساط الاقتصادية، حيث تعددت الآراء حولها فهناك من وصف دورها بالاجباي وهناك من وصفه بالسلبى، وتعددت الإشارات عن دورها في هذه الأزمات بسبب تضليلها للمستثمرين بشأن الجودة الحقيقية للديون التي قاموا بتصنيفها، في حين تساءل البعض عن مدى استقلاليتها عن المؤسسات التي تلجأ إلى خدماتها، ومن ثم عن موضوعية التصنيفات الصادرة عنها ، وأيضاً حول موضوع تصحيح عمل هذه الوكالات أو اقتراح وكالات تصنيف أخرى من بينها الوكالات الإسلامية.

مشكلة الدراسة :

وعلى أساس ما سبق فإن الإشكالية التي نسعى لمعالجتها من خلال هذه الدراسة الراهنة في السؤال الرئيسي التالي:

التساؤل الرئيسي:

ما الدور الذي تلعبه وكالات التصنيف الائتماني في النظام المصرفي العالمي الراهن؟.

ومن خلال الإشكالية الرئيسية الفرعية التي تساعد على فهم وتحليل الموضوع وهي على النحو التالي :

الأسئلة الفرعية:

- ما هو التصنيف الائتماني؟
- ما هو تأثير التصنيف الائتماني على النظام المصرفي العالمي؟
- ماذا نقصد بوكالات التصنيف الائتماني؟
- ما هو الدور الحالي لوكالات التصنيف الائتماني؟

فرضيات الدراسة:

تتطلب الإجابة على الأسئلة السابقة وضع مجموعة من الفرضيات كإجابة مسبقة عنها، وسنسى من خلال هذه الدراسة تأكيدها أو نفيها .

هذه الفرضيات هي:

- يعتبر وجود وكالات التصنيف الائتماني ضروريا في الاقتصاد العالمي الراهن.
- تؤثر وكالات التصنيف الائتماني إيجابا على عمل النظام المصرفي العالمي.

– يمكن أن تكون وكالات التصنيف الائتماني الإسلامية البديل الأفضل لوكالات التصنيف الائتماني الحالية.

أسباب اختبار موضوع الدراسة :

هناك عدة اسباب دفعتنا لاختيار الموضوع دون غيره من المواضيع الاقتصادية الاخرى، واختيارنا لهذا الموضوع له اسباب موضوعية واخرى ذاتية وهي كالتالي:

- الرغبة الشخصية للبحث في هذا الموضوع.
- يقع الموضوع في مجال تخصصنا ويعتبر من المواضيع المهمة التي تخدم المجال المصرفي.
- نقص و محدودية الدراسات و البحوث التي تناولت موضوع وكالات التصنيف الائتماني العالمية و تقييم أثارها الايجابية و السلبية من خلال تحليل أثارها .
- سعينا الشخصي إلى محاولة توضيح أهمية وكالات التصنيف الائتماني و ضرورته في الوقت الراهن.
- يعتبر موضوع وكالات التصنيف من أهم المواضيع في المجال المصرفي و خاصة في الوقت الراهن في ظل اشتداد المنافسة المصرفية و الغموض الذي يكتنن عمل هذه الوكالات.

أهمية الدراسة :

تتبع أهمية هذه الدراسة من بيان دور وكالات التصنيف الائتماني العالمية في الاقتصاد العالمي الراهن وتأثيرها على عمل النظام المصرفي العالمي، وذلك من خلال ضرورة الحفاظ على استقرار الأسواق المالية لأداء دورها بشكل فعال و مجانية كل ما يمكنه أن يزعزع ذلك الاستقرار .

لكن و مع زيادة الأدوات المالية الاستثمارية ذات المخاطر و تنوعها ، و قصور كفاءة المعلومات، أصبح من الصعب اتخاذ القرار الاستثماري بشكل سليم، حيث يعتبر التصنيف الائتماني بمنزلة الجهود التسويقية للإصدارات المالية من خلال تقييم درجة مخاطر الاستثمار ، وذلك في ظل اتساع الأسواق المالية العالمية و ترابطها و اتجاه المستثمرين نحو شراء السندات الحاصلة على درجة تصنيف ائتماني من وكالات التصنيف الائتماني العالمية ، و التي تعطي ضرورة موجزة وسريعة عن الملاءة المالية و الرغبة في الدفع ، إلا أنها تؤدي دورها كما يجب بسبب ضعف الرقابة عليها فساهمت في بروز الأزمات المالية بدلا من الحد

منها، و هو اتهام قوي وجه إليها، و جعل الحكومات نقيذ النظر في عديد نقاط ضعف هذه الوكالات لإصلاحها .

هدف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور وكالات التصنيف الائتماني في النظام المصرفي العالمي وكذا عملها في الأزمات المالية و الذي لعبته وكالات التصنيف الائتماني خاصة خلال الأزمة المالية العالمية - بعد توضيح أنواعها و دورها و أهم التصنيفات الائتمانية التي تمنحها و إبراز درجات و مراحل التصنيف الائتماني الممنوح من قبل هذه الوكالات لمختلف الأطراف - من خلال إخفاؤها في إصدار التصنيفات الائتمانية للجهات المصنفة و المبالغة في ذلك ، و بالتالي متطلبات إصلاحها و إيجاد البديل لها .

الدراسات السابقة:

من خلال البحث عن الدراسات السابقة التي تتعلق بموضوع الدراسة ،تبين لنا ان مثل هذه الدراسة نادرة بشكل عام ،نتيجة لحدائثة الموضوع على الصعيدين المحلي والعالمي ، إلا بعض الدراسات المحدودة والمتمثلة أغلبيتها في المقالات والمداخلات المقدمة للمؤتمرات والملتقيات الدولية وكذا المجالات وأغلبيتها باللغات الأجنبية ونذكر منها :

♦ بوجدخ كريم، كراش رحمة، دور وكالات التنقيط العالمية :بين الحد من الأزمات المالية والتسبب

فيها، الملتقي الدولي الثاني حول :الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة وتأثيراتها على اقتصاديات شمال إفريقيا، ، جامعة تبسة، الجزائر،يومي 19-20 جوان 2013.

لقد تناول الباحثان في هذه الدراسة دور وكالات التصنيف في التسبب بالأزمة المالية العالمية2008 ومن أهم النتائج التي حيث توصلا إليها هو أن هذه الوكالات تحولت من أداة لتجنب المخاطر إلى أداة للتسبب فيها، وذلك بسبب ابتعادها عن الشفافية التي تعتبر ضرورية في أدائها نظرا لحساسية ما تقدمه من تنقيط للمؤسسات ليعكس وضعيتها المالية ومقدرتها على الوفاء بالتزاماتها ومما لاشك فيه ونظرا لأهمية الدور الذي تلعبه هذه الوكالات في الاقتصاد العالمي بات من الضروري تعزيز الأطر الرقابية والتنظيمية والتشريعية الخاصة بهذه الوكالات.

♦ بن سوسي حمزة، دور وكالات التصنيف الائتماني في حدوث الازمات المالية وانعكاسات ذلك على

الاقتصاد الجزائري ، مجلة الحقيقة ، العدد 38، جامعة أحمد دارية، أدرار، 22/09/2016.

لقد تطرق الباحث في هذه الدراسة إلى إبراز دور وكالات التصنيف الائتماني في حدوث الازمات المالية سواء أزمة الرهون العقارية سنة 2008 وأزمة الديون السيادية الأوروبية الحالية، وتوصل إلى اخفاق وكالات التصنيف الائتماني في اعطاء درجات تصنيف دقيقة يؤدي إلى تفاقم الأزمة التي يعاني منها البلد ، ذلك أن رفع درجة التصنيف الائتماني خلال فترة التوسع الاقتصادي تؤدي الى زيادة تدفقات رؤوس الأموال إلى البلد، وبالتالي من الممكن أن تؤدي الى مخاطر الافراط في التمويل ومخاطر التضخم ، في حين أن تخفيض درجة التصنيف الائتماني أثناء فترة الإنكماش في الدول النامية تؤثر على قدرة الإقتصاد في الحصول على التمويل المطلوب ، وبالتالي تؤثر سلبا في أوضاعها المالية.

- ◆ Joyce Michel Mounayar, “**Country Risk: the Major Determinants of Credit Risk Ratings**”, American University of Beirut, Beirut, Libanon, 2006.

جاءت هذه الدراسة كمحاولة وتحليل المخاطر السيادية، والعوامل التي تحدد تصنيفات مخاطر الائتمان، في ظل العولمة ، وتشير أهم نتائج هذه الدراسة التي قام بها الباحث إلى ضرورة انفتاح التجارة وتزايد أهمية الاستثمار الأجنبي وسعي المستثمر نحو تقويم المخاطر التي يتعرض لها البلد الذي يرغب في توجيه أمواله إليه، من أجل تقليل حالات عدم التأكد في استثماراته والاستفادة من الفرص المتاحة، وتوصل الباحث إلى أن وكالات التصنيف تستخدم نفس المتغيرات في إعطاء درجات التصنيف الائتماني ولكن بأوزان مختلفة.

- ◆ Nada Mora, “**Sovereign Credit Ratings: Guilty Beyond reasonable Doubt**”, American University of Beirut, Beirut, Libanon, 2005.

حيث استهدفت الباحثة من خلال هذه الدراسة تتبع سلوك وكالات التصنيف الائتماني تجاه الدول التي عصفت بها الأزمة المالية الآسيوية عام 1997، وذلك قبل وأثناء وبعد انتهاء الأزمة . ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة هي أن وكالات التصنيف الائتماني لم تستطع التنبؤ بالأزمة المالية قبل حدوثها، إلا أنها قامت بإعطاء درجة تصنيف ائتماني منخفضة لهذه الدول أثناء الأزمة، كما أنها لم تقم بتعديل هذه التصنيفات ،ما أدى إلى تفاقم الأزمة.

مما سبق يتبين لنا أهمية هذه الدراسات في إبراز الدور الكبير الذي تلعبه وكالات التصنيف الائتماني و تأثيرها على الدول، من خلال رفع أو تخفيض درجة تصنيفها الائتماني.

منهجية الدراسة:

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع و بناءا على طبيعة الأشكال المطروحة و اختبار صحة الفرضيات و بغية الوصول إلى الأهداف المرجوة اعتمدنا على المنهج التاريخي و الوصفي في دراستنا للجانب النظري و ذلك من خلال استعراضنا بمختلف المفاهيم المتعلقة بالنظام المصرفي العالمي ، وكذا التصنيف الائتماني لأحدى أهم الخدمات التي تقدمها وكالات التصنيف الائتماني ، و المنهج التحليلي فيما يتعلق بالجانب التطبيقي بغرض عرض بعض التصنيفات الائتمانية التي تمنحها وكالات التصنيف الائتماني للدول و الشركات و البنوك .

بالإضافة إلى التطرق إلى علاقة هذه الوكالات بالآزمات المالية و إلى أهم النقاط التي ينبغي إصلاحها لتقويم دورها و أدائها بشكل سليم و لإيجاد بديل شرعي لها .

محتويات الدراسة :

إن هذه الفرضيات ستكون أساس إشكالية الموضوع الذي ننوي الخوض فيه من أجل المساهمة في توضيح معالمه ، بإزالة الغموض عن بعض جوانبه ، و إبراز نواقصه .

و قصد الإحاطة بهذا الموضوع و الإلمام بكافة عناصره ارتأينا تقسيمه إلى ثلاث فصول مختلفة ، لكل فصل يعالج جانب من الجوانب الأساسية التي تعالج موضوع الدراسة و هي كما يلي :

الفصل الأول تحت عنوان: الجهاز المصرفي، وقد ضم في طياته ثلاث مباحث ، تناولنا في المبحث الأول ماهية النظام المصرفي ، أما الثاني فتمحور حول الاتجاهات الحديثة للنظام المصرفي العالمي ، كما تطرقنا في المبحث الثالث إلى قياس الكفاءة المصرفية .

أما الفصل الثاني فخصص للإطار النظري للتصنيف الائتماني حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث ضم المبحث الأول أساسيات حول التصنيف الائتماني ، أما الثاني فقد تناولنا فيه درجات و آليات و معايير التصنيف الائتماني ، أما الثالث فتمحور حول محددات التصنيف الائتماني .

و أخيرا الفصل الثالث الذي يتناول وكالات التصنيف الائتماني و علاقتها بالأزمات المالية ، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث تناولنا في المبحث الأول تقييم وكالات التصنيف الائتماني و علاقتها بالأزمات الحالية العالمية أما المبحث الثالث فتمحور حول متطلبات إصلاح و إيجاد بديل لوكالات التصنيف الائتمانية لاجتناب الأزمات المالية مستقبلا .

الفصل الأول

مقدمة الفصل:

يلعب الجهاز المصرفي دورا بالغ الأهمية في النظم الاقتصادية والمالية المعاصرة حيث يعتبر المسؤول عن أداء وظيفة جمع المدخرات الكافية لتمويل التنمية الاقتصادية وتوزيعها بطريقة كفوءة على المشاريع الاستثمارية المختلفة. ذلك الدور الذي أصبح من خلاله الجهاز المصرفي من أهم الأجهزة الاقتصادية وأكثرها استجابة للمستجدات سواء المحلية أو الدولية.

فالجهاز المصرفي من خلال وظائفه يعتبر أحد العناصر الاقتصادية الهامة في كل الدول فهو المرآة العاكسة لكل تنمية اقتصادية و هذا بوجود بنك مركزي على قمة الجهاز المصرفي منحتة الحكومة عدة امتيازات جعلته يكتسب أهمية خاصة من بين كافة البنوك.

كما أن التحرير المالي يعمل على جعل الاقتصاد أكثر انفتاحا، وذلك لما تشتمل عليه سياساته من إجراءات وأساليب لتخفيف القيود على القطاع المالي وما شاهدهته البنية الدولية من متغيرات وتطورات هامة، فالتحرير المالي غير المحسوب يمكن أن تكون له آثار عكسية على المتغيرات الاقتصادية والاقتصاد ككل حيث أثبتت تجارب الإصلاحات الكلية والهيكلية بان قدرة الاقتصاد على تجاوز الأوضاع الاقتصادية السلبية يرتبط بدرجة كبيرة بحجم الإصلاحات وسياسات التحرر المالي نظر المساهمة القطاع المالي في رفع كفاءة الاقتصاد وتحقيق الاستقرار.

وفي هذا السياق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، تناول الأول ماهية النظام المصرفي، وأهتم الثاني بالاتجاهات الحديثة للنظام المصرفي العالمي، أما المبحث الثالث فتم التطرق من خلاله إلى قياس الكفاءة المصرفية.

المبحث الأول : ماهية النظام المصرفي :

احتل النظام المصرفي منذ فترات طويلة أهمية بالغة في مختلف النظم الاقتصادية، تزايدت أهميته من يوم إلى آخر مع التطورات الهامة التي تطرأ على الاقتصاديات، و عليه فقد أخذ مفهوم الجهاز المصرفي عدة تعريفات وذلك حسب ظروف نشأته وتطوره وانعكس ذلك على هيكله مما جعله يتسم بخصائص معينة، وعليه ومن خلال هذا القسم سنتطرق للجهاز المصرفي من حيث المفهوم والمكونات والخصائص.

المطلب الأول : مفهوم النظام المصرفي العالمي:

يشير الجهاز المصرفي إلى مجموعة من المكونات ذات علاقات متداخلة مع بعضها البعض تعمل على نحو متكامل داخل حدود معينة لتحقيق هدف أو أهداف مشتركة في بيئة ما، كما يعتبر الجهاز المصرفي جزءاً من النظام المالي، وهو نظام يقيم مجمل النشاطات التي تمارس بها العمليات المصرفية وخاصة تلك المؤسسات التي تتعامل وتمنح الائتمان.

الفرع الأول : نشأة الجهاز المصرفي وتطوره:

أولاً - نشأة الجهاز المصرفي :

تمتد جذور العمليات المصرفية إلى عهد بابل في القرن الرابع قبل الميلاد، أما الإغريق فقد عرفوا قبل الميلاد بدايات العمليات التي تزاولها البنوك المعاصرة كتبادل العملات، حفظ الودائع، منح القروض¹. أما فكرة الاتجار بالنقود فقد بدأت في العصور الوسطى بفكرة الصراف (الصيرفي) الذي يكتسب دخله من مبادلة العملات سواء كانت أجنبية أو محلية.

وبدأت عمليات التسليف والإيداع إلى أن جاء "حمو رابي" لتحديد المعاملات المالية والمصرفية، إضافة إلى العمليات الأخرى والتي يتم تبنيها في "شريعة حمو رابي"، وتطورت المصارف في زمن الفينيقيين حيث أصبحت للمصارف شهرة واسعة في مجال التجارة مع بلاد فرس والبلاد المطلة على البحر المتوسط كما شهدت المصارف تطوراً آخر في زمن اليونانيين حيث اتسعت تلك الأبعاد من العمليات المالية والمصرفية إلى العمليات التي تخص "دفتر اليومية" و "دفتر الأستاذ" وتخصيص صفحات مستقلة لكل زبون يتعامل مصرفياً، وتقدمت العمليات المصرفية في العهد الروماني حيث أصبحت الحسابات للودائع شبه

¹شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص، 25.

مستمرة قابلة للسحب باستمرار وهو ما يسمى الآن بالحسابات الجارية ، واتسع العمل المصرفي ابتداء من القرن الحادي عشر للميلاد، حيث شمل تبديل النقود إضافة إلى إيداعها وإقراضها.¹

وكانت بداية الصيرفة عندما بدأ الصيارفة والصاغة بالتفكير بأن الذين يودعون الأموال عندهم لا يستردونها منهم إلا بنسبة زهيدة والباقي يحفظ في صناديقهم، فقاموا بالانتفاع من هذه الأموال سواء بإقراضها أو بعمليات أخرى، لذلك بدعوا في تشجيع وتحفيز الأغنياء وكبار التجار على إيداع أموالهم لمدة طويلة مقابل دفع فائدة سنوية صغيرة بدلا من أن يأخذوا منهم رسوم الإيداع ليتمكنوا من إقراض هذه الأموال بفائدة أعلى ليستفيدوا من الفرق كعائد لهم لذلك ظهرت أقدم المصارف في أوروبا ومنها بمدينة البندقية عام 1157م كما امتازت بأنشطة تجارية واسعة.²

وأصل كلمة "مصرف" في اللغة العربية مأخوذة من الصرف بمعنى "بيع النقد بالنقد" ويقصد بها المكان الذي يتم فيه الصرف، ويقابلها كلمة "بنك" ذات الأصل الأوربي والمشتقة من الكلمة الإيطالية banco التي تعني المنضدة أو الطاولة، أما سبب ارتباط هذه الكلمة بالأعمال المصرفية فإن الصيارفة كانوا يستعملون مناضد خشبية لممارسة أعمالهم في أسواق بيع وشراء العملات المختلفة، وذلك في أواخر القرون الوسطى ، كما أن كلمة bankrupt وتعني "مفلس" جاءت من أصل ايطالي حيث تعني كسر المنضدة أي منضدة الصراف كإعلان عن إفلاسه وعدم السماح له بالاستمرار في مزاوله الصرافة.³

ثانيا - تطور الجهاز المصرفي : لم تنشأ البنوك في صورتها الراهنة ولم تظهر دفعة واحدة مكتملة المعالم، وإنما كانت هذه النشأة وليدة تطور طويل قام على أنقاض مجموعة من النظم البدائية السابقة لها كانت تتولى عمليات الائتمان في صورتها الأولى وهي:⁴

1- كبار التجار: بحيث كان التجار موضع ثقة التجار المحيطين بهم نظرا لشهرتهم وكانوا يساعدون بأموالهم على تنشيط التجارة ومعاونة التجار، ومن ثم ائتمنهم الأفراد واستودعهم أموالهم وبالتالي أصبح التاجر وديعا تستودع لديه نقود الأفراد ويحصلون على شهادات إيداعها .

¹ زكريا الدوري، يسرى السمراي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 2.

² صادق راشد الشمري، إدارة المصارف (الواقع والتطبيقات العلمية)، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 35.

³ خالد أمين عبد الله، إسماعيل الطراد، إدارة العمليات المصرفية (المحلية والدولية)، دار وائل للنشر والتوزيع، البحرين، 2010، ص 90.

⁴ أسامة كامل، عبد الغاني حامد، النقود والبنوك، مؤسسة لورد العلمية للشؤون الجامعية للنشر والتوزيع، البحرين، 2006، ص 90.

2- المرابون العاديون : فالبنوك الحديثة هي وثيقة المرابون الذين كانوا يقرضون أموالهم والمرابي يستخدم أمواله الخاصة في الإقراض ويتقاضى في مقابل هذه الخدمة مبلغا من النقود كان يسمى ربا والآن أصبح يسمى فائدة .

3- الصاغة : والبنوك الحديثة هي وريثة الصاغة الذين كانوا يشتغلون بتجارة الحلي والمعادن ومن هذه التجارة اكتسبوا خبرة عن عيار المعادن وأسعارها .

الفرع الثاني : تعريف الجهاز المصرفي :

قدمت عدة تعاريف للجهاز المصرفي من بينها ما يلي :

يعرف الجهاز المصرفي على أنه : " ذلك النظام الذي يتكون من مجموعة من الوسطاء الماليين والذين يتم من خلالهم تدفق الأموال السائلة والمدخرات نحو القروض والتي تمثل الأساس الائتماني للاقتصاد القومي ويعمل في إطار عدد من السياسات والتوجهات التي يتولاها البنك المركزي بالتنسيق مع السياسات الاقتصادية العامة في ظل مجموعة من القوانين الحاكمة " .¹

ويعرف الجهاز المصرف لبلد ما بأنه : " المؤسسات المصرفية والقوانين والأنشطة التي تعمل في ظلها هذه المؤسسات " .²

ويعرف الجهاز المصرفي أيضا بأنه : " مجموعة المصارف العاملة في البلد وهو يضم مجمل النشاطات التي تتم بها العمليات المصرفية وخاصة تلك المتعلقة بمنح الائتمان ويشمل المؤسسات المالية المتخصصة والسلطات المسؤولة عن السياسات النقدية " .³

وحتى يمكننا القول أنه هناك جهاز مصرفي يجب توفر الشروط التالية:⁴

- وجود عدد اقتصادي من مستخدمي الأصول المالية في مجال الاقتراض والاستثمار .
- وجود مؤسسات مالية متخصصة يمكنها العمل على التوفيق بين جانبي العرض والطلب .

¹ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات) ، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص ص 19-20.

² هشام جبر، إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2008، ص 5.

³ خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي (البنوك الالكترونية، البنوك التجارية والسياسة النقدية)، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008 ، ص 179.

⁴ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 20.

- توفر المناخ الذي يمكن أطراف التعامل الثلاثة من إتمام عملياتهم بثقة وذلك في إطار الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي بالإضافة إلى استقرار اقتصادي ملائم وفي إطار مصرفي منظم.

الفرع الثالث : أهمية الجهاز المصرفي :

يكتسي الجهاز المصرفي في إطار النظام النقدي والمصرفي أهمية كبيرة، وله دور مهم على المستوى النقدي والاقتصادي، ولكي ينهض بهذا الدور لابد من إصلاحه وإعادة تنظيمه بما يتوافق ومتطلبات كل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي للدولة، وأي برنامج إصلاحي لابد أن يشمل على مجموعة أهداف .

ويسعى النظام النقدي والمصرفي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ومن بين هذه الأهداف نجد:¹

- العمل على استقرار قيمة النقود حتى تكون واسطة تبادل موثوقة، ومقياسا عادلا للمدفوعات المؤجلة ومستودعا ثابتا للقيمة .
- تعبئة المدخرات واستثمارها في التنمية الاقتصادية .
- محاربة البطالة والعمل على تحقيق التشغيل الكامل .
- العمل على تحقيق معدلات نمو مقبولة (مثلى) .
- العمل على تحقيق مستوى من الرفاه الاقتصادي لأفراد المجتمع .

الفرع الرابع: أهداف الجهاز المصرفي:

يهدف النشاط المالي في البنك إلى تعظيم قيمة السهم في سوق الأوراق المالية بما يؤدي لتعظيم ثروة أصحاب حق الملكية وتعظيم الثروة هذا يتأتى عن طريق تعظيم الإيرادات أو تخفيض المصروفات أو كلاهما معاً.

وظائف البنوك: تتمثل وظائف البنوك فيما يلي:²

- قبول الودائع وتنمية الادخار.

¹ محمد عمر شابرا، نحو نظام نقدي عادل، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1990، ص ص 46-47.

² شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص 37.

▪ مزاولة عملية التمويل الداخلي والخارجي بما يحقق أهداف التنمية.

✓ قبول الودائع وتنمية الادخار:

تقوم البنوك التجارية بقبول ودائع الأفراد والهيئات التي تدفع عند الطلب أو بناء على إخطار سابق أو بعد انتهاء أجل محدد .

ويمكن تقسيم أنواع الإيداعات التي يقدمها المودعون لدي البنك التجاري إلى أربعة أقسام رئيسية هي:

▪ حسابات جارية (دائن) :

الحسابات الجارية لدى البنوك التجارية هي الحسابات التي تتضمن معاملات متبادلة بين البنوك وطرف آخر وقد يتمثل الطرف الآخر في شخص أو أشخاص طبيعيين أو في أشخاص اعتباريين .
وتعتبر الحسابات الجارية الدائنة لدى البنوك التجارية بمثابة مصدر من مصادر الأموال الهامة لدى هذه البنوك.

▪ حسابات صندوق التوفير :

تشجع البنوك التجارية العملاء على الادخار عن طريق فتح حسابات توفير لهؤلاء العملاء تمنحهم بعض المميزات مثل دفع نسبة فائدة سنوية محددة عن المبالغ التي يحتفظ بها العملاء في حسابات صندوق التوفير وتحدد قيمة الفائدة التي يحصل عليها العميل بقيمة المبالغ التي يحتفظ بها، والمدة التي يحتفظ خلالها بهذه المبالغ، ومعدل الفائدة السنوية الذي يتعهد البنك بدفعه للعملاء على إيداعاتهم.

▪ حسابات ودائع (باخطار):

تعمل البنوك التجارية علي جذب المدخرات علي اختلاف أنواعها فتقوم بتنويع حسابات الودائع للأفراد والهيئات بحيث يمكن للعملاء اختيار النوع المناسب لهم من حسابات الودائع.

▪ حسابات ودائع (لأجل) :

بعض العملاء في غير حاجة إلي مبالغ معينة لمدة محددة ومعلومة فيلجؤون إلى إيداع هذه المبالغ في الحسابات ودائع لأجل محدد لا يحق لهم سحبها إلا بعد انقضاء الأجل المحدد. تقوم البنوك بتلقي هذه الودائع واستثمارها في أنواع الاستثمار الملائم لهذا الأجل المحدد , وتزداد قدرة البنك علي توجيه هذه

الإيداعات والاستثمار ذات معدلات الأرباح المرتفعة بزيادة الأجل الذي تتمكن من استثمار هذه الإيداعات خلاله، وكلما زاد أجل الوديعة كلما زاد معدل الفائدة.

✓ **مزاولة عملية التمويل الداخلي والخارجي بما يحقق أهداف التنمية:** تعمل البنوك التجارية على تنمية الادخار وقبول الودائع لكي تستخدم هذه الودائع في عمليات التمويل الداخلي والخارجي بما يحقق أهداف خطة التنمية . ومن أهم أنواع الاستثمارات التي تلجأ إليها البنوك التجارية لتمويل المشروعات وخدمة الاقتصاد وتنميته ما يلي:

▪ تقديم التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل فتقوم البنوك التجارية بتقديم القروض والسلفيات للعملاء لتمويل عمليات الإنتاج والتسويق الداخلي والخارجي وتطالب البنوك التجارية العملاء في معظم الأحوال بتقديم الضمانات الكافية للبنك حتى يتجنب مخاطر عدم وفاء العملاء بالتزاماتهم أو تحد من هذه المخاطر.

▪ المساهمات في إنشاء مشروعات جديدة أو تدعيم المركز المالي لمشروعات قائمة عن طريق الاكتتاب في رؤوس أموال هذه المشروعات فتلجأ للاشتراك في أحد المشروعات عن طريق تقديم قروض طويلة الأجل، وذلك لدعم الاقتصاد القومي والمساعدة في تحقيق أهداف خطة التنمية.

▪ الاستثمارات قصيرة الأجل في شراء الأسهم والسندات من الدرجة الأولى مثل السندات الحكومية وأسهم وسندات الشركات التي يتأكد للبنك سلامة مركزها المالي.

ويلاحظ أنه عند اختيار البنك لطريقة استثمار أموال المودعين فإنه لا بد أن يوازن بين ثلاثة عوامل رئيسية يجب أخذها في الاعتبار عند إقرار سياسة الاستثمار وهي:

▪ **الربحية:** يسعى البنك التجاري إلى توجيه الاستثمار إلى المصادر التي تحقق أقصى ربح ممكن بحيث يتمكن البنك من سداد الفوائد المستحقة للمودعين ومقابلة الالتزامات الأخرى ، ويحقق معدلات أرباح مناسبة تكفي لتكوين الاحتياطات اللازمة لتدعيم المركز المالي للبنك ، ولتوزيع أرباح مناسبة لأصحاب رأسمال البنك.

▪ **الأمان:** من المعروف أن معدلات الأرباح تكون أكثر ارتفاعاً عندما تزيد درجة المخاطر التي يتعرض لها المستثمرون .ولما كانت البنوك التجارية تعتمد إلى حد كبير على أموال المودعين في

عملية تمويل المشروعات، فإن البنوك التجارية لا بد وأن توازن بين الربحية ودرجة المخاطر التي تتعرض لها نتيجة عملية التمويل.

■ السيولة: البنك التجاري قد يتعرض إلى مواجهة طلبات سحب كبيرة في وقت واحد مما يحتم على البنوك التجارية أن تحتفظ بمعدل سيولة يتناسب مع إجمالي التزامات الديون قصيرة الأجل، ونقصد بالسيولة في هذا المجال القدرة على تحويل بنود الاستثمار إلى نقدية سائلة بسرعة ودون التعرض للخسائر.

الفرع الخامس: هيكل النظام المصرفي :

هناك أشكال متعددة لمكونات الهيكل المصرفي ومنها:¹

- **المصرف ذو المكتب الواحد**: ويقصد بها محل عمل واحد في مكان واحد، وهو مستقل بإدارته.
- **المصرف ذو الفروع المتعددة**: ويؤدي خدماته في أكثر من محل وتؤلف كل هذه الفروع كيانا قانونيا واحدا يشرف عليها المكتب الرئيسي.
- **مجموعة المصارف**: وهي تتألف من مجموعة المصارف المملوكة من قبل شركة قابضة، وقد تكون هذه المصارف ذات مكتب واحد أو ذات فروع متعددة.
- **سلسلة المصارف**: وهي تشبه مجموعة المصارف المتقدم ذكرها فيما عدا ما يتعلق بالملكية إذ أنها هنا بيد شخص طبيعي واحد أو عدة أشخاص طبيعيين.

المطلب الثاني : مكونات الجهاز المصرفي العالمي :

تختلف مكونات الجهاز المصرفي لأي دولة حسب الغرض من إنشاء البنوك ووظائفها فيما يتعلق بتمويل التنمية الاقتصادية إضافة إلى القوانين التي تقن تلك الوظائف داخل النظام المصرفي، ونظرا للمكانة التي تتمتع بها البنوك في الاقتصاديات المعاصرة آثرنا من خلال هذا المبحث التعرض إلى أشكالها الرئيسية الأربعة وهي: البنك المركزي، البنوك التجارية، البنوك المتخصصة، والبنوك الإسلامية.

¹شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص 37.

الفرع الأول : البنك المركزي:

يأتي البنك المركزي في قمة الجهاز المصرفي حيث يتمتع بسلطة الإشراف والرقابة على شؤون النقد والائتمان، ويختلف عن البنوك الأخرى في أهدافه التي تعتبر أهدافا وطنية، ولذلك في أغلب الأحوال يكون ملكا للدولة من أجل إعطائه السيادة والاستقلالية .

وستعرض إلى مفهومه وخصائصه ووظائفه فيما يلي:

أولا - تعريف البنك المركزي:

اختلفت التعاريف الموضوعية حول البنك المركزي حيث يعرف على أنه " الكيان الذي يتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة ويستمد وجوده كمؤسسة عامة ويقوم بجميع أعماله وفقا لأحكام القانون، وله الحق في أن يمتلك ويتصرف في ممتلكاته، وأن يتعاقد وأن يقيم دعاوي وتقام عليه باسمه، ويكون له ختم خاص ويعفى من كافة الضرائب والرسوم، وأهداف البنك المركزي هي الحفاظ على الاستقرار النقدي".¹

والبنك المركزي يتعامل في الائتمان مثل البنوك الأخرى، ولكنه يختلف عنها من حيث ملكيته ومن حيث أهدافه ومن حيث طبيعة العمليات التي يقوم بها، وبالتالي من حيث طبيعة المتعاملين فيه، إذ أنه من ناحية الملكية لا يكون مملوكا بالكامل ملكية خاصة، فهي قد تكون ملكا كاملا أو قد تأخذ شكل شركات مساهمة تمثل الحكومة جزءا كبيرا من أسهمها ضمانا للسيطرة عليها وحسن توجيهها وقد تكون على شكل هيئات عامة تملكها المؤسسات النقدية في المجتمع.²

ثانيا - خصائص البنك المركزي:

يتميز البنك المركزي بعدة خصائص من أهمها ما يلي:³

¹مصطفى رشدي شيحة ، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الخامسة، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 1985، ص 187.

²منصوري زين، استقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقدية، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي (الواقع والتحديات)، جامعة الشلف، الجزائر، 14-15 ديسمبر 2004، ص 123.

³زكريا الدوري، يسرى السمرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص 26-27.

أن البنوك المركزية مؤسسات نقدية ذات ملكية عامة، فالدولة هي التي تتولى إدارتها والإشراف عليها من خلال القوانين التي تسنها، والتي تحدد بموجبها أغراضها وواجباتها وتشارك مع الحكومة في رسم السياسة النقدية، وتنفذ هذه السياسة عن طريق التدخل والتوجيه والمراقبة.

- 1- يحتل مركز الصدارة وقمة الجهاز المصرفي لكونه يتمتع بسلطة رقابية على البنوك وله القدرة على خلق النقود القانونية دون سواه، وجعل جميع البنوك تستجيب للسياسة النقدية التي يرغب في تنفيذها.
- 2- لا يتوخى الربح وإنما وجد لتحقيق الصالح العام للدولة .
- 3- يتمتع بالقدرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية وله القدرة على الهيمنة على إصدار النقد وعملية الائتمان في الاقتصاد الوطني.
- 4- يمثل البنك المركزي المؤسسة المحنكرة لعملية إصدار النقد.

ثالثاً: وظائف البنك المركزي :

يعتلي البنك المركزي عموماً قمة الهيكل النقدي والمصرفي للمؤسسات العاملة داخل الجهاز المصرفي، وهذا الدور ناتج عن وظائفه التالية¹ :

- 1- تنظيم إصدار العملة تبعاً لمتطلبات الاقتصاد الوطني، ولهذا يمنح البنك المركزي عادة الحق الوحيد لإصدار العملة.
- 2- السيطرة على كمية النقود في التداول داخل البلد وعلى أساس تنفيذ السياسة النقدية العامة للدولة.
- 3- يقوم بعمل "بنك البنوك" أي أنه يقبل الودائع من البنوك التجارية (الاحتياطيات النقدية للبنوك) ويقوم بإقراضها عند الحاجة، وتتعامل البنوك مع البنك المركزي مثلما يتعامل الفرد مع بنك تجاري، سواء كان ذلك في الإيداع أو الإقراض، ولكن البنوك التجارية عادة لا تلجأ إلى الاقتراض إلا في الحالات الطارئة أو الحرجة التي قد تهدد استقرار الوضع النقدي والمالي في البلد ولذلك اعتبرت البنوك المركزية الملجأ الأخير للإقراض. ويتضمن عمل البنك المركزي العمليات التالية:

¹ عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسي، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص ص 129-130.

(أ) الاحتفاظ باحتياطات البنوك التجارية.

(ب) منح تسهيلات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى بشكل إعادة خصم أوراقها المالية ومنحها قروض مضمونة.

(ج) إجراء عمليات المقاصة بين البنوك.

4- يقوم بمراقبة البنوك والإشراف على أعمالها حفاظاً على حقوق المودعين والمساهمين والتأكد من سلامة أوضاعها المالية والتزامها بالنسب القانونية المفروضة عليها.

5- يعمل كبنك للدولة أو الحكومة أي أنه يحتفظ بحسابات الوزارات ودوائر الدولة المختلفة، ويقوم بأية خدمات مصرفية نيابة عنها، كما يقوم البنك المركزي بإدارة الدين العام الداخلي أي بيع وشراء أدوات الخزينة والسندات الحكومية ودفع الفوائد المستحقة عليها نيابة عن الحكومة.

6- الاحتفاظ باحتياطات الدولة من الأرصدة النقدية الأجنبية وإدارة قروضها الخارجية وخدمتها نيابة عنها.

وتقوم البنوك المركزية بأداء هذه الوظائف بالشكل الذي تحدده قوانينها وجميع تلك الوظائف مترابطة ومتكاملة مع بعضها البعض، كما أن المبدأ المرشد للبنك المركزي في إدارة وظائفه هو أن يعمل في مصلحة المجتمع فقط، دون النظر للأرباح كاعتبار رئيسي.

الفرع الثاني: البنوك التجارية:

تعتبر البنوك التجارية من أقدم المؤسسات المصرفية التي تتوسط بين المدخرين والمستثمرين، وهي بهذا الوصف تمثل شريان عملية تمويل التنمية الاقتصادية، وذلك لما توفره من قروض بمختلف أشكالها لمن يحتاجها من أفراد ومؤسسات مما يدعم النمو الاقتصادي للدول. وسنقوم بالتعرض إلى تعريفها وخصائصها ووظائفها من خلال المحاور التالية:

أولاً - تعريف البنوك التجارية:

يمكن أن تعرف البنوك التجارية على أنها "مؤسسات مالية مستقلة للودائع ومختصة في تقديم القروض قصيرة الأجل"¹.

¹ Ahmed silim-Jean-Marie, Economie, 5eme édition ,dèmes, paris 1995 p: 60.

كما تعرف على أنها "مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تقوم بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل".¹

كما يمكن أن تعرف أيضا من جانب دورها في تمويل التنمية الاقتصادية على "أنها البنوك التي تقوم بقبول الودائع تدفع عند الطلب أو آجال محدودة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية، ودعم الاقتصاد القومي بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات، وما يلزمها من عمليات مصرفية وتجارية ومالية، وفقا للأوضاع التي يقرها البنك المركزي".²

وما يمكن استنتاجه من التعاريف سالفة الذكر أن البنوك التجارية هي مؤسسات وسيطة تضطلع أساسا بقبول ودائع المدخرين (وحدات ذات الفائض المالي) وتمنح القروض للمستثمرين (الوحدات ذات العجز المالي) بما يخدم عملية تمويل التنمية الاقتصادية.

ثانيا - خصائص البنوك التجارية:

تتميز هذه البنوك التجارية بعدة خصائص من أهمها ما يلي:³

مبدأ التدرج: حيث تتواجد البنوك التجارية في الدرجة الثانية من الترتيب الرأسي للجهاز المصرفي، وهذا بعد البنك المركزي الذي يعتبر في قمة هذا الترتيب ويباشر رقابته عليها بوسائل مختلفة.

رأينا فيما سبق أن لكل دولة بنك مركزي واحد وهو ما يمثل التطبيق الصحيح لمبدأ "وحدة بنك"، غير أن البنوك التجارية تتعدد وتتنوع وتنتشر عبر العديد من المناطق وحتى خارج الدولة الأم ولا يحدها في ذلك غير حجم السوق وفرص الربح المتوقعة.

تتميز البنوك التجارية بخاصية توليد ودائع جارية تحت الطلب جديدة من خلال عمليات الإقراض والاستثمار في الأوراق المالية المختلفة، وهذه الودائع تشكل نقود لم تكن موجودة أصلا وتستمد صفة النقود من كونها قابلة للسحب بصكوك، وتتعدد المصادر بالنسبة لهذه النقود باختلاف البنك التجاري كما تتباين

¹ حربي محمد، موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد، الطبعة الثانية، دار زهران للنشر الحديثة، عمان، الأردن، 1997، ص 240.

² عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 89.

³ طارق خاطر، قوى التغيير الإستراتيجية في المجال المصرفي وأثرها على أعمال البنوك -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، دامعة بسكرة، الجزائر، 2006، ص ص

أشكالها، أما النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي فهي ذات مصدر وحيد وشكل محدد لجميع وحداتها، كما أنها متماثلة في قيمتها" المطلقة "بصرف النظر عن اختلاف الزمان والمكان.

تعد البنوك التجارية مشروعات رأسمالية هدفها الأول هو تحقيق الربح، وهي تسعى للتوسع وانتهاز الفرص المتاحة أمامها لزيادة التوظيف بعكس ما يهدف إليه البنك المركزي من تحقيق للتوازن والدعم لاستقرار المالي والاقتصادي.

ثالثاً - وظائف البنوك التجارية:

يمكن حصر أهم وظائف البنوك التجارية بصفة عامة فيما يلي:¹

- 1- قبول الودائع التي قد تكون بعضها تحت الطلب وبعضها لأجل أو ودائع ادخارية.
 - 2- خلق النقود والائتمان.
 - 3- خلق الأوراق التجارية.
 - 4- إصدار الأوراق في شكل أسهم وسندات نيابة عن عملائها وتسويق هذه الأوراق في سوق المال.
 - 5- بيع وشراء الأوراق المالية لحسابها أو حساب عملائها.
 - 6- منح القروض للهيئات والمنشآت والأفراد.
 - 7- القيام بخدمات بالنيابة عن العملاء مثل إنجاز عمليات التحويلات النقدية بين العملاء وبين بعضهم البعض وإصدار خطابات الضمان التي يطلبها العملاء والقيام بتحصيل شيكات وكمبيالات العملاء وسداد ديونهم نيابة عنهم.
 - 8- تأجير الخزائن الحديدية والخزائن الليلية والمخازن للعملاء.
 - 9- القيام بوظيفة أمناء الاستثمار لحساب عملائها الذين ليس لديهم من الوقت أو الخبرة ما يمكنهم من مباشرة عمليات الاستثمار بطريقة مضمونة ودرجة كفاءة مرتفعة.
- كما تقوم البنوك التجارية بتمويل قطاع التجارة الخارجية عن طريق تقنيات أهمها الاعتمادات المستندية، ومن الملاحظ أن هذه الوظائف تهدف في مجملها إلى خدمة التنمية الاقتصادية.

¹إسماعيل أحمد الشناوي، عبد المنعم مبارك، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 218-2019.

الفرع الثالث : البنوك المتخصصة :

تؤدي البنوك المتخصصة دورا هاما في خدمة التنمية الاقتصادية في شتى القطاعات، وهي بذلك تمارس نوعا من التخصص باتجاه قطاع اقتصادي معين تركز فيه نشاطها التمويلي والخدمي بغرض زيادة معدلات النمو الاقتصادي .

وسنتناول من خلال هذا المطلب تعريفها وأهم خصائصها التي تفردها بها وتحديد أهم أصنافها والوظائف التي تؤديها.

أولا - تعريف البنوك المتخصصة :

تعرف البنوك المتخصصة بأنها تلك " البنوك التي تقوم بالعمليات المصرفية التي تخدم نوعا معيناً من النشاط الاقتصادي، وفقا للقرارات الصادرة بتأسيسها والتي لا يكون قبول الودائع تحت الطلب من أوجه أنشطتها الأساسية"¹ .

وبناء على هذا التعريف فإن البنوك المتخصصة أنشأت أساسا لخدمة قطاع اقتصادي معين، وذلك بتخصيص أنشطة هذا البنوك لخدمة هذا القطاع دون غيره من القطاعات الأخرى حيث تمنح القروض بمختلف آجالها بما يتوافق مع مدة مشاريع ذلك القطاع.

ثانيا - خصائص البنوك المتخصصة :

تتفرد البنوك المتخصصة بمجموعة الخصائص التالية:²

1- لا تتلقى ودائع من الأفراد، وإنما تعتمد على رؤوس أموالها، وما تصدره من سندات

تستحق الدفع بعد آجال طويلة وما تعقده من قروض طويلة الأجل تحصل عليها من

البنك المركزي والبنوك التجارية.

2- قد تكون أهدافها هذه قومية اجتماعية، لذلك قد تعاونها الدولة وتمنحها القروض بسعر

فائدة مميز .

¹حسين بن عني، اقتصاديات النقود والبنوك (المبادئ والأسس)، دار الكندي، عمان، الأردن، 2003، ص 231.

²عبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره، ص ص93-94.

3- لا يقتصر نشاط هذه البنوك على عمليات الإقراض فقط، بل قد تقوم بالاستثمار المباشر، إما عن طريق إنشاء مشروعات جديدة أو المساهمة في رؤوس أموال المشروعات، وتقديم الخبرات الفنية والمشورة في مجال تخصص البنك.

ثالثاً - أشكال ووظائف البنوك المتخصصة :

تختلف أشكال و وظائف البنوك المتخصصة باختلاف القطاع الاقتصادي الذي تخدمه هذه البنوك وهو ما توضحه الفقرات التالية:¹

- 1- **البنوك الصناعية:** تعتبر هذه البنوك مؤسسات مالية متخصصة في التمويل الصناعي عن طريق منح القروض طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل، إلى جانب قيامها بالوظائف التالية:
 - تأمين الموارد اللازمة للعمليات الجارية في المشروعات الصناعية بما ينطوي عليه من مواد خام وأجور وخلافه.
 - تأمين الموارد اللازمة للعمليات الرأسمالية في المشروعات الصناعية كما في حالة التوسعات والتجديدات وإضافة خطوط إنتاجية جديدة.
 - تأمين الموارد اللازمة لتأسيس وإنشاء المشروعات الصناعية الجديدة بما ينطوي عليه ذلك من دراسات الجدوى ومباني وآلات وتجهيزات وخلافه.
- 2- **البنوك الزراعية:** تعتبر هذه البنوك مؤسسات مالية متخصصة في تمويل النشاط الزراعي بمختلف صوره عن طريق منح القروض والسلف النقدية والعينية سواء لآجال قصيرة أو متوسطة أو طويلة وتمتد وظائفها لتشمل:
 - ✓ تمويل العمليات الجارية للمشروعات الزراعية القائمة عن طريق منح السلف النقدية والعينية للمزارعين لمساعدتهم على أعباء عملهم.
 - ✓ تمويل العمليات الرأسمالية للمشروعات الزراعية التي تسعى إلى زيادة طاقتها الإنتاجية عن طريق توسعة نطاق أنشطتها.
 - ✓ تمويل عمليات استصلاح الأراضي الجديدة بما يحقق هدف التوسع الأفقي .
 - ✓ تمويل عمليات التوسع الرأسي لتحسين نوعية وإنتاجية المحاصيل الزراعية والمناحل وغيرها.

¹ أحمد صلاح عطية ، محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية ، الدار الجامعية ، مصر، 2003، ص ص 17-19.

3- **البنوك العقارية**: تعتبر هذه البنوك مؤسسات مالية متخصصة في أنشطة التمويل العقاري عن طريق منح الائتمان طويل الأجل عادة للمستثمرين في مجالات الأراضي والعقارات المدنية والتشييد، إضافة إلى دخولها كمستثمر في عملية البناء والتشييد باعتبار أن ذلك قد يكون له مردود اقتصادي يتجسد في الدخل العائد على هذه البنوك والمتمثل في الفرق بين أسعار بيع الوحدات المبنية وتكاليف تشييدها، وآخر اجتماعي يتجسد في إسهامها في توفير عدد كبير من الوحدات المبنية سواء لأغراض السكن، أو لأغراض أخرى مما يلبي احتياجات فئات عديدة من الأفراد ذوي المستويات الاقتصادية المتفاوتة.

4- **بنوك التجارة الخارجية**: تعتبر هذه البنوك مؤسسات مالية متخصصة في تمويل التجارة الخارجية والمعاملات الدولية كالاستيراد والتصدير، وما يرتبط بها من أنشطة مصرفية أخرى كخطابات الضمان الاعتمادات المستندية والكمبيالات المقبولة والمظهرة، وعقود الصرف الآجلة، ويتم ذلك عن طريق منح تسهيلات ائتمانية.

5- **بنوك الاستثمار والأعمال**: تختلف تسمية هذه البنوك من بلد إلى آخر، ففي أمريكا تسمى بنوك الاستثمار، أما في بريطانيا تسمى بنوك التجار، وفي فرنسا تسمى بنوك الأعمال، وقد يطلق عليها بنوك التنمية. وبنوك الاستثمار والأعمال هي عبارة عن مؤسسات مالية متخصصة تقوم بدور الوسيط بين بائعي الأوراق المالية الجديدة والمستثمرين فيها لذلك فهي من مؤسسات السوق الأولية بالإضافة إلى أنها من مؤسسات السوق النقدية (عملات أجنبية فورية) عندما تقوم بعمل الصرافين . ويتعامل هذا النوع من البنوك المتخصصة مع فرص الاستثمار المتوسطة الأجل والطويلة الأجل وتعتمد هذه البنوك على موارد مستقرة نسبياً مثل رأس المال والاقتراض طويل الأجل والودائع الادخارية طويلة الأجل. وتقوم هذه البنوك بوظائف مهمة منها:

- ✓ القيام بتسويق إصدارات الأوراق المالية الجديدة (أسهم، والسندات .. الخ) وذلك من خلال نشاطها كمؤسسات سوق أولية .
- ✓ التعرف على فرص الاستثمار والإجراءات المتعلقة بجداولها الاقتصادية والترويج لها والإشراف على تأسيسها وتقديم الاقتراحات ذات العلاقة بتهيئة البيئة الاستثمارية الملائمة في المجتمع.
- ✓ دراسة جدوى إصدارات الأوراق المالية الجديدة وتقديم الاستشارة في النواحي المالية والفنية والقانونية اللازمة لذلك.

✓ المساعدة في دراسة جدوى عمليات الاندماج وإعادة التنظيم وإنشاء الشركات التابعة ودراسات الجوانب القانونية ذات العلاقة.

✓ القيام بأعمال صرافة العملات وخاصة لكبار المتعاملين ولمحفظة البنك الخاصة من خلال غرفة التعامل الموجودة فيه والمزودة بأحدث وسائل الاتصال الإلكتروني.

الفرع الرابع : البنوك الإسلامية :

تعتبر البنوك الإسلامية من أحدث أشكال البنوك نشأة وهي تعمل على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية كما تخضع للضوابط التي يقرها البنك المركزي مثلها في ذلك مثل البنوك الأخرى غير أنها تسعى إلى تحقيق أهداف مختلفة عن أهداف تلك البنوك لكون فكرتها مستمدة من الشريعة الإسلامية.

وسنحاول إعطاء تعريف للبنك الإسلامي وتحديد أهم أهدافه، إضافة إلى إبراز أهم خصائصه كما سيتم التعرض إلى أهم التوظيفات التي يقوم بها.

أولا - تعريف وأهداف البنك الإسلامي :

يعرف البنك الإسلامي بأنه "مؤسسة مالية إسلامية تقوم بأداء الخدمات المصرفية والمالية، كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة في ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية بهدف المساهمة في غرس القيم والمثل والأخلاق الإسلامية في مجال المعاملات، والمساعدة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من تشغيل الأموال بقصد المساهمة في تحقيق الحياة الطيبة الكريمة للأمة الإسلامية".¹

فالبنك الإسلامي عبارة عن مؤسسة مصرفية ومالية تسعى إلى تعبئة مدخرات الأفراد وتوجيهها إلى مختلف الأنشطة الاقتصادية التي تعود بالنفع على الأمة وبما يتوافق مع ضوابط الشريعة الإسلامية، وهذا ما يتضح من خلال أهدافها الرئيسية والمتمثلة في النقاط التالية:²

✓ جذب وتجميع الفوائض المالية وتعبئة الموارد المتاحة في الوطن الإسلامي وتنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد.

¹ جمال لعمارة، المصارف الإسلامية، دار النبأ، الجزائر، 1996، ص49.

² بشير بن عيشي - عبد الله غانم، أثار العولمة المالية على الأجهزة المصرفية-إشارة خاصة إلى المصارف الإسلامية-، الملتقى الوطني الأول حول "المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية"، المركز الجامعي بشار، الجزائر، 24-25 أبريل 2006، ص 7.

- ✓ توظيف الأموال في المشروعات الاستثمارية التي تساعد على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن الإسلامي.
- ✓ القيام بالأعمال والخدمات المصرفية مع الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية فيما يخص تحريم الربا والاستغلال.

وهكذا يتضح أن البنك الإسلامي يسعى إلى تحقيق عائد اجتماعي من خلال تنشيط عملية التنمية الاقتصادية بإنشاء المشروعات الجديدة وإيجاد فرص عمل لأفراد المجتمع وبذلك تتخفف نسبة البطالة، وهذا إضافة إلى العائد الاقتصادي الذي يعود عليه بوصفه مؤسسة مالية ومصرفية . وبذلك يتسنى للبنك الإسلامي ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية.

ثانيا - خصائص البنوك الإسلامية :

تتفرد البنوك الإسلامية بعدة خصائص يمكن إجمالها فيما يلي:¹

- 1- البنوك الإسلامية متعددة الوظائف حيث تؤدي دور كل من البنوك التجارية وبنوك الأعمال وبنوك الاستثمار وبنوك التنمية .ومن هنا فعملها لا يقتصر على الأجل القصير كالبنوك التجارية وعلى الأجل المتوسط والطويل كالبنوك غير التجارية بل يشمل الأجل القصير والمتوسط الذي ينعكس على موارد واستخدامات البنوك الإسلامية.
- 2- البنوك الإسلامية لا تتعامل بالفائدة أخذا وعطاء، وذلك من منطلق التزامها بالشريعة الإسلامية.
- 3- البنوك الإسلامية لا تقدم قروضا نقدية بل تقدم تمويلا عينيا أي أنها بنوك لا تتاجر في الائتمان.
- 4- البنوك الإسلامية ترتبط مع عملائها سواء أكانوا أصحاب حسابات استثمار وادخار أو مستخدمين لهذه الموارد بعلاقة مشاركة ومتاجرة قائمة على مبدأ تحمل المخاطرة والمشاركة في النتائج ربحا كانت أو خسارة وليس علاقة دائنية ومديونية كالوضع بالنسبة للبنوك التقليدية.

ثالثا - أهم صيغ التمويل المستخدمة في البنوك الإسلامية:

تتعدد صيغ التمويل المستخدمة في البنوك الإسلامية وفقا للشريعة الإسلامية، وسنتعرض إلى أكثرها

¹ عبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره ، ص ص 95-96.

شيوعا فيما يلي:¹

1- **المرابحة**: تعد هذه الصيغة من بين أكثر صيغ التمويل الإسلامي شيوعا، والسبب في ذلك هو ارتفاع عامل الضمان فيها وانخفاض درجة المخاطرة، وهي تعتمد على قيام البنك بشراء سلعة معينة لحساب تاجر ما، بعد الاتفاق على هامش ربح محدد، ويمكن للتاجر سداد المبلغ المتفق عليه على أقساط فيما تعتبر البضاعة ضمانا يتم الوفاء بإجمالي ثمنها، وهنا ينشأ التزام على التاجر بسداد باقي ثمن البضاعة، فالبنك يقدم لعملائه خدمة إصدار اعتمادات المرابحة التي تمكنهم من الحصول على البضائع والسلع أو المعدات من الخارج، ويتم ذلك بعد تقديم طلب شراء السلعة بالمواصفات التي يحددها على أساس الوعد من قبله بشراء تلك السلعة مرابحة بنسبة محددة يتفق عليها فيقوم البنك باستيرادها لنفسه من الخارج ويتملكها على أن يبييعها للعميل بعد وصولها بسعر التكلفة مع زيادة الربح، وأنواع خدمات المرابحة تظهر في الاعتمادات المستندية وبوالص التحصيل المستندية والكفالات المصرفية .

وتتصف هذه الصيغة بالبساطة فالربح محدد مسبقا كنسبة من ثمن البضاعة لا يرتبط بنتيجة نشاط العميل، والمخاطرة محصورة في احتمال تأخر العميل عن التسديد، وعلاقة البنك بعميله هي علاقة دائن بمدين عند توقيع عقد بيع المرابحة وهي علاقة محددة بالسلعة فقط دون غيرها .

2- **المضاربة**: تعد هذه الصيغة من أقدم صيغ التمويل الإسلامي، وهي عبارة عن عقد بين طرفين، يدفع بمقتضاه الطرف الأول إلى الطرف الآخر مالا معلوما ليتاجر فيه، والربح بينها حسب الاتفاق، وتتعدد صورها بين المضاربة قصيرة الأجل المقيدة التي تأخذ شكل شراكة. ويقوم البنك بتنفيذ العديد من عقود المضاربة التي تغطي احتياجات استثمارية مختلفة في مجال استيراد البضائع أو عمليات التمويل للمشاريع أو المناقصات وغيرها، بحيث يقدم البنك التمويل بينما يقدم المتعامل مع البنك الخبرة فتتسأ شراكة بين البنك والمتعامل وتعتمد البنوك الإسلامية بصورة أساسية على هذا الأسلوب حيث يعتبر الركيزة الأساسية لفلسفة عملها.

3- **المشاركة**: تعني هذه الصيغة تقديم البنك حصته من المال الذي يطلبه العميل بقصد شراء بضاعة أو بيعها أو إنشاء مشروع مشترك حيث يشارك البنك في النتائج المحتملة (ربح أو خسارة). يمكن أن تكون

¹ علي بدران، المصارف الإسلامية والتطورات المتسارعة، مجلة اتحاد المصارف العربية ، بيروت، لبنان، العدد: 291، فيفري 2005، ص 34-35.

المشاركة دائمة يتم تقسيم نتائجها بين البنك الإسلامي والعميل حسب النسب المتفق عليها لكل منهما، كما يمكن أن تكون جزئية لمشروع تجاري له عائد، وذلك أن يحصل البنك على حصة من صافي الدخل المتحقق مع احتفاظه بالعائد المتبقي أو جزء منه، ليخصص لتسديد أصل التحويل حيث يتم تسديد كامل بالمبلغ المقدم من البنك وبعدها تكون الملكية للشريك الآخر.

4- الاستصناع: تمثل هذه الصيغة عقدا يطلب فيه العميل (المستصنع) من البنك شيئا لم يصنع بعد، ومن ثم يقوم البنك بالتعاقد مع الصانع ليضعه له طبق المواصفات محددة مقابل تكلفة محددة، وبعد إتمام العملية يقوم البنك ببيعه للعميل وفقا للعقد ويطبق هذا العقد في الإسكان والصناعة وغيرها، والاستصناع هو الأسلوب الأفضل للتمويل يتضمن مجموعة المدفوعات المقدمة مسبقا.

بالإضافة إلى ما يلي¹:

• **السلم**: يتم وفق هذه الصيغة بيع سلعة آجلة موصوفة في الذمة بثمن عاجل، والحكمة منه تيسير حاجة الناس في الحصول على التمويل، وخاصة المزارعين الذين يحتاجون إلى الإنفاق على أنفسهم وعلى الزرع إلى أن ينتج محصولا، وهو موضوع البيع والذي يجب أن يكون مقدرا من ناحية الكيل أو الوزن أو العدد، وهنا أيضا يستطيع المسلم إليه أن يدخل في عقد سلم مستقل مع طرف ثالث للحصول على سلعة مطابقة لمواصفات تلك السلعة المتفق عليها لتسليمها الطرف الأول، وذلك تمكنا من الإيفاء بالتزاماته.

• **الإجارة**: تمثل هذه الصيغة عقدا يراد به تملك منفعة مشروعة معلومة لمدة معلومة بعوض مشروع معلوم، حيث يقوم البنك هنا بشراء العقارات أو المعدات أو الأجهزة المتنوعة ويتم ذلك دراسة الجدوى الاقتصادية والتأكد من ربحيتها وبعد عملية التملك يقوم البنك بتأجيرها لفترة محددة بحيث يملكها المستأجر في نهاية مدة الإيجار وذلك حسب القواعد الشرعية الخاصة بهذه الصيغة.

وقد نجحت البنوك الإسلامية بفضل هذه الصيغ وغيرها في استقطاب حجم كبير من رؤوس الأموال التي وجد أصحابها حرجا في التعامل مع البنوك التقليدية، هذه الأخيرة دعتها الضرورة إلى أن تتحول إلى

¹ جميل عبد الكريم الجارودي، المصارف الإسلامية في لبنان نشأتها معاملات الملكية ومستقبلها، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد: 307، بيروت، لبنان، جوان 2006، ص 42.

بنوك إسلامية أو إلى أن تفتح نوافذ إسلامية لممارسة العمل المصرفي الإسلامي بقصد مواجهة استيلاء البنوك الإسلامية على حصص أكبر من السوق المصرفية .

المطلب الثالث : خصائص النظام المصرفي :

وسنقتصر على دراسة الخصائص الأساسية للنظم المصرفية من ثلاث جهات، وهي مرحلة نماء النظام المصرفي، ودرجة تركيز البنوك، ومدى انتشار ظاهرة التخصص في النظام المصرفي¹.

الفرع الأول : مرحلة نماء النظام المصرفي :

هناك ثلاثة معايير لقياس درجة هذا النماء وهي:

أولاً - مدى نماء الوعي المصرفي:

والمقصود بالوعي المصرفي أو العادة المصرفية هو تعود الأفراد على إيداع أرصدهم النقدية لدى البنك واعتمادهم في إجراء مدفوعاتهم النقدية على الشيكات . ويتمثل نماء العادة المصرفية، في ارتفاع نسبة الودائع إلى جملة أنواع النقود، وفي ارتفاع نسبة المدفوعات التي تستخدم الشيكات في تسويقها إلى جملة المدفوعات النقدية بلا استثناء، الأمر الذي يتوقف بطبيعة الحال على عادات المجتمع المتعلقة بتسوية المدفوعات، وعلى مدى انتشار المؤسسات المصرفية في مختلف أنحاء البلاد.

ثانياً - مدى قيام سوق نقدي يعتمد بنشاطه:

تعرف النظم الاقتصادية نوعين رئيسيين من أسواق الائتمان :أسواق التعامل في القروض القصيرة الأجل وينظمها السوق النقدي، وأسواق التعامل في القروض طويلة الأجل التي يمثلها السوق المالي، وينفصل السوق عن بعضهما البعض في أكثر من نقطة واحدة.

وبصرف النظر عما توفره الأسواق النقدية المنظمة من أهمية واضحة بالنسبة للاقتصاد القومي في مجموعه، فإن لوجود مثل هذه الأسواق أهمية خاصة في تأمين سيولة النظام المصرفي وفي تمكين البنك

¹ الشيخ ولد محمد عبد الله، النظام المصرفي في ظل الإصلاحات الاقتصادية-دراسة حالة البنك الموريتاني للتجارة الدولية BMCI - مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود بنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011، ص ص

المركزي من الرقابة على الأحوال الائتمانية في البلاد، إذ تجد البنوك في رحاب السوق النقدي منفذ التقليدي للتأثير على سياسة البنوك التجارية.

ومن الواضح أن صلاحية السوق النقدي لتأمين سيولة النظام المصرفي أو لتوفير أسباب نفاذ سياسات البنك المركزي إنما تتوافق على مدي نماءه.

ويستدل على نماء السوق النقدي بمقدار ما يتصف به من سعة وما يتمتع به من سيولة ونشاط، وما يتاح للمنافسة في تحديد شروط التعامل.

وتشترك البلدان حديثة العهد بالنظام المصرفي - ومعظمها بلدان في أوائل مراحل النمو الاقتصادي - في قصور نماء أسواقها النقدية إن وجدت .

الفرع الثاني : تركز البنوك :

إن زيادة حجم المشروعات وتركز الإنتاج، من أهم معالم النشاط الاقتصادي في العصر الحديث، والنظام المصرفي لا يشذ عن غيره من ميادين النشاط الاقتصادي من حيث انتشار ظاهرة التركيز فيه.

حيث تميز التطور المصرفي منذ منتصف القرن التاسع عشر بتركيز العمليات المصرفية في أيدي عدد قليل من البنوك العملاقة، ففي الاتحاد السوفيتي مثلا ينفرد بنك الدولة بتزويد النظام الاقتصادي بالائتمان قصير الأجل ، فضلا عن لاطلاع بمسؤوليات البنك المركزي، وفي جنوب إفريقيا يسيطر مصرفان على نحو 95 % من أصول النظام المصرفي، وفي كندا يسيطر ثلاثة بنوك على نحو 70 % من النظام المصرفي، وفي فرنسا يتركز النظام المصرفي في قبضة أربعة بنوك رئيسية مؤمنة تعرف اصطلاحا بشركات الائتمان، وفي إنجلترا تسيطر خمسة بنوك تجارية - تعرف البنوك الخمسة - على نحو 90% من أصول النظام المصرفي الإنجليزي.

ولقد اتخذ التركيز المصرفي صوراً مختلفة باختلاف البلدان، ففي إنجلترا وكندا مثلا، تم التركيز بطرق الاندماج، وفي فرنسا تم التركيز عن طريق القضاء على البنوك المحلية التي لم تستطع الصمود أمام منافسة الفروع التي أنشأتها البنوك الرئيسية في طول البلاد وعرضها، وفي الولايات المتحدة اتخذ التركيز صورة الاندماج أو تكوين الشركات القابضة.

ثالثاً: تخصص البنوك

رأينا فيما تقدم كيف يتألف النظام المصرفي من عدة أنواع من المؤسسات الائتمانية، التي تأخذ فيما بينها بقدر ملحوظ من التخصص في تقديم التسهيلات الائتمانية للأفراد والمشروعات.

وتختلف درجة تخصص البنوك من بلد إلى آخر باختلاف مرحلة النمو الاقتصادي ودرجة نماء النظام الائتماني، وطبيعة التقاليد المصرفية التي تجري عليها البنوك في مزاوله نشاطها.

وتثار مشكلة التخصص هذه عند الكلام على النطاق المأمون لنشاط بنوك الودائع أو البنوك التجارية.

ويمكن القول بصفة عامة أن هناك مذهبين رئيسيين في هذا الموضوع، فهناك التعاليم المصرفية التي توطدت في القرن التاسع عشر في إنجلترا، وتذهب إلى الفصل بين عمليات الائتمان الطويلة الأجل وعمليات الائتمان في الأجل القصير، والقول بتخصص بنوك الودائع في القيام بالنوع الأخير من العمليات ومثلها، خصم الكمبيالات وتقديم الاعتمادات القصيرة الأجل لازمة لتمويل الصناعة والتجارة والأعمال.

ويقابل هذا المسلك من جانب البنوك الانجليزية، سياسة بنوك القارة الأوروبية وخاصة البنوك الألمانية التي تطلع بكافة أنواع العمليات المصرفية بلا تخصص ولا تخصيص. فكما تقوم هذه البنوك بعملية الائتمان ذي الأجل القصير، تضطلع بتقديم القروض الطويلة الأجل لازمة لتمويل الصناعة، وبالإضافة إلى تلك الخصائص التي تحدثنا عنها، شهد القطاع المالي بصفة عامة في كثير من البلدان النامية موجات تحرير واسعة خلال العقد الأخير من القرن الماضي مما أدى إلى إنهاء التدخل الحكومي المباشر في قرارات البنوك الخاصة بالائتمان وإلغاء القيود على محركات رؤوس الأموال الدولية.

ولا يعني التحرير المالي قيام نظام مصرفي حر، لأن الحكومات ستستمر في تدخل في القطاع المالي، ومن أهم مزايا التحرير المالي عمل في زيادة الوساطة المالية التي يقوم بها النظام المصرفي.

وفي أغلب البلدان النامية يسيطر القطاع المصرفي على القطاع المالي، ولا تكون الأسواق المالية نامية بما فيه الكفاية، وكثيراً ما ينتج عن القيود التي تفرضها الحكومة على تصرفات البنوك أسعار فائدة سلبية، وإفراط الطلب في الائتمان يخصص للقطاعات والشركات المحظوظة بقرارات إدارية وليس بآليات السوق .

أما عن البلدان العربية فقد تميزت أنظمتها المصرفية خلال عهد السبعينيات بمجموعة من الخصائص من أهمها:

- 1- إن الجهاز المصرفي التجاري والمخصص في بعض البلدان العربية مؤمم بالكامل (الجزائر، والسودان، العراق، اليمن، سوريا)، وبعضها مؤمم جزئياً (مصر وليبيا).
- 2- أما البلدان العربية الأخرى فتعمل أجهزتها المصرفية في ظل اقتصاديات حرة، وبرؤوس أموال محلية وأجنبية.
- 3- تسيطر الحكومات سيطرة كاملة أو شبه كاملة على المصارف المتخصصة في أقطارها في جميع الأقطار العربية تقريباً.
- 4- لا تزال البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية تلعب دوراً مهماً في بعض الأقطار العربية خصوصاً في مصر وبلدان الخليج العربي.
- 5- ذهبت التشريعات الحديثة في جميع الأقطار العربية إلى حصر الائتمان القصير الأجل بالبنوك التجارية وتكريس البنوك المتخصصة الأغراض التمويل طويل الأجل.
- 6- نتيجة معظم قروض المصاريف التجارية في معظم الأقطار العربية نحو تمويل القطاعات التجارية، خصوصاً التجارة الخارجية في حين تمثل القروض الصناعية والزراعية المرتبة الثانية.
- 7- وأخيراً اعتبار النظام المصرفي في بعض الأقطار العربية مبعثراً، حيث تم التسامح بالتكاثر المصرفي، مما نتج عنه زيادة خطر التضخم في الائتمان المصرفي.

المبحث الثاني: الاتجاهات الحديثة للنظام المصرفي العالمي.

شهدت الساحة المصرفية العالمية عدة مستجدات وتطورات زاد تفاعلها بعد عولمة النشاط المصرفي إذ أصبحت البنوك تعمل ضمن معطيات بيئية من أهم مميزاتها عدم التأكد وكثرة المخاطر، التحرر من القيود وتحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية. وهو الأمر استدعى وضع القواعد والقوانين التي تكفل تحقيق الأمن والسلامة والصيانة للجهاز المصرفي ككل.

المطلب الأول : التحرير المالي للنظام المصرفي .

في مطلع السبعينيات ظهرت ملامح سياسة التحرير المالي ، كنتيجة حتمية لفشل سياسة الكبح المالي التي اعتمدت من طرف معظم الدول وما نتج عنها من تقييد لسعر الفائدة ، الشيء الذي أثر سلبا على اقتصاد هذه الدول ، مما تترتب عليه إنباع كثير من الدول لبرامج التحرير الاقتصادي و فتح أسواقها وتحريرها من القيود ، لزيادة قدرتها التنافسية في مجال الخدمات المالية وتسهيل تدفق رؤوس الأموال وهذا ما يعرف بالتحرير المالي .

كما تشمل سياسات التحرير المالي مجموعة من الإجراءات والأساليب لتخفيف القيود على القطاع المالي.

الفرع الأول : مفهوم التحرير المالي .

يندرج التحرير المالي ضمن سياق التحرير الاقتصادي، والتحول إلى ما يسمى الانفتاح المالي، حيث يقوم التحرير المالي على رفع القيود والعراقيل التي تحول دون حرية نشاط القطاع المالي على المستوى المحلي والدولي ، ولقد بدأت عملية التحرير المالي في الدول المتقدمة وتوسعت لتشمل العديد من الدول النامية خاصة الدول التي عرفت بالاقتصاديات المتحولة من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق، والتي كانت تعرف بسياسات الكبح المالي إذ لا يمكن للتحرير الاقتصادي أن يكتمل إلا بالاهتمام بإصلاح القطاع المالي وتحريره من كافة أوجه الكبح المالي لأداء دوره في النشاط الاقتصادي.

أولاً: سياسات الكبح المالي :

تعرض العديد من الاقتصاديين لمفهوم الكبح المالي، وفيما يلي نوجز بعضاً منه:

يرى MCKINNON (1989) أن الكبح المالي هو تعبير يطلق على الحالات التي تتدخل فيها الدولة بوسائل ضريبية أو أدوات أخرى مثل : وضع سقوف على أسعار الفائدة والتدخل في توظيف الائتمان للنشاط المالي ، مما يشوه السوق ويحيد بها عن العمل وفقاً لاعتبارات العرض والطلب ، وبالتالي ينحرف القطاع المالي والمصرفي بعيداً عن مقتضيات الكفاءة الاقتصادية ، فهذه السياسة كان لها الأثر السلبي على القطاع المالي في الدول النامية خاصة القطاع المصرفي ، حيث حرم هذا القطاع من أداء الوظائف التقليدية الأمر الذي أثر بشكل كبير على قدرته التنافسية، وقد واكب ذلك ضعف الهياكل القانونية والمؤسسية للقطاع المالي ككل ، وانخفاض درجة الشفافية نتيجة لتجاهل متطلبات الإفصاح .¹

عرفه châtelain و emable (1995) على أنه " :إبقاء أسعار الفائدة تحت مستويات التوازن المحددة من طرف قانون العرض والطلب، والتدخل في برنامج توزيع القروض في الاقتصاد، فبصفة عامة يعني -الكبح المالي - كل تدخل ممارس من طرف الحكومة على النشاط المالي بهدف السيطرة التامة على نشاط الوساطة المالية وذلك لضمان توجيه التمويل الكافي للقطاع العمومي".²

كما عرفه Roubini و sala- martin (1992) بأنه "مجموعة سياسات وقوانين وضوابط وقيود كمية ونوعية ورقابية مفروضة من طرف الحكومة، والتي لا تسمح للوساطة المالية بتوظيف كامل قدراتها المتاحة التي توفرها لها التكنولوجيا التي تمتلكها".³

-وبناء على ما سبق يمكن أن نعرف الكبح المالي على أنه " : جملة من الإجراءات والتنظيمات التي تخص النظام المالي والمتخذة من قبل السلطات النقدية بهدف إشباع الحاجات المالية للحكومة وبسعر فائدة منخفض".

¹ عاطف وليم اندروس، السياسات المالية وأسواق الأوراق المالية خلال فترة التحول لاقتصاد السوق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص86.

² Boujelbene younes et chtioui slim liberalization financier et impact du développement financier sur la croissance économique en Tunisie, 2006, P4.

³ محمد بوزيان، سيدي محمد شكوري، التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادية، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، جامعة بشار، 24-25 أبريل 2006، ص2.

وسياسة الكبح المالي أو القمع المالي الذي عانت منه معظم اقتصاديات الدول النامية (اقتصاديات المديونية)، ينصرف مفهومه إلى القيود المفروضة على النظام المالي ، ومن أهم هذه القيود ¹:

- التحديد الإداري لأسعار الفائدة على القروض والودائع .
- رقابة إدارية على تخصيص الائتمان لقطاعات معينة (كالقطاع الزراعي والقطاع الحكومي وقطاع الصناعات الصغيرة) مع تقديم قروض لبعض القطاعات بأسعار فائدة تفضيلية عن بعض القطاعات الأخرى .
- فرض ضريبة خدمية مرتفعة على القطاع المصرفي من خلال المبالغة في تحديد متطلبات مرتفعة للاحتياطي الإجباري.
- إلزام المؤسسات المالية بشراء الأوراق الحكومية وبعائد منخفض.
- فرض قيود صارمة على تحركات رؤوس الأموال الأجنبية سواء كانت تدفقات داخلة أم خارجة ، وذلك بهدف تعزيز وحماية الترتيبات التي فرضت على القطاع المالي المحلي الموضحة في القيود السابقة الذكر.

إلا أن هذه السياسات المتعلقة بكبح القطاع المالي في الدول النامية قد أضرت بالنظم المالية لهذه الدول ولم تحقق الأهداف التي خططت لها نظرا لتمييز نظامها المالي خلال تلك الفترة بأسعار فائدة ضعيفة وسلبية من الناحية الحقيقية ومحددة بطريقة بعيدة عن قوى السوق، وذلك نظرا للأسباب التالية:²

✓ عدم وجود أسواق مالية منافسة ومع وجود المؤسسات المالية في حالة احتكارية، مما يجعل عرض النقود والطلب عليها لا يتم بصورة حرة؛

✓ سيطرة الدولة على الجهاز المصرفي، ويتيح لها تحديد سعر فائدة منخفض يتماشى مع سياستها

الاقتصادية ، وانخفاض مستوى الادخار الداخلي، مما يجعل الحكومة والمؤسسات تلجأ للاقتراض؛

¹ عاطف وليم اندراوس، أسواق الأوراق المالية بين ضرورات التحول الاقتصادي والتحرير المالي ومتطلبات تطورها، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص ص 195-196.

² عزاوي عمر، سايح زيد، إصلاح القطاع المصرفي في الجزائر: عوامل التحديث والنمو الاقتصادي، المؤتمر الدولي الثاني: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، ورقة، 2008:11:12، ص3.

✓ تزايد حجم ومجال تدخل الدولة ومباشرتها لم ا رقبة البنوك لأنها بنوك مسيرة من طرفها وتابعة لها، حيث ضعف أو انعدام استقلالية البنك المركزي وخضوعه عمليا للخزينة العامة التي توفر سعر فائدة يقضي على احتمال وجود سوق مالية واسعة ومنظمة، تكون فيه أسعار الفائدة محددة من طرف قوى عرض وطلب النقود.

ثانيا: تعريف التحرير المالي و أهدافه :

نتيجة لآثار السلبية لسياسات الكبح المالي، دفع بالعديد من الدول في أواخر التسعينات بالشروع في إصلاحات جذرية على مستوى أنظمتها المالية والاقتصادية ، وبإيعاز من البنك وصندوق النقد الدوليين، اتخذت العديد من الدول إجراءات تهدف إلى إصلاح القطاع المالي وتحريره من كل أشكال الكبح المالي.

1- تعريف التحرير المالي :

عرف التحرير المالي على انه " مجموعة الأساليب الإجراءات التي تتخذها الدولة لتحرير حساب رأس المال و إلغاء الضوابط على معاملته وعلى الحسابات المالية الأخرى في ميزان المدفوعات، وتخفيض درجة القيود المفروضة على عمل النظام المالي بغية تعزيز مستوى كفاءته و إصلاحه كليا¹."

عرفه كل من "McKinnon et Shaw" على أنه " حل للخروج من حالة الكبح المالي ووسيلة بسيطة وفعالة لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي في الدول النامية"².

و عرف Muratucer التحرير المالي على أنه " عبارة عن عملية تتمثل في مجموعة من الإجراءات التي تطبق من اجل إلغاء القيود المفروضة على القطاع المصرفي فضلا عن تحسين الإطار المؤسسي للسياسة النقدية ، ونزع القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال ، وذلك بهدف إصلاح القطاع المالي الداخلي والخارجي للدولة "³.

¹ عبد الرزاق سلام، القطاع المصرفي في الجزائر في ظل العولمة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012، ص2.

² بن بوزيد محمد، عربي ناصر صلاح الدين، إثر تحرير سعر الفائدة على حجم الادخار - حالة الجزائر، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية ، المركز الجامعي، خمس مليانة، الجزائر، 5-6 ماي 2009، ص8.

³ بن علال بلقاسم ، سياسة التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية: العلاقة القائمة بينهما وشروط نجاحها، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الاقتصاد النقدي والمالي، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014، ص73.

وبصفة عامة يمكن تعريفه أنه " كل إجراء ممارس من طرف الحكومة يهدف إلى جعل النظام المالي أكثر استجابة لقوى العرض والطلب."

ويعتمد التحرير المالي على تحرير المعاملات التالية:¹

- 1- المعاملات المتعلقة بالاستثمار في سوق الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات، و الأوراق الاستثمارية و المشتقات المالية؛
- 2- المعاملات الخاصة بالائتمان التجاري و المالي و الضمانات والكفالات و التسهيلات المالية التي تشمل التدفقات للداخل أو الخارج؛
- 3- المعاملات المتعلقة بالبنوك التجارية، وهي تشمل الودائع المقيمة و اقتراض البنوك من الخارج التي تمثل تدفقات للداخل و القروض و الودائع الأجنبية التي تمثل تدفقات للخارج ؛
- 4- المعاملات المتعلقة بتحركات رؤوس الأموال الشخصية وتشمل المعاملات الخاصة بالودائع، القروض، الهدايا، المنح، الميراث، التركات أو تسوية الديون؛
- 5- المعاملات المتعمقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وهي تشمل التحرر من القيود المفروضة على الاستثمار المباشر الوارد للداخل و المتجه للخارج، أو تصفية الاستثمار، و تحويلات الأرباح عبر الحدود.

6- أهداف التحرير المالي :

- يتمثل القرض من تطبيق سياسة التحرير المالي في جملة من الأهداف:²
- تعبئة الموارد المالية المحلية والأجنبية لتمويل الاقتصاد وزيادة معدلات الاستثمار.
 - رفع فعالية الأسواق المالية المحلية والأجنبية تمكنا من فتح مصادر مالية أجنبية للإقراض والتمويل وخلق فرص استثمارية جديدة.

¹ عبد المطب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص10.

² زين طلحة صليحة، معوشي بوعلام، دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية، مداخلة مقدمة لملتقى المنظومة المصرفية والتحويلات الاقتصادية - الواقع والتحديات -، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 14 و15 ديسمبر 2004، ص 278.

- خلق فرص منافسة في السوق النقدية والحد من الاحتكارات المالية والمصرفية والتقليل من الحواجز والعراقيل التي تحول دون التوسع في أنشطة البنوك والمؤسسات المالية وتوفير بيئة مالية ومصرفية تنافسية لزيادة جلب الادخار وحجم الاستثمار.
 - تمكين البنوك والمؤسسات المحلية من الاندماج في الأسواق المالية العالمية.
 - تحرير التجارة الخارجية وانضمام الدول النامية إلى المنظمة العالمية للتجارة.
 - تحرير التحويلات المالية الخارجية لتحرير تحويل العملات الأجنبية وحركة رؤوس الأموال، وتحرير المتغيرات الاقتصادية الأخرى كأسعار الصرف وأسعار الفائدة .
- وقد ساهمت هذه الأهداف في تطوير الظروف الملائمة لتحرير القطاع المالي و المصرفي .

بالإضافة إلى أهداف أخرى متمثلة في ¹:

- تحقيق كفاءة أكبر وفعالية أعلى لعمل الأسواق المالية بهدف تعبئة المدخرات المحلية والأجنبية والاستفادة منها لتمويل اقتصادياتها وزيادة معدلات الاستثمار فيها؛
- زيادة فرص وصول المستثمرين والمقترضين المحليين إلى مجالات الاستثمار ومصادر التمويل الدولية، الأمر الذي يعمل على زيادة ارتباط المستثمرين والمقترضين المحليين والشركات المالية المحلية لنظرائهم الأجانب وكذلك سهولة دخول الشركات والمستثمرين الأجانب في الأسواق المالية المحلية؛
- تعزيز درجة المنافسة فيما بين الأسواق المالية للحصول على أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال الدولية، إذ دفعت كثرة التغيرات التي اجتاحت اقتصاديات الرأسمالية، والتي من أبرزها تغيرات أسعار صرف العملات الدولية وفي مقدمتها الدولار، وتغيرات أسعار الفائدة الدولية، التي عملت على تغير النظام النقدي والمالي الدولي، دفعت العديد من تلك الاقتصاديات إلى إعطاء حرية أكبر للتحويلات الخارجية مع تحرير العملات وهذه التغيرات أضعفت من فاعلية سيطرت الدول على حركة رؤوس الأموال، وفي المقابل عززت من درجة المنافسة فيما بين الأسواق المالية؛

¹ عماد محمد علي عبد اللطيف العاني، اندماج الأسواق المالية الدولية-أسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي-، بيت الحكمة، بغداد(العراق)، 2002، صص 148-149.

إن أهم أهداف إستراتيجية التحرير المالي الذي أتبعته الدول لاسيما المتقدمة هو زيادة التقارب فيما بين الأسواق المالية لتلك الدول وصولاً إلى الاندماج فيما بينها، وهذا للاستفادة من المميزات التي توفرها حالة الاندماج.

وبناء على ذلك يمكن القول أن سياسات التحرير المالي تهدف إلى جعل السوق المالية تعمل بكفاءة أعلى، إذ تكون لديها القدرة على المنافسة مع بقية الأسواق المالية الدولية، لتوفير فرص الاستثمار ومصادر الإقراض.

الفرع الثاني: عناصر التحرير المالي.

للتحرير المالي ثلاثة عناصر أساسية يعتمد عليها وهي: ¹ تحرير سعر الفائدة، الخصخصة الاستثمار الأجنبي في صناعة الخدمات المالية.

1- تحرير سعر الفائدة:

يعتبر تحرير أسعار الفائدة الخطوة الأولى في عملية إصلاح القطاع المالي، وعلى هذا يكون سعر الفائدة الحقيقي مؤشراً على تطور القطاع المالي.

وقد كان التوجه نحو تحرير أسعار الفائدة متماثلاً في معظم الدول العربية، وقد تم تحقيق ذلك على مراحل و بصورة متلائمة مع سرعة خطوات الإصلاحات في القطاع الحقيقي، ومع التقدم العام في تحقيق الاستقرار الكمي في الاقتصاد بصورة أساسية بدأ العمل برفع سعر الفائدة الاسمية و تبع ذلك على الفور تحرير أسعار الفائدة على الودائع.²

وقد تم التوصل إلى تحرير كامل لأسعار الفائدة في عدد من الدول العربية منها الأردن وتونس ومصر، وتبعتها دول أخرى المغرب و اليمن وقطر و الجزائر، و أدى التحرير الكامل لأسعار الفائدة في ظل انخفاض معدلات التضخم الناتج عن إتباع سياسة تقييدية لإدارة الطلب إلى معدلات موجبة لأسعار الفائدة في هذه الدول.³

¹ Gerad Caprio, Patrik Honohan and Joseph, Financial Libalization :How Far ?How Fast? Wto, Special Studies, 1999, P3.

² اتحاد المصارف العربية، العولمة المصرفية، العدد 239، المجلد العشرين، 2000، ص 139.

³ نفس المرجع، ص 139.

2- الخصخصة:

أصبح لمسيرة الخصخصة زخم متعاظم مع انخراط روسيا ودول أوروبا الشرقية فيها و ظهور النظام المالي و التجاري الجديد الذي يهدف إلى فتح الاقتصاديات على بعضها البعض بحيث يركز التعامل فيما بينها على التنافس وفق آليات السوق.

هذا و اكتسبت الخصخصة أهمية متزايدة منذ عقد التسعينات من القرن العشرين حيث بذلت الدول النامية جهود كبيرة من أجل تحقيق الخصخصة ، وهذا راجع إلى التحول الكبير الذي حدث في إستراتيجية التنمية التي اتبعتها معظم الدول النامية ، وذلك من إستراتيجية شمولية - ارتكزت على التوجيه المركزي للموارد و للإدارة الاقتصادية التي أدت إلى هيمنة القطاع العام على الاقتصاد، وتفشي القيود الإدارية في جميع جوانبه - إلى إستراتيجية تركز على آلية السوق في تخصيص الموارد وتستهدف تحرير الاقتصاد من القيود و انفتاحه على الخارج و إفراح مجال أكبر أمام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

7- الاستثمار الأجنبي :

وفقا لدليل إعداد إحصائيات ميزان المدفوعات الصادر في مارس 2007 عن صندوق النقد الدولي وكذلك طبقا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية UNCTAD و منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية هو: "ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر المباشر) على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر) ".¹

و فيما يخص المستثمر المباشر فهو قد يكون فردا ، أو مؤسسة خاصة أو عامة ، مساهمة أو غير مساهمة ، أو مؤسسات إدارة أموال الشركات ، أو مؤسسات استثمار تنموي أو غيرها من المنظمات التي تحوز جزءا ما من ملكية مؤسسات استثمار مباشر في دولة خلاف دولة إقامة المستثمر المباشر، والجدير بالذكر أن المجموعة المرتبطة ، سواء كانت تتألف من أفراد أو شركات ، تتمتع بنفوذ في مؤسسة الاستثمار المباشر يتناسب مع نسبة ملكيتها التي تقل عن % 10 ، و يعد هذا النفوذ في حكم نفوذ المستثمر المباشر الفرد الذي يتمتع بنفس نسبة الملكية، أما مؤسسة الاستثمار المباشر فهي قد تكون مؤسسة مساهمة أو غير مساهمة.

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2010، ص65.

الفرع الثالث: شروط نجاح التحرير المالي.

لقد أصبح من المعروف أن التحرير المالي يتطلب إعداد حذر، ولهذا فإنه لكي يتحقق نجاح التحرير المالي أو الإصلاح يجب توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط، ويتعين توفرها قبل الشروع في إجراءات إزالة القيود والانفتاح المالي ولعل أهمها:

أولاً: توافر الاستقرار الاقتصادي العام:

هناك اتفاق عام على أهمية استقرار الاقتصاد الكلي لنمو خدمات القطاع المالي ونجاح سياسة التحرير المالي، ولذلك ينبغي للبلدان اعتماد سياسات اقتصادية كلية مناسبة، وتشجيع المنافسة داخل القطاع المالي ووضع إطار مؤسسي قانوني قوي وشفاف لأنشطة القطاع المالي، وعلى وجه الخصوص، هناك حاجة لوجود تنظيم ورقابة احترازية، وإرساء حقوق قوية للدائنين.

إن التضخم المرتفع والعجز الكبير في الميزانية العامة للدولة، وأسعار الصرف غير المستقرة، تمكن أن يكون لها تأثير سلبي على عملية التحرير المصرفي والمالي، وتؤثر بشكل عكسي على الاندماج في النظام المالي الدولي، ويساهم في إضعاف النظام المصرفي والمالي الوطني، وذلك لأن من بين الأسباب الرئيسية لتعثر سياسة التحرير المالي، السياسات غير السليمة لإدارة الاقتصاد الكلي، والتنظيم والإشراف الحكومي الغير مناسب والتدخل غير السليم في الأسواق المالية.¹

ويتحقق الاستقرار الاقتصادي العام بوجود معدل تضخم منخفض، لأن ارتفاعه يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة وارتفاع سعر الفائدة وبالتالي خسارة كبيرة في الاقتصاد مما يعرقل النمو الاقتصادي، ومن أجل تحقيق الاقتصاد الاقتصادي العام يجب اتخاذ إجراءات وقائية وعلاجية، التي تمكن من التنسيق بين السياسات الاقتصادية وسياسة التحرير المالي وتنتمثل هذه الإجراءات فيما يلي:²

✓ **الإجراءات الوقائية:** هي عادة إجراءات تتخذ قبل وقوع الأزمات المصرفية بتصميم هياكل قانونية وتنظيمية للحد من المخاطر المالية وحماية المودعين، تصحب هذه الإجراءات رقابة حكومية على

¹ جوزيف طوبية، التطور المالي والسياسات النقدية والمصرفية في منظمة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 283، لبنان، 2004، ص 11.

² بن طلحة صليحة، معوش بوعلام، مرجع سبق ذكره، ص 479.

النظام المصرفي والمالي، ويتضمن وجود رقابة محاسبية خارجية، كما تتابع إدارة البنوك وتمنعها من التدليس.

✓ **الإجراءات العلاجية:** هي إجراءات تتخذ بعد حدوث الأزمات المالية، على شكل تأمين على الودائع إذ تتدخل الحكومة في البنوك التي تعاني من مشكلة مالية لحماية حقوق المودعين وحقوق الملكية الحكومية، بينما يتدخل البنك المركزي عن طريق الإقراض لتوفير السيولة النقدية، والقيام بإجراءات التصفية، والتكون الإجراءات العلاجية عندما ترى السلطات النقدية أن الاعتراف بوجود خسائر كبيرة لها تأثيرات سلبية غير مقبولة سياسياً.

ثانياً: توافر المعلومات والتنسيق بينها.

يتطلب إنجاح سياسة التحرير المالي وتوافر المعلومات الكافية، عن السوق المالي والمصرفي وإتاحتها أمام كل المتدخلين فيه، وتخص المعلومات تلك المتعلقة بسيولة المؤسسات المالية، لصالح المودعين والمستثمرين، ومعلومات عن إدارة المؤسسات المالية التي تساعد على تصعيد مخاطر الاستثمار والعائد المتوقع، وينطوي التنسيق بين المعلومات على تحديد العلاقة بين معدل الفائدة ودرجة المخاطرة من جهة ومعدل الفائدة والأرباح المتوقعة من جهة أخرى، حيث يرى مؤيدو التحرير المالي في أن المشروعات الكبرى مخاطر في حالة زيادة معدل الفائدة هي أكبر عائداً، والعكس صحيح لأنها تعوض معدل الفائدة.

أما عدم التنسيق بين المعلومات فيؤدي إلى صعوبة تمييز المقترضين بين المشروعات الفاشلة والناجحة، وإلى رفع تكلفة الحصول عليها ولهذا يرى منتقدو سياسة التحرير المالي ضرورة التدخل الحكومي لإلزام الجهات المعنية على توفير المعلومات، مما يؤدي إلى إخفاق الأسواق المالية.

ثالثاً: إتباع التسلسل في مراحل التحرير المالي.

إن تطبيق سياسة التحرير المالي، يجب أن تبدأ من المستوى المحلي أو من تحرير القطاع المالي الداخلي بشكل تدريجي قبل القطاع المالي الخارجي، الأمر الذي يمكن الدولة من تجنب العديد من الأزمات المالية والاقتصادية.¹

ويظهر التسلسل في عملية التحرير المالي على المستوى المحلي بقطاعيه الحقيقي والمالي كما يلي :

¹عاطف وليم اندراوس، أسواق الأوراق المالية بين ضرورة التحول الاقتصادي والتحرير المالي ومتطلبات تطويرها، مرجع سبق ذكره، ص203.

- **القطاع الحقيقي:** يتم ترك فيه الأسعار وتتحرك وفق قوى السوق، وفرض ضرائب مباشرة وغير مباشرة، وبطرق عقلانية على المؤسسات ورفع الدعم على الأسعار، وتطبيق سياسة الخصوصية.
- **القطاع المالي:** يتم فيه عدم وضع قيود على تدفق وانتقال رؤوس الأموال في التجارة الخارجية في المدى القصير، بالإضافة إلى تحرير كامل لأسعار الفائدة وإزالة كافة أشكال القيود الإدارية على النظام المالي.

ويظهر التسلسل بالانتقال إلى مستوى الخارجي بقطاعيه الحقيقي والمالي، بحيث:¹

- **القطاع الحقيقي:** وذلك بتحرير الحساب الجاري لميزان المدفوعات من خلال إزالة القيود الكمية وخفض القيود التعريفية على حركة السلع والخدمات، والسماح بالتحويلات المالية لأغراض تجارية خارجية.
- **القطاع المالي:** ويبدأ عادة بإزالة القيود على تدفقات الاستثمار الأجنبي ورفع الرقابة على تدفق وانتقال رؤوس الأموال في التجارة الخارجية في المدى القصير.

رابعاً: الإشراف الحذر على الأسواق المالية.

يخص التدخل الحكومي أو أن إنجاح سياسة التحرير المالي يتطلب إشراف حكومي قوي من أجل منع الانحرافات والمحافظة على انضباط السوق المصرفي، وتفاذي وقوع الأزمات المالية المصرفية، ويهدف الإشراف الحذر على المؤسسات المصرفية والمالية إلى الاهتمام بإدارة المخاطر والتنبيه إليها، وضمان الشفافية والاهتمام بالأوضاع المالية للبنوك والمؤسسات المالية والاهتمام بالهيكل التنظيمي والإداري لجهات الرقابة وتسهيل تدفق المعلومات والتنسيق بين أنشطة إصدار القرار ومتابعة تنفيذه، وإقامة هيئات رقابية إشرافية تتمتع بالاستقلالية وعلى رأسها البنك المركزي، وهذا كله بهدف تحقيق استقرار النظام المالي والمصرفي، ولقد سعت لجنة "بازل" للرقابة المصرفية، على التأكيد على ضرورة تعميق مفهوم الإشراف والحذر وعملت منذ نشأتها على توحيد معايير الإشراف والرقابة على الأنظمة المصرفية لضمان الاستقرار.

¹ نفس المرجع، نفس الصفحة.

خامسا: توافر قطاع مالي كفى ومستقر .

لتحقيق هذا البند لابد من وجود إصلاحات هيكلية تعمل على بناء قطاع مالي كفى ومستقر، ويمكن أن نحددها في ثلاث مجالات مهمة:¹

منح استخدامات أو إساءة استخدام النظام المالي لتحقيق أهداف لا تتعلق بالسياسات الموضوعية، فإذا اعتمدت الحكومة على تدخلات مالية غير مناسبة فإن هذا سوف يثقل كامل النظام المالي بتكاليف كان يجب أن تتحملها الميزانية العامة، ومن أمثلة السياسات التي تتبعها الحكومة هو توجيه الائتمان وفقا لأولويات معينة سواء الأفراد أو مؤسسات أو جهات أخرى ، وهذا ما يسمى: "الإقراض السياسي" للعامة أو المشروعات الخاصة أو للأفراد، وربما يتم استمالة البنوك لتتظاهر بوضع معدلات فائدة منخفضة لمثل هذه الائتمانيات.

وهناك نوع آخر من التدخل يهدف إلى خفض تكاليف خدمة الدين الحكومي، وأشهر وسيلة لذلك هي الإخضاع المالي أو الكبح المالي وذلك حينما تضطر المؤسسات المالية إلى إبقاء على دين الحكومة بفائدة أقل من معدلات الفائدة السوقية.

وكذلك يوجد عدة سياسات مالية يمكنها زيادة أرباح البنك المركزي والتي يتم تحويلها إلى الميزانية العامة للمساعدة على خفض العجز.

الفرع الرابع: إجراءات التحرير المالي.

تتمثل سياسات التحرير المالي على مجموعة من الإجراءات يتطلب المرور بها، وذلك من خلال تطبيق إجراءات التحرير على المستوى المحلي والخارجي.

أولا: التحرير المالي المحلي:

يعتبر التحرير المالي الداخلي خطوة تسبق التحرير المالي الخارجي، وهو يشمل على تحرير الجهاز المصرفي، ويتم تحقق هذا النوع من التحرير خلال ما يلي:²

¹ طارق عبد العال حمادة، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، دار الجامعة، الإسكندرية، 2001، ص 46.

² بن علاء بلقاسم، سياسة التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية: العلاقة القائمة بينهما وشروط نجاحها، مرجع سبق ذكره، ص 77.

✓ **تحرير معدلات الفائدة الدائنة والمدينة:** والذي يتحقق عن طريق الحد من الرقابة المتمثلة في وضع سقف عليها لمعدلات الفائدة الدائنة والمدينة، وتركها تتحدد في السوق بالالتقاء بين عارضي الأموال والطلبين عليها للاستثمار، مع الملائمة بين الاستهلاك ولإنفاق الاستثماري.

✓ **تحرير القروض:** وذلك عن طريق الحد من عملية توجيه الائتمان نحو القطاعات الأولية، والحد من وضع سقف ائتمانية على القروض الممنوحة لباقي القطاعات الأخرى، بالإضافة لذلك يتم تحرير القروض من خلال عملية إلغاء أو خفض نسب الاحتياطات الإلزامية المفروضة على البنوك التجارية.

✓ **تحرير المنافسة البنكية:** والذي يتحقق بإلغاء وإزالة القيود والعراقيل التي تعيق إنشاء البنوك الخاصة برأس المال المحلي والأجنبي، كذلك يتم تحرير المنافسة البنكية من خلال إلغاء القيود التي تمنع خلق بنوك ومؤسسات مالية متخصصة وشاملة.

وتقوم عملية التحرير المصرفي على مبدئين أساسيين:

✓ تمويل المشاريع باستعمال القروض المصرفية، وذلك بالتوفيق بين الادخار والاستثمار من خلال رفع معدلات الفائدة للادخار وخفض معدلات الفائدة.

✓ تحديد معدل الفائدة في السوق بالالتقاء بين عرض الأموال والطلب عليها للاستثمار عن طريق الملائمة بين الاستهلاك والإنفاق الاستثماري، وعليه فزيادة الأموال الموجهة للقروض يؤدي إلى زيادة الاستثمار، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

ثانياً: التحرير المالي الخارجي:

يعتبر التحرير المالي الخارجي تكمة للتحرير المالي الداخلي، حيث يمثل دور القناة التي تسمح بتوجيه التدفقات الرأسمالية الأجنبية إلى الداخل، وهذا ما يرجع من حجم الموارد المالية المتاحة للاستثمار، فيرتفع معه النمو الاقتصادي، ويشمل التحرير المالي الخارجي على تحرير الأسواق المالية وتحرير حساب رأس المال وذلك كما يلي:¹

¹ ابن علال بلقاسم، مرجع سابق، ص 79.

✓ **تحرير الأسواق المالية:** يتم بواسطة إزالة القيود والعراقيل المفروضة ضد حياة وامتلاك المستثمر الأجنبي للأوراق المالية ومختلف الأصول المالية الصادرة عن المنشأة والمؤسسات الاقتصادية المحلية في بورصة القيم المنقولة.

✓ **تحرير حساب رأس المال:** يتضمن إزالة الحواجز والعراقيل التي تمنع البنوك والمؤسسات المالية من اللجوء إلى الإقراض الخارجي في وقت الحاجة، كما يتطلب تحرير حساب رأس المال الحد من الرقابة المفروضة على سعر الصرف المطبق على المعاملات المرتبطة بالحساب الجاري وحساب رأس المال، وتحرير تدفقات رؤوس الأموال والمعاملات المتعلقة بمختلف أشكال رأس المال (الديون، الأسهم، الاستثمارات المباشرة، الثروات الشخصية، التعامل بالنقد الأجنبي).

ويشير خبراء صندوق النقد الدولي في هذا الخصوص إلى قضيتين هامتين:¹

✓ أنه من الأفضل البدء في تحرير التدفقات الطويلة الأجل، وتحرير الاستثمار الأجنبي المباشر قبل تحرير استثمار المحافظة المالية أو الاستثمار غير المباشر.

✓ إن التحرير الشامل لمعاملات وتحويلات رأس المال لا يعني التخلي عن كل القواعد والنظم المطبقة على معاملات المتعلقة بالعملة الأجنبية، بل ربما يحتاج الأمر إلى تقوية القواعد ونظم الحيلة المتعلقة بتحويلات العملة الأجنبية التي يجريها غير المقيمين.

من خلال ما سبق نستنتج أن سياسة التحرير المالي بنوعها الداخلي والخارجي، تتم بتحرير الجهاز المصرفي من خلال إلغاء كل القيود المفروضة على معدلات الفائدة وتحرير القروض، كما يتم كذلك بتحرير كل المعاملات المالية المتعلقة بحساب رأس المال والأسواق المالية بالشكل الذي يسمح بتدقيق رؤوس الأموال بمختلف أشكالها من وإلى البلد، كالتعامل بالنقد الأجنبي.

وبناء على درجة تحرير كل جانب من الجانبين اللذين تشملهما سياسة التحرير المالي، يمكن الحكم على درجة التحرير المالي في الاقتصاد ككل بالنسبة لأي دولة.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص 35.

الفرع الخامس: أثر التحرير المالي على مديونية القطاع المصرفي.¹

لقد أدى التحرير المالي إلى إحداث تأثيرات سلبية أي حدوث أزمات في الدول (خاصة في الدول النامية) التي اعتمدت التحرير المالي، خاصة تحرير سعر الفائدة حيث يثير ارتفاع أسعار الفائدة مشكلة التأثير السلبي الذي قد يحدثه هذا الارتفاع على مديونيات قطاع الجهاز المصرفي، حيث أن ارتفاع هذه المديونيات (بسبب ارتفاع الفوائد عليها) قد يؤدي إلى تعثر المقترضين في سداد مديونياتهم، مما يعرض الجهاز المصرفي كله لأزمة حادة، خاصة وأن هذه الديون ليست إلا جزءا من ودائع الأفراد لدى الجهاز المصرفي.

ما يزيد في تدهور هذه الوضعية، هو اعتماد المشروعات في هذه الدول على الاقتراض من قطاع الجهاز المصرفي، عوض اللجوء إلى الاقتراض من أسواق المال كما يحدث في الدول المتقدمة، ثم عن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى تلك الدول يأتي في معظم الأحوال في صورة قروض للمشروعات، وليس في صورة استثمارات مباشرة.

وهكذا نرى خطورة رفع أسعار الفائدة، كما أنه ينبغي أولا ضبط هذه النسبة قبل الاتجاه إلى تحرير أسعار الفائدة، لتفادي إفلاس المشروعات، وما يؤدي إليه ذلك من زرع عدم الثقة في المناخ الاستثماري فمن المعروف أن التحرير المالي يؤدي على تزايد دور وحدات الجهاز المصرفي كوسيط لتحويل المدخرات إلى استثمارات منتجة إلا أنه في ظل وجود مشكلات التعثر، فإن عدم ثقة البنوك في عملائها مع المقترضين سوف يؤدي إلى تراكم فائض سيولة لديها ، وبذلك يحرم الاقتصاد من موارد كان من الممكن توظيفها فيهن كما أن ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي المقرر إلى فئة من فئات المقترضين يزيد من احتمال التوقف عن الدفع طبقا لعقد القرض ، ونظرا لطبيعة القروض ذات السعر الثابت يعمل المقترضون على ادخار أية مكاسب زائدة إذا نجحت مشاريعهم، غير أنهم قد يعجون عن السداد وبالتالي يتوقفون عن الاستثمار إذا تعرضوا لخسارة غير عادية، وهو ما يعرض البنوك.

¹ بلعزوز بن علي، أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية -حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2004 ، ص

الفرع السادس: الانتقادات الموجهة لنظرية التحرير المالي .

لقد تعرض منهج التحرير المالي في شكله الأول الذي وضعه شاو وماكينون (1973) إلى العديد من الانتقادات والتي كانت تدور حول ثلاثة محاور رئيسية¹:

1- افتراض الأثر الإيجابي لارتفاع معدلات الفائدة على الادخار والاستثمار.

من بين أهم الانتقادات التي توجهها المدرسة الكينزية لنظرية التحرير المالي هي تلك المتعلقة بالأثر الذي يفترض أنه إيجابي لارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية على الادخار والاستثمار ، فقد توصل كل من BURKETT و(1991) DUTT إلى أن ارتفاع ، معدلات الفائدة يؤثر سلبا على الاستثمار، وهذا عكس ما ذهب إليه نظرية التحرير المالي، حيث أنه مع ارتفاع معدلات الفائدة على الودائع ينخفض الطلب الفعال بسبب انخفاض معدل الربح، فينخفض كل من الاستثمار والإنتاج، وهذا الأثر السلبي يفوق الأثر الإيجابي لانخفاض معدلات الفائدة على القروض الناتجة عن ارتفاع الموارد القابلة للإقراض.

2- غياب الأخذ بعين الاعتبار عدم كفاءة الأسواق المالية وبالتالي مشكلة عدم تناظر المعلومات.

لقد اعتبر كل من ماكينون وشاو والتابعين لهم أن كبح القطاع المالي (تحديد معدلات فائدة حقيقية منخفضة) هو العامل الوحيد الذي يؤدي إلى وضعية تقييد الائتمان من طرف البنوك، إلا أنه بفضل أعمال Joseph Stiglitz و Andrew Weiss (1981) تمكنت النظرية الاقتصادية من التأكيد على إمكانية تواجد تقييد الائتمان حتى في أسواق تسودها المنافسة التامة، ووجود تقييد الائتمان يعتبر كنتيجة لعدم كفاءة الأسواق المالية وخاصة مشكلة عدم تناظر المعلومات بين المقرضين والمقترضين، ويرى Stiglitz و Weiss (1981) ، أنه كلما ارتفع معدل الفائدة الحقيقي الذي على المقترض دفعه للبنك، كلما كانت استثماراته أكثر خطورة، وزاد احتمال توقفه عن السداد، وبارتفاع معدل الفائدة على القروض، ترتفع معه المخاطرة المتوسطة للمقترضين، وتتنخفض أرباح البنك المتوقعة .

كما أنهما توصلا إلى أنه يوجد معدل فائدة حقيقي أمثل على القروض فإذا ارتفعت معدلات الفائدة على القروض التي تمنحها البنوك أكبر من هذا المعدل الأمثل، تبدأ الأرباح المتوقعة للبنوك في الانخفاض، ويرجع هذا لسببين :

¹رونالد ماكينون، النهج الأمثل لتحرير الاقتصاد ، الطبعة الأولى، الجامعة المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، مصر، 1996، ص،

- سوف يتقدم المقترضون الأكثر ميلا للمخاطرة لطلب الحصول على ائتمان من البنك، بينما سوف يتراجع المقترضون الذين يكرهون المخاطرة والذين يعتبرون الأكثر أمانا، بافتراض أنهم لا يتهربون من السداد، ويخرجون من قائمة طالبي الحصول على قروض وهذا ما يسميه stiglitz و Weiss "الاختيار دو المخاطر المتضادة".

- سوف يعتمد كل مقترض إلى تغيير طبيعة مشروعه (بما أن البنك لا يمكنه فرض رقابة دقيقة على تصرفاته)، وهذا يجعله أكثر مخاطرة ، وهذا ما يسميه Weiss و stiglitz "ظاهرة الحافز".

وهكذا فحتى دون وجود رقابة خارجية، فإنه وفقا لنموذج Weiss و stiglitz فإن البنوك يمكنها أن تحد طواعية من معدل الفائدة على القروض، في حين أنها سوف تعمل على ترشيد توزيع القروض "تقييد الائتمان" تجنباً لمخاطر الاختيار دو المخاطر المتضادة و ظاهرة الحافز اللتان تخفضان من ربح البنك المتوقع نتيجة التخلف عن السداد، أي أن مشكلة عدم تناظر المعلومات تدفع البنوك إلى تقييد عرض الائتمان حتى بدون تدخل السلطات بتقييد القطاع المالي.

3- إهمال دور القطاع المالي غير الرسمي في نماذج مدرسة ستانفورد.

لقد دفع الاقتناع بكفاءة القطاع المالي غير الرسمي في الوساطة المالية العديد من الاقتصاديين من الأمثال Taylor (1983) van wijinbergen (1983) و Bouffie (1984) الالتمين لمدرسة الهيكلين المحدثين إلى نقد منهج التحرير المالي الذي أغفل دور القطاع غير الرسمي في تخصيص الموارد المالية ، و يركز الهيكليون المحدثون على الكفاءة النسبية للقطاع المالي غير الرسمي في تخصيص الموارد، باعتباره يقوم بواسطة تامة مقارنة بالبنوك التي تقوم بوساطة جزئية (نظرا باحتفاظها باحتياطي نقدي يقلل من قدراتها على منح القروض)، وهذا بالإضافة إلى مجموعة من العوامل التي تحسن من كفاءة القطاع المالي غير الرسمي في الدول النامية مقارنة بالبنوك.

المطلب الثاني : العولمة المالية وأثرها على النظام المصرفي :

تعتبر العولمة المالية هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي مما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية والمحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال ، ومن تم أخذت تتدفق عبر الحدود لتصب في أسواق المال العالمية بحيث أصبحت أسواق أكثر ارتباطا وتكاملا.

الفرع الأول : تعريف العولمة المالية:

كثرة هي التعاريف المتعلقة بالعولمة المالية شأنها شأن العولمة بصفة عامة ولا يمكننا هنا سرد كل التعاريف وإنما نحاول وضع تصور عام لمفهوم العولمة المالية بناء على الأفكار التي قدمها الباحثون .

فالعولمة المالية من وجهة نظر "دومنيك بليون Dominiek Billions" هي "عملية مرحلية أو مخطط لإقامة سوق شاملة ووحيدة لرؤوس الأموال تتلاشى في ظلها كل أشكال القيود الجغرافية والتنظيمية ، لتسود بذلك حرية التدفقات السلعية والمالية من أجل ضمان أفضل تخصص لرؤوس الأموال بين مختلف المناطق وقطاعات النشاط في أثناء البحث عن أعلى العوائد وأقل المخاطر".¹

العولمة المالية تدرج مرحلي للوصول إلى سوق واحدة وشاملة للموارد المالية تتضمن حركة رؤوس الأموال برفع أشكال الضوابط التنظيمية والجغرافية وضمن التخصيص الأمثل نحو العوائد الكبيرة المخاطر المتدنية لرؤوس الأموال.²

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن العولمة المالية تعني تشكل سوق موحدة لرؤوس الأموال . تكونت من خلال التكامل المستمر للأسواق المالية الدولية ، بما يحقق الكفاءة في تخصيص الموارد المالية بين مختلف المناطق ، وهذه السلسلة من التكاملات تعتبر نتيجة طبيعية للانفتاح الاقتصادي انطلاقا من سنوات الثمانينات .

وتفصيلا فإن العولمة المالية تتضمن تحرير المعاملات التالية:³

- المعاملات المتعلقة بالاستثمار في سوق الأوراق المالية.
- المعاملات الخاصة بشراء أو بيع العقارات التي تتم محليا أو خارجيا.
- المعاملات الخاصة بالقروض التجارية والمالية والكفالات والتسهيلات المالية.
- معاملات البنوك التجارية بأنواعها.

¹ Dominique Plihon ,Les enjeux de la globalisation financiere, Mondialisation au de la mythes, Alger ,Casbah 1997, P3 .

²د.بومنجل السعيد ، إدارة تحديات العولمة المالية من منطلق الحكم الرشيد لتحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة الجزائر)، السوق المالي بين النظري والتطبيق في إطار تجارب الدولة العربية ، جامعة عنابة، 21-22 أكتوبر 2008، عن الموقع الإلكتروني:

شاهد يوم 7 مارس 2018 على الساعة 13:25 :topic.13:25 :Islam fin .go-form.net:t1843

³ عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص ص 34-35.

– المعاملات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وهي تشمل التحرير من القيود المفروضة على الاستثمار المباشر الوارد للداخل أو المتجه إلى الخارج أو تصفية الاستثمار وتحويلات الأرباح عبر الحدود.

ويمكن الاستدلال على العولمة المالية بمؤشرين هما:

المؤشر الأول: يقصد به تطور حجم المعاملات عبر الحدود من الأسهم والسندات في الدول الصناعية المتقدمة ، حيث تشير البيانات إلى المعاملات الخارجية من الأسهم والسندات كانت تمثل أقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول عام 1980 بينما وصلت إلى ما يزيد من 100% في كل من الولايات المتحدة الأمريكية و ألمانيا عام 1996 وعلى ما يزيد من 200% في كل من فرنسا وإيطاليا وكندا في نفس العام.¹

المؤشر الثاني: ويخص تطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي، حيث تشير الإحصائيات إلى أن متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي قد ارتفعت من 200 مليار دولار في منتصف الثمانينات إلى حوالي 1.2 تريليون دولار أمريكي عام 1995 وهو ما يزيد عن 84% من الاحتياطات الدولية لجميع بلدان العالم في نفس السنة.²

الفرع الثاني: خصائص العولمة المالية:

للعولمة جملة من الخصائص تميزها عن غيرها من المفاهيم أهمها:³

1- سيادة آليات السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية

أهم ما يميز العولمة هي سيادة السوق وارتباطها ارتباطا وثيقا بالحرية، كما تعتمد على التقدم التكنولوجي والثورة المعلوماتية وثورة الاتصال والمواصلات من أجل اكتساب قدرات تنافسية وتعميقها لتحقيق أعلى إنتاجية بأقل تكلفة ممكنة وبأحسن جودة والبيع بسعر تنافسي على أن يتم ذلك في ظروف قياسية.

¹ Philippe D'arvisen et Jean-Pierre Petite , Economie internationale la place ce des banques , Paris,dunod1999.

² عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 34.

³ عبد المنعم محمد، الطيب حمد التيل، العولمة وآثارها الاقتصادية على المصارف- نظرة شمولية-، مداخلة مقدمة لملتقى الوطني الأول حول حسيبة بن علي، الشلف، 14-15 ديسمبر 2004، ص3.

2- ديناميكية وحركية ومفهوم العولمة المالية

أهم خاصية للعولمة هي تميزها بالحركية والديناميكية بدليل احتمال تبدل موازين القوى الاقتصادية القائمة إذ تسعى كل دولة بكل ما لديها من قوة للحصول وامتلاك القدرات التنافسية حتى تستطيع المنافسة، وتتعمق حركية العولمة إذ أنها تسعى كذلك في النشاط الاقتصادي.

– الاعتماد عمى الاقتصاد المتبادل.

– تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات.

– تزايد دور المؤسسات المالية العالمية في ظل العولمة.

– تزايد الاتجاه نحو العولمة المالية.

الفرع الثالث : عوامل ظهور العولمة المالية:

هناك العديد من العوامل أدت إلى بروز العولمة المالية ومن أهمها:

1- تنامي الرأسمالية المالية:

لقد كان للنمو المطرد الذي حققه رأس المال المستثمر في الأصول المالية والمتجسد في صناعة الخدمات المالية بمكوناتها المصرفية من خلال تنوع أنشطته وزيادة درجة تركزه دورا أساسيا في إعطاء قوة الدفع لمسيرة العولمة المالية، فأصبحت معدلات الربح التي يحققها رأس المال المستثمر في أصول مالية تزيد بعدة أضعاف عن معدلات الربح التي تحققها قطاعات الإنتاج الحقيقي ، وصارت الرأسمالية ذات طابع ريعي تعيش على توظيف رأس المال لا على استثماره.¹

وعلى الصعيد العالمي لعب رأس المال المستثمر في الأصول المالية دورا مؤثرا لما يقدمه من موارد مالية (قروض واستثمارات) بشروط خاصة، لاسيما بعد الانخفاض الملحوظ في حجم التدفقات المالية الرسمية والحكومية، وكذلك المنح والمساعدات المقدمة من البلدان المتقدمة والمنظمات الدولية، وقد ارتبط هذا النمو المطرد للرأسمالية بظهور الاقتصاد الرمزي الذي تحركه مؤشرات الثروة العينية (الأسهم والسندات) التي يتم تداولها داخل الحدود الوطنية وعبر الحدود ودون عوائق، فهو اقتصاد

¹شدا الخطيب، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، الطبعة الأولى، مؤسسة طابا، الأردن، 2002، ص17.

تحركه مؤشرات البورصات العالمية ومعدلات البطالة والمستويات العامة، للأسعار والشائعات والعوامل النفسية والبيانات الصادرة عن المسؤولين ومحافظي البنوك المركزية.¹

2- تطور أسواق السندات الدولية:

حيث لوحظ أن جزء كبير من عمليات تسارع عولمة الأسواق المالية يعود إلى النمو الكبير الذي حدث في إصدارات السندات وتداولها في تلك الأسواق وعلى سبيل التحديد، السندات الحكومية التي تغير جوهر السندات عموماً، فقد زاد حجم السندات المتداولة في نهاية عقد التسعينات من القرن العشرين الذي وصل إلى تريليون دولار أمريكي.² وتعود أهميتها إلى كونها أداة استثمارية طويلة الأجل لمساهمتها في إعادة توزيع المدخرات المتوافرة عالمياً على جميع مختلف المقترضين من كافة أرجاء العالم ويتعامل كثير من البنوك في السوق الثانوية لسندات الأورو.³

3- تطور أسواق عملات الأورو الدولية :

إن مصطلح سوق عملات الأورو يشير إلى سوق العملات المقومة بعملات دولة معينة، ولكنها تودع خارج حدودها الوطنية وتتمتع هذه الأسواق وخاصة سوق الأورو-دولار (Euro-dollar) بالحرية وعدم خضوعها للقيود التي تفرضها السلطات النقدية الوطنية، فمثلاً عندما يودع مقيم أمريكي أمواله بالدولار في أحد البنوك الأوروبية، فإن هذه الودائع تعتبر ودائع عملات الأورو يطلق على هذه العملة بالأورو-دولار، وتطورت هذه الأسواق بفعل عدة عوامل منها:⁴

- إعلان معظم الدول الأوروبية قابلية عملاتها للتحويل.
- سيطرة الحرب الباردة على العلاقات الاقتصادية الدولية وإيداع الأرصدة بالدولار للدول الشيوعية بالبنوك الأوروبية وخاصة بنوك لندن.
- اضطراب ميزان المدفوعات الأمريكي وفرض بعض القيود النقدية داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة وضع حدود قصوى لأسعار الفائدة على الودائع بالدولار.

¹د. أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية - مقررات لجنة بازل ، تحديات العولمة، إستراتيجية مواجهتها-، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث وحوار الكتاب العلمي، عمان، الأردن، 2008، ص ص 37-38.

²د. عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية (منظمتها، شركاتها، تداعياتها)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 64.

³د. صالح مفتاح، العولمة المالية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 02، جوان 2002، ص 219.

⁴نفس المرجع، ص 219.

4- عجز الأسواق الوطنية عن استيعاب الفوائض المالية:

حدثت موجة عارمة من تدفقات رؤوس الأموال الدولية ناتجة عن أحجام ضخمة من المدخرات والفوائض المالية التي ضاقت الأسواق الوطنية عن استيعابها فاتجهت نحو الخارج بحثًا عن فرص استثمار أفضل ومعدلات عوائد أعلى، وتجدر الإشارة هنا أن معظم هذه الفوائض المالية اتجهت نحو تسوية العجز في ميزان المدفوعات لكثير من الدول المتقدمة، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.¹

5- التحرير المالي المحلي والدولي:

لقد ارتبطت التدفقات الرأسمالية عبر الحدود ارتباطًا وثيقًا بعمليات التحرير المالي الداخلي وبالتحرير المالي الدولي، وقد زاد معدل نمو هذه التدفقات وسرعتها خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي مع السماح للمقيمين وغير المقيمين بحرية تحويل العملة بأسعار الصرف السائدة إلى العملة الأجنبية واستخدامها بحرية في إتمام المعدلات الجارية والرأسمالية.²

6- التقدم التكنولوجي :

ساهم هذا العنصر في مجالات الاتصال والمعلومات مساهمة فعالة في دمج وتكامل الأسواق المالية الدولية، وهو الأمر الذي كان له أثر بالغ في زيادة سرعة حركة رؤوس الأموال من سوق لآخر وفي تكثيف الروابط بين مختلف الأسواق المالية إلى الحد الذي جعل بعض المحللين الماليين يصفونها كما لو أنها شبكة مياه في مدينة واحدة.³

7- إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية :

لقد حدثت تغيرات هائلة في صناعة الخدمات المالية وإعادة هيكلتها على مدى العقدين الماضيين وعلى وجه الخصوص العقد التاسع من القرن الماضي، بحيث عملت كحافز للإسراع من وتيرة العولمة المالية، وفي هذا الصدد نشير إلى ما يلي:⁴

- توسع البنوك في نطاق أعمالها المصرفية على الصعيد المحلي والدولي.

¹ محمد العربي ساكر، غانم عبد الله، مداخلة بعنوان موقع الدول العربية من العولمة المالية، المقدمة في إطار الملتقى الدولي حول سياسيات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، جامعة محمد خيضر بسكرة، 21-22 نوفمبر 2006، ص 7-8.

² شدا الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 20.

³ محمد الربيعي ساكر، غانم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 8.

⁴ شدا الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 20.

- دخول المؤسسات المالية كمنافس قوي للبنوك التجارية في مجالات الخدمة التمويلية فخلال الفترة (1980-1995) حيث انخفض نصيب البنوك التجارية من الأصول المالية الشخصية من 50% إلى 18% وفي مقابل ذلك ارتفع نصيب المؤسسات المالية غير المصرفية إلى نحو 42%.

الفرع الرابع: آثار العولمة المالية على الجهاز المصرفي :

تشير الكثير من الدراسات أن للعولمة المالية والمصرفية آثارا واسعة النطاق على الجهاز المصرفي في جميع دول العالم، وقد تكون هذه الآثار ايجابية، كما يمكن أن تكون سلبية، وتصبح المهمة الملقاة على عاتق القائمين على إدارة الجهاز المصرفي في كل دولة تعظيم الايجابيات والمكاسب والتقليل من الآثار والتداعيات السلبية.

ويمكننا في هذا الصدد الإشارة إلى عدد من الآثار الناجمة عن عولمة النشاط المصرفي ، وذلك

كمايلي¹:

1- إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية:

لقد حدث تغير كبير في أعمال البنوك وتوسعت مساحة ودائرة ونطاق أعمالها حيث أخذت البنوك تتجه إلى أداء خدمات مالية ومصرفية لم تكن تقوم بها من قبل، وانعكس ذلك بوضوح على هيكل ميزانيات البنوك ، ولقد اتضح من أحدث التقارير على اكبر البنوك أن المصدر الرئيسي لأرباحها لم يعد يتحقق من عمليات الائتمان المصرفي أي الإقراض بل من الأصول الأخرى، ومن ناحية أخرى انخفض النصيب النسبي للودائع في إجمالي الخصوم بالبنوك، وان الخصوم القابلة للمتاجرة زاد نصيبها النسبي إلى إجمالي خصوم البنوك نتيجة تزايد نشاطها في الأنشطة الأخرى غير الاقراضية .

ومن الملفت للنظر أن أثر العولمة المالية على الجهاز المصرفي في مجال إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية، قد امتد بشكل غير مباشر وتمثل في دخول مؤسسات غير مصرفية مثل شركات التأمين، وصناديق الاستثمار كمنافس قوي للبنوك التجارية في مجال الخدمات التمويلية، مما أدى إلى تراجع دور البنوك التجارية في مجال الوساطة المالية.

¹ عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك ، مرجع سبق ذكره، ص ص 37-45.

2- التحول إلى البنوك الشاملة:

في ظل العولمة وإعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية والمالية، زاد اتجاه البنوك وبخاصة البنوك التجارية إلى التحول نحو تبني فلسفة البنوك الشاملة، وهي تلك الكيانات المصرفية التي تسعى إلى تنويع مصادر التمويل والتوظيف وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات، وتوظيف مواردها في أكثر من نشاط وفي مجالات متنوعة، وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات، كما تعمل على تقديم الخدمات المصرفية المتنوعة، بحيث نجدها تجمع بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار.

3- تنويع النشاط المصرفي والاتجاه إلى التعامل في الأدوات المالية الجديدة:

فقد شمل تنويع النشاط المصرفي على مستوى مصادر التمويل إصدار شهادات الإيداع القابلة للتداول والاقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي، وعلى مستوى الاستخدامات و التوظيفات المصرفية، ثم الاتجاه نحو تنويع القروض الممنوحة والتوسع في عمليات توريق الديون والتعامل بالأوراق المالية وإدارة المحافظ، والتوسع في عمليات التمويل التأجيري Leasing وإنشاء صناديق الاستثمار، وممارسة نشاط التأمين، وإدارة استثمارات لصالح العملاء أو ما يعرف بممارسة نشاط أمناء الاستثمار.

ولا شك أن تزايد تأثير البنوك باتجاه تنويع الأنشطة المصرفية يغذيه موجة التحرير من القيود التي تنسم بها العولمة المالية، حيث يعني ذلك بصفة أساسية فتح مجالات للأنشطة المصرفية لم يكن مسموحاً بها من قبل، وخاصة أن موجة التحرير المصرفي صاحبها إعادة النظر في النظم الإستراتيجية والرقابية على الجهاز المصرفي، حيث ظهرت نظم جديدة للإشراف والرقابة المصرفية على المستوى الدولي مثل مقررات لجنة بازل.

4- اشتداد المنافسة في السوق المصرفية:

إن تزايد العولمة المالية، وإقرار اتفاقية تحرير الخدمات المالية والمصرفية من القيود التي جاءت بها اتفاقية الجات سنة 1994 وتولي منظمة التجارة العالمية تطبيقها من بداية سنة 1995، جعلت المنافسة تشتد في السوق المصرفي وقد اتخذت هذه المنافسة ثلاثة اتجاهات رئيسية:

- الاتجاه الأول: المنافسة بين البنوك التجارية فيما بينها .
- الاتجاه الثاني: المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

- الاتجاه الثالث: المنافسة بين البنوك والمؤسسات غير المالية على تقديم الخدمات المالية والمصرفية.

فان كل هذه الاتجاهات أدت إلى اشتداد المنافسة في السوق المصرفية وخاصة في ظل إزالة الحواجز الجغرافية وتلبية احتياجات العملاء ولقد أدت هذه المنافسة إلى دخول المؤسسات المالية بخلاف بنوك السوق المصرفية بقوة وخاصة في أسواق الخدمات المالية .

ومن المتوقع أن تزايد هذه المنافسة وذلك مع دخول شركات التأمين وشركات الأوراق المالية في تقديم الخدمات المالية التي ترتبط بالنشاط المصرفي .

5- تزايد حدوث الأزمات المصرفية:

يمكن القول أنه من أهم الآثار السلبية للعولمة المالية على الجهاز المصرفي هي حدوث الأزمات المصرفية في عدد من دول العالم، حيث تشير بعض الدراسات إلى أنه خلال الفترة 1980 -1996 حدثت أزمات مصرفية فيما لا يقل عن ثلث الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي، حيث تصاعدت الأزمات المصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وشمال أوروبا، وفي دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية.

وقد أثبتت إحدى الدراسات المنجزة عام 1997 والتي أجريت على 65 دولة خلال الفترة 1980-1994 أن هناك علاقة وطيدة بين إجراءات العولمة والتحرير المصرفي ، وأزمة الجهاز المصرفي التي حدثت في هذه الدول، وقد أوضحت الأزمة التي اندلعت في دول جنوب شرق آسيا في صيف عام 1997 كيف تؤثر العولمة المالية، والانفتاح المصرفي دون ضوابط إلى اندلاع أزمة الجهاز المصرفي.

6- تنامي ظاهرة الاندماج المصرفي:

لعل من أهم آثار العولمة على البنوك هو تنامي ظاهرة وموجة الاندماج المصرفي، سواء بين البنوك الصغيرة والكبيرة، أو بين البنوك الكبيرة وبعضها البعض لتكوين الكيانات المصرفية العملاقة القادرة على المنافسة، والاستفادة من وفورات الحجم التي تحققها عمليات الاندماج، وانتشرت ظاهرة الاندماجات المصرفية عبر العالم، بل وأصبحت إحدى الاستراتيجيات التي تعتمدها الدول لتقوية قاعدة رأس مال البنوك والصمود أمام المنافسة في ظل التطورات المصرفية العالمية المشار إليها سلفاً.

7- إضعاف قدرة البنوك المركزية على التحكم في السياسة النقدية:

من الآثار البارزة والهامة للعولمة على الأجهزة المصرفية هو إضعاف قدرة البنوك المركزية على التحكم في السياسة النقدية وإدارتها بكل سيادة، ذلك لأن التحرير المصرفي وتربط الاقتصاديات ببعضها البعض يصبح معه من الصعوبة بمكان التحكم في السياسة النقدية بشكل صارم ومستقل، حيث أن تيارات العولمة المالية تؤثر بشكل مباشر على السياسات المالية والنقدية للدول.

الفرع الخامس: مراحل تطور العولمة المالية:

يرجع "ديفيد دولار" مدير إجراءات التنمية بالبنك العالمي وخبراء آخرون من هيئات دولية مختلفة بروز ظاهرة العولمة تاريخيا قبل أن تتجاوز في شكلها الحديث أن القرن التاسع عشر بالتحديد إلى الفترة ما بين 1870-1914 تاريخ اندلاع الحرب العالمية الأولى.

ويمكن إيجاز المراحل التي مرت بها ظاهرة العولمة في ثلاث مراحل كما يلي:¹

1- المرحلة الأولى (1870-1914):

تميزت هذه المرحلة بوجود القليل من الحواجز المصطنعة التي تقف حجرة أمام حرية التبادل الاقتصادي بين دول العالم مما أدى إلى تزايد وسهولة تدفقات السلع ورؤوس الأموال والأفراد عبر الحدود، وان كان عدد الدول التي كانت تتحكم في الاقتصاد العالمي في تلك الفترة محدودا حيث اقتصر على الدول الكبرى التي قادت حركة المد الاستعماري حيث نجد أن هذه المرحلة بدأت محفوزة بعاملين أساسيين:²

- أولهما هو التقدم التكنولوجي في مجال النقل والذي صاحبه انخفاض كبير من تكاليف النقل من خلال التحول من السفن الشراعية إلى السفن التجارية وظهور الخطط الجديدة.
- التخفيف من القيود الجمركية المفروضة على تحركات السلع والخدمات باتفاقية فرنسية انجليزية في هذا الصدد.

¹ د. سعدون بوكبوس، تهديدات وفرص للبلدان السائرة في طريق النمو، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 05، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة، الجزائر، 2004، ص 45.

² J. Plaffarge, mondialisation et mégabtés entre nations, revue d'économie et de statistique appliquée, revue trimestrielle par l'INPS n°01, 2003, P57 .

وقد صاحب العولمة في مرحلتها الأولى بعض المظاهر، وتمثل أولى هذه المظاهر في فتح الفرصة أمام زيادة صادرات السلع الأولية مقابل صادرات السلع الصناعية، وقد تضاعفت نسبة الصادرات من الناتج العالمي خلال هذه المرحلة من 4% إلى 8% .

وترتب على النمو الاقتصادي في الدول الحديثة مثل الولايات المتحدة وأستراليا زيادة الحاجة إلى أعداد كبيرة من البشر لزراعة هذه الأرض وتعميرها، ولذا هاجر ما يقارب من 60 مليون نسمة في أوروبا إلى أمريكا الشمالية وأستراليا.¹

2- المرحلة الثانية (1944-1980):²

بدأت هذه المرحلة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى أوائل الثمانينات من القرن العشرين حيث نجد أنه بعد الحرب العالمية الثانية تخلي العالم عن سياسة إفقار الجار (غلق الأسواق أمام منتجات الدول الأخرى) حيث تبين أنها تؤدي في نهاية الأمر إلى إفقار الجميع مما أدى إلى إبرام الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة عام 1947 والتي عرفت باسم اتفاقية الجات بهدف تحرير التجارة بين الدول وتم التوقيع عليها في البداية من طرف 22 دولة التزمت بمبادئ أساسية منها :

- مبدأ المعاملة الوطنية للسلع المستوردة والذي يعني معاملة السلع المستوردة من الدول المتعاقدة مثلما تعامل السلع المصنعة محليا.
- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية الذي يعني أن تمنح كل دولة للدول الأخرى المتعاقدة أي ميزة تجارية تفضيلية تمنحها لأي دولة أخرى شاركت في الاتفاقية.

وقد ارتكز النظام الاقتصادي العالمي في تلك المرحلة على ثلاث دعائم رئيسية:

- (أ) نظام نقدي دولي يتم إدارته من خلال صندوق النقد الدولي يتمثل دوره في ضبط قواعد السلوك فيما يتعلق بأسعار الصرف وميزان المدفوعات ومصادر تمويل العجز:
- (ب) نظام مالي دولي يتولى إدارته البنك الدولي ويكون مسؤولا عن كل ما يتعلق بانتقالات رؤوس الأموال سواء في صورة مساعدات أجنبية أو قروض خارجية أو استثمارات.

¹ Ibid,p58.

² Ibid,P60 .

ج) الاتفاقيات العامة للتعريف الجمركية والتجارة والمعروفة بالجات والتي تلاها إنشاء نظام تجاري دولي تشرف سكرتارية الجات على إدارته من خلال مفاوضات متعددة الأطراف سميت بجولات الجات، وتكاد الكتابات المعاصرة تتفق على أن المؤسسات الدولية الكبرى التي قامت في أعقاب الحرب العالمية الثانية قد ساهمت سياستها وآلياتها المختلفة في دفع قوى العولمة في تلك المرحلة.

3- المرحلة الثالثة (1980- حتى الوقت الراهن):

هذه مرحلة تتسم بانتهاج سياسات الاقتصاد الحر وتغليب آليات السوق وتبني برامج موسعة والتخلي عن التخطيط المركزي الذي كان شائعا في معسكر الدول الشرقية هذا بالإضافة إلى قيام العديد من دول العالم بإزالة القيود والحواجز أمام حركة التجارة الدولية، وانتقالات رؤوس الأموال والاستثمارات وإنشاء التكتلات الاقتصادية ومن ثم ازداد الاتجاه تدريجيا نحو العولمة الاقتصادية في إطار القول أن العالم سوف يتحول إلى قرية صغيرة يساعد على تكامل التقدم التكنولوجي الهائل لاسيما في مجال الاتصالات والذي كان سمة أساسية لهذه المرحلة .

كذلك شهدت هذه المرحلة استكمال أضلاع المثلث الدولي القائم على إدارة الاقتصاد العالمي بإنشاء منظمة التجارة العالمية OMC في جانفي 1995 لتحل محل سكرتارية الجات وذلك بعد إنهاء جولة أوروغواي 1994 بالتوقيع على إعلان مراكش من جانب 117 دولة لتتركز وظيفتها في تسيير حركة التجارة الدولية لتتشارك بذلك مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في إدارة النظام الاقتصادي العالمي.

كما تعتبر التجارة العالمية أحد الركائز الأساسية في نظام العولمة حيث تمارس دورا رئيسيا في تحويل الاقتصاديات المحلية المغلقة على ذاتها إلى اقتصاديات مفتوحة مندمجة فعليا في الاقتصاد العالمي من خلال إيجاد وتأسيس مجموعة القواعد الارتكازية الداعمة للحرية التجارية والتنمية الروابط التي توحد الأسواق العالمية بحيث تصبح الأسواق المختلفة للدول الأعضاء سوقا واحدة، وتضم المنظمة 150 دولة وتشارك بتحويل 95% من حجم التجارة الدولية، وتضع المنظمة مجموعة من القوانين التي تلتزم بها الدول الأعضاء في مجال التجارة الدولية للسلع والخدمات والأفكار وتحدد حقوق والتزامات الدول الأعضاء في إطار عام واسع ومتعدد الأطراف.¹

¹ J.Plaffarge, Op.cit , P64.

الفرع السادس: تقييم العولمة المالية :

أن العولمة التي اجتاحت الدول والحكومات وباتت محل نقاش في الدوائر العلمية و الأكاديمية واختلفت الآراء حولها بين مؤيد لها ومعارض، أو قابلاً بها، أو محذراً منها، ، وفي حقيقة الأمر أن كل ظاهرة من الظواهر لها عدة تفاعلات، وتدور حولها النقاشات، فمن كان على وفاق معها فإنه يكثر من مدحها ويظهر إيجابياتها ومحاسنها، أما من كان ضدها فيبحث لها عن عيوب ومساوئ، لذا سوف نتحدث عن ايجابيات و سلبيات العولمة.

أولاً: مزايا العولمة المالية :

يرى أصار العولمة المالية أن لها مزايا عديدة بالنسبة للدول النامية والمتقدمة ويمكن ذكر هذه المزايا كالاتي:¹

1- المزايا بالنسبة للدول النامية:

- تستطيع الدول النامية الوصول إلى الأسواق المالية للحصول على ماتحتاجه من أموال لسد الفجوة في الموارد المحلية .
- تسمح حركة الاستثمارات الأجنبية واستثمارات الحافظة المالية بالابتعاد على القروض المصرفية التجارية وبالتالي الحد من زيادة حجم الديون الخارجية .
- تخفيض تكلفة التمويل بسبب المنافسة بين الوكلاء الاقتصاديين.
- تؤدي إجراءات تحرير وتحديث النظام المصرفي والمالي وخلق بيئة مشجعة لنشاط القطاع الخاص إلى الحد من ظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.

2- المزايا بالنسبة للدول المتقدمة:

تسمح العولمة المالية للبلدان المصدرة لرؤوس الأموال(وهي في الغالب الدول الصناعية الكبرى) بخلق فرص استثمارية واسعة أكثر ربحية أمام فوائدها المتراكمة وتوفر ضمانات لأصحاب هذه الأموال وتنويعاً ضد الكثير من المخاطر من خلال الآليات التي توفرها الأدوات المالية والتحكم بين الأسواق المختلفة.

¹محمد صفوت قابل، الدول النامية والعولمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 147.

ثانياً: سلبيات العولمة المالية:

على الرغم من إيجابيات العولمة وما قدمته لنا كقفزة هائلة قفزها التطور الإنساني في ارتقاء صاعد لمسيرة البشرية إلى الأمام من حياة الانعزال إلى حياة التواصل بين الأمم إلا أنه سرعان ما أعلن هذا المشروع إفلاسه على جميع المستويات خاصة على المستوى المالي إذ تسبب في مجموعة من المخاطر فقبول الفكرة على إطلاقها يشكل خطر اقتصاديا على الدول الفقيرة وعلى تلك التي تقع في مكانة وسطى في مناهج التطور و النمو الاقتصادي فالعولمة في تلك الدول قد تؤدي إلى أضرار سيئة و مخاطر على اقتصاديات هذه الدول يصعب التحكم فيها و تفاديها وتتمثل هذه المخاطر التي تتركها العولمة المالية فيما يلي¹:

1- عولمة المديونية الخارجية:

إن أزمة المديونية الخارجية التي عرفتها الدول النامية حيث ازدادت ديونها و خدمات الدين، إلى درجة أن العديد من الدول أصبحت عاجزة عن تسديدها، ومع موجة الإيداعات المالية التي عايشتها الدول المتقدمة، تحولت الديون الخارجية للدول النامية إلى أوراق مالية تتداول في الأسواق المالية العالمية، وأصبحت تلك الديون تنتقل من سوق مالي إلى آخر، ومن مؤسسة مالية لأخرى و حتى من دولة لأخرى في ظروف قصير جداً، وهذا بسبب التقدم التكنولوجي الذي عرفته وسائل الاتصال الحديثة.

2- تراجع دور الدولة:

لقد أدت العولمة المالية إلى تراجع دور الدولة و سيادتها في وضع سياستها النقدية التي تهدف من خلالها إلى تحقيق عدة أهداف، من بينها تحقيق الاستقرار الاقتصادي للمجتمع ، و يتم صياغة السياسة النقدية للدولة بدون تنسيق دولي.

3- مخاطر انتقال الاستثمارات إلى الخارج:

على الرغم من فوائد انتقال الاستثمارات بين الدول، إلا أن الحرية المطلقة لانتقالات الاستثمارات قد تكون عمى حساب الاستقرار الاقتصادي لهذه الدول ، حيث أن صاحب الاستثمار يتجه باستثماراته إلى الدول الأكثر أمناً و هو ما يؤدي إلى حدوث اختلالات تؤثر على الدول و من بين هذه الدول نجد دولنا

¹ زكي رمزي، المخاطر الناجمة عن عولمة الأسواق المالية، مجلة دراسات اقتصادية ، دار الخلدونية، الجزائر، العدد الثاني، 2000، ص 47.

العربية التي تعاني الكثير من جراء هروب الأموال إلى الخارج فلقد بلغ حجم الاستثمارات العربية في الخارج عام 2009 حسب مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ب 1400 مليار دولار والسبب الجوهري إضافة إلى غياب قواعد المعلومات الدقيقة في حياتنا العربية بصفة عامة هو طبيعة هذه الاستثمارات نفسيا التي يحرص معظم أصحابها على إخفاء طابع السرية عليها.

4- تزايد احتمالات حدوث الأزمات المالية المدمرة:

إن الأساس في الاقتصاد هو التوازن والاستقرار، و أن الاستثناء هو الأزمات، لكن الواقع العملي يتعارض مع ذلك، حيث لم تعد هناك دولة في العالم اقتصادها مستقر تماما، و أصبحت القاعدة هي الأزمات و المشاكل الاقتصادية و صار الاستثناء هو الاستقرار و يرجع السبب في ذلك إلى تحرير المعاملات المالية و تزايد حركة رؤوس الأموال على الصعيد الدولي¹.

و بالتالي فالعولمة المالية لها إفرزات عنيفة تؤدي إلى أزمات مالية وهزات عنيفة يمكن أن تحدث ، و التي يزداد تحققها و يزداد حجمها و مداها نتيجة قوة المنافسة وشراستها لأنها تتم بين عمالقة المال و الاقتصاد في ظل عولمته و الذين يمثلون قوة و قدرات بالغة الضخامة، وهو ما ينجم عنه أن يخسر في مثل هذه المنافسة الحادة و الشرسة و القاسية تكون خسارته كبيرة، وقد ينجم عنها تدميره و من يفوز و ينتصر في هذه المنافسة تكون أرباحه ضخمة جدا، و تؤدي إلى زيادة قوته بدرجة كبيرة و قدرته و سيطرته على الأسواق، كما حصل واقعا من أزمات مالية واقتصادية بدءا بالمكسيك و مرورا بالأزمات التي تحققت في جنوب شرق آسيا و روسيا و غيرها من دول مناطق العالم وصولا إلى الأزمة المالية العالمية 2008 حيث نجم عنها أضرار مالية واقتصادية بالغة الخطورة لحقت بالدول التي حصلت فيها مثل هذه الأزمات و نتيجة للعولمة المالية والارتباط بالمضاربات الواسعة و الكبيرة في حجمها في الأسواق المالية و النقدية المعولمة، و تراجع النشاطات الاقتصادية فيها تحت تأثير الأزمات المالية بتراجع الاستثمار و الإنتاج والاستخدام فيها.

5- مخاطر دخول الأموال القذرة و غسيل الأموال:

ويقصد بغسيل الأموال كل الإجراءات المتبعة لتغيير صفة الأموال التي تم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة حيث تظهر وكأنها نشأت من مصدر مشروع وقانوني.

¹ سلام عبد الرزاق، أثر التطورات المالية والنقدية في نهاية القرن العشرين على اقتصاديات الدول العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص 23.

وتتجلى أهم مصادر الأموال القذرة في: ¹

-المخدرات و المؤثرات العقلية ؛

-التجارة الغير المشروعة في الأسلحة النارية والذخائر؛

-الجرائم المرتبطة بمخالفة قانون أحكام البيئة؛

-الخطف والقرصنة والإرهاب؛

-تجارة الأعراق والدعارة وما يرتبط بهما.

المطلب الثالث: مقررات بازل 3 ودورها في تحسين عمل النظام المصرفي العالمي:

نتيجة عدم تمكن اتفاقية بازل II من تحقيق استقرار النظام المصرفي و حدوث الأزمة المالية العالمية 2008 ، عملت لجنة بازل على إعادة النظر وإجراء تعديلات جوهرية على الاتفاقية وخرجت في الأخير بإصدار قواعد ومعايير جديدة عرفت باتفاقية بازل 03، والتي تعرف على أنها تلك التدابير والإجراءات التصحيحية للقطاع المصرفي الصادرة بتاريخ 12 سبتمبر 2010 عقب اجتماع محافظي البنوك المركزية والمسؤولين الممثلين للأعضاء 27 للجنة بعد توسيعها وبعد المصادقة عليها من زعماء مجموعة العشرين في 12نوفمبر 2010 أصبحت جاهزة للتطبيق على أن تدخل حيز الالتزام بنهاية عام 2012 من خلال مدة زمنية تمتد حتى 2019 مع وجود محطتين للمراجعة خلال 2013 و 2015 ،وتتمثل أهمية هذه المقررات في إلزام المصارف بأسس وقواعد العمل المصرفي من خلال إعطاء القدر الأكبر من الأهمية بمعدلات السيولة خاصة في ظل عدم قدرة مقررات بازل 2 على تحصين النظام المصرفي العالمي من تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008. ²

ومن أسباب ظهور لجنة بازل 3:

إن حدوث الأزمة المالية العالمية 2008 بعد فترة قصيرة من تطبيق بازل 2 في الدول المتقدمة جعل هذه الاتفاقية على المحك كونها جاءت لتعزز صلابة النظام المصرفي ، وهو ما عجل بمراجعة عميقة وشاملة للأنظمة والتشريعات المالية والمصرفية.

¹زكي رمزي، مرجع سبق ذكره، ص 48.

²ناصر سليمان ، البنوك الإسلامية واتفاقية بازل 3 المزاي والتحديات، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان ، الأردن، العدد العشرون، 2012 ، ص 102.

ويمكن إيراد أهم أسباب نشوء هذه الأزمة اعتمادا على بازل 2 في ما يلي:²

- نقص رؤوس الأموال الملائمة.
- عدم كفاية شفافية السوق.
- إهمال بعض أنواع المخاطر ، كمخاطر المحافظ المالية للتفاوض والمخاطر الكبرى المرتبطة بالعمليات على المشتقات ، واستعمال المشتقات كوسيلة لإدارة المخاطر.
- نقص في سيولة البنوك.
- المبالغة في عمليات التوريق المعقدة.
- الإفراط في المديونية.

الفرع الأول :محاو ر اتفاقية بازل 3.

تتكون اتفاقية بازل الثالثة من خمسة محاور هامة وهي:¹

المحور الأول :رأس المال:

ينص على تحسين نوعية وبنية وشفافية رأس مال البنوك والشريحة الأولى لرأس المال مقتصرة على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة والأدوات القادرة على استيعاب الخسائر.

المحور الثاني : تغطية المخاطر:

تشدد على تغطية مخاطر الجهات المقترضة الناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين وكذلك تغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها.

²نجار حياة، اتفاقية بازل 3 وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد13، 2013 ، صص278-279.

¹عدنان احمد يوسف ، إضاعات مالية ومصرفية حول مفهوم السيولة ،معهد الدراسات المصرفية التوعوية اجتماعات السلسلة الخاصة ، العدد 5، الكويت، 2012 ، ص03.

المحور الثالث : تحديد نسبة الرافعة المالية:

هي نسبة جديدة تهدف لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي وتقديم ضمانات إضافية في جهة نماذج المخاطر ومعاييرها.

المحور الرابع: سياسة الإقراض:

تهدف إلى مراقبة الميزانية العمومية للحيلولة دون إتباع البنوك لسياسات إقراض مفرط وتنظم سياسة الإقراض في مرحلتي النمو والركود الاقتصادي.

المحور الخامس :متطلبات السيولة:

بلورة معيار عالمي للسيولة واعتمدت نسبيتي السيولة للمدى القصير وفي المدى الطويل والمتوسط وتتطلب من المصارف الاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي.

الفرع الثاني :تعديلات اتفاقية بازل03.

ترتكز اتفاقية بازل III على إصلاحات أدخلت على اتفاقية بازل02 كما يلي :

أولاً: الدعامة الأولى(مكونات رأس المال): كما يلي ¹:

- إلزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز " رأس مال أساسي "يتكون من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها بما يعادل على الأقل % 4.5 من أصولها المرجحة بالمخاطر بزيادة عن النسبة % 2 وفق اتفاقية بازل02.
- تكوين احتياطي جديد" هامش الحفاظ على رأس المال " منفصل يتألف من أسهم عادية يعادل 2.5 % من الأصول، فعلى البنوك زيادة كمية رأس المال الممتاز المحتفظ به لمواجهة الخسائر المحتملة إلى % 7 ويمكن للسلطات المالية فرض قيود على توزيع البنوك للأرباح على المساهمين أو منح المكافآت المالية في حالة عدم الوفاء بهذه النسبة؛

¹ Deloitte & Touche, (2012), **Basel III and its impact on BEE transaction**, UK, available at: <https://www.google.dz/search?q=Basel+III+and+its+impact+on+BEE+transactions&oq=Basel+III+and+its+impact+on+BEE+transactions&aqs=chrome..69i57.12675j0j4&sourceid=chrome&ie=UTF-8>.

– احتفاظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة عن حركة الدورة الاقتصادية بنسبة ما بين 0% و 2.5% من رأس المال الأساسي وتوفير حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة ونسب السيولة لضمان الوفاء بالتزاماتها، ورفع معدل رأس المال الأساسي من 4% إلى 6% وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل الكفاية.

– زيادة نسبة كفاية رأس المال من 8% إلى 10.5% والتركيز على جودة رأس المال بتوفير قدرا أكبر من رأس المال المكون من حقوق المساهمين في إجمالي رأس مال البنك.

الجدول رقم(1): متطلبات رأس المال ورأس مال التحوط حسب اتفاقية بازل 03:

رأس المال الإجمالي	الشريحة 1 من رأس المال	حقوق المساهمين (الأسهم العادية)	
8%	6%	4.5%	الحد الأدنى
–	–	2.5%	رأس مال التحوط
10.5%	5%	7%	الحد الأدنى
		0-2.5%	المعكس للدورة الاقتصادية

المصدر:

Ozkan. C., (2015), **Regulatory and Supervisory Challenges of Islamic Banking After Basel-III**, COMECE Financial Cooperation Working Group Meeting ANKARA, *The International Bank for Reconstruction and Development*, Washington, USA, p11.

وبالتالي يصبح معدل كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل 03 ، 10.5% بدلا من 8% وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة كفاية رأس} = \frac{\text{الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي + رأس المال المساند) + الشريحة الثانية}}{\text{مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل}} \leq 10.5\%$$

المال حسب بازل 3

اقترح الاتفاقية الجديدة باعتماد نسيتين للوفاء بمتطلبات السيولة :شملت اتفاقية بازل 03 نسبتين لمواجهة متطلبات السيولة للبنوك نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR).

– نسبة تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ratio): تنص على أن البنوك ينبغي أن تحتفظ بالأصول السائلة الكافية لتلبية جميع المطالب المحتملة للسيولة خلال 30 يوما وذلك في ظل ظروف ضاغطة وشاذة، وتقاس بنسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك إلى حجم 30 يوما من تدفقاته النقدية، ويجب أن لا تقل عن 100 % وتحسب كما يلي¹:

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{مخزون الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{التدفقات النقدية الصافية خلال 30 يوم}} \leq 100\%$$

– نسبة صافي التمويل المستقر (Net Stable Funding Ratio):

يعمل هذا المقترح على تشجيع احتفاظ البنك بالمزيد من الأصول متوسطة وطويلة الأجل لتمويل أنشطته المصرفية، بحيث يحدد الحد الأدنى من التمويل المستقر القائم على خصائص السيولة للأصول وأنشطة البنك على مدى أفق سنة واحدة؛

حيث تم تصميم هذا المعيار لتوفير بنية النضج المستدام للموجودات والمطلوبات وتشجيع تقييم أفضل لمخاطر السيولة على جميع بنود الميزانية وإضفاء بعض المرونة على حساب نسب السيولة من طرف البنك وتعزيز الصمود على المدى الطويل بوضع حوافز إضافية، وذلك لأجل تمكين البنك من تمويل عملياته بتوفير مصادر هيكلية أكثر استقرارا لتغطية التزاماته.

وهي تقاس بنسبة مصادر التمويل لدى البنك إلى استخدامات هذه المصادر ويجب أن لا تقل عن 100 % وتحسب كما يلي :

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر} = \frac{\text{قيمة التمويل المستقر المتوفر}}{\text{قيمة التمويل المستقر المطلوب}} \leq 100\%$$

– الرافعة المالية (Leverage Ratio):

¹ Pichaphop, C., Seksak, J. & Pornsit, J., (2014), Basel III, **capital stability, risk-taking, ownership: Evidence from Asia**, *Journal of Multinational Financial Management*, Volume 28.

تهدف هذه النسبة إلى وضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي، وهي نسبة بسيطة ولا تستند للمخاطر المالية حيث توفر ضمانات إضافية في مواجهة نماذج المخاطر والخطأ المعياري ويعمل كمعيار إضافي موثوق به للمتطلبات الأساسية للمخاطر وتمثل نسبة الأصول دون الأخذ بمخاطرها إلى الشريحة الأولى من رأس المال على أن لا يقل عن 3% وتحسب بالعلاقة التالية¹:

$$\text{نسبة الرافعة المالية (الاستدانة)} = \frac{\text{رأس المال الشريحة الأولى}}{\text{إجمالي الموجودات}} \leq 3\%$$

ويُلخص الباحثان تعديلات بازل 03 في الآتي :

- 1- رفع الحد الأدنى لنسبة رأس المال لاستخدامه لمواجهة الأزمات المالية ثلاثة أضعاف بازل 02 ليصل إلى 10.5 بازل 03 مما يجعل البنوك ملزمة بتدبير رؤوس أموال إضافية للوفاء بهذه المتطلبات كما أضافت رأس مال إضافي لمواجهة المخاطر النظامية.
- 2- إضافة معايير جديدة لإدارة ومراقبة مخاطر السيولة في البنوك ، وهذه مؤشرات ايجابية لمواجهة الصدمات المستقبلية والقدرة على الصمود وتقليل المخاطر.

الفرع الثالث: طريقة الانتقال للنظام الجديد بازل 03 .

منحت لجنة بازل البنوك حتى عام 2019 لتطبيق المعايير المقترحة في بازل III على أن يبدأ التطبيق تدريجياً مع بداية عام 2013 ، كما ألزمتها برفع أموال الاحتياط إلى نسبة 4.5 % بحلول عام 2015 ثم رفعها بنسبة إضافية تبلغ 2.5 % لتصبح 7% بحلول عام 2019.

الجدول رقم (2) المعايير المقترحة من قبل لجنة بازل 3:

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	
%4.5	%4.5	%4.5	%4.5	%4.5	%4	%3.5	رأس نسبة الأدنى الحد من حقوق المساهمين المال
%2.5	1.88 %	%1.25	%0.625				التحوط مال رأس

¹ Alsayyaed, S. M., Eh Alzurqan, S. T. & Alruod, S. F., (2015), **The Readiness of Jordanian banks to Apply the Requirements of Basel (III) Convention**, *International Business and Management*, Volume 11 No (01).

7%	6.375%	5.75%	5.125%	4.5%	4%	3.5%	لحقوق الأذنى الحد رأس مال + المساهمين التحوط
6%	6%	6%	6%	6%	5.5%	4.5%	مال لرأس الأذنى الحد الأولى الفئة
8%	8%	8%	8%	8%	8%	8%	إجمالي من الأذنى الحد المال رأس
10.5%	9.875%	9.25%	8.625%	8%	8%	8%	رأس لإجمالي الأذنى الحد التحوط رأس مال + المال

المصدر:

Abdullah. H., (23-24:10:2011), **Basel III Impact on the IIFS and the Role of the IFSB**, AAOIFI Word Bank Annual Conference on Islamic Banking and Finance, 23-24 October, Islamic financial Services Board, p16.

الفرع الرابع: انعكاسات اتفاقية بازل 3 على النظام المصرفي.

أولا: تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي:

أكد مصرفيون عالميون أن الأزمة المالية دفعت البنوك المركزية إلى التفكير جدياً في زيادة رؤوس أموال البنوك لتفادي الأزمات و تعتبر معايير اتفاقية بازل 3 درساً مستفاداً من الأزمة المالية العالمية لتحسين القطاع المصرفي العالمي من الاختلالات و الأزمات المالية التي تظل تداعياتها الجوانب المختلفة للاقتصاد العالمي ، و تضمنت هذه الاتفاقية أنه يجب على البنوك الاحتفاظ بأكبر قدر من رأس المال كاحتياطي يمكنها من مواجهة أي صدمات دون الحاجة لجهود إنقاذ حكومية هائلة كما حدث في الأزمة الأخيرة¹.

ويمكن تلخيص أهم تأثيرات بازل 3 على النظام المصرفي فيما يلي:²

- إعادة هيكلة أو التخلص من بعض وحدات العمل في البنوك لتعظيم استخدام رؤوس الأموال .

¹إضاءات ، اتفاقية بازل 3، نشرة توعية يصدرها معهد الدراسات المصرفية ،السلسلة الخامسة، العدد5، الكويت، ديسمبر2012، ص 3.

²صالح مفتاح ، رحال فاطمة، تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي حول:النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي ، تركيا، يومي 9-10 سبتمبر2013، ص ص 18-20.

- عدم القدرة على توفير كامل الخدمات أو المنتجات و ذلك بسبب زيادة التكلفة و القيود التي يمكن أن تكون أما عملية التوريد.
- انخفاض خطر حدوث أزمات مصرفية :تعزيز رأس المال و الاحتياطات السائلة جنبا إلى جنب مع التركيز على تعزيز معايير إدارة المخاطر يؤدي إلى خفض خطر فشل البنك و تحقيق الاستقرار المالي على المالي الطويل.
- إن مقررات بازل 3 ستجعل السيطرة على البنوك العالمية أقوى من ذي قبل بما يضمن لهذه القدرة و الملاءة المالية التي من خلالها تستطيع التصدي للزمات المالية الطارئة حتى لا يتكرر ما حدث لبنك (ليمان برادرز) في الأزمة 2008، إضافة إلى أن الميزة الأساسية في بازل 3 تكمن في أن النموذج المالي الرياضي لاحتساب أخطار الأصول، أكثر صرامة و دقة في عملية تقييم الأصول الخطرة.
- انخفاض إقبال المستثمرين على الأسهم المصرفية نظرا إلى أن أرباح الأسهم من المرجح أن تنخفض للسماح للبنوك بإعادة بناء قواعد رأس المال، و بصفة عامة سينخفض العائد على حقوق المساهمين و كذلك ربحية المساهمين بشكل كبير.
- التعارض في تطبيق مقررات لجنة بازل 3 يؤدي إلى التحكيم الدولي لأن الاختلاف في تطبيق معايير لجنة بازل 3 كما حدث في بازل 1 و بازل 2 سيؤدي إلى تواصل تعطيل استقرار النظام المالي.
- فرض ضغوطات على المؤسسات الضعيفة بحيث تجد البنوك الضعيفة صعوبة كبيرة لرفع رأس مالها.
- التغيير في الطلب على التمويل من تمويل قصير الأجل إلى التمويل طويل الأجل،فإدخال نسبتيين للوفاء بمتطلبات السيولة القصيرة و الطويلة الأجل تدفع الشركات بعيدا عن مصادر التمويل قصيرة الأجل و أكثر نحو ترتيبات التمويل على المدى الطويل، و هذا يؤثر بدوره في هوامش الربح التي يمكن تحقيقها.
- إن معايير اللجنة الدولية المصرفية لبازل 3 ستدفع باتجاه رفع كلفة الخدمات المصرفية على الشركات و الأفراد المتلقية لهذه الخدمة، مقابل تطبيق ضوابط أكثر تدخلا في هيكل رأس مال البنوك، وموجداتها و بالتالي تحميل إدارتها تكاليف أكبر تتطلب رفع أسعار الخدمات المقدمة للجماهير.

- انخفاض القدرة على الإقراض حيث أن القيود و الشروط التي تتعلق بزيادة حجم الاحتياطات النظامية التي لدى البنوك فيها قيودا للبنوك في الإقراض ما يعمق من أزمة السيولة الحالية، و بالتالي يرفع التكلفة على لبنوك في تحصيل السيولة القصيرة الأجل وهو ما ينعكس لاحقا على رفع تكلفة الخدمات المصرفية المقدمة للشركات و الأفراد نظرا لارتفاع الكلفة التشغيلية للبنوك.
- إقرار شفافية أكبر في العالم المالي.
- إن تطبيق اتفاقية بازل 3 سيجعل من اقتصاديات الدول النامية تعاني و سيضع البنوك في وضع لا تستطيع المشاركة والمساهمة في تمويل التنمية الأساسية الضرورية لبلدانها.
- معايير بازل 3 ستحد من قدرة البنوك على تمويل المشاريع التنموية، و هذا بعد فرضها قيود على السيولة النقدية و التي تؤدي إلى حدوث نوع من التشدد الائتماني و عدم قدرة البنوك على تمويل المشاريع التنموية الضخمة التي تقودها الحكومة، إلى جانب أن تطبيق هذه المعايير سيؤدي إلى زيادة تكلفة القروض الممنوحة لأي قطاعات أو أنشطة اقتصادية.
- إن لهذه المعايير الجديدة انعكاساتها على النمو، حيث تشير تقديرات منظمة التعاون و التنمية أن تنفيذ اتفاقية بازل 3 سيؤدي إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي بمقدار 1.05% إلى 1.15% تقريبا.

ثانيا: دور اتفاقية بازل 03 في تعزيز الاستقرار المصرفي.

- تهدف الإصلاحات المقترحة بموجب اتفاقية بازل 03 إلى زيادة متطلبات رأس المال للقطاع المصرفي وتحمل الخسائر وتجاوز الاختلالات والعمل على تدعيم السلامة المالية للبنوك من خلال ما يلي¹:
- زيادة قدرة البنوك على امتصاص الصدمات: وذلك من خلال زيادة رأسمال وسيولة البنك، حيث ألزمت بازل III البنوك بوضع برنامج شامل لاختبار ضغط خطر الطرف المقابل باستخدام تقنيات مختلفة لتقييم قدرتها على مواجهة الانكشاف في ظل ظروف ضاغطة وقياس أثر ذلك على مؤشراتها المالية خاصة كفاية رأس المال والربحية.

¹ Thompson, E., Dodd-frank and Basel III's Skin in Game Divergence and Why it is Good for the International Banking System, Law Journal, Volume 02,(2012), No (02).

- تعزيز سيولة البنوك: من خلال وضع نسبتين لقياس السيولة على المدى القصير والمتوسط والطويل، ما يمكن من معالجة سبب الأزمة المالية 2008 ، إذ أن معظم البنوك أفلست بسبب النقص الحاد في متطلبات السيولة.

- توسيع تغطية المخاطر وتحسين نوعية رأس مال البنك: تحاول الاتفاقية الأخذ بعين الاعتبار كل المخاطر التي يمكن أن تلحق بالبنك أثناء أداء نشاطه بما فيها مخاطر الأطراف المقابلة في عقود المشتقات والتوريق، إذ خصصت جزء من رأس المال لتغطيتها والتي أهملت في اتفاقية بازل II كما أن تطبيق الاتفاقية يؤدي إلى تحسين القدرة على ، إستعاب الخسائر وبالتالي متانة وصلابة البنوك في وجه الأزمات.

- الحد من توسع منح القروض ومخاطرها: إدخال بازل 03 لنسبة الرافعة المالية سيؤدي إلى كبح التوسع الجامح في القروض المصرفية والذي كان له الأثر الكبير في إفلاس البنوك بسبب عدم كفاية الأموال الخاصة لامتناس الخسائر، حيث عمدت البنوك التي تتبع أسلوب التقييم الداخلي للمخاطر إلى منح أوزان ترجيحية صغيرة لتوظيفها من أجل زيادة أثر الرفع المالي.

- التقليل من المخاطر النظامية: تحاول السياسات الكلية للاتفاقية جعل الإقتصادات أقل حساسية اتجاه المخاطر وذلك من خلال تقديمها لنسبة الرافعة المالية والتي تساعد على احتواء ضغط من على أساس المخاطر الشرط وتدابير لرفع مستويات رأس المال البنوك في الأوقات الجيدة (الرواج)، والتي يمكن سحبها في فترات الإجهاد (الانكماش) للحد من تقلبات الدورة الاقتصادية، وكذلك توفير نسب عالية من رأس مال لإستعاب أنواع الخسائر المرتبطة بالأزمات مماثلة لتلك التي شهدت في الأزمة المالية 2008 .

ثالثا: دور بازل 3 في تحقيق الحوكمة والاستقرار في المصارف الإسلامية .

إن تطبيق معايير بازل 3 سينعكس بشكل واضح على جودة الأداء الرقابي للمصارف الإسلامية، وقدرتها النقدية على الوفاء بالتزاماتها الأمر الذي يرفع نسبة الثقة بها وهذا من خلال المحاور الأساسية التالية¹:

¹خالد فتحي، تطبيق بازل 3 بحسن جودة: الأداء الرقابي للبنوك الإسلامية ، المستقبل على

- كفاية رأس المال وهو المحور الأهم الذي يضمن لشركاء المصرف والمتعاملين معه فعالية سياسات المصرف في إدارة رأس ماله.
- المحور الثاني ليحد أو يخفف من مخاطر السوق والتشغيل عبر وضع معايير صارمة تؤمن معاملات المصرف وتضمن عدم خوضه لمشاريع غير مدروسة قد تعود عليه بالخسائر.
- المحور الثالث وهو الجانب الرقابي فيتلخص في بعض المعايير الإشرافية التي من شأنها ضمان تنفيذ السياسات المشار إليها بكل مرونة من دون تعقيد ما يحد من أي انعكاسات سلبية لتطبيق المعايير.

و إن إلزام المصارف الإسلامية بتطبيق معظم القرارات الدولية التي تخص وتنظم مجال العمل المصرفي، مما يجعلها أكثر قدرة على الانتشار العالمي ويضمن معاملاتها مع المصارف الأجنبية ويجعلها قابلة لتطبيق كل ما هو جديد في عالم المعايير المصرفية الدولية.

إن معايير بازل 3 يعطي للمصارف حافزاً لتحسين أساليب إدارة المخاطر لديها، حيث تضمن تعزيز الإفصاح العام بمعنى توفير المعلومات الكافية والشاملة في الوقت المناسب لكل المهتمين بشؤون القطاع المصرفي الإسلامي، الأمر الذي يخلق نوعاً من التحدي لدى قطاع المصارف الإسلامية.

المطلب الرابع : خصائص البنوك الشاملة :

تعتبر البنوك الشاملة أحد جوانب التطوير في المجال المصرفي وخطوة هامة من خطوات الإصلاح المصرفي، ويرجع ذلك إلى التغيرات التي شهدتها البيئة المصرفية العالمية، ولا يمكن معها تصور عودة الأسواق المصرفية في العالم إلى ما كانت عليه في الفترات السابقة.

الفرع الأول : مفهوم البنوك الشاملة:

يمكن تعريف البنك الشامل بأنه:¹ "البنك الذي يقوم بتقديم كل الخدمات المصرفية التقليدية وغير التقليدية، وتجمع في ذلك بين أعمال البنوك التجارية وبنوك الاستثمار، ويقوم أساساً على تحقيق إستراتيجية التنوع للعمل، وتساهم في تحقيق التطوير الشامل والمتوازن للاقتصاد، مع القيام بدور فعال في تطوير السوق المالية، وكافة أوجه النشاط المالي والاقتصادي.

¹ Zuhayr Mikdashi, Les banques a L'ère de la mondialisation, édition economie, paris, France, 1998, p59.

كما عرفت أيضا البنوك الشاملة " إنها تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات، وتوظيف مواردها وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات، كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمستجدة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي، بحيث نجد انه تجمع ما بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال".²

و يمكن تعريفه أيضا بأنه بنك متعدد الوظائف والمهام و يحدد تخصصه لنشاط معين بل يقدم مجموعة متنوعة من الأعمال المصرفية والمالية وغيرها يعتمد في تحقيق ذلك على تكنولوجيا متطورة في ظل اقتصاديات الحجم الكبير.

و لكي يتحقق النجاح المطلوب لهذا النوع من البنوك يجب أن يتوفر ما يلي:

- 1- امتلاك البنك لمنظومة متكاملة من الخدمات المصرفية التقليدية والغير التقليدية معتمدا في ذلك على توافر خبرات و كوادر مصرفية عريقة.
- 2- ضرورة امتلاك البنك لاسم عريق في السوق المالي والمصرفي.
- 3- توافر أساليب تكنولوجية حديثة في مجال الاتصالات والإدارة.
- 4- دخول البنك إلى الأنشطة المالية الحديثة و التحام أنشطة و خدمات جديد دائما في تجاوب مستمر مع السوق المالية و الانفتاح على العالم بخدماته.
- 5- ضرورة الاتجاه نحو الاستثمار المتعدد في الأنشطة قصيرة وطويلة الأجل والمشروعات الإنتاجية بالإضافة إلى أنشطة الأوراق المالية أي الجمع بين وظائف البنوك التجارية المتطورة و بين وظائف البنوك الاستثمار والأعمال المتخصصة مع تبني إستراتيجية للتطور المستمر¹.

الفرع الثاني: خصائص البنوك الشاملة:

تتسم البنوك الشاملة بعدة خصائص ، يمكن إيجازها ما يلي:²

² عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة وعمليات إدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر ، 2008، ص 19.
¹ رشيد صالح عبد الفتاح، البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي، دار النهضة العربية، 2000، ص 122.
² نادية عبد الرحيم ، تطور الخدمات المصرفية ودورها في تفعيل النشاط الاقتصادي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010-2011، ص 87.

- 1- أداء مجموعة متكاملة من الخدمات :حيث تقوم البنوك الشاملة بتقديم الخدمات المصرفية التقليدية والمستحدثة التي يطلبها العميل بما يشبع رغباته في كل الأوقات، وفي مختلف الأماكن.
- 2- التنوع في مصادر التمويل والاستثمار :حيث تلجأ البنوك الشاملة إلى التنوع في مصادر تمويلها عن طريق اللجوء إلى مصادر غير تقليدية بالإضافة إلى تنوع أدوات الاستثمار، وكذلك تنوع الأنشطة التي تتعامل فيها وتنوع المخاطر التي تتعرض لها.
- 3- الانتشار: حيث تمارس البنوك الشاملة أعمالها في مناطق جغرافية متعددة، تنتشر فيها سواء كان داخل الدولة أو خارجها.
- 4- قوة مركزها المالي:بسبب إمكانية حصولها على إيرادات متنوعة المصادر ومن فئات وقطاعات اقتصادية متنوعة.
- 5- قدرتها على تجنب مخاطر الائتمان: والذي قد تتعرض له البنوك من الخسائر وعدم سداد القروض، وذلك باعتماد هذه البنوك على مبدأ التنوع القطاعي والجغرافي والمهني، سواء من حيث حصولها على الإيرادات أو توظيف هذه الأموال.
- 6- درجة عالية من الاستقرار: في ظل التنوع الذي يحققه البنك الشاطر، فإنه يتوقع أن يحقق الاستقرار في حركة الودائع، كما يتوقع أن تتخفف مخاطر الاستثمار.

الفرع الثالث: كيفية التحول إلى البنوك الشاملة:

يتم التحول إلى البنوك الشاملة من خلال ثلاثة مناهج أساسية:

- 1- المنهج الأول: يتم هذا المنهج عن طريق تحويل بنك قائم إلى بنك شامل، وهو المنهج الأسهل والأسرع والأفضل، بشرط أن يكون للبنك إطارات بشرية على درجة عالية من الكفاءة المهارة يسعى لتنمية قدراته باستمرار وقابل للنمو والإشباع، كما يكون للبنك تاريخ مشرف يسعى للحفاظ عليه والتطلع إلى العالمية، ويتم هذا المنهج وفق أسس وقواعد أهمها¹:
- التدرج: أي التحول على مراحل متدرجة بإدخال خدمات البنك الشامل للحد من مقاومة التغيير، ولضمان الاستيعاب لتقنيات هذه الخدمات ولمعايير الدقة والسرعة والفعالية في نطاق من الجودة الشاملة.

¹ رابح عراية، دور الصيرفة الشاملة في تطوير البنوك في الدول النامية مع الإشارة إلى حالة مصر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد السادس، 2009، ص 200.

- **التطوير** : بمعنى إعادة الهيكلة التنظيمية وتطوير اللوائح والنظم الداخلية وتعديل الإجراءات، بما يضمن أداء العمل بالصورة والشكل والمضمون المطلوب.
- **التجهيز** : وذلك بتوفير الإمكانيات المادية والتكنولوجية والمعلوماتية المطلوبة لإنشاء البنك الشامل وذلك منه خلال إعادة تخصيصه وتنشيط الفروع.
- **الخطة** : من حيث خضوع كافة العمليات المصرفية وكافة خطوات التحول إلى المصرف الشامل إلى برنامج مخطط ومبرمجة زمنيا، في إطار عمليات التخطيط والتنظيم والتوجيه والتحفيز والمتابعة للتغلب على معوقات ومحددات التعبير المطلوب مع ضمان وتأكيد مقومات نجاح التحول إلى البنك الشامل.

2- المنهج الثاني: طبقا لهذا المنهج يتم إنشاء بنك شامل جديد، و يتطلب الأمر كفاءات مهنية ومدربة مسبقا في بنوك قائمة، وتجهيزات مادية مناسبة لطبقة الخدمات التي يقدمها البنك الشامل، مع القيام بالحملات الدعائية والتسويقية للتعريف بالبنك المنشأ ووظائفه.

ويفضل الكثير هذا المنهج مستندين في ذلك إلى أن الخدمات المصرفية التي يؤديها البنك الشامل تتميز بطبيعة خاصة يصعب على من اعتمدوا على الأنماط التقليدية للعمل المصرفي قبولها واستيعابها بسهولة.

3- المنهج الثالث: شراء أحد البنوك أو الاندماج فيتم التحول من خلال شراء بنوك قائمة تعاني عجز مالي أو مقبلة على الإفلاس، فيكون ذلك من خلال شرائه ودمجه تدريجيا إلى البنوك الشاملة مع تحميل تكاليف إضافية، لكن في الواقع يصعب تطبيق هذا المنهج لأنه يتطلب الكثير من الوقت والجهد اللازم لاختيار الموقع والمكان والعناصر البشرية التي تتطلب تدريب على مستوى عالي.

الفرع الرابع: وظائف البنوك الشاملة:

يمكن تقسيم وظائف وخدمات البنوك الشاملة إلى وظائف تقليدية ووظائف غير تقليدية.

1- الوظائف التقليدية: تتضمن الوظائف المعتادة في البنوك وبعض المؤسسات المالية كقبول الودائع بمختلف أشكالها ومنح القروض وأداء الخدمات المصرفية المتعلقة بالنشاط التجاري كإجراء التحويلات والتحويلات، فتح الاعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان ، والبنوك في الآونة

الأخيرة توسعت في تقديم خدمات الصيرفة الالكترونية، وإصدار البطاقات الائتمانية والتحويلات الالكترونية وتقديم الخدمات الشخصية للعملاء.¹

2- **الوظائف غير التقليدية:** هي تلك الوظائف التي ظهرت نتيجة للتطورات المتلاحقة في البيئة الاقتصادية المحيطة والتي جعلت البنوك تقوم بوظائف كل من البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار، فضلا عن تقديم الخدمات المتنوعة المستحدثة، ومن أمثلة الأنشطة غير التقليدية التي تقوم بها البنوك الشاملة ما يلي:¹

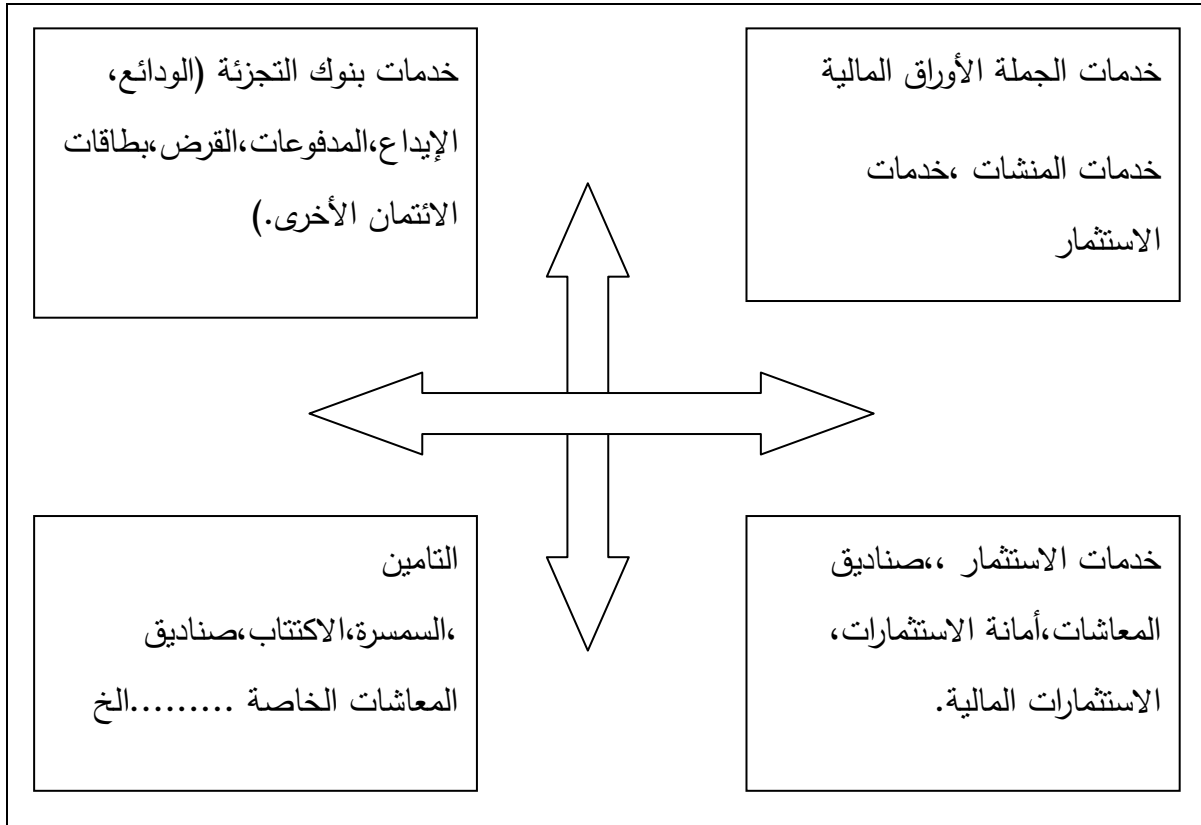
التمويل التأجيري : بمقتضى هذه العملية يقوم البنك بشراء الآلات وتأجيرها للمشروعات، حيث أنها من خلالها تساعد على قيام المشاريع الجديدة التي تعاني نقص في رأس المال؛

- تقوم البنوك الشاملة بدراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الجديدة وبتقديم المشورة الفنية لها بخصوص نوعية الأوراق المالية التي تصدرها هذه لمشروعات؛
- المشاركة في إنشاء المشروعات الجديدة أو القائمة منها عن طريق شراء الأسهم لهذه المشروعات ويستغل البنك في هذه الحالة خبرته في أحوال السوق؛

الشكل رقم (1):وظائف البنك الشامل .

¹بريش عبد القادر، **التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص168.

¹سامر بطرس، **النقود والبنوك**، دار البداية، عمان، 2008، ص ص 147-148.



المصدر : عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 39

بالإضافة إلى كل الوظائف نجد أخرى تتمثل:

- القيام بخدمات التوريق ووضع الهيكل الإداري والتنظيمي للشركات؛
- صناعة الأسواق المتكاملة والقابلة للنمو من خلال توفير المعلومات الحيوية للمستثمرين والبنوك ؛
- تحويل الأصول العينية إلى أصول نقدية يمكن الاستفادة منها؛
- تبنى برنامج تأهيل وإعادة تأهيل الشركات القائمة؛
- الترويج للمشروعات المطروحة للخصوصية محليا ودوليا.

الفرع الخامس: متطلبات التحول إلى البنوك الشاملة:

حتى تؤدي البنوك الشاملة وظائفها لا بد من توافر مجموعة من المتطلبات الهامة، والتي تتعلق أساسا بالبنك نفسه من جهة والسياسات التي يمكن أن تتبناها الدولة من جهة أخرى، ويمكن ذكرها في النقاط التالية:

1- مقومات متعلقة بالبنك : أهم المقومات هي¹:

- ضخامة الموارد المالية من رأس مال واحتياطات وفقا لمقررات لجنة بازل المحددة لكفاية رأس المال؛
- خبرات متخصصة للقيام بعمليات الإشراف والرقابة على مستوى البنك، من شأن ذلك أن يضمن نوع من الأداء السليم والرقابة الوقائية التي تجنب المصارف من الوقوع في أخطاء تؤدي إلى فشل التجربة؛

- الوعي بصفة عامة لفهم وإبراز أهمية البنوك الشاملة؛
- نظام إعلامي متطور لتحليل وتصميم العمل حتى يتم تحديد المؤهلات والمهارات المطلوبة، فضلا عن تحديد المسؤوليات والصلاحيات لكل نوع من الأعمال، وهذا من شأنه إزالة التعارض والازدواج في الأعمال.

2- متطلبات مرتبطة بسياسات الدول: وتتطوي على السياسات الحكومية التي تتبناها الدولة من خلال²:

- إصدار تشريعات حديثة وتطور وتعديل التشريعات القائمة، بما يسمح للبنوك تقديم الخدمات على أكمل وجه، فيجب على الدول إزالة الحواجز والقيود القانونية على ممارسة البنوك لأنشطتها؛
- اقتناع الأجهزة الرسمية والسلطات التنفيذية في الدولة بفكرة البنوك الشاملة، ورسالتها وتوفير الدعم والمساندة لها والوقوف بجانبها خاصة في المراحل الأولى؛
- يجب على الدولة أن تساعد هذه البنوك من خلال المساعدة في إرساء قواعد اللبنة الأساسية اللازمة من الناحية المالية والبشرية والتنظيمية؛
- رفع مستوى فعالية وكفاءة البنك المركزي يوفر الاستشارة والدعم والمساندة لهذه البنوك في أداء غايتها والمتمثلة في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية؛
- إعلام مكثف للترويج لمفهوم المصارف الشاملة وأهميتها.

الفرع السادس : استراتيجيات نمو البنوك الشاملة:

أهم الاستراتيجيات هي:

¹ أحمد عبد الخالق، البنوك الشاملة، ص ص 07-08 مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

<http://WWW.Arablwin fo.com:resarches AR:199 ,doc consulté le 9:10:2010>.

² رابع عرابية، دور تكنولوجيا الخدمات المصرفية الإلكترونية في عصره الجهاز المصرفي الجزائري، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 08، 2012، ص 200.

1- إستراتيجية جذب فئات جديدة من العملاء: يطلق عليها إستراتيجية التكوين حيث تسعى البنوك إلى بناء وتكوين هيكل المجتمع ليقوم على الوعي المصرفي والادخار، وإدخال كل فئة من المتعاملين في الأعمال المصرفية وإعداد خدمات خاصة لكل فئة.¹

2- إستراتيجية تثبيت الموارد واستقرارها: أصبحت البنوك تبحث عن طرق متعددة لإبقاء أموال العملاء أطول مدة ممكنة بالبنك، وبغرض توفير المرونة المطلوبة في عمليات التوظيف التي تغير طابعها في الاقتصاديات المختلفة، وهناك عدة اتجاهات في مجال تلك الإستراتيجية لعل من أهمها²:

- الإيداع الثابت بالتقسيت؛
- الإيداع الثابت مع الخدمات التأمينية؛
- شهادات الاستثمار؛
- وحدات الاستثمار؛
- شهادات الإيداع الاسمية والقابلة للتداول؛
- صناديق الاستثمار؛

3- إستراتيجية الحفاظ على سيولة البنك: لتأمين مخاطر التعرض للنقص في السيولة فإستراتيجية البنك تضمن الخدمة التي تمكن العملاء من الاعتماد على البنك كلية، وفي الوفاء باحتياجاته المالية حتى لا يحتفظ بأية نقود، ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق السرعة في التعامل، وقد سهلت هذه المهمة تبني الثورة التكنولوجية والمعلوماتية³، واهم الخدمات التي تقوم بها في هذا المجال.

- الصرف الآلي والخدمات المتكاملة؛
- الخدمة الليلية المتكاملة؛
- نقاط البيع؛
- الخدمات المباشرة والانترنت؛

4- إستراتيجية تعظيم راحة العملاء: وهي خدمات تقدم للعملاء بعضهم مودعين يمكن للعميل الحصول على العديد من الخدمات المصرفية المجانية أو بسعر منخفض وأهم هذه الخدمات⁴:

¹ عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة، مرجع سبق ذكره، ص33.

² نفس المرجع، ص ص 34-36.

³ نفس المرجع، ص 37.

⁴ نفس المرجع، ص 38.

- تحصيل الشيكات المسحوبة على البنوك أو الفروع الأخرى؛
- تحصيل الكمبيالات المسحوبة؛
- قبول الشيكات المصدر منه للغير؛
- قبول الأمانات وتأجير الخزن الخارجية؛
- الأمر المستديمة؛
- خدمات تحويل النقود بالبنوك؛

الفرع السابع: تقييم البنوك الشاملة :

أولاً : مزايا البنوك الشاملة :يمكن إيجاز أهم مزايا البنوك الشاملة فيما يلي:¹

- 1- العمل على أساس الحجم الكبير وبالتالي تحقيق الوفرات في التكاليف؛
- 2- تؤدي البنوك الشاملة إلى توفير عناصر ومقومات ضرورية لعملية التنمية بدءاً من دراسة الجدوى، التأسيس، التمويل، الإدارة، والتسويق... الخ؛
- 3- تساهم البنوك الشاملة-على مستوى البنوك -في تحقيق التوازن بين توظيف أصول البنوك وموارده، ومن ثم تجنبه التعرض للانكشاف بتركيز أنشطته في مجال واحد كالاتئمان فتوزيع الموارد لها مردود اقتصادي يدفع نحو النمو والازدهار من ناحية ثالثة، تستطيع أن تقلل معدل المخاطرة وتزيد معدلات الربحية من مصادر حقيقية تعكس الأداء الاقتصادي؛
- 4- زيادة وتوسيع تشكيلة الخدمات المصرفية والمالية المقدمة للعملاء على اختلاف أنواعها؛
- 5- تساهم البنوك الشاملة في إحداث التطورات المطلوبة في العمل المصرفي لكي يستطيع أن يجابه الدخول في اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والتي تتطلب تحديث للمؤسسات المالية والمصرفية؛
- 6- المساهمة في تنشيط بورصة الأوراق المالية ودور هذه الأخيرة في توفير التمويل الحقيقي للمشروعات الاقتصادية، وتعبئة الموارد المحلية وتوسيع قاعدة الملكية ؛
- 7- تعظيم القدرة على تطوير الوظائف التقليدية للبنوك بما يسمح بتقديم خدمات جديدة ومتطورة؛

ثانياً :الانتقادات الموجهة إلى البنوك الشاملة:

¹ صوفان العيد ، دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير فرع إدارة ومالية،جامعة قسنطينة،الجزائر ، 2011، ص 68.

من أهم الانتقادات الموجهة للبنوك الشاملة نذكر ما يلي:¹

1- **تركيز السلطة الاقتصادية:** حيث بسبب اعتبار البنوك الشاملة بنوكا كبيرة الحجم بطبيعتها، ومن خلال ملكيتها لأنصبة كبيرة من أسهم الشركات الصناعية والتجارية وغيرها قد تكون لها القدرة على التأثير على هيكل الاقتصاد الوطني على نحو يخالف المصلحة الوطنية، وأحيانا تكون لها رؤى مختلفة عما تقتضيه المصلحة العامة، ولذلك قد ينشأ تعارض بين مصلحة البنك ومصلحة الاقتصاد ككل.

2- **تركيز القوى السياسية:** وذلك بممارسة ضغوط ذات طابع سياسي للتأثير في درجة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها، ونظرا لان البنوك الشاملة تعد بطبيعتها من الكيانات الكبرى، إذ من الطبيعي إن تتوفر لها القدرة على ممارسة الضغوط السياسية بصورة متعددة.

3- **تعارض المصالح:** حيث قد ينشأ تعارض بين مصلحة البنك ومصالح عملائه وخاصة في بعض الأنشطة مثل أنشطة الأوراق المالية، فيحاول البنك أن يشجع عملاءه على امتلاك أسهم وسندات معينة، أو يعيق ظهور شركات أخرى أوراق مالية لشركات منافسة للمشروعات التي له ارتباط بها. وهو الأمر الذي دعا بعض الدول مثل إنجلترا إلى فصل إدارة الاستثمار في البنوك عن الأنشطة الأخرى وجعلها مستقلة ذاتيا داخل البنك الواحد.

4- **درجة التعرض للخطر:** حيث قد تتعرض البنوك الشاملة لمخاطر أعلى من المخاطر المعتادة التي تتعرض لها البنوك التقليدية عادة، ويعزى ذلك إلى دخولها إلى أنشطة متعددة ذات ربحية أعلى ولكن ذات مخاطر أكبر.

5- **الوصول إلى حد الأمان:** حيث يصعب السماح بانهييار البنوك الكبيرة نتيجة التكاليف الاجتماعية الباهظة التي يمكن أن تنتج عن هذا الانهيار، وعادة ما يقال أنها أكبر من الفشل أو من الإخفاق، ويوصف البنوك الشاملة بنوكا كبيرة تسعى للحيلولة دون فشل مشروعاتها وتمارس كافة الضغوط لتوفير حدود الأمان المطلوبة لها.

6- **صعوبة الرقابة والإشراف:** حيث يفرض كبر حجم البنوك الشاملة قواعد خاصة ومتطورة للرقابة والإشراف تتناسب وطبيعة وحجم نشاط هذه المؤسسات العملاقة وعادة ما يكون وضع وتطبيق هذه

¹ عبد الحميد محمد الشورابي، إدارة المخاطر الائتمانية، منشأة المعارف للنشر، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 182.

القواعد صعبا في ظل المنشآت الكبيرة الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة الرقابة بدرجة عالية من الإحكام.

المبحث الثالث: قياس الكفاءة المصرفية:

يحتل موضوع رفع الكفاءة في العمل المصرفي موقعاً مهماً، وبخاصة في فترة التحرر والعولمة في الأسواق المالية، حيث أصبحت المصارف تزاوّل نشاطها في سوق تتسم بالمنافسة الشديدة، سواء من طرف المؤسسات المالية أو غير المالية، وفي ظل التطورات الإقليمية والدولية على صعيد العمليات، والتقنيات، والأدوات، وجدت هذه المصارف نفسها في وضع يحتم عليها التركيز على رفع كفاءة أدائها في مختلف المستويات كشرط لنجاحها في المحافظة على نشاطها، والقدرة على التنافسية وحصصها السوقية، يولي الاقتصاديون والمصرفيون أهمية كبيرة لقياس الكفاءة المصرفية باعتبارها وسيلة لتقييم أداء المؤسسة المصرفية الفردية وتقييم أداء الصناعة المصرفية ككل من جهة وباعتبارها أداة لاختبار مدى نجاعة السياسات الحكومية والتشريعات القانونية ومدى تأثيرها في القطاع المالي والمصرفي من جهة ثانية.

المطلب الأول: مفهوم الكفاءة المصرفية:

سلك مفهوم الكفاءة المصرفية أبعاداً أخرى للاستخدام الأمثل للموارد، أهمها حجم الجهاز المصرفي وهيكل وحداته المصرفية و اقتصادياتها وكفاءة الأداء المصرفي ككل .

حيث ركزت أغلب دراسات الكفاءة المصرفية على تقييم كفاءة البنوك في إطار التكاليف التشغيلية، وكذا دراسة الكفاءة المصرفية في إطار ربحية البنوك، كما استخدم مفهوم الكفاءة الاقتصادية و تطبيقاتها على البنوك بقياس الكفاءة التقنية أو السعرية لبنك معين أو عدة بنوك.

وفيما يلي عرض لتعريف الكفاءة : ومن أبرزها :

- تعبر الكفاءة عن الاستخدام العقلاني والرشيد في المفاضلة بين البدائل واختيار أفضلها بشكل يسمح بتقليل التكاليف أو تعظيم الربح إلى أقصى درجة ممكنة، ويكون ذلك عند اختيار أسلوب

علمي معين للوصول إلى هدف معين، إذن الكفاءة بهذا المعنى يعني القيام بالعمل بأفضل طريقة ممكنة من حيث التكلفة والوقت.¹

- كما يمكن أن تعرف الكفاءة على أنها انجاز الكثير بأقل ما يمكن، أي العمل على تقليل الموارد المستخدمة سواء كانت بشرية، أم مادية وكذلك العمل على تقليل الهدر والعطل في الطاقة الإنتاجية.²

الفرع الأول: تعريف الكفاءة المصرفية.

مما سبق يمكننا وضع تعريف شامل للكفاءة المصرفية وهو: "تكون المؤسسة المصرفية كفوءة إذا استطاعت توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة لها نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد بأقل قدر ممكن من الهدر، أي التحكم الناجح في طاقاتها المادية والبشرية، هذا من جهة وتحقيقها للحجم الأمثل وعرضها لتشكيلة واسعة من المنتجات المالية من جهة أخرى"³

وبتحليلنا لهذا التعريف نجد أن الكفاءة المصرفية تشمل عدة جوانب يمكن أن نلخصها في النقاط

التالية⁴:

- الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة بالتحكم في التكاليف، وهو ما يسمى بكفاءة التكاليف .
- الكفاءة في توزيع التكاليف من خلال السعي وراء تحقيق الحجم الأمثل، يطلق عليه كفاءة الحجم.
- الكفاءة في تنويع المنتجات المالية من خلال تنويع النشاط، ويعرف هذا النوع من الكفاءة بكفاءة النطاق.

¹ عبد الرحيم يثبي وبن بوزيان جارية، تقييم كفاءة أداء الجهاز المصرفي، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، جامعة بشار، الجزائر، 24-25 أبريل 2006، ص 01.

² الحسين فلاح حسن عداي، الدوري مؤيد عبد الرحمان عبد الله، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص 22.

³ ابتسام ساعد، تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2009، ص ص 10-11.

⁴ نفس المرجع، نفس الصفحة.

الفرع الثاني: أهمية الكفاءة المصرفية .

تتمثل أهمية الكفاءة المصرفية فيما يلي¹:

- يمكن الالتزام بمعدل كفاية مناسب من تجنب المخاطر المتعلقة باستثمار الأموال المتاحة لدى البنك، وكذا توفر معدل مناسب من رأس المال يقلل من المخاطر المتعلقة بالاستثمارات الأكثر ربحية.
- إن الالتزام بمعايير الإقراض التي وضعت من قبل السلطات النقدية، يؤدي إلى التخلص من القروض المتعثرة التي تؤثر على جودة الأصول، ومنه على الربحية.
- يؤدي ارتفاع معدلات الكفاءة إلى وجود إدارة كفوءة، لأن هذه الأخيرة تعمل على تخفيض مصاريف التشغيل، مما يعمل على رفع صافي الدخل للبنك.
- إن جمع العناصر السابقة الذكر بمنظومة بنكية واحدة، يؤدي إلى الناتج الأساسي للكفاءة وهو تحقيق معدلات عالية من العائد، وجوهر هذا الأمر هو توجيه مصادر الأموال إلى استخداماتها المثلى، مما يؤدي إلى رفع معدلات الربحية والإبقاء على معدلات كافية من السيولة، وهذا ما يجعل البنك أكثر كفاءة.
- البحث عن فرص استثمار جديدة لاستخدام الأموال المتاحة لدى البنك، يحقق له أرباح أكبر بتكلفة أقل بإتباع إستراتيجية التنوع في الاستثمار، وذلك لتوزيع مخاطر الاستثمار والتقليل من حدتها وتأثيرها على البنك.
- السعي نحو تخفيض تكلفة الخدمات المقدمة مع الاحتفاظ بجودة مرتفعة، مما يؤدي إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في حجم الودائع، والذي بدوره يوفر مصادر جديدة للأموال، تساعد على تمويل استثمارات أخرى تولد أرباح إضافية وتعزز المركز المالي للبنك.

الفرع الثالث: أنواع الكفاءة المصرفية والعوامل المؤثرة فيها.

أولاً: أنواع الكفاءة المصرفية:

هناك عدة أنواع للكفاءة المصرفية أهمها: الكفاءة الإنتاجية، كفاءة الحجم، كفاءة النطاق، كفاءة إكس.

¹ طارق عبد الله المحسين، أثر الكفاءة على تنافسية الجهاز المصرفي الأردني-دراسة قياسية (1979-2004)-، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن، 2006، ص ص 10-11.

1- الكفاءة الاقتصادية (الإنتاجية):

يمكن تعريف الكفاءة الإنتاجية في المؤسسة المصرفية بالكفاءة الكلية للتكاليف، كما يمكن تعريفها بأنها العلاقة بين كمية الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية وبين الناتج من تلك العملية، حيث ترفع الكفاءة الإنتاجية كلما ارتفعت نسبة الناتج إلى المستخدم من الموارد¹.

بما أن المصرف مؤسسة إنتاجية لا بد أن تستخدم عناصر الإنتاج المتمثلة في العمل ورأس المال، لإنتاج خدمات مصرفية متنوعة، وعليه فإن الكفاءة الإنتاجية للبنك لا تختلف عن الكفاءة في المؤسسة الاقتصادية².

و نظرا لأن العملية الإنتاجية تتضمن جانبيين الجانب الأول تقني يتمثل في كمية المخرجات الناتجة عن استخدام كمية من المدخلات ، و الجانب الثاني يتعلق بالتكاليف و تتمثل في أسعار المدخلات و عليه فإن الكفاءة الإنتاجية في أي منشأة تتألف من جزأين³ :

• الكفاءة التخصيصية (السعريّة):

يقصد بها " قدرة المنشأة على إشراك أو استخدام المزيج الأمثل للمدخلات و المخرجات مع الأخذ بعين الاعتبار الأسعار المعطاة على مستوى السوق ".¹

• الكفاءة التقنية:

¹الحاج، طارق وفليج حسن ، الاقتصاد الإداري، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009 ، ص242.

²محمد الجموعي قريشي ، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية " دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة (1994-2003)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة ، جامعة الجزائر ، الجزائر، 2006، ص 84.

³ساحة علي ، بوخاري عبد الحميد ، التحرير المالي و كفاءة الأداء المصرفي في الجزائر ، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2011، ص 135.

¹بوقافلة فاطمة الزهراء ، تقييم كفاءة أداء المؤسسات المصرفية باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات مذكرة ماجستير (غير منشورة) في نقود و بنوك، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2011، ص 45.

تعرف بأنها " : إنتاج أقصى كمية ممكنة من المخرجات نتيجة استخدام كمية معينة من المدخلات، أو تحقيق أقصى إنتاج ممكن من عوامل الإنتاج المتاحة." ²

2- كفاءة وفورات الحجم:

تشير كفاءة الحجم في البنك إلى توفير في تكاليفه عند زيادة حجم المنتجات مع الاحتفاظ بمزيج مدخلات ثابتة و بذلك تشير وفورات الحجم إلى زيادة الكفاءة أو انخفاضها بناء على الحجم .³

و تعرف وفورات الحجم بأنها " : تلك الأرباح الناتجة عن الانخفاض في تكاليف الإنتاج نتيجة الزيادة و التوسع في حجم المشروع ."⁴

بالتالي فإن وفورات الحجم ترتبط بغلة الحجم ، التي تعتبر مقياس للتغير النسبي في الإنتاج إلى التغير النسبي في عناصر الإنتاج .⁵

- فإذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد تكون لدينا حالة غلة الحجم متزايدة.
- إذا كانت النسبة تساوي الواحد فتكون لدينا حالة ثبات غلة الحجم.
- إذا كانت النسبة أقل من الواحد فتكون لدينا حالة تناقص غلة الحجم.

إذن فإن وفورات الحجم ترتبط بثبات غلة الحجم عند مستوى الحد الأدنى الكفاء و بالتالي فإن:

$$\text{وفورات الحجم} = \text{غلة الحجم} - 1$$

بالتالي تكون وفورات الحجم معدومة إذا كانت غلة الحجم ثابتة.

_تكون وفورات الحجم موجبة إذا كانت غلة الحجم متزايدة.

_تكون وفورات الحجم سالبة إذا كانت غلة الحجم متناقصة.

² محمد الجموعي قرشي، مرجع سابق، ص 24.

³ حدة رايس وفاطمة الزهراء نوي، قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية- دراسة حالة البنوك الجزائرية (2004-2008)-، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 26، المجلد الأول، جامعة القدس، فلسطين، 2012، ص 62.

⁴ بن ساحة علي ، بوخاري عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره، ص 136.

⁵ محمد الجموعي قرشي، مرجع سابق، ص 86-87.

3- كفاءة وفورات النطاق:

وفي ظل اشتداد المنافسة باندماج الأسواق المالية توجهت البنوك بالدخول لهذه الأسواق بهدف الاقتراض، وفي ظل اشتداد المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية لجذب ودائع العملاء، توجهت أغلب البنوك إلى التوسع في منتجاتها بتتويج حافظاتها المالية وتقديم خدمات جديدة غير تقليدية، وبفضل هذا التوسع استطاعت تحقيق ما يسمى بـ "وفورات النطاق" أي الادخار في التكاليف، من خلال استخدام نفس المدخلات لإنتاج عدة أنماط من المنتجات، فيمكن أن يستفيد البنك من التوسع في القيام بنشاطات جديدة ترتبط بأنشطته الحالية، وبما أنه يملك عملياً الأدوات والخبرات، والتي تمثل مدخلات محورية في خط دائرة العمل الجديدة، وبكلفة أقل من أن يبدأ نشاطه الجديد من الصفر، ينتج من مثل هذا التشعب في دائرة العمل الكثير من الابتكار ويمكن أن يكون مصدراً مهماً للربح.

فمثلاً البنك المتخصص في منح قروض تجارية وصناعية، يجد أنه من الممكن استخدام التكنولوجيا والمهارات الإدارية المتوفرة لديه لتسيير قروض استهلاكية أيضاً، وهنا يمكن للبنك أن ينتج نوعين أو ثلاثة من القروض بتكلفة أقل من التكلفة الإجمالية لبنكين أو ثلاثة تخصص في إنتاج قرض واحد.

فقد وجد كل من برجر Berger و همفري Humphrey (1991)، برونستين (Braunstein Pulley 1992) أن البنوك متعددة الإنتاج (والتي تعرف بإنتاج مخرجات متنوعة)، تملك أفضلية تخفيض تكاليفها بنسبة تتراوح بين 10 % و 40 % من البنوك المنتجة لمنتج واحد، بإمكان البنك التوسع في مجال أعماله المصرفية، وعليه خفض تكاليفه المتوسطة بتحويله إلى بنك كبير يرفع حجمه، وهذا من دون فتح فروع أو تركيب أجهزة صراف آلي، وإنما بتوسيع النطاق في منطقتة الجغرافية¹.

¹إبتسام ساعد، مرجع سابق، ص 69.

4- كفاءة إكس:

تعرف بالكفاءة التشغيلية ، وتعرف على " أنها الكفاءة في استخدام المدخلات".
و كذلك الكفاءة إكس تعرف " كنسبة بين أقل تكلفة يمكن إنفاقها لإنتاج مزيج من المخرجات وبين
التكلفة الفعلية التي تم إنفاقها.¹

تقاس كفاءة إكس بعدة طرق نذكر منها² :

- النسبة الدنيا للمدخلات أو المخرجات.
- النسبة الدنيا للتكاليف الكلية على الأصول الإجمالية أو ما يعرف بمتوسط التكلفة الكلية.
- بأقصى المخرجات إلى المدخلات.
- باستخدام طرق التقدير فهي تقاس بمدى انحراف القيم الحالية عن القيم المتوقعة التي تمثل الحد الكفاء.

ثانيا:العوامل المؤثرة على الكفاءة المصرفية:

تتمثل العوامل المؤثرة على الكفاءة المصرفية في عوامل كثيرة أهمها :الربحية، المخاطر، العوامل الإدارية، درجة المنافسة، الأنظمة التشريعية والقانونية.

كما أنه يمكن تقسيم العوامل المؤثرة على الكفاءة المصرفية إلى عوامل داخلية وخارجية:³

***العوامل الداخلية :** والتي تتكون من السياسات المالية والإدارية المتبعة من قبل البنك، والتي تعتمد على درجة المنافسة بين البنوك، كفاءة البنك، حجم النشاط الاقتصادي، وهذه العوامل جميعها تتعلق بالسيولة والتركيز على العائد على حقوق الملكية والعائد على الاستثمار وكذلك حجم الموجودات.

***العوامل الخارجية :** وهي العوامل المتعلقة بالسياسات الخارجية المفروضة على البنوك، ومختلف النظم والتشريعات المالية والنقدية المفروضة من قبل الحكومة والبنك المركزي تحديدا، والمتعلقة بأسعار الفوائد

¹محمد الجموعي قريشي، مرجع سبق ذكره، ص137.

²يوقاظة فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص53.

³طارق عبد الله المحسين، مرجع سبق ذكره، ص59.

وحجم الاحتياطات النقدية المفروضة على البنوك ، والمتعلقة كذلك بحجم الائتمان الممنوح من قبل هذه البنوك.

الفرع الرابع: العناصر الرئيسية للكفاءة المصرفية.

فيما يلي أهم العناصر الرئيسية للكفاءة المصرفية:¹

- 1- إن الالتزام بمعدل مناسب من كفاية رأس المال ، يساعد في تجنب المخاطر المتعلقة باستثمار الأموال المتاحة لدى البنك التجاري ، والتي ترتبط تحديدا بالاستثمارات الأعلى ربحية؛
- 2- الالتزام بمعايير الإقراض المحدد من قبل السلطات النقدية ، يقود إلى التخلص مما يسمى بالقروض المتعثرة والمعدومة ، والتي تؤثر بصورة مباشرة على جودة الأصول وبالتالي على الربحية؛
- 3- وجود الإدارة الكفؤة ينعكس بصورة مباشرة على ارتفاع معدلات الربحية ، وذلك لأن الإدارة هي العامل الأساسي بتخفيض مصاريف التشغيل ، التي تدخل في احتساب صافي الدخل للبنك التجاري؛
- 4- إن التوليف بين العناصر السالفة الذكر بمنظومة واحدة ، يقودنا إلى النتائج الأساسية للكفاءة وهو تحقيق معدلات عالية من العائد ، والجانب الأساسي في هذا الأمر هو توجيه مصادر الأموال إلى استخدامها الأمثل بتبني مفهوم رشادة الاستغلال ، والذي ينعكس بالتالي على معدلات ربحية مرتفعة إلى جانب الحفاظ على معدلات سيولة كافية ، الأمر الذي يجعل من البنك أكثر كفاءة؛
- 5- البحث عن مجالات جديدة لاستخدام الأموال المتاحة لدى البنك ، تحقق له أرباح أكبر وبتكلفة أقل وذلك من خلال إتباع إستراتيجية التنوع بالاستثمار، الأمر الذي يقود إلى توزيع المخاطر المرتبطة بالاستثمار والتقليل من تأثيرها على البنك؛
- 6- الاتجاه نحو تخفيض تكلفة الخدمات المقدمة ، مع الاحتفاظ بجودة مرتفعة الأمر الذي ينعكس على تحقيق معدلات عالية من النمو في حجم الودائع ، والذي يوفر مصادر جديدة للأموال مما يساعد على تمويل استثمارات أخرى، تولد أرباحا إضافية وتعزز من المركز المالي للبنك.

المطلب الثاني: أساليب قياس الكفاءة المصرفية ومؤشراتها

تأتي أهمية قياس كفاءة الأداء من حيث الحكم على مدى قدرة الإدارة على استخدام الموارد والإمكانات المتاحة استخداما أمثلا ، وذلك باكتشاف الانحرافات والتعرف على نواحي الإسراف والضياع

¹ طارق عبد الله المحسين ،مرجع سابق، ص11.

وعدم الكفاءة ومن ثم اتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة لمنع تلك الأخطاء وتقليل الانحرافات ما أمكن ، والرفع من الكفاءة بما يحقق الصالح العام وصالح المؤسسة ، إلا أننا نلاحظ أنه في حين قياس كفاءة الأداء أمر سهل وميسور في قطاع الصناعة حيث يمكن تركيز المدخلات والمخرجات في قيمة نقدية وحيدة لكل منها ، نجد أنه في قطاع الخدمات خاصة القطاع المصرفي أمر صعب ، حيث نجد أنفسنا أمام عدة مدخلات يقابلها عدة مخرجات يصعب تقويمها نقدياً كما تختلف المخرجات عن المدخلات في طبيعتها ونوعيتها.

الفرع الأول: أساليب قياس الكفاءة المصرفية:

قد يبرز اختلاف وتباين عند قياس الكفاءة في المؤسسات المصرفية عنه في المؤسسات الاقتصادية الأخرى وذلك نتيجة اختلاف طبيعة نشاط المؤسسات المصرفية وصعوبة تحديد مدخلاتها ومخرجاتها وكذا اختلاف القوانين، والتشريعات المنظمة لأعمالها.

وبهذا تعددت وتتنوع أدوات قياس الكفاءة المصرفية وتعود فكرة قياس الكفاءة إلى أعمال Farrell (1957) الذي حدد مقياس بسيط للكفاءة التقنية والتخصصية من أجل مدخلات متعددة.

وفيما يلي نستعرض أهم هذه الطرق:

1- قياس الكفاءة المصرفية باستخدام النسب المالية :

تعتبر معايير الأداء من الأدوات التحليلية المفيدة والهامة ، والتي تستخدمها الإدارة لتحليل نتائج الأعمال أو الأداء الفعلي بقصد تقييم أداء المنشآت ، ويكون ذلك أما بمقارنة المعايير المعدة على مستوى الصناعة ، أو على مستوى المنشأة ، أو بالمقارنة مع النتائج التي حققتها المنشآت المماثلة في السنوات السابقة، ومع التطور المستمر الذي عرفته الصناعة المصرفية فإن القوائم المالية لم تعد قادرة على إعطاء صورة واضحة وعاكسة لآلية العمل المصرفي وهنا تبرز أهمية التحليل المالي الذي أصبح يستخدم ويستفيد منه كافة النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، كالمشاريع والبنوك وشركات التمويل والمستثمرين والمدخرين والشركات التجارية الصناعية.¹

¹ نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

وبالنسبة للبنوك فإن التحليل المالي يعتبر أساساً من أسس التخطيط والرقابة المالية السليمة ويتضمن دراسة تفصيلية للبيانات الواردة في الكشوفات المالية ، ودراسة نتائج الأعمال أو الأداء المالي لتفسيره وتحديد مكامن الضعف والقوة في السياسات المالية المتبعة من قبل المصرف²، وكذا يساعد على معرفة مركز البنك وحقيقة وضعه وأين يقف بين بقية البنوك المماثلة ، ويدل على الأخطار التي يمكن أن يواجهها لذا يعد التحليل المالي ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم. ويمكن تحليل البيانات والقوائم المالية بطرق مختلفة أهمها :

✓ التحليل الرأسي:

يقوم التحليل الرأسي على أساس دراسة العلاقة بين البنود المالية المختلفة بالقائمة المالية عن فترة زمنية محددة أي قياس العلاقة النسبية للمفردات في قائمة واحدة وبمعنى آخر فإن هذا التحليل يبين الأهمية النسبية لكل بند من بنود الميزانية في تاريخ معين.¹

✓ التحليل الأفقي:

يقوم التحليل الأفقي على أساس تحليل القوائم المالية لعدد من الفترات المتعاقبة مع اختيار فترة واحدة من تلك الفترات لتكون فترة الأساس ، للتعرف على حجم ونوع التغير الذي يطرأ على عنصر معين أو مجموعة من العناصر وقياس الاتجاه ونوعه وتقييمه.²

✓ تحليل النسب:

ويتضمن حساب نسب محاسبية خاصة من عنصرين أو أكثر من العناصر الظاهرة في حسابات الدخل والميزانية وذلك لكشف العلاقات بين هذه العناصر.

والنسب المالية تستخدم عادة لقياس الانحرافات المالية للمؤسسة ، ولتحديد نوعية الإدارة لهذه المؤسسة، وتعتبر النسب المالية أداة مفيدة إذا استخدمت بحرص وفسرت بعناية، حيث يسترشد بها مقيم

² خالد وهيب الراوي ، إدارة العمليات المصرفية ، الطبعة الثانية ، دار المناهج للنشر ، الأردن ، 2003 ، ص324.

¹ سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص165.

² خالد وهيب الراوي، مرجع سابق، ص324،

الأداء في تشخيص المشكلة الإدارية وتحديد العلاج المناسب من وجهة نظره ، ولكن يجب على مقيم الأداء أن ينظر إلى النسب المالية على أنها مؤشرات تساعد على التشخيص ولكنها لا تكفي بمفردها.³

وضمن هذا الإطار سنتطرق إلى نموذج العائد على حقوق الملكية كوسيلة لقياس الكفاءة المصرفية.

وقد استخدم هذا النموذج من طرف ديفيد كورول منذ بداية السبعينات في الولايات المتحدة الأمريكية كإجراء لتقييم أداء المصارف، وذلك من خلال تحليل مجموعة من النسب يتم تلخيصها في عدة أشكال، تمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم أرباح المصرف الخاصة من خلال مخاطر تم اختيارها، تتمثل أساساً في مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر معدل الفائدة، ومخاطر رأس المال، ومخاطر التشغيل . حيث تم الاعتماد على نموذج دويونت المعدل Modified Dupont Formula لحساب العائد على حقوق الملكية (ROE) لقياس الأداء بشكل عام.

ويوضح هذا النموذج الأثر المزدوج للكفاءة في إدارة التكاليف، وإنتاجية الأصول على ربحية الأصول أو على ما يعرف بمؤشر العائد على الأصول (ROA)، كما يبين قدرة الرافعة المالية (FLM) على رفع العائد على حقوق الملكية (ROE) إلى مستوى أعلى من العائد على الأصول.

ويتحدد مؤشر العائد على الأصول (ROA) بمؤشرين هما :

- هامش الربح (PM) الذي يدل على الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف، فكلما ارتفع هذا المؤشر كلما دل على كفاءة وقدرة على التحكم في تكاليف المؤسسة.
- معدل دوران الأصول (UA) ويسمى منفعة الأصول، حيث يدل هذا المؤشر على الاستغلال أو الاستعمال الأفضل للأصول، ويمثل إنتاجية الأصول . فكلما ارتفع هذا المؤشر كلما دل على جودة الأصول.
- ويقاس العائد على الأصول (ROA) وفقاً للمعادلة التالية:

العائد على الأصول = هامش الربح X معدل دوران الأصول

$$UA \times PM = ROA$$

³فاطيمة الزهرة نوي ، تقييم كفاءة أداء البنوك الجزائرية باستخدام النسب المالية ونموذج حد التكلفة العشوائية خلال الفترة (2004-2008) ، مذكرة ماجستير تخصص العلوم المالية والمصرفية ، جامعة اليرموك ، الأردن ، 2010 ، ص28.

• ويقاس هامش الربح (PM) وفقا للمعادلة التالية:

هامش الربح = صافي الدخل ÷ إجمالي الإيرادات.

بينما يقاس معدل دوران الأصول (UA) بالمعادلة التالية:

معدل دوران الأصول = إجمالي الإيرادات ÷ إجمالي الأصول.

وعليه فإن:

العائد على الأصول = (الدخل الصافي ÷ إجمالي الإيرادات) × (إجمالي الإيرادات ÷ إجمالي الأصول)

أي = (صافي الدخل ÷ إجمالي الأصول)

ويقاس معدل العائد على حقوق الملكية بالمعادلة التالية:

$$FLM \times ROA = ROE$$

أي أن الفرق بين الاثنين ينبع من استخدام مؤشر الرافعة المالية، إذ عن طريق ضرب العائد على الأصول

(ROA) بمؤشر الرافعة المالية (FLM) الذي يقاس بالعلاقة التالية:

مؤشر الرافعة المالية (FLM) = (إجمالي الأصول ÷ حقوق الملكية)

فإنه يمكن حساب العائد على حقوق الملكية بالشكل التالي:

العائد على حقوق الملكية = (صافي الدخل ÷ إجمالي الأصول) × (إجمالي الأصول ÷ حقوق الملكية)

أي أن : $FLM \times PM \times UA = ROE$

2- قياس الكفاءة المصرفية بالطرق الكمية :

يمكن تمييز نوعين من الطرق الكمية لقياس الكفاءة المصرفية ، طريقة تعتمد البرمجة الخطية كنموذج غير معلمي وتقوم أساسا على افتراض عدم وجود الأخطاء العشوائية عند القياس، ومن أهم طرقها طريقة تحليل البيانات المغلفة ، وطريقة تعتمد التقدير الإحصائي كنموذج معلمي، ومن بين طرقها طريقة الحد السميك وطريقة حد التكلفة العشوائية ، وطريقة التوزيع الحر، وفيما يلي سيتم توضيح هذه الطرق كما يلي:

• طريقة تحليل البيانات المغلفة:

شهد عام 1978 تطوراً في مجال قياس الأداء ، فقد تمكن Charnes وزملاؤه من وضع أسس أسلوب التحليل التلغيفي للبيانات ، وهو تقنية غير معلمية و أحد أساليب البرمجة الخطية المبني على أساس منهجية الحد Frontier Methodology التي ترجع لأعمال Farrell عام 1957 ، ويتميز هذا الأسلوب بالعديد من المزايا التي من أهمها تحديد نسبة اللاكفاءة ومصادرها بالإضافة إلى سهولة الاستخدام.

تعرف هذه الطريقة بأنها تقنية غير معلمية تستخدم مبادئ نظرية البرمجة الخطية لاختيار نشاط بنك مقارنة بنشاط بنوك أخرى ضمن عينة من البنوك ، حيث تقدم لنا مؤشر " أفضل تطبيق " لمستوى تكنولوجيا يعتمد أو يستند إلى خبرات عينة من البنوك.

تستخدم هذه الطريقة مجموعة من البيانات حول : التكاليف ، المخرجات ، وأسعار المدخلات لعينة من البنوك ، ومن خلال هذه العينة يتم تحديد البنك الذي ينتج وبأقل التكلفة حجم إنتاج عند مستوى معين من أسعار المدخلات ، ويعرف هذا البنك ب " أفضل بنك ممارس " أو " أفضل تطبيق " لتلك التوفيقية (مخرجات ، أسعار مدخلات) ويشكل حداً للكفاءة Efficiency Frontier يغطي أو يغلف البنوك الأخرى في العينة ويمكن استخدامه لتقييم كفاءة باقي البنوك ، فالبنوك التي تقع على الحد هي البنوك الكفوءة ، والبنوك التي تقع خارج الحد فهي غير كفوءة ، تعتبر هذه الطريقة مرنة وقابلة للتكيف ، ولا تضع أسلوباً خاصاً لدالة تكاليف أفضل تسمح بأي أخطاء في البيانات ، رغم أن كل البيانات في الواقع تخضع لخطأ القياس لذلك تعتبر هذه الطريقة غير واقعية.

• طريقة حد التكلفة العشوائية:

تعتمد هذه الطريقة على تقنيات الانحدار لتقدير دالة التكاليف الكلية كمتغير تابع لعدة متغيرات مستقلة تتضمن مستويات المخرجات وأسعار المدخلات ، وتشكل التكلفة الكلية المتوقعة الحد العشوائي الذي يمثل أفضل تطبيق ، وعليه فإن المصرف الذي تكلفته الحالية تساوي تكلفته المتوقعة سيمثل أفضل تطبيق.¹

وبالتالي يوصف البنك باللاكفاءة إذا كانت تكلفته الحالية أعلى من تلك المتوقعة ، في حين أن الفرق بين التكلفة الحالية و المتوقعة يسمى بحد الاضطراب العشوائي ويشمل عنصرين هما:

¹ محمد الجموعي قريشي، مرجع سبق ذكره، ص106.

الأخطاء الناتجة عن الكفاءة إكس وتكون موزعة توزيعاً نصف طبيعى ، والأخطاء العشوائية للانحدار والتي تتوزع توزيعاً طبيعياً.

• طريقة الحد السميك

تم تطوير هذه الطريقة من طرف (Berger and Humphrey) وذلك سنة 1991 وتستمد عناصرها من الطريقتين السابقتين (SEFA) و (DEA) فهي تتبنى فرضية أن انحرافات التكلفة الكلية الحالية عن المتوقعة مرتبطة بالأخطاء العشوائية ومرتبطة أيضاً بكفاءة إكس.²

تقسم هذه الطريقة عينة البنوك إلى أربع مجموعات أساسية حسب التكلفة المتوسطة لهذه البنوك المكونة للعينة (التكلفة الكلية: الأصول الكلية) ، وعن طريق تقدير دالة التكاليف الكلية للعينة الفرعية تكون المجموعة أو الربع الذي يتمتع بمتوسط تكلفة منخفض يمثل ما يسمى بالحد السميك ، ويعتبر أفضل تطبيق يمكن من خلاله قياس الكفاءة المصرفية لباقي البنوك.

• طريقة التوزيع الحر

تطبق هذه الطريقة عندما تتوفر البيانات والمعطيات لأكثر من سنة ، وتفترض أن اللاكفاءة مستقرة عبر الزمن ، في حين أن الأخطاء العشوائية تتوسط عبر نفس الفترة¹، وبما أن الاضطراب العشوائي يتكون من عنصرين هما ، اللاكفاءة والخطأ العشوائي، فإن متوسط الاضطراب العشوائي لمجموعة من السنوات يعتبر مقياساً للاكفاءة البنوك عبر كل سنوات الفترة.²

تقوم طريقة التوزيع الحر بحساب نقاط الكفاءة بأن تخصص نموذجاً داليا للحد ، وتفترض وجود فروق في الكفاءة عبر الزمن بين البنوك ، وتتجنب افتراضات التوزيع نصف الطبيعي (أحادي الجانب) أو غيرها من الافتراضات حول عدم الكفاءة ، وتستبدل ذلك بفرضية أن الخطأ العشوائي يتجه نحو معدل الصفر (يتعادل) عبر الزمن ويبقى الانحراف النظامي، الذي يمثل عدم الكفاءة باعتباره مستقلاً عن عامل الزمن.

² نفس المرجع، ص 108.

¹ نفس المرجع.

² فاطيمة الزهرة نوي ، مرجع سبق ذكره، ص 33.

الفرع الثاني: مؤشرات الكفاءة المصرفية.

تتعدد وتتنوع مؤشرات الكفاءة المصرفية وذلك حسب الغرض من التحليل وسنحاول وشرح نوعين من المؤشرات التي تعكس أداء البنوك والذين سيتم استخدامهما في الدراسة التطبيقية، مؤشر الكفاءة التقنية ومؤشر الكفاءة الحجمية.

أولاً: مؤشر الكفاءة التقنية: يمكننا النظر إلى مؤشر الكفاءة التقنية من جانبين:

جانب المدخلات: الذي يمثل تعريف الكفاءة بأنها "تحقيق مخرجات معينة بأدنى مدخلات ممكنة"، ويعبر عنه بمقياس أو معيار الادخار أو التخفيض في مدخلات، ويحقق هذا المقياس بمقارنة التوليفة الفعلية للمدخلات والمخرجات (ننظر من حيث المدخلات) بالمخلات المطلوبة للمخرجات الفعلية الكفاء، ويمكن

التعبير عنها بالعلاقة التالية:
$$\left(\frac{\text{المدخلات المطلوبة للمخرجات الفعلية الكفاء}}{\text{المدخلات الفعلية}} \right)$$

وعليه فالوحدة الكفاء هي التي تكون لديها المدخلات الفعلية تساوي المدخلات المطلوبة للمخرجات الفعلية الكفاء فتكون لديها المدخلات الفعلية أكبر من المدخلات المطلوبة للمخرجات الفعلية الكفاء وبالتالي تحقق نسبة أقل من الواحد وتكون غير كفاء تقنياً.

جانب المخرجات: الذي يمثل تعريف الكفاءة بأنها "تحقيق أقصى المخرجات من الموارد المتاحة"، ويعبر عنه بمقياس أو معيار زيادة المخرجات، ويتحقق هذا المقياس بمقارنة التوليفة الفعلية للمدخلات والمخرجات بالمخرجات الكفاء لنفس المدخلات، وبعبارة أخرى هي النسبة بين المخرجات الفعلية والمخرجات الممكن تحقيقها عند مستوى الحد الكفاء باستخدام المدخلات الفعلية وتقاس بالعلاقة التالية:

$$\left(\frac{\text{المخرجات الفعلية}}{\text{المخرجات الكامنة لنفس المدخلات}} \right)$$
، وعليه فالوحدة الكفاء تقنياً هي التي تحقق نسبة الواحد وتكون

مخرجاتها الفعلية تساوي المخرجات الكامنة لمدخلاتها الفعلية أما الوحدة غير الكفاء تقنياً فهي التي تحقق نسبة أقل من الواحد وتكون مخرجاتها الفعلية أقل من المخرجات الكامنة لمدخلاتها.

ثانياً: مؤشر الكفاءة الحجمية:

يعرف هذا المؤشر أيضاً بكفاءة وفورات الحجم ويعكس بشكل واضح التعريف العام للكفاءة وهو: "الاستغلال الأمثل للموارد" حيث يقيس مدى قدرة البنك على تحقيق وفورات اقتصادية نتيجة استغلال قدراته وإمكانياته التوسعية.

يرتبط مؤشر الكفاءة الحجمية بمبدأ غلة الحجم الذي يعبر عن العلاقة بين المدخلات والمخرجات في العملية الإنتاجية، سواء في مؤسسة اقتصادية أو مصرفية .

وغلة الحجم هي مقياس للتغير النسبي في المخرجات الناتج عن التغير النسبي في المدخلات، فإذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد، فنقول عن العملية الإنتاجية أنها تتصف بغلة حجم متزايدة، وإذا كانت النسبة أقل من الواحد فتكون غلة الحجم متناقصة أما إذا كانت النسبة تساوي الواحد فغلة الحجم ثابتة.

كما يرتبط مؤشر الكفاءة الحجمية بمبدأ الحد الأدنى للكفاءة، وهو المستوى الأمثل للإنتاج (المخرجات) الذي تصل عنده التكاليف المتوسطة حدها الأدنى في المدى البعيد عند هذا المستوى يكون التغير النسبي في المخرجات يساوي التغير النسبي في المدخلات، أي أن غلة الحجم ثابتة وبالتالي وفورات الحجم تساوي الصفر (معدومة)، وعند هذا المستوى من الإنتاج يتساوى مؤشر الكفاءة الحجمية ومؤشر الكفاءة الفنية ويحققا درجة الواحد (1) وبذلك يتحقق مبدأ الاستغلال الأمثل للموارد.¹

لاشك أن حالة العملية الإنتاجية قبل المستوى الأمثل من الإنتاج يكون فيها التغير النسبي في المخرجات أكبر من التغير النسبي في المدخلات، أي أن غلة الحجم متزايدة و وفورات الحجم موجبة، أما بعد المستوى الأمثل من الإنتاج فيكون التغير النسبي من المخرجات أقل من التغير النسبي في المدخلات وغلة الحجم متناقصة وبالتالي وفورات الحجم سالبة.

مما سبق ومن خلال علاقة الكفاءة الحجمية بمبدأ غلة الحجم والحد الأدنى الكفاء يمكن صياغة معادلة قياس مؤشر الكفاءة الحجمية أو وفورات الحجم على النحو: وفورات الحجم = غلة الحجم - 1).

وعليه تكون الوحدة الكفاء حجمها إذا حققت غلة حجم ثابتة و وفورات حجم معدومة.

وتكون غير كفاء حجمياً في حالتين:

¹ Roger L. M. & David D. V. Modern money and banking, 3rd ed. Macgrhill, New York, USA, (1993), P261.

الحالة الأولى: إذا كانت غلة الحجم متزايدة و وفورات الحجم موجبة، ففي هذه الحالة تستطيع الوحدة التوسع في الإنتاج (المخرجات) إلى أن تصل إلى المستوى الأمثل من الإنتاج وتحقيق درجة الكفاءة الحجمية أي الواحد (1)، وتحقيق غلة حجم ثابتة و وفورات حجم معدومة.

أما الحالة الثانية إذا كانت غلة الحجم متناقصة و وفورات الحجم سالبة ففي هذه الحالة لا تستطيع التوسع في الإنتاج وعليها إعادة النظر في التوليفة بين الإنتاج وعناصر الإنتاج، أي بين المدخلات والمخرجات.¹

المطلب الثالث: صعوبات قياس الكفاءة المصرفية.

الفرع الأول: صعوبة تحديد المدخلات والمخرجات:

هناك صعوبة في تحديد مدخلات ومخرجات المصارف حيث أنها قد تكون مدخلات وفي نفس الوقت مخرجات، وتبرز مشكلة تحديد مدخلات ومخرجات المصرف من خلال صعوبة تحديد ما ينتجه المصرف بدقة، أي ماذا تنتج المصارف بالضبط؟ وعلى سبيل المثال، تعتبر الودائع والمدخرات مدخلات للعملية الإنتاجية في المصارف حيث أنها مصادر هامة للأموال المستخدمة لتمويل القروض، وفي نفس الوقت يمكن اعتبارها مخرجات بحسب دراسة أمريكية التي أوضحت أن ما يقارب من نصف نفقات التشغيل التي تتكبدها المصارف التجارية الأمريكية مكرسة للحسابات الجارية وحسابات التوفير وهي بذلك تعد أحد أهم الخدمات التي تقدمها المصارف للجمهور، ومن هذا المنطق يمكن تصنيفها على أنها أحد المخرجات.²

ومما لا شك أن تحديد المدخلات والمخرجات في المؤسسات غير المصرفية، تتم بشكل سهل وواضح، حيث أن مخرجات أي مؤسسة هي ما تقوم ببيعه من منتجات، بينما المؤسسات المصرفية، ونظرا لتعدد أنشطتها وتداخلها، فإنه يصعب تحديد ما يمكن اعتباره مدخلة وما يمكن اعتباره مخرجة.³

وبالرغم من أن طريقة الوساطة وطريقة الإنتاج التي تم الإشارة إليها قد مهدت وسهلت عملية التعامل مع المدخلات والمخرجات عند قياس مؤشرات الكفاءة، إلا أنها أوجدت أشكالا أخرى تمثل في اختلاف النتائج

¹ عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998 ص 682.

² Tannenwald R. "Differences across first district banks in operational efficiency", 1995, P42.

³ David D.W. & Paul W.W. "Evaluating the efficiency of commercial bank: Does our view of what banks do matter?", Federal Reserve Banks of Saint Louis Review, vol77, J:A, 1995, P3-4.

المتوصل إليها باستخدام هذه الطرق، وبالتالي وجود حساسية للكفاءة اتجاه طريقة تحديد مدخلات ومخرجات المصرف، فعدد الصفقات أو عدد حسابات الودائع مثلا، وفق طريقة الإنتاج، يختلف تماما عند التعبير عنها بالدنانير أو الدولارات وفق طريقة الوساطة، وسيكون لذلك تأثير على مؤشرات الكفاءة وبالتالي مؤشرات الربحية أو مؤشرات تقييم الأداء .

ونتيجة لذلك وجد توجه عام لكثير من الدراسات نحو تطبيق طريقة الوساطة لقياس الكفاءة المصرفية، لما تتميز به عن طريقة الإنتاج، فهي أكثر تعبيرا عن طبيعة نشاط المؤسسة المصرفية، وتأخذ بعين الاعتبار جميع التكاليف (تكاليف الاستغلال وخارج الاستغلال).¹

الفرع الثاني صعوبة تحديد الحد الأدنى لنسبة المدخلات إلى المخرجات:

من الصعب على المصرف تحديد الحد الأدنى لنسبة المدخلات إلى المخرجات بشكل موضوعي، حيث أنه لا توجد قوانين موجودة لعمليات المصرف كما هو في الميكانيكا والفيزياء، وليس بقدرة أحد غير الخبراء الاستدلال على أفضل أداء مصرفي يمكن بلوغه " أفضل الممارسات " وبدلا من ذلك يقوم الاقتصادي ون باستنتاج أفضل ممارسة من خلال مراقبة نسبة المدخلات : المخرجات في المصارف الفعلية .

وفي المقابل لا يمكن لأحد ببساطة اعتبار المصرف الكفاء وفقا لأعلى قيمة مخرجات لكل دولار من المدخلات، وذلك لأنه يتم تحديد هذه النسبة جزئيا من خلال عوامل أخرى غير الكفاءة، مثل مزيج المخرجات والمدخلات وأسعار المخرجات، حيث أن المصارف مع انخفاض نسبة المدخلات: المخرجات يمكنها الحصول على عمالة رخيصة غير عادية ومساحات مكتبية أو تخصص في أنواع من القروض غير المكلفة.²

الفرع الثالث: تعدد مقاييس الكفاءة المصرفية:

تعددت وتتنوع طرق وأدوات قياس الكفاءة المصرفية عبر تطور الدراسات التطبيقية للكفاءة المصرفية، ويمكن النظر إلى هذا التنوع من مدخلين رئيسيين:

مدخل أدوات التحليل الاقتصادي، حيث تعددت أدوات التحليل الاقتصادي للتعبير عن مؤشرات الكفاءة أو وفورات الحجم أو غيرها من المقاييس.

¹ Ibid ,P43 .

² Tannenwald R ,OP.cit ,P43 .

فقد استخدم الإنتاج أو دالة الإنتاج مثلا كأداة لقياس وفورات الحجم في المصارف ، كما استخدم الربح أو دالة الربح كأداة لاشتقاق الكفاءة المصرفية وفي الآونة الأخيرة ركزت معظم الدراسات على دالة التكاليف كوسيلة لقياس مؤشرات الكفاءة.¹

المطلب الرابع: علاقة معايير لجنة بازل بالكفاءة المصرفية.

تتجلى العلاقة بين معايير لجنة بازل والكفاءة المصرفية من خلال ما يعرف في الإدارة المصرفية بإدارة أصول وخصوم المصرف وبشكل أعم إدارة المخاطر المصرفية للمصرف، وتبرز أهمية إدارة المخاطر المصرفية من خلال دراسة وتحليل المشكلة التي تواجه المصرف أو المشرف في إدارة المصرف، والمتمثلة في العلاقة التناقضية بين الأهداف الرئيسية لأي مصرف وهي:

- تحقيق أكبر عائد ممكن.
- عدم الوقوع في أزمة سيولة.
- المحافظة على كبار المودعين والعملاء.
- عدم التعرض لمخاطر رأسمالية وبالتالي الوقوع في الإفلاس.

إن التناقض والتداخل بين هذه الأهداف يشكل القاعدة والأرضية الأساسية لمهام ونشاطات الإدارة المصرفية، والتي يتم التعبير عنها بشكل دوري من خلال القوائم المحاسبية (الميزانية العمومية وقائمة الدخل...) والتي يتم تحليل بياناتها للوقوف على أداء هذه الإدارة ومدى التزامها بتحقيق هذه الأهداف واحترامها للتشريعات والقوانين المحلية والدولية.

لقد استخدم المحللون أدوات مالية واقتصادية عديدة لتحليل بيانات المصرف وتقييم أداء إدارتها، ولا يعد معيار كفاية رأس المال للجنة بازل المتمثل في احتفاظ المصرف بمجموع رأس مال يساوي 8% على الأقل من أصوله المرجحة بالمخاطر أمرا غريبا عن مجال التحليل المصرفي، فقد طبقت الكثير من المصارف أو الدول معايير مشابهة له ولكنه يمتاز بكونه لا يعبر عن علاقة مجردة بين مكونات رأس المال من جهة والأصول الخطرة من جهة، بل يتسم بأنه:

- يعتمد المفهوم الشامل لرأس المال ولا يقتصر على المفهوم المتعارف عليه.

¹ محمد الجموعي قرشي، مرجع سبق ذكره، ص 94.

- يقابل المخاطر غير المتوقعة وذلك من خلال كفاية المخصصات وجودة الأصول وسلامة السياسات التي تتبعها المصارف.
 - يجعل من أموال المساهمين في مقابلة المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة.
 - يربط بين رأس المال والأصول الخطرة أي كلما ازدادت الأصول الخطرة كلما كانت الحاجة إلى مزيد من رأس المال.
 - لا يعتمد الضمانات التي تحصل عليها المصارف مقابل الائتمانيات، إلا الضمانات النقدية والعقارية.
- ويمكن تصنيف الدول أو المصارف بالنسبة لتطبيق معيار كفاية رأس المال وفق مقررات لجنة بازل إلى ثلاثة أنواع:

- دول منشئة للمعيار وهي التي كانت تستخدم معايير مشابهة أو المعيار ذاته، وتتمثل أساسا في أمريكا وبريطانيا.
- دول لم تكن تستخدم المعيار ولكن لديها من النظم ما يؤهلها لتطبيقه والالتزام به.
- دول تواجه صعوبات في تطبيق المعيار والالتزام به.

ويرى المحللون أن هذا التصنيف لا يعكس اختلافا جوهريا في الكفاءة المصرفية أو في سلامة العمل المصرفي بين تلك المصارف أو الدول، وأن الالتزام بالمعيار يعود لمدى توفر أو قصور عوامل أساسية، مثل نوعية الأصول، وحجم السوق النقدي والأدوات المناسبة، ومدى عمق سوق رأس المال والأدوات الرأسمالية المتوفرة، ورغم التشابه والتماثل في مسميات كثير من الموارد والاستخدامات بين سائر الدول إلا أن هناك اختلافات جوهرية بين طبيعة هذه الموارد والاستخدامات بين المصارف، إن حجم السوق النقدي والأدوات المستعملة وكذلك مدى عمق سوق رأس المال وتوافر أدوات الدين ذات الطبيعة الرأسمالية يتحكمان بشكل كبير في طبيعة الموارد والاستخدامات للمصارف.¹

¹ نفس المرجع، ص 81-82.

خاتمة الفصل :

من خلال هذا الفصل يمكن القول أن الجهاز المصرفي يعبر عن مجموعة من المؤسسات المالية العاملة بدولة ما التي تقوم بدور الوساطة المالية وتمويل الاقتصاد ويعد استقرار هذا الجهاز عنصرا مهما لاستقرار الاقتصاد، لذلك يجب تجنب الاختلالات وإيجاد حلول مناسبة لمواجهة مسببات عدم الاستقرار سواء الكلية المتعلقة بالاقتصاد ككل أو المتعلقة بالجانب المالي والناجمة عن الاختلالات في ميزانيات البنوك وكذلك سياسات التحرير المالي والتي شملت برامج واسعة لإصلاح القطاع المالي، جاءت نتيجة لما شهده العالم من تطورات سريعة والتي كان من أهمها انتشار ظاهرة العولمة، حيث أدركت خلالها الكثير من الدول أن سياسات الكبح المالي لم تعد تواكب التطورات العالمية كما أنها لم تحقق الأهداف التي خطط لها، وتدخل الحكومات في عمل النظام المصرفي وضعف النظم والتشريعات المتعلقة بهذا الأخير إضافة إلى أسباب أخرى .

كما تعتبر أسواق الوراق المالية والبنوك من أهم الآليات لتجميع الموارد المالية وتوجيهها نحو قنوات استثمارية منتجة تعمل على دعم الاقتصاد الوطني وتزيد من معدلات الرفاهية للأفراد فهي بذلك تلعب دورا هاما في تمويل التنمية الاقتصادية، لذا فهي تحضي باهتمام بالغ في الدول المتقدمة و النامية على حد سواء.

ولمعرفة مدى الاستقرار في الجهاز المصرفي يجب الاعتماد على مؤشرات قياس استقراره المختلفة والمتعلقة بالسيولة كما أن الحديث عن الكفاءة يقود إلى الحكم على مدى التحكم والتقليل من التكاليف للوصول إلى أعلى عائد ممكن وهذا ما توضحه نتائج قياس الكفاءة باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية في بنوك العينة .بالتالي يمكن الحكم بمحدودية كفاءة أداء البنوك من حيث تحقيق الربحية والتقليل من المخاطرة في ظل الموارد المتاحة ، باعتبار أنه كلما كانت نسبة مؤشر العائد على حقوق الملكية أكبر نتيجة ارتفاع مؤشر العائد على الأصول ومعدل هامش الربح أساسا و انخفاض المخاطرة يكون البنك أكثر كفاءة من حيث تحقيق الربحية وتقليل المخاطرة ، وذلك لمواجهة طلبات المتعاملين وربحية المصارف الناتجة عن إدارتها لأنشطتها والعوائد المتأتية منها ودرجة الأمان التي تزيد من ثقة المتعاملين بالجهاز المصرفي وبالتالي استقراره وتطوره.

الفصل الثاني

مقدمة الفصل:

ازدهر نشاط التصنيف الائتماني و تعددت أنواعه في السنوات العشرة الأخيرة من القرن الماضي و في الوقت الراهن ، وذلك لما له من أهمية بالغة في تقدير الثقة بالملاءة المالية لمختلف الأطراف، لا سيما بعد انفتاح الأسواق المالية و اندماجها وكثرة المعاملات الاقتصادية و المتعاملين بها و تزايد الإصدارات من المنتجات المالية المركبة ذات المخاطر المرتفعة ما أدى إلي توفير المزيد من الائتمان الذي يتطلب بدوره توفر معلومات دقيقة و سريعة لتحديد قدرة المقترضين على السداد، حيث أصبح هناك العديد من الوكالات المحلية و الإقليمية و العالمية التي تقوم بعملية التصنيف الائتماني و إصدار درجات الجدارة الائتمانية.

إذ يعبر التصنيف الائتماني عن رأي وكالة التصنيف في تقويم الملاءة المالية و الرغبة في الدفع لمصدر الورقة المالية في الوفاء بالديون و مقابلة الالتزامات المالية الحالية و المستقبلية بشكل كامل و في الوقت المحدد بناء على معايير كمية و نوعية .

من هذا المنطلق سنحاول من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على التصنيف الائتماني حيث سنتناول الإطار النظري للتصنيف الائتماني من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول: أساسيات حول التصنيف الائتماني.

المبحث الثاني: درجات و آليات و معايير التصنيف الائتماني .

المبحث الثالث: محددات التصنيف الائتماني.

المبحث الأول: أساسيات حول التصنيف الائتماني.

أصبحت التصنيفات الائتمانية المرتفعة التي تمنحها مؤسسات ووكالات التصنيف العالمية هدف في حد ذاته تسعى لتحقيق الكثير من المؤسسات المالية وذلك باعتبار هذا التصنيف شهادة دولية تؤكد حسن أداء الشركة أو البنك و قوة مركزه المالي .

وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى تحديد مفهوم التصنيف الائتماني ، و أنواع التصنيف الائتماني بالاعتماد علي معايير مختلفة ، وفي الأخير نتحدث على شروط و إجراءات التصنيف الائتماني .

المطلب الأول: مفهوم التصنيف الائتماني.

في الوقت الراهن تزايدت أهمية التصنيف الائتماني، لأن له دور كبير في تعزيز الثقة بين المقرضين و المقترضين، وهذا ما يساعدها في عدم تعرضها للأخطار التي تمس وضعها السوقي وقدرتها على الوفاء بالتزامات اتجاه الجهات المعنية.

سنحاول من خلال هذا المطلب التحدث علي مفهوم التصنيف الائتماني، و ما يحتويه من أهمية و مبادئ و غيرها و كذلك المتطلبات القانونية له.

أولاً: تعريف التصنيف الائتماني.

قبل الخوض في تعريف التصنيف الائتماني يجب علينا التعرف على مصطلح الائتمان بصفة عامة، و بعد ذلك يسלט الضوء على التصنيف الائتماني بصفة خاصة.

1- تعريف الائتمان:

أصل معني الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الإقراض ، و اصطلاحاً: هو التزام جهة لجهة بالإقراض أو المداينة ، و يراد به في الاقتصاد الحديث : أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين ، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمد على المصارف بأنواعها.¹

¹ عبد العزيز الدغيم ، ماهر الأمين، أمين أنجرو ،"التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عملية الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري"، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد (28)، سوريا، العدد 3، 2006 ، ص 194 .

كما يعرف أيضا: بأنه عملية مبادلة قيمة حاضرة في مقابل وعد بقيمة آجلة مساوية لها، غالبا ما تكون هذه القيمة نقودا وهناك طرفان في عملية الائتمان:

الأول: وهو مانح الائتمان ويسمى الدائن أو المقرض.

الثاني: وهو متلقي الائتمان و يسمى بالمدين أو المقرض.

وقد يضاف إلي قيمة الائتمان مبلغ آخر يسمى الفائدة تدفع الدائن مستقبلا نظير تخليه عن القيمة الحاضرة ويلاحظ أن الائتمان و الدين هما شيء واحد منظورا إليه من جهتي نظير مختلفين هما جهتي نظر طرفي الائتمان الواحد بعد الآخر فالمقرض يمنح ائتمانا و المقرض يلتزم بالدين.¹

و يعرف كذلك: بأنه الثقة التي يوليها البنك لشخص ما حيث يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود أو يكلفه فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين، وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه البنك من المقرض يتمثل في الفوائد و العملات و المصارف...² .

مما سبق نستنتج أن التصنيف الائتماني عبارة عن مبلغ من المال يدفعه المقرض حاضرا إلى المقرض مقابل الحصول عليه مستقبلا مع فوائده .

2- تعريف التصنيف الائتماني:

يعرف التصنيف الائتماني بأنه عبارة عن رأي محلل متخصص أو مؤسسة متخصصة حول:

– الملاءة الائتمانية العامة للطرف المقابل أي قدرة الطرف المقابل و رغبته في الوفاء بالتزاماته المالية.

– الملاءة الائتمانية لإصدار معين من السندات أو أي التزامات أخرى .

يمكن للتصنيف الائتماني أن يكون لمؤسسة مالية (بنك أو صناديق الاستثمار أو شركة تأمين)، (الجدارة الائتمانية السيادية لها) أو عملية ائتمانية (قرض، قرض سندي، عمليات التمويل المهيكل، التوريق ... الخ) و ذلك اعتمادا على المخاطر ذات العلاقة .

¹ زينب عوض الله ، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003 ، ص 25.

² صلاح الدين حسن السبسي، القطاع المصرفي و الاقتصاد الوطني، القطاع المصرفي وغسيل الأموال، عالم الكتاب، القاهرة، 2003، ص 25 .

وبالتالي يمكن القول بأن وكالات التصنيف الائتماني هي من تتولي عملية إصدار تصنيفات ائتمانية لصالح العميل (شركة، دولة، هيئة) يقصد زيادة الثقة عند مقرضي هذا العميل وتجنبهم المخاطر المالية.¹

➤ يعرف أيضاً: على أنه عملية تهدف إلى توفير المعلومات و التقييم المستقل بشأن مدى ملائمة المؤسسة المالية و قدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية، أو جودة الأوراق أو المنتجات المالية، وفي نفس الوقت، لا يعتبر التصنيف ضمانا بقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها.²

➤ ويعرف كذلك بأنه: " عبارة عن رأي وكالة التصنيف الائتماني حول الجدارة الائتمانية في قضية الديون و مدى قدرة المدين على السداد ، فهو يهدف إلى الحد من عدم تماثل المعلومات بين المقرض و المقترض " .³

من خلال ما قدم من تعاريف نستنتج أن تعريف التصنيف الائتماني: هو عبارة عن عملية تقوم بها وكالات التصنيف الائتماني العالمية، من أجل توفير المعلومات المتعلقة بالملاءة المالية للمؤسسات و غيرها و مدى قدرتها على الالتزام بسداد ما عليها من ديون. وبهذا نستنتج أن التصنيف الائتماني يقوم بتعزيز الثقة بالملاءة المالية للبنوك و المؤسسات المالية وكذلك الدول وعدم تعرضها للأخطار التي قد تضر بوضعها السوقي و كذا قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المختلفة.

ثانياً: فوائد التصنيف الائتماني.

- لعملية التصنيف الائتماني فوائد عدة نذكر منها:⁴

- تحفيز النمو في السوق (خلق العمق المالي) ؛

- تحفيز الاستقرار و الأمان الوقائي ؛

- تعزيز متانة الجهاز المالي؛

¹ أحمد التميمي، معايير التصنيف الائتماني في المؤسسات المالية الإسلامية، مجلة المستثمرين، متوفرة على الرابط الإلكتروني :

<http://mosgcc.com/mos/magazine/article.php?Storyid=1434>.

² بلعزوز بن علي ، مداني أحمد ، التصنيف الائتماني بين مسبب الأزمة المالية العالمية و البحث عن مخرج لها ، دراسة وضعية و شرعية ، المؤتمر الدولي الرابع حول الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي ، الكويت ، أيام 15 - 16 ديسمبر 2010 ، ص 3 .

³ Jonathan Katz and other, credit rating agencies, Not Number 8 , word bank group , October , 2009, p 1 .

⁴ أحمد التميمي ، مرجع سبق ذكره .

- تعزيز الشفافية في الأسواق المالية ؛
- تطبيق أعلى معايير الموضوعية و المستقلة بشفافية؛
- يسهل الحصول على القروض و معلومات عن القرض الاستثماري ؛
- توفير قاعدة معلوماتية لمتخذي القرار الاستثماري؛
- يزيد من ترابط الأسواق المحلية و العالمية (الاندماج في السوق العالمي).

ثالثا : المستفيدون من التصنيف الائتماني .

هناك أطراف يمكنها الاستفادة من التصنيف الائتماني تبرز فيما يلي:¹

- المقرض و المقترض؛
- المستثمرون؛
- الوسطاء و السماسرة مثل المصارف المؤسسات المالية و الاستثمارية؛
- رجال الأعمال و المحللين الماليين؛
- المنظمات الدولية المعنية بالأسواق المالية و التنمية الاقتصادية ؛
- الحكومات و المنظمين للأسواق المالية.

رابعا: أهمية التصنيف الائتماني.

يمكن إبراز التصنيف الائتماني في كل من المؤسسات و المؤسسات المالية :

1- بالنسبة للمؤسسات:

هناك العديد من المزايا التي تحصل عليها المؤسسات بعد الحصول على درجة التصنيف الائتماني و

منها:²

¹ بلعوز بن علي ، مداني أحمد، مرجع سبق ذكره ، ص 4 .

² Hossein Asgharian, “**Reformation of the credit rating Industry – Is there a need?**”, Master Thesis, Lund University, Lund, Sweden, 2005.p28.

- بناء السمعة الحسنة في السوق : إن أي شركة ترغب في بناء سمعة حسنة في الأسواق المالية و الدولية ، يتوجب علينا الحصول على درجة تصنيف ائتمانية مناسبة ، من أجل زيادة انتشار علامتها التجارية و التي تعتبر مهمة في جذب المستثمرين و لا سيما الأجانب منهم.
 - النفاذ إلى أسواق رأس المال العالمية يتوجب عليها الحصول على درجة تصنيف ائتماني مناسبة من أجل جذب شريحة من المستثمرين ، كما تقوم بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية بوضع شرط الحصول على تصنيف ائتماني في حال أرادت إحدى الشركات أن تقوم بإصدار الديون ، و بالتالي تقوم هذه الشركات بالبحث عن أحد أهم وكالات التصنيف الائتماني مثل وكالة ستاندرد آندبورز ووكالة موديز للحصول على تصنيف ائتماني من أجل طمأنة المستثمرين وكسب المزيد من الشرعية في إصدار الديون . وهذا يمنحها القدرة على الاقتراض و الحصول على فرص تمويلية طويلة الأجل .
 - التمييز عن المنافسين : يعتبر التصنيف الائتماني أداة مهمة للشركات في التمييز عن باقي المنافسين في السوق ولا سيما في القطاعات التي تكون فيها درجة المنافسة محدودة و مقتصرة على عدد قليل من الشركات مثل القطاع المصرفي .
 - تخفيض تكاليف التمويل: يمكن للشركات أن تخفض من تكلفة التمويل في حال حصولها على درجة تصنيف ائتماني تقع ضمن درجة الاستثمار.
- ذلك أن درجة التصنيف الائتماني المرتفعة تعكس مخاطر الائتمان الأقل، وهذا يمنح الشركة مقدرة أكبر على المساومة من أجل الحصول على تسهيلات ائتمانية بسعر فائدة منخفضة.

2- بالنسبة للأسواق المالية :

تبرز أهمية التصنيف الائتماني للأسواق المالية في العوامل التالية :¹

- المساهمة في زيادة عمق السوق المالية و تحفيز النمو فيها ؛
- زيادة استقرار الأسواق المالية وتعزيز الأمان فيها ؛
- زيادة كفاءة الأسواق المالية عن طريق توفير معلومات دقيقة ؛
- تعزيز الاندماج في الأسواق المالية و زيادة ترابطها محليا و عالميا؛

¹ ناجي التوني، مؤشرات الجدارة الائتمانية، جسر التنمية، العدد 44، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005 ، ص 4 .

- تسهيل الحصول على القروض ، وتوفير المعلومات عن الفرص الاستثمارية ؛
- إمداد متخذي القرارات الاستثمارية بإطار فعال للمفاضلة بين الفرص الاستثمارية المتاحة ؛

خامسا: المتطلبات القانونية التي تزيد من أهمية التصنيف الائتماني.

إن القوانين المنظمة للأسواق المالية قد عززت من دور وكالات التصنيف الائتماني ، حيث يوجد ثلاث أنواع من المتطلبات القانونية و التي تزيد من أهمية التصنيف الائتماني ، و هي ¹:

✓ **قيود الاستثمار** : وتشير إلى القيود المفروضة على المؤسسات المالية و التي تلزمها بالاستثمار في الاستثمار إلا في السندات الحاصلة على درجة الاستثمار من قبل وكالات التصنيف الائتماني العالمية وهذا من أجل تجنب انخفاض القيمة السوقية للصناديق الاستثمارية، وهذا ما يؤدي بها إلى حماية أموال المستثمرين .

✓ **متطلبات الإفصاح** : هذه المتطلبات تقوم بإلزام المؤسسات المالية على الكشف عن المزيد من المعلومات التي تدور حول الاستثمارات المصنعة ضمن درجة المضاربة بالمقارنة مع الاستثمارات المصنعة ضمن درجة الاستثمار و يكون ذلك موجود في تقاريرها الفصلية.

✓ **متطلبات الاحتياطي** : تقوم السلطات الرقابية بفرض على الشركات الالتزام بمتطلبات الاحتياطات القانونية لرأس المال و ذلك من أجل التحوط من مخاطر الائتمان كما أوردته اتفاقية بازل الثانية، بالإضافة إلى أن المؤسسات المالية الجيدة في الولايات المتحدة الأمريكية تحصل على خصم في متطلبات الاحتياطي القانونية المفروضة عليها إذا حصلت على درجة تصنيف ائتماني مرتفعة .

المطلب الثاني: أنواع التصنيف الائتماني.

توجد أنواع عديدة من درجات التصنيف الائتماني التي تصدرها وكالات التصنيف الائتماني ، وبهذا فقد ازدادت أنواعها بشكل كبير لتتماشي مع تطور الأسواق المالية العالمية ، و لتلبي الطلب المتزايد عليها من قبل مختلف الأطراف المعنية التي تقوم بتقويم الجدارة الائتمانية لمصدري الأوراق المالية ، و لتحديد احتمالات التأخر عن السداد ، و الخسارة الناجمة عنها .

ويمكن حصر أنواع التصنيفات الائتمانية من خلال تقسيمها إلى عدة معايير :

¹رامي زعتري ، **التصنيف الائتماني و أفاق تطبيقه في الاقتصاد السوري** ، مذكرة ماجستير في الاقتصاد ، كلية الاقتصاد ، جامعة حلب ، سوريا ، 2011 ، ص 92 .

أولاً : حسب معيار الفترة الزمنية :

يقسم وفقاً لهذا المعيار إلى التصنيف الائتماني للفترة الطويلة والتصنيف الائتماني للفترة القصيرة¹:

1- التصنيف الائتماني للفترة الطويلة : يعبر هذا التصنيف عن رأي وكالة التصنيف بمخاطر الائتمان ذات فترة الاستحقاق سنة أو أكثر، ويحدد احتمال عدم الوفاء بالالتزامات المالية طويلة المدى .

2- التصنيف الائتماني للفترة القصيرة: وهذا التصنيف أيضاً يعبر عن رأي وكالة التصنيف بمخاطر الائتمان ذات فترة الاستحقاق و التي لا تزيد عن 13 شهراً، ويحدد احتمال عدم الوفاء بالالتزامات المالية قصيرة المدى.

ثانياً : حسب معيار الأداة المصنفة².

يقسم وفقاً لهذا المعيار إلى العديد من الأنواع ، و هي :

1- التصنيف الائتماني السیادي و للمصارف : حيث أن الأول يعبر عن رأي وكالة التصنيف الائتماني بالمقدرة المالية السیادية و الرغبة في الدفع لمقابلة الالتزامات المالية للدولة بشكل كامل و في الوقت المحدد . أما الثاني فيعبر عن مدى إمكانية دخول المصرف في صعوبات وسيتم التطرق إليهما في المبحث الثالث .

2- تصنيف القوة المالية لشركات التأمين: يعكس رأي وكالات التصنيف الائتماني في المقدرة المالية لشركة التأمين على مقابلة الالتزامات المالية في المواعيد المحددة، كما يحدد معدل الاسترداد المتوقع في حال توقف عن أداء الدفعات المستحقة.

3- درجات التصنيف الائتماني الوطنية : وهي تعبر عن رأي وكالات التصنيف في الملاءة المالية لمصدري الأوراق المالية وجودة الإصدارات في بلد معين على مقابلة الالتزامات المالية في الوقت المحدد ، وذلك بالمقارنة مع المصدرين و الإصدارات الأخرى في نفس البلد .

4- تصنيفات الاسترداد: هذا التصنيف يعكس العلاقة ما بين الالتزامات المالية و الموارد المتاحة لمقابلتها، حيث أن حجم هذه الالتزامات و الموارد هي التي تحدد نسب الاسترداد الفعلية.

¹ Moody's Investors Service, "Moody's Rating Symbols & Definitions", Moody's Investors Service, New York, 2008, P. 8.

²رامي زعتري، مرجع سابق، ص ص 16-17.

- 5- **تصنيف السندات:** يعكس هذا النوع من التصنيف قدرة الشركة المصدرة لها على تسديد الفوائد و المبلغ الأصلي بشكل كامل و في الوقت المحدد.
 - 6- **تصنيف الدعم للمصارف :** يعبر عن رأي وكالة التصنيف بمدى رغبة الداعمين المحتملين لانقاذ المصرف و مدى قدرتهم على ذلك في الوقت المناسب و بالشكل الكافي .
 - 7- **التصنيف الائتماني لسقف البلد:** وهذا يعبر عن أعلى درجة تصنيف ائتماني بالعملة الأجنبية التي يمكن أن تعطي لأغلب المصدرين في بلد معين.
 - 8- **تصنيف الأدوات المالية المركبة :** يعكس هذا التصنيف المخاطر المتعلقة بالأدوات المالية المركبة و التي تؤدي إلى حدوث حالة التأخر عن السداد ، وذلك من وجهة نظر وكالة التصنيف الائتماني .
 - 9- **تصنيف القوة المالية لشركات التأمين الوطنية:** يعبر عن رأي وكالة التصنيف الائتماني بقدرة شركة التأمين على الوفاء بالتزاماتها المالية بالمقارنة مع أقل المخاطر الائتمانية في بلد معين، وهذا يلبي احتياجات سوق التأمين المحلية.
- ❖ **أنواع أخرى للتصنيفات الائتمانية:** حيث أن وكالات التصنيف الائتماني باستحداث أنواع جديدة و متنوعة من منتجات التصنيف الائتماني، لتلبي حاجة السوق المتزايدة في تقويم المخاطر المالية، و توقع احتمال عدم الوفاء بالالتزامات المالية.

ثالثاً: التصنيف الائتماني حسب معيار الجهة المصنفة.¹

ينقسم هذا التصنيف إلى التصنيف الائتماني الداخلي ، و التصنيف الخارجي ، و تصنيف الهيئات الرسمية . كما يلي :

- 1- **التصنيف الائتماني الداخلي :** حيث أن العديد من المؤسسات المالية و خصوصاً المصارف تقوم بعملية التصنيف الائتماني و تقويم المخاطر لعملائها من خلال الاعتماد على المعلومات العامة المتاحة و المتوفرة لديها ، ولقد شجعت لجنة بازل للإشراف المصرفي المصارف على القيام بالتصنيف الائتماني الداخلي لأنها تملك بعض المعلومات الداخلة و التي يتعذر على وكالات التصنيف الائتماني الوصول لها .

¹ جبار محفوظ، وكالات التصنيف الائتماني، مجلة المال و الصناعة، بنك الكويت الصناعي، الكويت، 2004، ص ص 63_64 .

2- التصنيف الائتماني الخارجي : وهي العمليات التي تقوم بها وكالات التصنيف الائتماني في إصدار درجات التصنيف الائتماني ، و التي تعبر عن رأي وكالات التصنيف في تقييم المقدرة المالية على الوفاء بالديون و مقابلة الالتزامات المالية الحالية و المستقبلية بشكل كامل و في الوقت المحدد .

3- تصنيف الهيئات الرسمية: تقوم بعض الهيئات الرسمية بنشر توقعاتها حول احتمال تعثر الشركات في بلد معين خلال السنتين أو ثلاث سنوات التالية. و منها مصرف فرنسا و الذي يقوم منذ عام 1995 بحساب مؤشر التعثر BDFISCORE أنه يعبر عن دالة خطية ل 7 نسب مالية و اقتصادية متضمنة الربحية و الملاءة المالية و الديون و الدخل ،وتعبر كل قيمة عن احتمال للتعثر ،وتبين نقاط القوة و الضعف الموجودة في قطاع الأعمال ،حيث تعكس القيمة المرتفعة انخفاض مستوى المخاطر المرتبطة بقطاع الأعمال و بالتالي المكانة المرتفعة لهذا القطاع .

كما قام بنشره ل 90.000 شركة صناعية فرنسية و الذي يعكس احتمال توقفها على السداد خلال السنوات الثلاثة التالية.

رابعا : حسب معيار الجهة الطالبة للتصنيف.¹

ينقسم هذا التصنيف وفقا لهذا المعيار إلى التصنيف الائتماني المطلوب و التصنيف الائتماني غير المطلوب كما يلي :

1- التصنيف الائتماني المطلوب : إن الجهات المختلفة يمكنها أن تطلب من وكالات التصنيف الائتماني إعطائها درجات التصنيف الائتماني لها أو لإصداراتها المالية ،و بالتالي تقوم بتوفير المعلومات الأزمة و الضرورية لوكالات التصنيف الائتماني ،و ذلك من أجل إظهار ملاءتها الائتمانية الجيدة و التي تؤدي إلى زيادة فرص نجاح إصداراتها المالية و تسويقها بالشكل الأفضل ، و الوصول إلى مصادر التمويل ذات التكلفة الأقل .

2- التصنيف الائتماني غير المطلوب : يمكن لوكالات التصنيف الائتماني أن تقوم بعملية التصنيف الائتماني لأي بلد أو شركة أو إصدار دون طلب من الجهات المعنية أو رغبتها بذلك ،وهذا الحق معطى لوكالات التصنيف الائتماني في الدستور الأمريكي تحت نبذ حرية التعبير . ولكي تقوم

¹ جبار محفوظ، مرجع سبق ذكره، ص 60.

وكالات التصنيف بإصدار وكالات التصنيف الائتماني غير المطلوب تعتمد على المعلومات عامة متاحة في السوق، مثل التقارير السنوية و الحسابات المالية المنشورة .

المطلب الثالث : شروط و إجراءات التصنيف الائتماني .

عملية التصنيف الائتماني تقوم على مجموعة من الشروط و الإجراءات حيث أنه على وكالات التصنيف الائتماني أخذها بعين الاعتبار عند منحها درجات التصنيف .

أولاً: شروط التصنيف الائتماني.

تستوجب أي عملية تصنيف ائتماني توفر الشروط التالية:¹

- اليقين (الوضوح و الشفافية)؛
- المصداقية؛
- الدقة خصوصاً عند تقييم المخاطر؛
- الاستقلالية؛
- الموضوعية؛

بالإضافة إلى الشروط السابقة توجد شروط أخرى نذكر منها:²

- مدى واسع للمخاطر المأخوذة في الحساب ؛
- تغطية كبيرة للأسواق المالية و الأدوات المالية ؛
- الدقة خصوصاً عند تقييم المخاطر؛
- إمداد متخذي القرارات بإطار فعال لأدوات التحليل المالي لتقييم الربحية، الموجودات، رأس المال ... الخ.

ثانياً : إجراءات التصنيف الائتماني .

تقوم وكالات التصنيف الائتماني بعدة إجراءات فيما يتعلق بإصدار درجات التصنيف الائتماني وهي:³

¹ نشرة توعية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، الكويت، العدد الرابع، نوفمبر 2010، ص 2.

² ناجي التوني ، مرجع سبق ذكره ، ص 4 .

³ Fitch ratings, "definitions of ratings and other scales", Fitch rating, new York, USA, p 44.

1- تثبيت التصنيف : و المقصود به هو أن درجة التصنيف الائتماني لن يتم إجراء أي تغيير لها وقد تم

إخراجها من لائحة مشاهدة التصنيف بعد أن تمت مراجعته .

2- تأكيد التصنيف : و المقصود به هو بقاء درجة التصنيف الائتماني على حالها و يتم اللجوء إليها

بعد :

- مراجعة رسمية لدرجة التصنيف الائتماني ؛
- الحصول على المعلومات الجديدة التي تخص الورقة المالية ؛
- تغيرات هامة حصلت في السوق مثل التغيرات في البيئة القانونية ، أو حدوث اضطرابات في السوق؛
- حدوث تغيرات في اتجاه التصنيف ، و تشير حالة اتجاه التصنيف إلى احتمال قيام الوكالة بتغيير درجة التصنيف الائتماني خلال الفترة الطويلة ؛
- خفض درجة التصنيف الائتماني من طرف وكالة التصنيف الائتماني .
- انتهاء عملية الدفع : لا تعد قيمة الورقة المالية مصنفة من قبل وكالة التصنيف الائتماني، إذا سددت قيمتها سواء وصلت تاريخ استحقاق التسديد أولاً ؛
- تفعيل مشاهدة التصنيف : أي وضع الإصدار في حالة مشاهدة ؛
- تحديث حالة اتجاه التصنيف: وهذا يعني تغيير اتجاه التصنيف؛
- رفع درجة التصنيف : و يكون من طرف وكالة التصنيف الائتماني ؛
- التوقع على التصنيف : بمعنى أن الإصدار لم يعد مصنفاً من قبل وكالة التصنيف ؛
- نشر التصنيف على الموقع الإلكتروني لوكالة التصنيف ؛
- لا يوجد تصنيف : بمعنى أن وكالة التصنيف الائتماني لم تقم بتصنيف الإصدار .

المبحث الثاني: درجات، آليات، و معايير التصنيف الائتماني.

وكالات التصنيف الائتماني تستخدم درجات التصنيف الائتماني لتعبير عن رأيها حول الملاءة المالية للمؤسسات و كذلك الرغبة في الدفع لمصدر الورقة المالية للوفاء بالديون و مقابلة الالتزامات المالية الحالية و المستقبلية بشكل كامل و في الوقت المحدد، كما أن هذه الوكالات تستعمل عدة آليات في عملية التصنيف وذلك بناء على معايير اقتصادية و سياسية.

نتطرق في هذا المبحث إلى درجات التصنيف الائتماني ، و آليات التصنيف و كذلك معاييرها .

المطلب الأول: درجات التصنيف الائتماني.

وكالات التصنيف الائتماني تقوم بإصدار درجات التصنيف الائتماني، التي تعبر عن رأي وكالة التصنيف بمقدرة المصدر و رغبته على مقابلة التزاماته المالية بشكل كامل و في الوقت المحدد مثل الفوائد، و أصل القرض، و مبلغ التأمين و غيرها. ويعتمد المستثمرون على درجات التصنيف الائتماني بصفته مؤشرا لمدى قدرتهم على استرجاع الأموال المستحقة لهم و التي قاموا باستثمارها.

حيث أن وكالات التصنيف الائتماني تغطي جزءا كبيرا من الحكومات و الشركات و المصارف ، و شركات التأمين و الأوراق المالية ، من خلال إعطائها درجات التصنيف الائتماني .

وكالات التصنيف الائتماني العالمية تستخدم حروف أبجدية للدلالة على جودة الائتمان، و التي تدرج

ضمن نوعين من مستوى المخاطر الائتمانية، و هي:¹

✓ **درجة الاستثمار:** وهو مؤشر لانخفاض درجة المخاطر الائتمانية؛ و تأخذ الرموز (Aa . Baa . A) .
(Aaa) وذلك بالنسبة لوكالة موديز و الرموز (BBB. A. AA. AAA) بالنسبة لوكالتي ستاندر أند بورز و فيتش للتصنيف.

✓ **درجة المضاربة:** وهي مؤشر لارتفاع درجة المخاطر الائتمانية، و تأخذ الرموز (C . Ca. Caa. B.)
(Ba) بالنسبة لوكالة موديز ، و الرموز (C. CC. CCC. B. B) لوكالتي ستاندر أند بورز و فيتش ،
حيث أن معظم وكالات التصنيف تستخدم نفس رموز وكالتي ستاندر أند بورز و فيتش للتصنيف.

¹Joyce Michel mounayar, " **credit risk: the major determinations of credit risk ratings** ",American University of Beirut, Libanoa, 2006 ,P17 .

كما أن وكالات التصنيف الائتماني تضيف أرقاماً أو إشارات على يمين درجة التصنيف للدلالة على مستوى الجودة الائتمانية ضمن كل درجة تصنيف ، حيث تضيف وكالة موديز أرقاماً لدرجات التصنيف الائتماني من Aa إلى Caa هي 1 أو 2 أو 3 ، و يشير الرقم 1 إلى النهاية العليا ضمن درجة التصنيف ، و الرقم 2 على منتصف درجة التصنيف ، و الرقم 3 إلى النهاية الدنيا ضمن درجة التصنيف . في حيف تصنيف وكالتي ستا ندر أندر بورز و فيتش للتصنيف الائتماني + أو - إلى درجات التصنيف الائتماني من AA إلى B للتعبير عن مستوى الجودة الائتمانية ضمنها .

ويمكن التمييز بين نوعين رئيسيين من درجات التصنيف الائتماني و هما درجات التصنيف الائتماني العامة و التي تستخدم المقياس العالمي للتصنيف، ودرجات التصنيف الائتماني الخاصة مثل درجات التصنيف الائتماني للمصارف، و شركات التأمين. ودرجات التصنيفات الائتمانية بتعيين حالة مشاهدة التصنيف و اتجاه التصنيف .

أولاً : درجات التصنيف الائتمانية العامة .

هذا النوع من درجات التصنيف يطبق على الالتزامات المالية بالعملة المحلية و العملة الأجنبية ، وهذا من أجل تقويم القدرة على مقابلة الالتزامات المالية باستخدام المقياس العالمي للتصنيف ، و التي تكون قابلة للمقارنة عالمياً ، و نجد تصنيف العملة المحلية يقيس المقدرة على مقابلة الالتزامات المالية بالعملة المحلية في حال كان المصدر موجود في نفس البلد ، و بالتالي لا تأخذ بعين الاعتبار مخاطر تحويل العملة المحلية إلى العملة الأجنبية ومخاطر انتقال النقود إلى خارج حدود الدولة و التي يأخذ بها تصنيف العملة الأجنبية .¹

تقسم درجات التصنيف الائتماني العامة إلى درجات التصنيف الائتماني للفترة الطويلة و أخرى للفترة القصيرة ، كما أن هناك ارتباط و وثيقاً بينهما ، و بالإضافة إلى ذلك فإنه يتم تعيين تصنيفات الاسترداد التي تربط بين الالتزامات المالية و الموارد المتاحة لمقابلة هذه الالتزامات .²

¹ Fitch rating, »Definitions of ratings and other scales « , op , cit , p3 .

² Hunter Richard and others, » Inside the ratings : what credit ratings Uean « , Fitch Ratings, New York, USA, 2007,p1.

1- درجات التصنيف الائتماني للفترة الطويلة :

هذا التصنيف يعكس رأي وكالة التصنيف بمخاطر الائتمان ذات فترة الاستحقاق سنة أو أكثر وتحدد احتمال عدم الوفاء بالالتزامات المالية طويلة المدى.

أما الرموز المستخدمة من قبل وكالات التصنيف الائتماني للدلالة على مستوى الجودة الائتمانية في الفترة الطويلة سوف يتم التطرق لها في الفصل الثالث.

2- درجات التصنيف الائتماني للفترة القصيرة :

تعتبر درجات التصنيف الائتماني للفترة القصيرة عن رأي وكالة التصنيف بالمقدرة المالية للمصدرين لمقابلة الالتزامات المالية قصيرة الأجل و التي تقل عن 13 شهرا ، و تحدد مخاطر عدم الدفع في تلك الفترة ، و تستخدم وكالات موديز مجموعة من الرموز للدلالة على جودة هذا الائتمان يتم التطرق إليها في الفصل الثالث.

3- الارتباط درجات التصنيفات الائتمانية للفترة الطويلة و الفترة القصيرة :

إن وكالات التصنيف الائتماني عادة ما تقوم بإصدار درجات تصنيف ائتمانية للفترة الطويلة و الفترة القصيرة ، كما يمكن أن يطبقها معا على المصدر أو على التزاماته المالية أو على كليهما ، ويوجد أيضا ارتباط وثيق بينهما ، ذلك أن المخاطر المرتفعة لعدم السداد Default بالفترة القصيرة تكون مرتبطة بتقويم مخاطر عدم السداد Default بالفترة الطويلة و أن تتوافق معا . كما يعكس الارتباط بين التصنيف الائتماني للفترة الطويلة و الفترة القصيرة أهمية عنصر السيولة و مخاطر الفترة القصيرة لتقويم الجدارة الائتمانية للفترة الطويلة، و يضمن عدم حدوث التعارض بين درجات التصنيف الائتماني للفترة الطويلة و درجات التصنيف للفترة القصيرة للالتزامات المالية.¹

4- تصنيفات الاسترداد:²

إن العلاقة بين الالتزامات المالية و الموارد المتاحة لمقابلة هذه الالتزامات تتمثل في تصنيفات الاسترداد ، حيث أن حجم هذه الالتزامات و الموارد هي التي تحدد نسب الاسترداد، و تحسب تصنيفات الاسترداد على المستوى السيادي بالاستناد إلى صافي القيمة الحالية (NPV) و التي تأخذ بعين الاعتبار الدفعات المتبقية التي تمت إعادة جدولتها .

¹ Fitch Rating, " Definitions of Ratings and other Scales ". op, cit, P13.

² Ibid, p14.

ويتم تعيين تصنيفات الاسترداد لمعظم الالتزامات المالية ذات درجات التصنيف الائتماني للفترة الطويلة من B و أقل.

و يركز مقياس نسب الاسترداد على توقع استرداد الالتزامات المالية بعد معالجة حالة عدم السداد. كما أن تصنيفات الاسترداد هي مقياس ترتيبى و ليس محاولة لتوقع نسب الاسترداد بدقة.

ثانيا: درجات التصنيف الائتماني الخاصة.¹

درجات التصنيف الائتماني الخاصة بأنواع محددة من التصنيف الائتماني مثل درجات التصنيف الائتماني للمصارف، و تصنيف الدعم للمصارف، و تصنيف القوة المالية لشركات التأمين ، و تصنيف حدة الخسارة للأدوات المالية المركبة ، و درجات التصنيف الائتماني الوطنية، و تصنيف القوة المالية لشركات التأمين الوطنية ، و سقف البلد، و غيرها من أنواع درجات التصنيف الائتماني تقوم بإصدارها وكالات التصنيف الائتماني .

1- درجات التصنيف الائتماني للمصارف :

هذا النوع من التصنيف يعبر عن رأي وكالة التصنيف في إمكانية دخول المصرف في صعوبات مالية ، حيث أدى بها إلى تحديد مدى احتياجه للدعم الخارجي و المساعدة المالية في المستقبل ، و تأخذ وكالات التصنيف الائتماني في إصدار درجات التصنيف الائتماني للمصارف المخاطر السيادية التي قد تؤثر على بيئة الأعمال و العمل المصرفي و الاستثمار كما تأخذ المؤشرات المالية للمصارف بعين الاعتبار مثل درجة التنوع ، و كفاية رأس المال ، و جودة الموجودات و الربحية ، بالإضافة إلى جودة الإدارة و نجاحها في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمصرف ، و درجة التنظيم في السوق المالي ، و مدى فعالية القطاع المصرفي و كفاءته.

2- تصنيف القوة المالية لشركات التأمين :

يعكس هذا التصنيف رأي وكالة التصنيف بالمقدرة المالية لشركات التأمين على مقابلة الالتزامات المالية لجملة وثائق التأمين و العقود في المواعيد المحددة ، كما لديها المقدرة على تحديد معدل الاسترداد المتوقعة في حالة توقف شركات التأمين على أداء الدفعات المستحقة نتيجة عجز شركات التأمين . ويعتمد تصنيف القوة المالية لشركات التأمين على المعلومات التي توفرها الشركة المصنفة ، أو

¹ Moody's Investors service, "Moody's Rating Symbols of Definition", op, cit, pp 1-3.

المعلومات التي تحصل عليها وكالة التصنيف من المصادر الموثوقة الأخرى ، حيث أنه يمكن لدرجة التصنيف الائتماني أن تتغير أو تبقى معلقة أو تخرج عن التصنيف في حال نقص المعلومات المطلوبة. كما أن درجات التصنيف الائتماني لشركات التأمين ليست توصية لشراء أي ورقة مالية صادرة عنها أو الإبقاء عليها أو بيعها، فالتصنيف ليس ضمانا للقوة المالية للمصدر .

يطبق تصنيف القوة المالية لشركات التأمين على شركات التأمين و شركات إعادة التأمين في جميع أنواع التأمين .

3- درجات التصنيف الائتماني الوطنية :

حيث أن هذا النوع من التصنيف يعبر عن رأي وكالة التصنيف في الملاءة المالية للمصدرين و الإصدارات في بلد معين على مقابلة الالتزامات المالية في الوقت المحدد ، و ذلك بالمقارنة مع المصدرين و الإصدارات الأخرى في نفس البلد، و يتم ذلك بالمقارنة مع المصدرين و الإصدارات التصنيف الأخرى في نفس البلد . و يتم استخدام درجات التصنيف الائتماني العامة ، و لكن تختلف مدلولاتها لتتلاءم مع المخاطر الوطنية ، حيث تعكس درجات التصنيف الائتماني المرتفعة المخاطر الائتمانية الأقل ، رغم أن وكالات التصنيف الائتماني الوطنية تستخدم مقياس الملاءة المالية للمصدرين في بلد معين ، و لا تعبر عن مستوى المخاطر الائتمانية مقارنة مع البلدان الأخرى .

ثالثا : مشاهدة التصنيف و اتجاه التصنيف :

تعين حالة مشاهدة و اتجاه التصنيف من طرف وكالات التصنيف الائتماني للقيام بالإصدارات المالية المصنفة:

1- مشاهدة التصنيف:

تعتبر عن رأي وكالة التصنيف بمراقبة درجة التصنيف الائتماني و بالتالي هناك احتمال كبير لتغييرها في الفترة القصيرة. و توجد ثلاث اتجاهات لحالة مشاهدة التصنيف و هي:¹

- ايجابي : يعبر عن احتمال رفع درجة التصنيف الائتماني ؛
- سلبي: يعبر عن احتمال تخفيض درجة التصنيف الائتماني؛
- تطور : يعبر على إمكانية رفع درجة التصنيف الائتماني أو تخفيضها أو تثليثها.

¹ Ibid. p43.

حالة مشاهدة التصنيف تأخذ بشكل عام خلال الفترة القصيرة أي خلال 90 يوما، و تكون إما سابقة للتغيرات المرتبطة بالإصدارات المالية المصنفة أو تتبعها، وهي فترة جمع معلومات إضافية و استخدامها لإجراء تحليل التصنيف الائتماني .

2- اتجاه التصنيف:

تعبّر عن احتمال قيام وكالة التصنيف بتغيير درجة التصنيف الائتماني خلال الفترة الطويلة و التي تمتد من سنة إلى سنتين . و توجد أربع حالات لاتجاه التصنيف و المتمثلة في:¹

- ✓ مستقر: يعبر عن احتمال بقاء درجة التصنيف الائتماني على حالة في الفترة الطويلة؛
- ✓ ايجابي: يعبر عن احتمال درجة التصنيف الائتماني في الفترة الطويلة ؛
- ✓ سلبي: يعبر عن احتمال تخفيض درجة التصنيف الائتماني في الفترة الطويلة؛
- ✓ تطور: نادرا ما يأخذ اتجاه التصنيف حالة "تطور" ، وهذا يتم إذا كان هناك تردد فيما بين الحالتين إن كان ايجابيا أو سلبيا ، أي فيما بين رفع درجة التصنيف الائتماني أو تخفيضها في الفترة الطويلة .

حيث أن الورقة المالية توضح بحالة اتجاه التصنيف إذا كان هناك تغيرات في الظروف المحيطة بها و لكنها غير واضحة بدرجة كبيرة .

المطلب الثاني: آليات التصنيف الائتماني.

تتم عملية التصنيف الائتماني بناءا على طلب المؤسسة الراغبة في الحصول على تصنيف يعكس مدى صلابتها المالية و الائتمانية ، حيث أن هذه العملية تستغرق مدة تتراوح ما بين 08 إلى 12 أسبوعا و تتم على 4 مراحل:²

¹ Loc., cit.

² بوددخد كريم، كرياش رحمة، دور وكالات التقيط : بين الحد من الأزمات المالية و التسبب فيها ، الملتقى الثاني حول : الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة و تأثيراتها على اقتصاديات شمال إفريقيا ، يومي 19-20 جوان 2013 ، جامعة تبسه ، الجزائر ، ص ص

أ) المرحلة الأولى : إعداد المستندات و تقديمها لوكالة التصنيف .

بعد قيام المؤسسة الراغبة في الحصول على تصنيف بتقديم طلبها إلى وكالة التصنيف ، فإنها تتبع ذلك بتقديم المستندات التي تطلبها الوكالة و المتعلقة بوضعيتها المالية ، هيكله رأسمالها ، وضعها في السوق، و قدرتها التنافسية ، هيكلها التنظيمي ، و أفاق تطورها المستقبليةالخ ، و زيادة على ذلك فإنه يتواجد على مستوى كل مؤسسة ما يسمى " بمسئشار التصنيف " ، و المهنة المسندة إليه متمثلة في مرافقة و مساعدة وكالة التصنيف في مهمتها ، و بالأخص توضيح نقاط القوة و الجوانب الايجابية للمؤسسة المعنية في التصنيف ، و كذلك كتبرير و استباق لأية جوانب و نقاط سلبية قد تتوصل إليها الوكالة من خلال دراستها للمستندات .

ب) المرحلة الثانية: تحليل وكالة التصنيف للمستندات.

تدوم هذه العملية أسبوعين أو ثلاث أسابيع ، حيث أنه قد تتخللها إمكانية طلب الوكالة لمستندات إضافية من طرف المؤسسة المعنية بالتصنيف ، لمساعدتها في التوصل إلى نتائج دقيقة وواقعية تعبر عن الوضعية المالية للمؤسسة المعنية .

ج) المرحلة الثالثة: زيادة ممثلي الوكالة للمؤسسة الخاضعة للتصنيف.

إن المحللون يتولون زيادة المؤسسة الخاضعة للتصنيف ، و ذلك بغرض إجراء مقابلات مع المسؤولين في المؤسسة الخاضعة للتصنيف لمختلف مستوياتهم و مهامهم ، و ذلك ما يدفع في الغالب مسؤولي كل مؤسسة من المؤسسات الخاضعة للتصنيف إلى الاجتماع فيها بينهم قصد تحضير طريقة الرد على أسئلة و استفسارات المحللين .

د) المرحلة الرابعة: تحضير التقرير النهائي و تقديم التصنيف.

يقوم المحللون بإعداد تقاريرهم التي تقدم إلى الهيئة المختصة عند قيامهم بزيادة المؤسسة الخاضعة للتصنيف ، و التي تقوم بناء على ما جاء فيها و على ما جاء في تقارير تحليل المستندات الخاصة بمختلف جوانب نشاط المؤسسة الخاضعة للتصنيف ، بوضع التصنيف النهائي الذي يعكس حقيقة الوضعية المالية للمؤسسة ، و الجدير بالذكر أن وكالات التصنيف في الغالب تخضع للتصنيف المقدم للمؤسسات إلى التعديل في كل مرة ، و ذلك تزامنا مع آية أحداث أو مجريات قد تساهم في التأثير على وضعية المؤسسة

من مختلف الجوانب سواء بالسلب أو الإيجاب و هو ما يدفع بالضرورة إلى تعديل التصنيف بما يبرزه على أنه يعكس حقيقة الملاءة المالية للمؤسسة المعنية .

المطلب الثالث: معايير التصنيف الائتماني.

إن عملية تحليل الخطر المالي المرتبطة بالمؤسسة و معرفة مدى قدرتها على سداد مختلف التزاماتها سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل، تقوم على اعتبار عدة عوامل منها الكمية و منها النوعية، حيث أن ترجيح هذه العوامل في عملية التصنيف يختلف من وكالة إلى أخرى تبعا لرؤية كل طرف لأهمية هذا العامل و دلالاته على الوضعية المالية و الائتمانية للمؤسسة الخاضعة للتصنيف، و تتمثل العوامل الكمية في : حجم السيولة ، حجم الربحية ، نسبة ملاءة رأس المال و غيرها، و العوامل النوعية تتمثل في : نوعية الأصول ، نوعية الخصوم، طبيعة مجلس الإدارة و غيرها ...

❖ توجد أربع مؤشرات رئيسية لإجراء التصنيف الائتماني:¹

1- الربحية و الإيرادات : تعتبر الأساس في تحليل الجدارة الائتمانية ، فمقدرة المؤسسة المالية على توليد الإيرادات و درجة استدامة هذه المقدرة تعتبر العامل الأول لتحقيق الربحية ، و يجب أن تحقق المؤسسة أرباحا تمكنها من تغطية تكاليف عملياتها و خدمة الديون و احتياطات الدين المعدومة بالإضافة إلى توفير تكوين رأس مالي يمكن المنشأة من النمو و التوسع في المستقبل .

إن مقدرة المؤسسة على تحقيق المؤسسة على تحقيق الإيرادات بصورة قوية وبشكل يعتمد عليه في التنبؤات المستقبلية هو ما يخلق ثقة المستثمرين في المؤسسة ، و يجعل المؤسسة في وضع جيد في السوق المالي يمكنها من الاقتراض بسهولة ، و هذا الأساس في تحليل الجدارة الائتمانية مدى سهولة الحصول على الائتمان إلى الحاجة .

2- تقييم جودة الأصول (الموجودات) : مؤشر قوي على وضع الأرباح و الخسائر ، كما يعتبر

أيضا مؤشرا قويا على مقدرة المنشأة المالية على قبول المخاطر الائتمانية حيث أنها تعكس بصورة مباشرة رأسمال المؤسسة و احتياطها العام ، وهذا المؤشر يؤثر أيضا على درجة ثقة المستثمرين .

¹ بلعزوز بن علي ، مداني أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 5-6 .

3- تمويل السيولة (موارد المنشآت المالية) : إن درجة حاجة أي مؤسسة مالية إلى التمويل و الحصول على متطلبات من السيولة هو العنصر الحاسم في أدائها لعملياتها ، و بدون هذا الإمداد المستمر من السيولة ، بغض النظر عن رأسمال أو درجة الأمان التي تتمتع بها المؤسسة ، فإنها لا تستطيع الاستمرار في القيام بنشاطها معتمدة على مواردها الذاتية فقط و تعتمد قدرة المؤسسة المالية في الوصول المستمر للتمويل على درجة ثقة السوق و المستثمرين على وجه الخصوص في المؤسسة المالية و أدواتها .

4- كفاية رأس المال : عند ظهور الإفلاس في العديد من المؤسسات المالية يجب التأكد أولاً على أن نقص السيولة و ليس عدم الكفاية الرأسمالية هو السبب الرئيسي في الإفلاس . لأن كفاية رأس المال يقيس بالدرجة الأولى درجة الأمان الذي تتبعه المنشأة المالية من ناحية ، و نظرة عملاء السوق لدرجة الحماية التي تتطلبها المؤسسة المالية لمواجهة أي أزمة في المستقبل من ناحية أخرى ، فهي تعكس بصورة و بأخرى درجة ثقة المستثمرين في المؤسسة .

بالإضافة إلى المؤشرات السابقة الذكر توجد في عملية التصنيف عموماً أربع معايير و هي :¹

1- خطر الدولة : يعتبر خطر الدولة من بين أهم العوامل المؤثرة في عملية التصنيف ، لأنه يتعلق بالاختلالات و التغيرات التي تحدث على مستوى الدولة التي تمارس فيها المنشأة أو أحد فروع نشاطها ، كما أنه يؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة على المؤسسة ، مما يؤدي بها إلى المقدره في تسديد التزاماتها .

ويرتكز دراسة خطر الدولة علي دراسة المحيط الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي فيها، حيث أن الاستقرار السياسي يلعب دوراً كبيراً في التأثير على القرارات الاستثمارية و من ثم الأفاق الاقتصادية و هذا ما يؤثر بالضرورة على المؤسسات الناشطة في هذه الدولة .

2- وضعية المؤسسة في السوق : إن وكالة التصنيف الائتماني تهتم بتحليل المحيط الذي تنشط فيه المؤسسة الخاضعة للتصنيف من حيث مكانتها في السوق و قدرتها التنافسية ، كما أنها تهتم بدراسة الوضع القانوني و التشريعي و التنظيمي للسوق و كذلك دراسة مختلف تأثيراته على نشاط المؤسسة حاضراً و مستقبلاً .

¹ Gérard Gouguechon : **les agences de notation** , 17 Janvier 2012, disponible sur : [http://alternatives-économiques , Fr/blogs/gadrey/files/agences-de-notations 26p.PDF](http://alternatives-économiques.fr/blogs/gadrey/files/agences-de-notations%2026p.PDF).p8.

3- هيكل المؤسسة: المؤسسة الخاضعة للتصنيف يدخل هيكلها التنظيمي في التأثير على تصنيف المؤسسة حيث أن هناك العديد من المنشآت التي تكون فروعها تابعة لمجمعات، و بالتالي فان وضعيتها المالية و قدرتها الائتمانية تتأثر بالوضعية المالية للمجمع الأم. حيث أن وكالات التصنيف عليها الاهتمام بالهيكل التنظيمي للمؤسسة الخاضعة للتصنيف و هذا من أجل تجنب أي قصور يؤدي إلى تقديم تصنيف خاطئ .

4- وضعية الأموال الخاصة : اهتمام وكالات التصنيف بالأموال الخاصة يعود إلى ارتكازها على تصنيف المؤسسات لأهميتها في إعطاءها القدرة و المكانية في مواجهة أية صدمات أو أزمات مالية ، حيث يمكن المؤسسة من تغطية كامل السليبيات الأخرى تقريبا من خلال ارتفاع حجم الأموال الخاصة ، و بالتالي فهي تساعد المؤسسة في تعزيز قدرتها على سداد التزاماتها في تواريخ محددة .

المبحث الثالث: محددات التصنيف الائتماني.

يتم اتخاذ قرار التصنيف الائتماني بالاستناد إلي منهجيات معدة مسبقا لكل نوع من أنواع التصنيف الائتماني مثل منهجية التصنيف الائتماني السيادي و منهجية التصنيف الائتماني للمصارف ، و يتم تطوير هذه المنهجيات باستمرار لتتلاءم مع التطورات الاقتصادية الحاصلة لتعكس بدقة درجة الملاءة المالية ، و بالتالي تستمر في تقديم الغرض المطلوب منها .

و سيتم التركيز على أهم محددات التصنيفات الائتمانية و هي التصنيف الائتماني السيادي في المطلب الأول، و التصنيف الائتماني للمصارف في المطلب الثاني لأهمية الأولى في أنها مفتاح التصنيفات الائتمانية الأخرى، و الثانية بصفقتها مثلا عن واحد من أهم حالات التصنيف الائتماني في المؤسسات المالية و هي المصارف . كما سيتم التطرق إلى التصنيف الائتماني لأسواق رأس المال .

المطلب الأول : التصنيف الائتماني السيادي .

يعتبر التصنيف الائتماني السيادي أحد المقاييس التي تحاول تقييم احتمالات عدم سداد المقترض لقيمة الدين المستحق عليه بالشكل المناسب ، الأمر الذي سيسهل على الجهات المعنية الحصول على التمويل اللازم من الأسواق المالية العالمية بكل سهولة و في الوقت المناسب .

من أجل تغطية مختلف جوانب التصنيف الائتماني السيادي سيتم التطرق إلى : تعريف وأهمية التصنيف الائتماني السيادي و أهم أنواعه و ذلك من خلال التمييز بين التصنيف الائتماني السيادي بالعملة المحلية و العملة الأجنبية ، و سقف البلد ، و شرح محددات التصنيف الائتماني السيادي و كذلك إبراز دور التصنيف الائتماني السيادي .

أولاً : تعريف التصنيف الائتماني السيادي .

➤ يعرف التصنيف الائتماني السيادي بأنه رأي الوكالة الناشرة للتصنيف في مقدرة الدولة المقترضة على الوفاء بالديون ¹ .

➤ كما يعرف على أنه رأي وكالة التصنيف الائتماني في تقييم الحالة المستقبلية للمقدرة المالية السيادية في الوفاء بالتزاماتها المالية بشكل كامل و في الوقت المحدد ² .

➤ يعرف أيضا أنه : " ذلك الرأي الذي تصدره وكالة التصنيف الائتماني العالمية بالاعتماد على مجموعة من المعلومات و البيانات المختلفة ، حيث يعبر عن مدى قدرة الملاءة المالية لدولة ما ، سواء كانت متقدمة أو متخلفة على الوفاء بالتزاماتها المالية في الوقت المحدد و بالشكل المطلوب ³ .

مما سبق نستنتج أن التصنيف الائتماني السيادي عبارة عن عملية تقوم بها وكالة التصنيف الائتماني من أجل تقييم مدى قدرة الدولة على الوفاء بالتزامات المالية و كلما انخفضت احتمالات عدم الوفاء بالتزامات المالية كلما ذل ذلك على أن الدولة قد حصلت على تصنيف ائتماني سيادي مرتفع .

ثانيا : أهمية التصنيف الائتماني السيادي .

تبرز أهمية التصنيف الائتماني السيادي في : ⁴

¹ أحمد طلفاح ، الجدارة الائتمانية السيادي ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، أبريل 2005 ، ص 18 .

² Ashokvir Bhatia, Sovereign Credit Rating Methodology, an Evaluation, IMF working paperN02/170,New York,USA,2002,p4.

³ مداني أحمد، دور وكالات التصنيف الائتماني في صناعة الأزمات في الأسواق المالية و متطلبات إصلاحها، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية ، قسم العلوم الاقتصادية و القانونية ، العدد 10، جوان 2013، ص56.

⁴ Ibid. p14.

- يلعب دور في تحديد معدل فائدة اقتراض الحكومة من المؤسسات المالية الدولية، حيث أن حصول الحكومة على درجة تصنيف ائتماني مرتفعة يعني أن المؤسسات المالية الدولية ستمنح الحكومة القرض بمعدل فائدة منخفض.
- رفع أو خفض التصنيف السيادي يؤدي إلى رفع أو تخفيض التصنيف الائتماني للمصارف و الشركات و كذا الأوراق المالية في البلد المعني ، لأن الشركات و المصارف و الأوراق المالية لا يمكن أن تحصل على تصنيف ائتماني أعلى من التصنيف الائتماني السيادي .
- يؤثر التصنيف الائتماني السيادي المنخفض بشكل سلبي على النمو في الاقتصاديات الناشئة لأنه يزيد من تكلفة الإقراض اللازمة لتحقيق معدلات نمو مطلوبة .

ثالثا : أنواع التصنيف الائتماني السيادي .

التصنيف الائتماني السيادي بالعملة المحلية و العملة الأجنبية :

تقوم وكالات التصنيف بإعطاء درجة التصنيف الائتماني السيادي بالعملة المحلية و العملة الأجنبية، من أجل التمييز في العملة التي سيتم بها سداد الديون السيادية فيما إذا كانت بالعملة المحلية أو العملة الأجنبية، و ذلك بغض النظر عن عملة الدين التي تم الحصول عليها ¹ .

فعلى سبيل المثال ، إذا تم الحصول على دين سيادي بالعملة المحلية سواء كان عن طريق طرح سندات في سوق الأوراق المالية المحلية أم عن طريق مصادر أخرى ، و لكن تم الاتفاق على سداد الدين بالإضافة إلى الفوائد المستحقة بالعملة الأجنبية ، فان وكالة التصنيف تقوم بتعيين التصنيف الائتماني السيادي بالعملة الأجنبية ، نظرا لأن الملاءة المالية السيادية بالإضافة إلى رغبة في الدفع ستحدد بالعملة الأجنبية ، سواء أكان الدين الذي تم الحصول عليه بالعملة الأجنبية أم بالعملة المحلية .

بالإضافة إلى ذلك ، فان درجات التصنيف الائتماني السيادي بالعملة المحلية و العملة الأجنبية ترتبط بشكل مباشر مع بعضها البعض و تقوم وكالات التصنيف الائتماني بتحديدتها في نفس الوقت للدولة المعنية.

و تتركز العوامل التي تؤثر على مستوى التباين بين تصنيف العملة المحلية و تصنيف العملة الأجنبية على ما يلي ¹:

¹ Fitch Ratings, « sovereign Rating Methodology », Fitch Ratings, NY, 2007, p2.

- 1- مستوى التوازن بين الإيرادات العامة و النفقات العامة للدولة ؛
- 2- كفاءة الأسواق المالية المحلية و التي تؤمن مصدرا جيدا للتمويل بالعملية المحلية بكلفة منخفضة و فترات استحقاق متوسطة و طويلة ؛
- 3- أولوية الحكومة في سداد الديون المستحقة بالعملية المحلية على حساب الالتزامات الأخرى بالعملية الأجنبية ؛
- 4- معدل التضخم ، و الإصدار النقدي الجديد ؛
- 5- تخفيض معدلات الصرف أو رفعها؛
- 6- مدى مشاركة الأجانب في السوق المالية المحلية؛
- 7- قوة القطاع المالي و المصرفي .

كما يمكن ألا يختلف التصنيف السيادي بالعملية المحلية على التصنيف الائتماني السيادي بالعملية الأجنبية ، و ذلك في حال توفر أحد الشروط التالية:²

- 1- الدولة التي لا تمتلك عملة خاصة بها و تكون منضمة إلى اتحاد نقدي ، مثل دول منطقة اليورو .
- 2- الدول التي تعتمد عملة دولة أخرى في التداول .
- 3- الدول التي تعتمد على سعر صرف ثابت لفترة طويلة، أو لديها استخدام كبير لعملة أجنبية أخرى على الصعيد المحلي.

رابعا : سقف البلد .

تقوم وكالات التصنيف الائتماني بتعيين درجة سقف البلد لجميع البلدان التي تقوم بتصنيفها ، حيث تقيس درجة سقف البلد مخاطر تحويل العملة المحلية إلى العملة الأجنبية ، و من ثم نقلها إلى خارج حدود الدولة من أجل مقابلة الالتزامات المالية الخارجية . و عادة ما تكون درجة سقف البلد أعلى من التصنيف الائتماني السيادي بالعملية الأجنبية بحوالي ثلاث درجات على الأكثر .³

¹ Ibid, p3.

² Standard & Poor's, "**Sovereign credit Rating: Aprimer**", the Mc Graw- Hill companies. NY, 2006, p16.

³ Fitch Ratings, "**country ceilings**", Fitch Ratings, Ny, 2006, p1.

كما سقف البلد بالعملة الأجنبية يعبر عن مخاطر تحويل العملة الأجنبية إلى خارج حدود الدولة و الناجمة عن القيود التي يمكن أن تفرضها الحكومة على انتقال العملة الأجنبية إلى الخارج ، في حين أن سقف البلد بالعملة المحلية يعكس المخاطر المتعلقة بمقابلة الالتزامات المالية المحلية و قدرة السلطات المحلية على دعم القطاع المصرفي خلال الأزمات المالية المحتملة و التي يمكن أن تتعرض لها .

و يمثل سقف البلد بالعملة المحلية أعلى تصنيف ائتماني يمكن أن يتم الحصول عليه في بلد معين.¹

خامسا : محددات التصنيف الائتماني السيادي .

لا يوجد نموذج يمكن أن يحدد جميع العوامل التي تؤثر على الملاءة المالية السيادية ، و أن العوامل التي تأخذها وكالات التصنيف الائتماني بالاعتبار من أجل إعطاء درجة التصنيف السيادي يمكن إبرازه من خلال النقاط التالية :²

- التوازن الاقتصادي الكلي؛
- التركيب الهيكلي للاقتصاد، و مدى حساسيته للتعرض للصدمات الاقتصادية و المخاطر السياسية ؛
- المالية العامة للدولة، و التمويل النقدي؛
- قوة القطاع المالي و المصرفي ، و علاقته باستقرار الاقتصاد الكلي و الالتزامات السيادية الطارئة ؛
- الموارد المالية الخارجية ، و ميزان المدفوعات ، و تدفق رأس المال ، بالإضافة إلى تركيبة الدين الخارجي .

أما المتغيرات التي يستخدمها محللو التصنيف الائتماني في إصدار درجة التصنيف الائتماني السيادي فيمكن تسليط الضوء عليها من خلال التالي :

1- الأداء الاقتصادي و السياسات الاقتصادية الكلية : يعتبر الأداء الاقتصادي الكلية من العوامل الهامة المستخدمة في تحليل و التصنيف الائتماني السيادي ، حيث تقوم وكالات التصنيف الائتماني

¹ Moody's Investors Service, «**AGuide to Moody's Sovereign Ratings Summary**», Moody's Investors Service, Ny, 2006, p1.

² Fitch Ratings, «**Sovereign Rating Methodology** », op, cit, p14.

بتحليل السياسات النقدية و المالية المطبقة و التي تؤثر على توازن الاقتصاد الكلي و معدلات التضخم و النمو المحققة . و هذه العوامل تؤثر على المقدرة و الملاءة المالية للدولة السيادية ¹. وعلى الرغم من أن المعدل المرتفع من النمو الاقتصادي يدعم قدرة الحكومات على سداد ديونها و معالجة الصدمات الاقتصادية و السياسية غير المتوقعة، و ذلك بالمقارنة مع الإقتصادات الأخرى فإنه لا توجد علاقة خطية بين التصنيف الائتماني السيادي و معدل النمو ².

2- التركيب الهيكلي : إن توازن الاقتصاد الكلي ليس كافيا ليعكس الملاءة المالية الجيدة و التصنيف الائتماني السيادي المرتفع و يعتبر التركيب الهيكلي للاقتصاد من العوامل الهامة التي تؤخذ بالاعتبار في تحليل التصنيف الائتماني السيادي، حيث يعكس التصنيف الائتماني السيادي المنخفض حالة ضعف القطاع الخاص، و عوائق هيكلية في النمو ، و عدم كفاءة القطاع العام ³. كما أن الدول التي تملك مرونة أكثر في التعامل مع التقلبات الاقتصادية هي الدول التي لديها معدلات مرتفعة من الادخار بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، و تكون منفتحة على التجارة العالمية ، و تقوم بتسهيل تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و لديها نظام مؤسسي و قانوني فعال، و ثبات في الحصيلة الضريبية و الإنفاق الحكومي.

و بالنتيجة فإن هذه الإقتصادات ستحصل على تصنيف ائتماني سيادي مرتفع بالمقارنة مع الإقتصاديات الأخرى ⁴.

3- المخاطر السياسية : في سياق التحليل الائتماني السيادي تشير المخاطر السياسية إلى المخاطر الناجمة عن ضعف و عدم القدرة المالية و الرغبة و الإدارة السياسية في الوفاء بالتزاماتها المالية ، و بالتالي فإن كانت الدولة تتمتع بالقدرة اللازمة و الكافية في السيطرة على الفساد بمختلف أنواعه أو كذا التحكم في مختلف التوترات السياسية و الاجتماعية و السيطرة عليها و كذا علاقتها مع هيئات المجتمع الدولي لا سيما المؤسسات المالية الدولية، فإن هذا سوف يؤثر بالإيجاب على تصنيفات الائتماني السيادي ⁵.

¹ Ibid, p5.

² Standard § poor's, " **sovereign oedit rating: A primer** ", of ,cit,p8.

³ Loc.cit.

⁴ Fitch Ratings, "**Sovereign Rating Methodology** ", op, cit, p6.

⁵ Ibid. P7.

4- **القطاع المصرفي**: تكمن أهمية القطاع المصرفي في الاقتصاد في كونه يعتبر مصدرا رئيسيا للدخار والاستثمار من خلال تدخل الحكومات و البنوك المركزية لحمايته من الانهيار عن طريق الإشراف و الرقابة، و توفير السيولة اللازمة و الحفاظ على مكانته، لأن القطاع المصرفي القوي يجذب المدخرات و يوجهها إلى المشاريع الاستثمارية و بالتالي يعود بالإيجاب على التصنيف الائتماني السيادي .¹

5- **المالية العامة** : تعتبر المالية العامة عنصرا هاما في تحليل المخاطر السيادية . حيث تؤثر المالية العامة على الاقتصاد من خلال الإيرادات العامة و الإنفاقات العامة مثل الضرائب و الرسوم ، بالإضافة إلى تأثيرها المباشر في الملاءة المالية السيادية .

كما أن السياسات المالية غير المناسبة تؤدي إلى عدم استقرار الاقتصاد الكلي و حدوث الأزمات المالية و بالتالي تؤثر سلبا عن الجدارة الائتمانية السيادية و يؤدي ارتفاع عبئ الدين العام إلى إضعاف الملاءة المالية السيادية .²

و يختلف تأثير عبء الدين العام بين البلدان و على مر الزمن و بالتالي لا يوجد علاقة خطية بسيطة بين التصنيف الائتماني السيادي من جهة و الدين الحكومي و خدمة الدين العام من جهة أخرى سواء أكان بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي أو بالنسبة إلى الإيرادات الحكومية، إلا أن الحكومة المتقلبة بالديون ستحصل على تصنيف ائتماني منخفض بالمقارنة مع الدول الأخرى مع بقاء العوامل أخرى على حالها .³

6- **الموارد المالية الخارجية** : إن حجم الأصول و الالتزامات المالية بالإضافة إلى التدفقات التجارية المالية بين المقيمين و غير المقيمين له تأثير هام في تقويم التصنيف الائتماني السيادي . ذلك أنه لا بد للبلد من الحصول على النقد الأجنبي من أجل مقابلة الالتزامات المالية بالعملات الأجنبية .

و يتم الحصول على النقد الأجنبي عن طريق الصادرات من السلع و الخدمات ، أو بيع الأصول للأجانب أو تحويلات العاملين، و تقوم وكالة التصنيف الائتماني بتحليل ميزان المدفوعات أو قائمة المركز المالي الخارجي و الديون الخارجية.

¹ Loc. cit.

² Standard § poor's , " **Sovereign Crédit Rating : A primer** " , op, cit , p9.

³ Fitch Ratings, " **Sovereign Rating Methodology** " ,op,cit,p8.

و ذلك من أجل إعطاء درجة التصنيف الائتماني السيادي¹. و ذلك كما يلي :

• ميزان المدفوعات: يمكن تعريف ميزان المدفوعات على أنه:

➤ " عبارة عن سجل لمجمل المعاملات الاقتصادية بين المقيمين في دولة معينة و غير المقيمين فيها، و ذلك لمدة زمنية عادة ما تكون سنة."²

➤ أما صندوق النقد الدولي فيعرفه على أنه : " عبارة عن بيان إحصائي ينجز بأسلوب منهجي منظم، لما يجري من معاملات اقتصادية بين اقتصاد معين و العالم الخارجي ، و ذلك خلال فترة زمنية محددة " .³

➤ كما يعرف على أنه : " عبارة عن تقرير يأخذ في الحسبان فيه جميع العمليات الاقتصادية التي تتم بين البلد و بقية البلدان خلال مدة زمنية معينة " .⁴

إن نقطة البداية في تحليل ميزان المدفوعات هي الحساب الجاري و الذي يعبر عن جميع المبادلات من السلع و الخدمات التي تتم مع غير المقيمين ، حيث تقوم وكالات التصنيف الائتماني بتحليل المكونات الرئيسية للحساب الجاري لتحديد نقاط القوة و نقاط الضعف فيه و تستعرض مدى تنوع الصادرات و المستوردات من السلع و الخدمات ، و دفعات الفائدة ، بالإضافة إلى دخل غير المقيمين و تحويلاتهم و التي توفر العملات الأجنبية .

و نظرا لأن دخل غير المقيمين و تحويلاتهم تحدد بدرجة كبيرة من أحداث ليست تحت سيطرة البلد و تؤثر بشكل كبير على صانعي القرار فان وكالات التصنيف الائتماني تأخذ بالاعتبار التقلبات المحتملة لهذه التحولات الناجمة عن الأزمات المحلية و الخارجية الممكنة .

كما تقوم وكالات التصنيف الائتماني بتحليل العوامل المؤثرة على ميزان الحساب الجاري و العلاقة بين الادخار و الاستثمار ، حيث أن ارتفاع العجز في ميزان الحساب الجاري يؤثر سلبا على توازن الاقتصاد

¹ Ibid.p9.

² طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع المنصورة ، مصر، 2010 ، ص 49.

³ صندوق النقد الدولي ، دليل ميزان المدفوعات ، الطبعة الخامسة ، واشنطن ، الولايات المتحدة الأمريكية ، 1993 ، ص 1.

⁴ عبد الرحمان يسرى أحمد ، الاقتصاديات الدولية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2001، ص203.

الكلي ، و يمكن أن تؤدي التدفقات المرتفعة للاستثمار الأجنبي المباشر و نمو الصادرات بشكل كبير إلى تخفيف من مخاطر ارتفاع العجز في ميزان الحساب الجاري .¹

يضاف إلى ذلك فإن الالتزامات المرتفعة من سداد القروض الخارجية و دفعات الفوائد المرتبطة بها تزيد من احتمال تعرض ميزان المدفوعات و الاقتصاد إلى الصدمات الخارجية ، حيث تقوم وكالة التصنيف الائتماني بتقويم عبئ الديون الخارجية عن طريق نسبة خدمة الديون (دفعات الديون الخارجية ذات فترة الاستحقاق المتوسطة الأجل و الطويلة الأجل مضافا إليها فوائد الديون الخارجية بالنسبة إلى المتحصلات الخارجية الجارية) و نسبة خدمة الديون.²

• الميزانية و الديون الخارجية :

تقوم وكالات التصنيف الائتماني بدراسة قدرة الاقتصاد على معالجة العجز في ميزان المدفوعات و الوفاء بالديون الخارجية ، و لا يوجد مستوى معين من المديونية الخارجية يمكن أن يؤدي إلى حدوث حالة العجز عن السداد فهي تختلف حسب حالة البلد المعني .³

كما تأخذ وكالة التصنيف الائتماني بالاعتبار احتمالات تقلب الناتج المحلي الإجمالي (GDP) و المتحصلات الخارجية الجارية (CXR) و التي تعتبر جزءا من تحليل السياسات الاقتصادية و الأداء الاقتصادي الكلي.⁴

كما أن العوامل الأخرى و التي تحدد سلامة المديونية الخارجية للدولة يمكن إبرازها من خلال ما يلي:⁵

- رغبة غير المقيمين في شراء الأصول المحلية ؛
- المتحصلات الخارجية الجارية (CXR) اللازمة لخدمة الديون الخارجية ؛
- فترة الاستحقاق و هيكل الأصول و الخصوم الأجنبية؛
- التوزيع بين الأصول و الخصوم الأجنبية حسب القطاعات الاقتصادية؛

¹ Standard & poor's, "Sovereign credit Rating: A prime",op,cit,p13.

² Fitch Rating, "Sovereign Rating Methology ", op,cit ,p10.

³ Ibid, p10.

⁴ Standard § poor's, "Sovereign credit Rating: A primer",op,cit,p14.

⁵ Fitch Rating, "Sovreign Rating Methodology",op,cit,p10.

وتقوم وكالات التصنيف الائتماني بتقويم صافي الديون الأجنبية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (CXR) من أجل تحديد عبئ الديون الأجنبية . كما تقوم بحساب نسبة السيولة الدولية (ILR) و التي تعبر عن السيولة من الأصول الأجنبية في الجهاز المصرفي متضمنة احتياطات المصرف المركزي منسوبة إلى الخصوم الأجنبية و الديون بالعملة المحلية لغير المقيمين بغض النظر عن تاريخ الاستحقاق و الديون الخارجية ذات فترة الاستحقاق المتبقية الأقل من سنة.

كما أن السيولة الدولية تكون مهمة للدول ذات التصنيف الائتماني المنخفض و التي تسعر ديونها بالعملة الأجنبية أو لديها كمية كبيرة من الديون بالعملة المحلية و يملكها المستثمرون الأجانب خارج حدود الدولة .

وبالتالي فان الصدمات السياسية أو الاقتصادية تضعف من قدرة الدولة على النفاذ إلى الأسواق المالية العالمية . و مثال على ذلك نجد أن معظم دول أمريكا اللاتينية تقوم بالاحتفاظ بكميات كافية من الاحتياطات بالعملة الأجنبية¹.

ومن خلال ما سبق نستنتج أهم العوامل أو التغيرات التي تقوم وكالات التصنيف الائتماني العالمية بمراعاتها أثناء عملية التصنيف الائتماني السيادي من أجل تقييم الجدارة الائتمانية و هي كما يلي² :

- **نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي** : فهو يعكس مدى قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها ، وكذا مدى قدرة النظام الضريبي في هذه الدولة على توليد الإيرادات اللازمة للإنفاق على البنود المختلفة خصوصا القروض . كما يعكس أيضا الاستقرار السياسي لهذه الدولة:
- **معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي**: حيث أن قدرة الحكومة على سداد مديونها من ديون يكون في ظل وجود معدل نمو مستقر وموجب ومرتفع ؛
- **معدل التضخم** : فإذا كانت معدلات التضخم مرتفعة نتيجة اختلالات هيكلية و أخرى في الاقتصاد .
- **وضع الموازنة العامة**: فوجود عجز في الموازنة يدل على عدم قدرة الحكومة على سداد القرض، وعدم قدرة النظام الضريبي على توليد ما يلزم لتغطية النفقات.

¹ Standard § poor's , "Sovereign credit Rating : A primer", op,cit,p14.

² ناجي التوني، مرجع سبق ذكره،ص ص،5-6.

- وضع الميزان الخارجي: فوجود عجز الميزان الخارجي يدل على أن القطاع العام و القطاع الخاص يعتمدان على الموارد المالية المتأتية من الخارج.
- المراجعة التاريخية لتحقق خطر عدم السداد: فإذا كانت الدولة في الماضي لها سوابق في عدم سداد ما عليها من ديون فهذا دليل على زيادة مخاطر عدم السداد مستقبلاً؛
- وضع التنمية الاقتصادية : ويمكن قياسه من خلال نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، لكن صندوق النقد الدولي يقوم بنشر تصنيف الدول النامية حسب درجة تصنيف في الاقتصاد؛
- المديونية الخارجية: فإذا كان معدل المديونية الخارجية مرتفع فهذا يعني أن مخاطر عدم الوفاء ستكون مرتفعة ، ما يمنح تصنيف سيادي منخفض .

و يمكن تلخيص محددات التصنيف الائتماني السيادي حسب وكالة ستا ندر أندر بورز بما يلي:¹

1-المخاطر السياسية:

- استقرار المؤسسات السياسية؛
- المشاركة الشعبية في العملية السياسية ؛
- شفافية السياسات الحكومية ؛
- الأمن العام؛
- المخاطر الجيوسياسية.

2-الدخل و التركيب الهيكلي للاقتصاد :

- الازدهار و التنوع و درجة اعتماد الاقتصاد على توجهات السوق ؛
- درجة التفاوت في توزيع الدخل ؛
- كفاءة القطاع المالي ؛
- الإجراءات الحمائية المتبعة ؛
- مرونة سوق العمل .

3-آفاق النمو الاقتصادي:

- حجم المدخرات و الاستثمارات ؛
- معدل النمو الاقتصادي.

¹ Standard § poor's , "Sovereign Credit Rating ",op,cit,p4.

4- المرونة المالية :

- الاتجاه العام للإيرادات الحكومية و نفقاتها و حجم العجز أو الفائض ؛
- مرونة الإيرادات و فعاليتها ؛
- كفاءة إدارة النفقات ؛
- شفافية التقارير المالية ؛
- المعاشات التقاعدية ؛

5- عبء الدين الحكومي :

- الدين الحكومي الإجمالي و الصافي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ؛
- نسبة الإيرادات العامة إلى الفوائد المستحقة ؛
- عملات الديون و تواريخ استحقاقها ؛
- عمق سوق رأس المال المحلية و اتساعها؛

6- الالتزامات الطارئة :

- حجم المؤسسات العامة غير المالية و مئانتها؛
- متانة القطاع المالي و المصرفي؛

7- المرونة النقدية :

- تقلبات الأسعار خلال الدورات الاقتصادية ؛
- مستوى التوسع في منح الائتمان ؛
- نظام سعر الصرف ؛
- استقلالية المصرف المركزي ؛
- فعالية أدوات السياسة النقدية .

8- السيولة الخارجية:

- أثر السياسات المالية و النقدية على الحسابات الخارجية ؛
- هيكل الحساب الجاري ؛
- تدفقات رأس المال ؛
- كفاية الاحتياطات .

9- عبء الدين الخارجي :

- الدين الخارجي الإجمالي و الصافي ؛
- فترة استحقاق الديون، و عملات الديون و حساسيتها للتغيرات في معدل الفائدة ؛
- سهولة الحصول على التمويل ؛
- عبئ خدمة الديون .

سادسا : دور التصنيف الائتماني السيادي .

يؤثر التصنيف الائتماني السيادي على الاقتصاديات من خلال ما يلي :¹

- يعتبر التصنيف الائتماني السيادي أحد أهم العوامل في تحديد معدل الفائدة و الذي بموجبه تقترض الحكومة من المؤسسات المالية الدولية . و الذي بموجبه تقترض الحكومة من المؤسسات المالية الدولية . و من أجل الحصول على تكاليف تنافسية و نفاذ واسع إلى أسواق رأس المال العالمية بتعيين الحصول على درجة تصنيف ائتماني مرتفعة ضمن درجة الاستثمار من قبل وكالة موديز أو وكالة ستا ندر أندر بورز ووكالة فيتش . حيث يعكس التصنيف الائتماني المرتفع معدل الفائدة المنخفض .

- يؤثر التصنيف الائتماني السيادي على التصنيف الائتماني للمصارف و الشركات و الأوراق المالية في البلد بشكل ايجابي أو سلبي .

ذلك أنه لا يمكن للشركات أو الأوراق المالية المصنفة أن تحصل على تصنيف ائتماني أعلى من التصنيف الائتماني السيادي ، إذ لا يمكن لها أن تتخطى المخاطر السيادية للدولة بأي حال من الأحوال . و بالتالي فان رفع أو تخفيض درجة التصنيف الائتماني السيادي يؤدي إلى رفع أو تخفيض الوحدات تحت السيادية المصنفة .

- إن التصنيف الائتماني السيادي المنخفض يؤثر بشكل سلبي على النمو في الاقتصاديات الناشئة، ذلك أنه يزيد من تكلفة الإقراض اللازمة لتحقيق معدلات النمو المطلوبة .

و يعبر التصنيف الائتماني السيادي عن مخاطر عدم سداد الدولة لديونها المستحقة في سوق الأوراق المالية ، و بالتالي فان تختلف الحكومة عن سداد ديونها للحكومات الأخرى و المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي لا يؤدي إلي تخفيض درجة التصنيف الائتماني السيادي إلى الدرجة "D"

¹ رامي زعتري ، مرجع سبق ذكره، ص ص 43-44.

وهي درجة عدم السداد ، ذلك أنه يؤخذ بالاعتبار في تحليل التصنيف الائتماني السيادي معلومات أخرى تتعلق بالرغبة في سداد الديون المستحقة بالإضافة إلى الملاءة المالية .

لذلك فإن التصنيف الائتماني السيادي لا يأخذ الدرجة "D" إلا بعد أن تتأكد وكالة التصنيف الائتماني بأن حالة العجز المالي قد تحققت بالفعل و لم يعد بالإمكان تفاديها ، و أنها ليست ناجمة عن عدم رغبة الدولة السيادية في سداد ديونها المستحقة .¹

المطلب الثاني: التصنيف الائتماني للمصارف.

يعتبر التصنيف الائتماني للمصارف أحد التصنيفات الائتمانية التي تقدمها وكالات التصنيف الائتماني . و من أجل تغطية جوانب التصنيف الائتماني للمصارف ، سيتم التطرق إلى تعريف التصنيف الائتماني للمصارف ، خطوات التصنيف الائتماني و محددات التصنيف الائتماني للمصارف .

أولاً : تعريف التصنيف الائتماني للمصارف .

➤ يعرف التصنيف الائتماني للمصارف على أنه عبارة عن رأي وكالة التصنيف الائتماني في مدى إمكانية دخول المصرف في صعوبات مالية، و بالتالي مدى احتياجه إلى الدعم و المساعدة المالية في المستقبل.²

➤ كما يمكن تعريفه أيضاً أنه التحليل الذي تقوم به وكالات التصنيف الائتماني ، تستطيع من خلاله فهم نقاط الضعف و نقاط القوة في المنشأة المالية ، و من ثم معرفة حساسية تلك المنشأة للتغيرات المفاجئة في البيئة المحيطة بها و كذا الظروف و الأحوال المالية أو العالمية ، و التي قد تؤدي إلى زيادة احتمالات عدم الوفاء و القدرة على السداد و الالتزامات .³

¹ Fitch Rating, « Sovereign Methodology »,op,cit,p2.

² مداني أحمد، مرجع سبق ذكره ، ص 57.

³ أحمد فطاح ، كيفية تصنيف الجدارة الائتمانية للمنشآت المالية ، " المعايير وطرق التقييم وبعض المشكلات "، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ، أبريل، 2005، ص3.

ثانيا : خطوات التصنيف الائتماني للمصارف .

عند تقديم المصرف طلبا لوكالة التصنيف الائتماني من أجل الحصول على درجة تصنيف ائتماني، و تقوم وكالات التصنيف بإتباع مجموعة من الخطوات يمكن إيجازها فيما يلي¹:

(1) تحليل البيئة الاقتصادية و التشغيلية للمصرف :

بشكل عام الحالة الاقتصادية العامة للبلد لها تأثير على أداء عمل المصرف ، و ذلك يكون وكالات التصنيف الائتماني تأخذ بالاعتبار المخاطر الاقتصادية التي تؤثر على الملاءة المالية للمصرف إضافة إلى الاستقرار السياسي و التغيرات الهيكلية في الاقتصاد و الأزمات التي شهدها الاقتصاد في الماضي أو التي يعاني منها في الحاضر أو سيواجهها في المستقبل .

كما يتم تحليل السوق المصرفية و المنافسة القائمة و المحتملة في هذه السوق ، ودرجة التركيز فيها ، و تأثيرها الجهات الرقابية في النظام المصرفي مثل دور المصرف المركزي ووزارة المالية ، و التقارير المالية المقدمة فيما إذا كانت تعكس دقة أداء عمل المصرف .

(2) إعداد الاستبيان المتعلق بالمصرف :

يتم إعداد الاستبيان من خلال تحليل البيانات العامة المتاحة ليغطي مواضيع متنوعة لعرضه على إدارة المصرف المعني بالتصنيف و ذلك بغية الحصول على البيانات اللازمة و التي تشكل إطار التحليل لإعطاء درجة التصنيف الائتماني للمصرف .

(3) الاجتماع بإدارة المصرف :

بعد القيام بإعداد الاستبيان يتم عقد اجتماع مع الإدارة العليا للمصرف و ذلك بهدف الحصول على معلومات عامة عن أنشطة المصرف المتنوعة و مناقشة البيانات المقدمة و تقييمها .

و من خلال الاتصالات الدورية بين وكالة التصنيف الائتماني و إدارة المصرف تتم مراجعة البيانات المالية للمصرف و التطور المستمر في أداء عمله .

¹ رامي زعتري، مرجع سبق ذكره، ص ص 75-78.

(4) تحليل بيانات المصرف:

لتحليل التصنيف الائتماني عادة ما تعتمد وكالات التصنيف الائتماني على محللين اثنان و الذي يعتمد بدوره و بشكل رئيسي على الاستبيان و المعلومات التي تم الحصول عليها من إدارة المصرف ، و من أهم مواضيع التي يتم تحليلها هي مخاطر الائتمان ، مخاطر السوق، المخاطر التشغيلية، التمويل و السيولة، رأس المال، التوريق، الربحية، و الإدارة و الإستراتيجية، الحوكمة و الملكية .

(5) اختيار النموذج المناسب لإجراء التصنيف الائتماني :

تستخدم وكالات التصنيف الائتماني نمودجا أساسيا في تصنيف المصارف، إلا أنها تأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل نوع من أنواع المصارف مثل مصارف الاستثمار، و المصارف التقليدية الخاصة، بالإضافة إلى طبيعة عمل المصرف الذي يجري تصنيفه فيما إذا كان جزءا من مجموعة مصرف أم لا .

(6) إعداد مسودة التقرير :

و عقب الاجتماع الأولي مع إدارة المصرف و بعد تحليل البيانات التي تم الحصول عليها ، يتم إعداد مسودة تقرير التصنيف الائتماني للمصرف من قبل المحللون، حيث يأخذ التقرير أشكالا متعددة حسب الإنفاق بين المصرف ووكالة التصنيف ، فيكون إما تقرير من صفحة واحدة يلخص التصنيف الائتماني ، أو تقرير مطول يحلل جميع جوانب التصنيف الائتماني .

(7) عرض مسودة التقرير على المصرف:

يتم عرض مسودة تقرير التصنيف الائتماني على إدارة المصرف من قبل وكالة التصنيف و ذلك بدون إخطاره بدرجة التصنيف الائتماني، و ذلك لسببين :

– إعطاء الفرصة لإدارة المصرف للموافقة على البيانات الواردة في التقرير ؛

السماح لإدارة المصرف بتحديد المعلومات الواردة في التقرير و التي تعتبرها سرية، و بالتالي تطلب استبعادها من التقرير .

(8) إجراءات التعديل على مسودة التقرير و توزيعها على لجنة الائتمان :

يتم إجراء التعديلات على مسودة التقرير من قبل وكالة التصنيف الائتماني بناءا على الملاحظات الواردة من إدارة المصرف .

و يتم تشكيل لجنة الائتمان و التي تكون لدى وكالة فيتش للتصنيف من سبعة أضعاف و تضم هذه اللجنة مجموعة خاصة بكل بلد تكون من محللين اثنين أو أكثر تقوم بزيادة المصرف المعني بالتصنيف من أجل إجراء التحليل و كتابة التقرير ، و تضم اللجنة أيضا واحدا أ و أكثر من كبار المحللين الذين يملكون الخبرة الطويلة في وكالة التصنيف ، و يتم اختيار باقي أعضاء لجنة الائتمان من محلي مصارف البلدان الأخرى لدى وكالة التصنيف الائتماني .

و إن هذه التركيبة المتنوعة للجنة الائتمان لها هدفان اثنان هما :

- ضمان الموضوعية في التصنيف الائتماني للمصرف ؛
- ضمان توحيد عملية التصنيف الائتماني للمصارف بين الدول المختلفة .

9) اجتماع لجنة الائتمان و تحديد درجة التصنيف الائتماني :

تجتمع لجنة الائتمان من أجل استعراض التقرير النهائي المعد من قبل محلي الائتمان ، حيث يتم تقديم التقرير و استعراض البيانات السري غير الواردة في التقرير ، و مقارنة هذه البيانات مع نظيرتها في المصارف المحلية و الأجنبية ، و بالتالي ضمان قدرة أكثر من الاتساق في إجراء التصنيف الائتماني .

كما يعرض محلو الائتمان على لجنة الائتمان على لجنة الائتمان الربحية ، و مخاطر الائتمان ، و مخاطر السوق ، و المخاطر التشغيلية ، و التمويل و السيولة ، و رأس المال ، و التنوع و الإدارة و الإستراتيجية ، و الحالة الاقتصادية ، و البيئية التنظيمية ، و حجم الدعم الخارجي المحتمل .

و تستخدم هذه المعلومات من أجل إعطاء درجة التصنيف الائتماني ، ويتم تحديث هذا التقرير و مراجعته من قبل لجنة الائتمان مرة في السنة على الأقل .

10) نشر درجة التصنيف الائتماني :

عند الانتهاء من دراسة و تحليل التقارير المقدمة ، تقوم لجنة الائتمان بإخطار المصرف بدرجة التصنيف الائتماني و الذي يكون غير قابل للتعديل ، و يكون لوكالة التصنيف الحق في رفض طلب المصرف بإعادة النظر في درجة التصنيف الائتماني أو قبوله و ذلك حال توفر معلومات جديدة .

و بعد إخطار المصرف رسميا بدرجة التصنيف الائتماني المعطاة ، يتم نشر هذا التصنيف للمستثمرين و الجمهور بمختلف وسائل الإعلام و الأخبار الصحفية و مواقع الإنترنت .

ثالثاً: محددات التصنيف الائتماني للمصارف.

تستند وكالات التصنيف الائتماني على مجموعة من العوامل الكمية و النوعية في إصدار درجات التصنيف الائتماني للمصارف .

و تغطي هذه العوامل المحددات الرئيسية التالية:

المخاطر و أنواعها :

✓ **مخاطر الإدارة :** حيث تقوم وكالات التصنيف الائتماني بدراسة احتمال تعرض المصرف إلى

المخاطر ، و مدى فهم الإدارة العليا لها ، و فعالية الوسائل التي تتبعها في الحد من خطورتها .

و في حال قام المصرف بتوريق بعض الأصول أو ينوي القيام بذلك ، فانه تم دراسة الدوافع الكامنة وراء ذلك و التي منها إدارة أفضل لمخاطر التركيز ، و التخلص من مشكلة القروض أو من الأصول ذات الكثافة العالية برأس المال ، و تنويع التمويل ، و توفير السيولة .

بالإضافة إلى أن وكالة التصنيف الائتماني تقوم بتقويم جهود المصرف في تطوير أنظمة الإدارة من أجل الحد من مخاطر الائتمان و المخاطر التشغيلية و مخاطر السوق ¹.

✓ **مخاطر الائتمان :** يعود السبب لنشوء المخاطر الائتمانية إلى لجوء المصرف إلي تقديم القروض و

الائتمان إلى الأفراد و القطاعات الاقتصادية المختلفة مع احتمال عدم قدرة المقترض على الوفاء برد أصل القرض و فوائده في تاريخ الاستحقاق المحدد ².

و المخاطر الائتمانية هي الخسارة المحتملة الناجمة عن عدم قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته في المواعيد المحددة، نظر للظروف العامة السياسية أو الاقتصادية أو الظروف المتعلقة بالمقرض نفسه، ويعبر عنها مصرفياً بمخاطر التعثر ³.

¹ Fitch Rating, « **Bank Rating Methodology**», Fitch Rating ,Ny,2004,p5.

² حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف «استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان»، الطبعة الأولى مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 209 .

³ نصر عبد الكريم و مصطفى أبو صلاح ، المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل 2، جامعة بيروت ، فلسطين ، ورقة عمل، 2007، ص 11.

و تقوم وكالات التصنيف الائتماني بدراسة جميع مخاطر الائتمان سواء كانت ناجمة في أنشطة البنود داخل الميزانية العمومية أو أنشطة البنود خارج الميزانية العمومية و يتم تحليل الغرض من استخدامها فيما إذا كانت من أجل إدارة الأصول و الالتزامات المالية و التحكم بمعدل الفائدة والتقليل من مخاطر الائتمان و التنوع.¹

✓ **مخاطر السوق :** و تعرف مخاطر السوق بأنها المخاطر الحالية المستقبلية التي من الممكن أن تؤثر على إيرادات المصرف و رأسماله . وتشمل المخاطر الناجمة عن تقلبات أسعار الفائدة، و مخاطر أسعار الصرف، ومخاطر التقلبات في القيمة السوقية للأوراق المالية و التي تؤدي إلى تقلب العوائد و انخفاض الربحية.²

✓ **المخاطر التشغيلية :** تعرف المخاطر التشغيلية حسب لجنة بازل اثنين بأنها مخاطر التعرض للخسارة التي تتجم عن عدم الكفاية أو انخفاض العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو التي تتجم عن أحداث خارجية . و يشمل هذا التعريف على المخاطر القانونية ، وتتطوي المخاطر التشغيلية على احتمال التسبب في خسائر كبيرة.³

وتنشأ هذه المخاطر بسبب الاحتلال الوظيفي في نظم المعلومات و ضعف إجراءات الرقابة و الضبط الداخلي للمصارف ، فهذه الضوابط تعمل على التأكد من أن المصرف يقوم بعملياته بشكل حذر لما يتفق مع السياسات و الاستراتيجيات التي يضعها مجلس الإدارة، و أن هناك حماية للموجودات و سيطرة على الالتزامات ، بالإضافة إلى أن النظام المحاسبي يقدم معلومات كاملة و صحيحة عن أداء المصرف في الوقت المناسب.⁴

✓ **مخاطر السمعة :** من المخاطر الأخرى التي تقوم بها وكالات التصنيف الائتماني بالنظر إليها هي مخاطر السمعة و التي تعتبر هامة في النظام المصرفي ، حيث أن الصورة الجيدة للعلامة التجارية تؤثر بشكل ايجابي على أداء عمل المصرف على المدى الطويل .⁵

¹ Fitch Rating: "BANK Rating Methodology" , op, cit, p5.

² نصر عبد الكريم و مصطفى أبو صالح، نفس المرجع، ص 11.

³ صندوق النقد العربي، إدارة المخاطر التشغيلية و كيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، 2001، ص 8.

⁴ على بن عبد الله شهين ، إدارة مخاطر التمويل و الاستثمار في المصارف ، المؤتمر العلمي بعنوان الاستثمار و التمويل في فلسطين بين آفاق التنمية و التحديات المعاصرة ، فلسطين 2005، ص 11.

⁵ Fitch Rating , "Bank Rating Methodology" , op,cit,p7.

وتؤدي مخاطر السمعة التي تنتج عن الآراء العامة السلبية المؤثرة إلى خسارة كبيرة في العملاء أو الأموال. من خلال الأفعال التي تمارس من قبل إدارة المصرف أو موظفيه ، و التي تعكس صورة سلبية عنه و عن أدائه و علاقاته مع عملائه و الجهات الأخرى. كما أنها تنجم عن ترويج إشاعات سلبية عن المصرف و نشاطه، وذلك لعدم نجاحه في إدارة المخاطر المصرفية بشكل جيد، و عدم تقديم الخدمات المناسبة لعملائه.¹

✓ **مخاطر و التمويل و السيولة:** تنشأ مخاطر التمويل عن عدم التوافق بين مصادر الأموال و استخداماتها، و ذلك أن عدم قدرة المصرف على التسيير الفوري للأصول بتكلفة مقبولة تؤثر على ربحيته، كما أن الإخفاق في المحافظة على مستويات سيولة ملائمة قد تؤدي إلى انهيار المصرف و تقوم وكالة التصنيف الائتماني بتحليل هيكل قاعدة التمويل و تنوعها في المصرف ، و بالتحديد تمويل التجزئة ، و تمويل الشركات ، و تركيز الودائع و القروض، و اتجاهات مصادر التمويل و السيولة في المصرف .

بالإضافة إلى أن وكالة التصنيف تقوم بتحليل تركيبية ودائع المصرف و مصادر الإقراض الأخرى من حيث حجمها و تاريخ استحقاقها و توزيعها الجغرافي و عملائها.²

كما تقوم وكالة التصنيف الائتماني بتحليل مصادر السيولة الداخلية للمصرف بالإضافة إلى أن وكالة التصنيف الائتماني تقوم بتحليل محفظة الأوراق المالية التي تحتفظ بها المصارف من حيث السيولة لمواجهة أي أزمة ، و خطة الطوارئ في حال تعرض المصرف إلى صعوبات مالية.³

✓ **رأس المال:** تقوم وكالات التصنيف بالأخذ بالاعتبار حجم رأسمال المصرف و كفايته في تحليل التصنيف الائتماني باعتباره بمثابة الأمان لامتناس أية خسارة محتملة .

كما تقوم بحساب النسبة المئوية من رأس المال إلى إجمالي الأصول، و حجم الأسهم الممتازة، و مستويات الديون، و حقوق صغار حملة الأسهم، و سمعة المصرف، و إعادة تعويم الأصول، و احتياطات خسارة

¹ نصر عبد الكريم و مصطفى أبو صلاح ، مرجع سبق ذكره ص 12.

² Standard & poor's, «Financial Institutions Criteria Criteria :Bank Ratuag Analyst's Methodology Profile», Standard & poor's,Ny,2004,p5.

³ Fitch Rating, «Bank Methodology »,op,cit,p5.

الديون، و معدل نمو رأس المال، و نسب توزيعات الأرباح، و قدرة المصرف على النفاذ إلى مصارف رأس المال الخارجية و التمويل طويل الأجل.¹

✓ **التوريق:** هو تحويل أموال منقولة و غير منقولة محددة إلى أداة مالية محددة، مفصولة الذمة و محددة المدة ذات عائد معين و لها وصف محدد ، و التوريق أسلوب مستحدث فهو شكل من أشكال الهندسة المالية، يهدف إلى إيجاد سيولة نقدية من خلال نقل الديون إلى شركة تنشأ لهذه الغاية و هو بذلك يخفض مخاطر التمويل و تكلفة الإقراض و أيضا توفير السيولة للمصارف أي أنه يمثل بديلا مناسباً للتمويل.²

حيث تقوم وكالة التصنيف بتقويم أثر التوريق على المصرف من حيث الفوائد ، و المخاطر المرتبطة به ، و الدوافع الكامنة وراءه ، و الذي يؤدي إلى إدارة المخاطر بشكل أكثر فعالية .

كما تقوم وكالة التصنيف الائتماني بتحليل جودة الأصول التي قام المصرف بتوريقها باعتبارها جزء هام من تحليل مخاطر الائتمان المحتملة .³

✓ **الإيرادات و الأداء :** يؤثر الدخل الذي يحصل عليه المصرف على مقدرته على سداد التزاماته المالية ، حيث تقوم وكالة التصنيف الائتماني بتحليل اتجاه إيرادات المصرف و ثباتها و مدى قدرته على توليد الأرباح ، كما تقوم بمقارنة أداء عمل المصرف مع المصارف الأخرى ، وتحليل أرباح كل قسم من أقسام المصرف كما تقوم بتعديل بعض أرقام قائمة الدخل لتتمكن من إجراء المقارنة مع المصارف الأخرى في نفس البلد و مع مصارف البلدان الأخرى بالإضافة إلى أنها تقوم بدراسة الأفاق المستقبلية للإيرادات ، وذلك بالاستناد إلى الميزانيات التي يعدها المصرف و توقعاته و خططه المستقبلية و العوامل الخارجية المؤثرة عليه .⁴

✓ **بيئة السوق :** هناك عدد من المظاهر في البيئة التي يعمل بها المصرف و التي يؤثر على الملاءة المالية له ، ومنها :⁵

¹ Standard & poor's, "**Financial Institutions Criteria :Bank Rating Analysis Methodology Profile**" , Standard and poor's , Ny,2004,p5.

² زيادة الخبيث، هناء الحنيطي ، **مدى مشروعية العمل بالتوريق و التوريق المصرفي المنظم** ، جامعة اليرموك ، الأردن، بدون سنة نشر، ص 66.

³ Fitch Ratings, "**Bank Rating Methodology**" , op,cit,p9.

⁴ Ibid. p 8-9.

⁵ Ibid, p9.

- استقرار الاقتصاد الكلي للبلد و حجمه و آفاق النمو الاقتصادي ؛
 - الاضطرابات الهيكلية التي تواجه الاقتصاد ، مثل ارتفاع معدلات التضخم ؛
 - الاستقرار السياسي في البلد ؛
 - هيكل القطاع المصرفي و حجمه، و حالات الاندماج؛
 - ا لمركز التنافسي للمصرف في القطاع المصرفي، و حصته السوقية، و المنافسة مع المصارف الأخرى و المؤسسات المالية غير المصرفية؛
 - حالات تأخر المصرف عن سداد التزاماته المالية أو توقفه عن ذلك، و موقف السلطات الرقابية من دعم المصارف و المؤسسات المالية الأخرى، و خطط ضمان الودائع؛
 - المعايير المحاسبية و معايير إعداد التقارير المالية المستخدمة.
- ✓ **التنوع في الأعمال** : تقوم وكالات التصنيف الائتماني بتحليل مختلف الأنشطة التي يقدمها المصرف من حيث الانتشار الجغرافي في سواء كان محليا أو عالميا . و من حيث القطاعات الاقتصادية التي يغطيها ، و الخدمات و المنتجات التي يوفرها لعملائها ، و قدرته على إيجاد منتجات جديدة ، كما تقوم وكالة التصنيف الائتماني بالأخذ بالاعتبار حجم فروع المصرف و قدرته على حماية الأعمال التجارية و تقديم منتجات جديدة .¹
- ✓ **الإدارة و الإستراتيجية** : تقوم وكالة التصنيف الائتماني بتحليل الهيكل التنظيمي للمصرف من حيث المركزية أو اللامركزية ، و تماسك الإدارة ، و مدى استقلالية الإدارة عن تأثير المساهمين أو الحكومة ، و أداء الإدارة في بناء مزيج متكامل من المنتجات المصرفية و قدرتها على تعزيز مكانة المصرف في السوق .²
- ✓ **الحوكمة** : يصعب إيجاد تعريف واحد متفق عليه لمفهوم الحوكمة، نظر الداخلية مع العديد من الجوانب الإدارية ، و الاقتصادية ، و التنظيمية ، و القانونية و الاجتماعية و المالية . حيث يعرف البنك التسويات الدولية التي تعمل تحت سلطته لجنة بازل للرقابة المصرفية الحوكمة في المصارف بأنها الأساليب التي تدار بها المصارف من خلال مجلس الإدارة و الإدارة العليا و التي تحدد كيفية

¹ Ibid, p9

² Standard & poor's, "Financial Institutions Criteria :Bank Rating Analysis Methodology Profile " ,op,cit,p3.

وضع أهداف البنك و التشغيل و حماية مصارف حملة الأسهم و أصحاب المصارف مع الالتزام بالعمل وفقا للقوانين و النظم السائدة و بما يحقق مصالح المودعين .¹

حيث تقوم وكالات التصنيف الائتماني باستعراض مبادئ الحوكمة المرتبطة بالمصرف و أن تطبيقها يؤثر على الجدارة الائتمانية له . وذلك أن التطبيق الكامل لهذه المبادئ يؤثر إيجابا على درجة التصنيف الائتماني ، في حين أن التطبيقات الضعيفة لها تؤثر سلبيا على أداء عمل المصرف، و بالتالي على درجة التصنيف الائتماني له .²

✓ **الملكية و الدعم** : إن الملكية و حجم الدعم المتاح للمصرف تعتبر من العوامل الهامة المؤثرة على درجة التصنيف الائتماني له سواء كانت قصيرة المدى أو طويلة المدى ، حيث تقوم وكالة التصنيف الائتماني بدراسة درجة استقرار المساهمين في المصرف بالإضافة إلى القدرة و الرغبة من قبلهم أو من الحكومة في دعم المصرف و إنقاذه في حال تعرضه لصعوبات مالية .³

كما يتم النظر إلى مستوى ملكية الحكومة في النظام المصرفي ، و مدى قدرة المصارف العامة على منافسة المصارف الخاصة ، وكذلك مدى تدخل الحكومة و تأثيرها في المنافسة في السوق المصرفية .⁴

المطلب الثالث: التصنيف الائتماني لأسواق رأس المال.

تعتبر وكالات التصنيف الائتماني أحد أهم اللاعبين في النظام الاقتصادي العالمي و أخذت أهمية متزايدة منذ النصف الثاني من القرن العشرين و حتى الوقت الراهن ، لا سيما بعد انفتاح الأسواق المالية و اندماجها ، و تزايد الإصدارات من المنتجات المالية المركبة ذات المخاطر المرتفعة .

و سيتم التركيز على أهمية التصنيف الائتماني للمؤسسات و المستثمرين و الاستثمار الأجنبي المباشر و أهمية التصنيف الائتماني في الأسواق المالية و تأثيره على القدرة التنافسية للبلد ، بالإضافة إلى أهمية التصنيف الائتماني للدول النامية .

¹ جبار عبد الرزاق ، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي - حالة دول شمال افريقيا ، - مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 7، جامعة الشلف، الجزائر، 2009، ص 80.

² Fitch Rating ، “ Bank Rating Methodology ” ,op,cit,p10.

³ Loc.cit.

⁴ Standard & poor's ، “Financial Inancial Institutiuous Criteria: Bank Rating Pnalysis Methodology Profile” , op, cit, p3.

أولاً : أهمية التصنيف الائتماني للمؤسسات .

هناك العديد من المزايا التي تحصل عليها المؤسسات بعد الحصول على درجة تصنيف ائتماني، و

منها: ¹

➤ النفاذ إلى أسواق رأس المال الإقليمية و العالمية :

من أجل جذب شريحة واسعة من المستثمرين يتوجب على أي شركة تقوم بإصدار الديون في أسواق رأس المال العالمية الحصول على درجة تصنيف ائتماني مناسبة ، و في حين أن بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بوضع شرط الحصول على تصنيف ائتماني في حال أرادت إحدى الشركات إصدار الديون، و بالتالي تقوم هذه الشركات بالبحث عن أحد أهم وكالات التصنيف للحصول على تصنيف ائتماني من أجل طمأنة المستثمرين و كسب المزيد من الشرعية في إصدار الديون .

➤ بناء السمعة الحسنة في السوق :

على أي شركة ترغب في بناء سمعة حسنة في الأسواق المالية الدولية ، يتوجب عليها الحصول على درجة تصنيف ائتماني مناسبة ، من أجل زيادة انتشار علامتها التجارية و التي تعتبر مهمة في جذب المستثمرين و لا سيما الأجانب منها .

➤ تخفيض تكاليف التمويل:

يمكن للشركات أن تقوم بتخفيض تكلفة التمويل و ذلك في حال حصولها على درجة تصنيف ائتماني تقع ضمن درجة الاستثمار. و ما يمنح الشركة مقدرة أكبر على المساومة من أجل الحصول على تسهيلات ائتمانية سعر فائدة منخفض و هو أن درجة التصنيف الائتماني المرتفعة تعكس مخاطر الائتمان الأقل.

➤ التميز عن المنافسين :

يعتبر التصنيف الائتماني أداة مهمة للشركات في التميز عن باقي المنافسين في السوق و لا سيما في القطاعات التي تكون فيها درجة المنافسة محدودة و مفتوحة على عدد قليل من الشركات مثل القطاع المصرفي .

¹Hossein Asgharian, "Reformation of the Credit Rating Industry _Is there a need?", Master Thesis, Lund university, Lund, Sweden, 2005, p28.

ثانياً: أهمية التصنيف الائتماني للمستثمرين و الاستثمار الأجنبي المباشر .

تلعب وكالات التصنيف الائتماني دوراً هاماً في مساعدة المستثمرين في اتخاذ قرار الاستثمار عن طريق تزويدهم بدرجة التصنيف الائتماني و التي تعكس مخاطر الائتمان لمصدري الأوراق المالية في البلد . كما أن وكالات التصنيف الائتماني تزويد المستثمرين بتقارير التصنيف الائتماني للبلدان و الإصدارات المالية و التي تحتوي معلومات تفصيلية تحليلية عن المخاطر المالية، و هذا يساعد المستثمرين في اتخاذ قرار الاستثمار باستخدام مقياس العائد و المخاطرة .

و تقوم وكالات التصنيف الائتماني أيضاً بتحليل مخاطر مختلفة أنواع الأوراق المالية المركبة ذات المخاطر المرتفعة، و منها الأوراق المالية المضمونة بالأصول و الأوراق المالية المضمونة بالرهون العقارية، و الناجمة عن التوريق و التي تعتبر من أكثر الأوراق المالية تعقيداً لغياب المعلومات الكافية لإجراء تحليل الجدارة الائتمانية و قياس المخاطر من قبل المستثمرين .

و من خلال ما سبق يعتبر التصنيف الائتماني أحد أبرز محددات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI ، و عامل مهم في جذب المستثمرين ، وهناك علاقة ارتباط ايجابية بين درجة التصنيف الائتماني للبلد و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر .

حيث أن تحسن درجة التصنيف الائتماني السيادي ب 1% تؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ب 5,352%¹.

ثالثاً: التصنيف الائتماني و الأسواق المالية.

تلعب وكالات التصنيف الائتماني دوراً أساسياً و محورياً في الأسواق المالية الحديثة كما أن لها دوراً أساسياً في دعم عنصر الشفافية في الأسواق عن طريق تزويد المستثمرين بالمعلومات اللازمة لاتخاذ قراراتهم بثقة أكبر .

كما تساهم وكالات التصنيف الائتماني في حل مشكلة القصور في كفاءة المعلومات و البيانات بين المقرضين و المقترضين من جانب و المقرضين و المستثمرين من جانب آخر بالإضافة إلى الكشف عن

¹ رامي زعتري ، مرجع سبق ذكره، ص ص 90-91.

الملاءة المالية و تحديد درجة المخاطر المرتبطة بالشركات .¹

كما أن القوانين المنظمة للأسواق المالية قد تعززت من دور وكالات التصنيف الائتماني، حيث يوجد

ثلاث أنواع من المتطلبات القانونية و التي تزيد من أهمية التصنيف الائتماني، وهي:²

✓ **قيود الاستثمار:** و تتمثل في القيود المفروضة على المؤسسات المالية و التي تلزمها على الاستثمار في الأدوات المالية الآمنة للحد من تعرضها للمخاطر، و ذلك من أجل تجنب انخفاض القيمة السوقية للصناديق الاستثمارية، و بالتالي حماية أموال المستثمرين.

✓ **متطلبات الإفصاح:** تقوم متطلبات الإفصاح بدورها بإلزام المؤسسات المالية على الكشف عن مزيد من المعلومات حول الاستثمارات المصنفة ضمن درجة المضاربة بالمقارنة مع الاستثمارات المصنفة ضمن درجة الاستثمارات و ذلك في تقاريرها الفصلية .

✓ **متطلبات الاحتياط:** حيث أن الشركات تقوم بالإلزام بمتطلبات الاحتياطي القانوني لرأس المال من أجل التحوط من مخاطر الائتمان كما أوردته اتفاقية بازل اثنين ، بالإضافة إلى أن المؤسسات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية تحصل على خصم في متطلبات الاحتياطي القانونية المفروضة عليها إذا حصلت على درجة تصنيف ائتماني مرتفعة .

كما أن أهمية التصنيف الائتماني للأسواق المالية تبرز في العوامل التالية:³

- المساهمة في زيادة عمق السوق المالية و تحفيز النمو فيها ؛
- زيادة استقرار الأسواق المالية و تعزيز الأمان فيها ؛
- زيادة كفاءة الأسواق المالية عن طريق توفير معلومات دقيقة ؛
- تعزيز الاندماج في الأسواق المالية و زيادة ترابطها محليا و عالميا؛
- تسهيل الحصول على القروض ، و توفير المعلومات عن الفرص الاستثمارية ؛
- إمداد متخذي القرارات الاستثمارية بإطار فعال للمفاضلة بين الفرص الاستثمارية المتاحة .

رابعا: التصنيف الائتماني و القدرة التنافسية.

¹ مداني أحمد، مرجع سبق ذكره ، ص 57.

² Hossein Asgharian, "Reformation of the Credit Rating Industry –Is there a need?", op, cit, p29.

³ ناجي التوني ، مرجع سبق ذكره، ص 4.

يمثل التصنيف الائتماني السيادي أحد أهم محددات التنافسية ، و الذي يعني احتمال التخلف عن سداد الديون السيادية.

حيث يأخذ مؤشر التصنيف الائتماني السيادي أوزانا مختلفة في حساب قيمة مؤشر التنافسية الإجمالي حسب مرحلة النمو التي بلغها الاقتصاد ، حيث يأخذ وزنا قدره 2,5% من قيمة المؤشر الإجمالي للتنافسية للدول المعتمدة على عوامل الإنتاج في تعزيز تنافسيتها ، وتتنخفض إلى 1,67% من قيمة المؤشر الإجمالي للتنافسية للدول المعتمدة على الكفاءة في تعزيز تنافسيتها ، ثم تنخفض إلى 0,83% من قيمة المؤشر الإجمالي للدول المعتمدة على الابتكار في تعزيز تنافسيتها .

حيث أن ارتفاع درجة التصنيف الائتماني السيادي تعني توازنا أكبر في بيئة الاقتصاد الكلي ، و هذا ما ينعكس إيجابا على قيمة مؤشر التنافسية الإجمالي¹.

خامسا : أهمية التصنيف الائتماني للدول النامية .

يلعب التصنيف الائتماني دورا مهما في تحديد كلفة التدفقات المالية للدول النامية ، وذلك في كونها تعاني من صعوبة في توفير التمويل اللازم لزيادة الاستثمارات نظرا لانخفاض الدخل و الادخارات من جهة و ضعف النظام المالي في تخصيص الموارد المتاحة نحو قنوات الاستثمار من جهة أخرى وهذا يجعل من أسواق رأس المال العالمية مصدرا مهما للحصول على التمويل اللازم لزيادة مستوى الاستثمار و دفع عجلة النمو الاقتصادي . و من أجل ذلك يتوجب على الدول النامية الحصول على درجة تصنيف ائتماني مناسبة تعكس ملاءتها المالية من أحد وكالات التصنيف الائتماني تساعد في النفاذ إلى الأسواق المالية العالمية .

في حين أن الإخفاق في الحصول على درجة تصنيف ائتماني مرتفعة يمكن أن يؤدي إلى زيادة تكلفة التمويل، و هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، و انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، و إخلال في النظام المالي ، و بالتالي حدوث الركود الاقتصادي .

كما يمكن التصنيف الائتماني السيادي يؤثر بصورة مباشرة على التصنيف الائتماني لشريحة واسعة من الشركات و المؤسسات و المقرضين داخل الدولة .

¹ رامي زعتري، مرجع سبق ذكره، ص 93.

وهذا يلقي العبء على وكالات التصنيف الائتماني في إعطاء درجات التصنيف الائتماني دقيقة و في الوقت المناسب.

حيث أن تخفيض درجة التصنيف الائتماني أثناء فترة الانكماش في الدول النامية تؤثر على قدرة الاقتصاد في الحصول على التمويل المطلوب ، و بالتالي تؤثر سلبا معالجة أوضاعها المالية ، في حين أن رفع درجة التصنيف الائتماني خلال فترة التوسع الاقتصادي تؤدي إلى زيادة تدفقات رؤوس الأموال إلى البلد و بالتالي من الممكن أن تؤدي إلى مخاطر الإفراط في التمويل و مخاطر التضخم.¹

¹ Gautama Setty and Randall Dodd, «Credit Rating Agencies: their Impact on Capital Flows to Developing Countries»,Special Policy Report6, Dervatives Study Center, Washington,Dc,2003,p1.

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل ، وبعد استعراضنا لأساسيات التصنيف الائتماني و إبرازه أهم خصائص و محددات التصنيف الائتماني استخلصنا أن التصنيف الائتماني عبارة عن عملية تهدف إلى توفير المعلومات و التقييم المستقل بشأن مدى ملائمة المؤسسة المالية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية و جودة الأوراق و المنتجات المالية كما أن التصنيف الائتماني عبارة عن رأي محلل متخصص أو مؤسسة متخصصة حول الملاءة المالية ، لذلك تسعى معظم الحكومات أو الشركات للحصول على تصنيف ائتماني مرتفع .

و تعكس درجة التصنيف الائتماني عن رأي وكالة التصنيف في تعويم الملاءة المالية و الرغبة في الدفع لمصدر الورقة المالية على الوفاء بالديون و مقابلة الالتزامات المالية الحالية و المستقبلية بشكل كامل و في الوقت المحدد . كما يعول كثيرا على درجة التصنيف الائتماني التي تمنحها وكالات التصنيف خصوصا للحكومات و المؤسسات المالية و المصرفية في توقع حدوث مخاطر عدم الدفع بناء على معايير كمية و نوعية .

و رغم تعدد و تنوع أنواع التصنيف الائتماني ، إلا أن التركيز ينصب على دراسة أهم نوعين من هذه التصنيفات ، حيث يتعلق النوع الأول بالتصنيف الائتماني السيادي و الذي يعكس مستوى المخاطر المالية في الاقتصاد ، كما أن هناك ارتباط قوي بين ارتفاع درجة التصنيف الائتماني و انخفاض مستوى الخسائر المالية ، ذلك أنه كلما ارتفعت درجة التصنيف كلما انخفضت الخسائر المالية ، أما النوع الثاني فإنه يتعلق بالتصنيف الائتماني السيادي الذي يعبر عن رأي وكالة التصنيف في مدى إمكانية دخول المصرف في صعوبات مالية أي أنها تعكس مستوى المخاطر المالية يتعرض لها المصارف .

إذا أصبحت أسواق رأس المال حساسة لدرجة التصنيف الائتماني التي تصدرها وكالات التصنيف الائتماني، ذلك أنها تؤثر على قدرة الشركات و الدول على الدخول إلى أسواق رأس المال العالمية و الحصول على التمويل المطلوب ، بالإضافة إلى ذلك فإن للتصنيف الائتماني أهمية للدول النامية في النفاذ إلى الأسواق المالية العالمية و الحصول على التمويل اللازم لزيادة مستوى الاستثمار و دفع عجلة النمو الاقتصادي و تحديد تكلفة التدفقات المالية .

إضافة إلى أن غياب المعلومات الكافية لاتخاذ قرار الاستثمار في شراء الأدوات المالية المصدرة يدفع المستثمر إلى اللجوء إلى التصنيف الائتماني لقياس مستوى المخاطر المالية و قدرة المدين على الوفاء بالالتزامات المالية ، كما أن تغير السندات المصدرة يؤثر على أسعارها في أسواق الأوراق المالية.

الفصل الثالث

مقدمة الفصل

للعولمة المالية أثر كبير على أداء القطاع المصرفي و المالي في ظل حرية حركة رؤوس الأموال وظهور الأزمات المالية الدولية حيث. على المستوى الدولي ، و في ظل عامل عدم التأكد.من بينها أزمات دول جنوب شرق آسيا و أزمة المكسيك ، كان لابد من تقدير مستويات المخاطر في المعاملات المصرفية و المالية.

حيث أصبح هناك العديد من الوكالات المحلية و الإقليمية العالمية التي تقوم بعملية التصنيف الائتماني، و إصدار درجات الجدارة الائتمانية والتي من أبرزها وكالة موديز لخدمة المستثمرين Investors Service Moody s' ، و وكالة ستاندرد آند بورز Standard & s' Poor ، و وكالة فيتش للتصنيف Ratings Fitch، و تُرشد وكالات التصنيف الائتماني المستثمرين بشأن جودة هذه الديون ومستوى المخاطرة المحتملة بالاستثمار فيها. وتُحدد الدرجات بناء على حزمة من المعايير تسمح بتقييم الملاءة المالية لأصحاب الديون ومدى قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم، وتجري عملية التصنيف الائتماني بناء على طلب المقترضين أنفسهم، وذلك مقابل عمولات تتقاضاها الوكالات.

و رغم ما عليها من ملاحظات هي ليست محل اتفاق بين الجميع، حيث لا ينبغي الانسياق التام غير الواعي والاندفاع غير المحسوبة عواقبه معها أو ضدها فهي جزء من السوق العالمي ساهمت في بنائه ولها نصيب من أزماته وكوارثه . فلقد اتُهمت وكالات التّصنيف الائتماني العالمية بدخولها كأحد الأطراف الفاعلة في نشوب الأزمة المالية العالمية في أغسطس 2008 بعجزها عن منح الجهات التّقييمات التي تستحقها أو المبالغة في منحها قبيل وأثناء حدوث هذه الأزمة . ولأنه لم يوجد من يقدم معايير أكثر دقة من المعايير العالمية للتصنيف فإنه من غير المستغرب أن يدعو إلى تبني المعايير الائتمانية للاتحاد الأوروبي التي هي في منافسة فعلية مع المعايير الأمريكية التي تقف على المحك في الوقت الراهن، وهل صناعة المال الإسلامي عن المعايير الإسلامية التي يجب تقديمها في الوقت الملائم أساس لنجاحها لأن من يصنع المنتج هو الأقدر على صناعة معايير استخدامه

المبحث الأول: مدخل عام لوكالات التصنيف الائتماني.

فرض التحول الكبير الذي طرأ على الاقتصاد العالمي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية انتعاش سوق ما يسمى بالوسطاء الذين يقومون بتسهيل العمليات المالية على مختلف أشكالها، و مع انفتاح الأسواق الذي بدأ بشكل رئيسي في دول أوروبا الغربية، و أمريكا الشمالية و غيرها، كان لزاما على المؤسسات المالية و البنوك التجارية و التي انفتحت و بشكل كبير على عمليات التمويل المتنوعة أن تلجأ إلى ما يعرف بوكالات التصنيف الائتماني .

المطلب الأول: مفهوم وكالات التصنيف الائتماني.

تقوم وكالات التصنيف الائتماني على وضع المعلومات و البيانات اللازمة في متناول المستثمرين في اتخاذ قراراتهم المتعلقة بتقييم المخاطر الاستثمارية ، فهي إذن تعتبر ذات مكانة داخل النظام المالي العالمي و هذا ما سنتحدث عليه لاحقا .

أولاً: نشأة وكالات التصنيف الائتماني.¹

ظهر نشاط التصنيف الائتماني بالولايات المتحدة الأمريكية في القرن التاسع عشر، حيث أدت أزمة 1837 بالمستثمرين إلى استئجار الحاجة إلى تقييم الملاءة الائتمانية للشركات (رأي قدرتها على سداد ديونها)، وظهرت بذلك أول وكالات للتصنيف الائتماني في نيويورك عام 1841 و هي "الوكالة التجارية" تحت مسمى « The mercantile agency » .

عرفت سوق التصنيف الائتماني في الولايات المتحدة الأمريكية تطورا كبيرا مع نمو الشركات المشتغلة في قطاع السكة الحديدية و ازدياد حاجتها إلى جمع الأموال من المستثمرين بغرض تمويل مشاريعها التوسعية . وفي سنة 1909 أنشأ جون مودي "شركة موديز لخدمات المستثمرين " .

و تأسست بعد ذلك كل من شركة " بورز للنشر" في سنة 1916، و شركة ستا ندر للإحصاء في 1922، و شركة فيتش للنشر في 1924، وقد اندمجت كل من شركتي ستا ندر و بورز في عام 1941.

¹ Ilanka Jospé et autre: « **les failles des agences de notation** » , 2012, p28, document sur [www . info guerre .Fr](http://www.info.guerre.Fr) : fichiers : Les failles des agences de notation 2012pdf.

و توجد حاليا ثلاث وكالات كبرى للتصنيف الائتماني تهيمن على 90% من سوق التصنيف في العالم، وهي "موديز لخدمة المستثمرين و" ستاندر و بورز للخدمات المالية"، و"فيتش للتصنيف الائتماني".

ثانيا: تعريف وكالات التصنيف الائتماني.

وكالات التصنيف الائتماني: وكالات الجدارة الائتمانية، وكالات التتقيط العالمية مؤسسات التقييم، تعددت التسميات و المعني واحد، يمكن تعريفها كالتالي:

✓ "وكالات التصنيف الائتماني هي الجهة المختصة بتقييم السندات و الأسهم الممتازة و ذلك استنادا إلى تقييم المخاطر الائتمانية الخاصة بالمصدر . وتعد التقييمات الصادرة عنها بمثابة دليل معترف به في أسواق الائتمان".¹

ويمكن تعريف الجدارة الائتمانية كالتالي:

يشير اصطلاح "الجدارة الائتمانية" إلى إجمالي حجم القروض الخارجية التي تستطيع الدولة المدينة استيعابها . و يمكنها إعادة سدادها في الوقت المتفق عليه، وذلك من إيراداتها المستقبلية من الصرف الأجنبي .

كما يشير مصطلح "الجدارة الائتمانية" إلى مقدرة الدولة على الاستمرار في خدمة ديونها الخارجية و الوفاء بالالتزامات المترتبة على هذه الديون في مواعدها و بدون الحاجة إلى طلب إعادة الجدولة أو الفشل في السداد.²

✓ كما يمكن أن تعرف على أنها : "مؤسسات تتولى تقييم وتصنيف خطر مؤسسة ما قصد إعلام المؤسسة المعنية نفسها الخاضعة للتصنيف وكذا مختلف المتعاملين و المستثمرين الراغبين في شراء أو تملك الأوراق المالية التي تطرحها المؤسسة المعنية بمدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية في الآجال المحددة".³

¹ عبد الغفار حنفي، "الاستثمار في الأوراق المالية: أسهم ، سندات، وثائق الاستثمار"، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2007، ص 280.

² محمد السيقلي، "المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفاعلة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية سنة 1997"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية 2005، ص 542.

³ Jonathan Katz, and other: "Credit rating agencier, no easy regulatory solutios", the word book, October 2009,p3.

✓ وتعرف أيضا على أنها: "تلك المؤسسات التي تقوم بتقييم الجدارة الائتمانية للمقترض سواء كان مؤسسات خاصة أو عامة، وذلك عن طريق قياس مخاطر عدم سداد ديونهم و إعطاء التصنيف اللازم لذلك، حيث يسمح هذا الأخير للمستثمرين الحصول على المعلومات اللازمة حول مخاطر تعثر الأطراف المتعامل معهم، من أجل اتخاذ قراراتهم الاستثمارية المختلفة".¹

✓ كما تعرف على أنها: " تلك المؤسسات التي تقوم بشكل عام بتقييم المخاطر المتعلقة بإصدارات الدين سواء للشركات أو الحكومات. و تعد قدرة المصدر على الوفاء بتسديد فوائد الدين و الأقساط المترتبة عليه أهم مؤشر للجدارة الائتمانية التي تبني عليها التصنيفات من قبل هذه الوكالات".² ونجد العديد من وكالات التصنيف الائتماني حول العالم، إلا أن هناك ثلاث شركات فقط تستحوذ على 95% من الحصة السوقية للتصنيف و المتمثلة في « S & p », « Fitch », « Moody's » حيث تسيطر كل من « Moody's » و « s & p » على ما نسبته 80% و 14% لوكالة « Fitch ».³

من التعاريف السابقة نستنتج أن وكالات التصنيف الائتماني عبارة عن مؤسسات مالية، تقوم بتقييم الجدارة الائتمانية لمختلف المتعاملين، و بالتالي مساعدتهم على اتخاذ مختلف قراراتهم الاستثمارية، فهي إذا عبارة عن أداة من أدوات إدارة المخاطر المالية التي تساهم في تجنب الاقتصاد العالمي الوقوع في أزمات مالية حادة.

ثالثا: المعايير الواجب توافرها في وكالات التصنيف الائتماني (شروط الاعتراف بوكالات التصنيف الائتماني).

حدد اتفاق بازل 2 بعض الشروط أو المعايير التي يجب توافرها في مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية حتى يمكن اعتمادها لقبول تصنيفات الائتمان ومن هذه المعايير:⁴

¹ حاجي موسي نسيمية، علوى فاطم الزهراء، أزمة الرهن العقاري على البورصات العربية خلال الفترة 2007-2008، مجلة الباحث، العدد 08، بومرداس، الجزائر، 2010، ص 21.

² ما هي وكالات التصنيف الائتماني وكيف تعمل؟: متوفرة على الرابط الإلكتروني:

شاهد يوم 07:04:2018 : <http://www.argaam.com:articl: article detail:224560>

³ Agence de notation financiere, document sur:: [www. La finance, pourtous. Com : nots-de-la- finance : agence- de- natation. Financiere](http://www.La finance, pourtous. Com : nots-de-la- finance : agence- de- natation. Financiere).

⁴ مجلة دراسات مالية و مصرفية، "الإشراف المصرفي وآفاق بازل 02"، إدارة البحوث و الدراسات و النشر، مجلد 12، العدد الرابع،

- **الموضوعية:** يجب أن تكون الطريقة التي تتعهد بها مهام تصنيفات الائتمان شديدة الدقة و منتظمة و تخضع لبعض أشكالها الموافقة على صلاحيتها بناء على الخبرة السابقة و فضلا عن هذا فان التصنيفات يجب أن تخضع للمراجعة المستمرة و أن تستجيب للمتغيرات في الحالة المالية و يجب قبل الحصول على موافقة المراقبين أن يتم وضع طريقة لتصنيف كل قطاع من قطاعات السوق بها.
- **الاستقلالية:** من المعايير الواجب توافرها أيضا في وكالات التصنيف الائتماني أن تكون هذه الأخيرة مستقلة ولا ينبغي أن تخضع لأي ضغوطات سياسية أو اقتصادية قد تؤثر على التصنيف، و ينبغي أن تكون عملية التصنيف متحررة على قدر الإمكان من القيود التي قد تنشأ في المواقف المختلفة مثل تعارض المصالح.
- **الشفافية: الدخول الدولي:** ينبغي على التصنيفات أن تكون منفردة كلا على حدة و متاحة لكل من المؤسسات المحلية و الأجنبية ذات المصالح المشروعة و بشروط متساوية.
- **الإفصاح:** يجب أن يتم الإفصاح عن الطرق المستخدمة في التصنيف، بما في ذلك تعريف التعثر عن الدفع و الفترة الزمنية، و معني كل تصنيف، و المعدلات الفعلية للتعثر عن الدفع التي تمت مواجهتهما في كل قسم من أقسام التصنيف، و التغيرات في التصنيف .
- **مصادر المعلومات: الموارد:** يجب أن يتوافر لدى وكالات التصنيف الائتماني مصادر كافية تمكنهم من القيام بعملية التصنيف بجودة مرتفعة، و ينبغي أن تسمح تلك المصادر بالاتصالات المستمرة الهامة مع مستويات الإدارة العليا .
- **المصدقية:** تشتق المصدقية إلى حد ما من المعايير السابقة بالإضافة إلى أن الاعتماد على تصنيفات وكالات التصنيف الائتماني من جانب أطراف مثل المستثمرين، شركات التأمين و الشركاء التجاريين، يعتبر دليلا على مصداقية التصنيفات التي تقوم بها وكالات التصنيف، كما أن مصداقية هذه الوكالات تعتمد على وجود إجراءات داخلية تمنع إساءة استخدام المعلومات السرية.

❖ **وتوجد معايير أخرى لاختيار التصنيف من أي وكالة:**

لكي نختار تصنيفات وكالات التصنيف الائتماني يجب الأخذ في الحسبان المعايير التالية:¹

- درجة الاستخدام العملي و الفعلي للتصنيف في السوق من اليوم.

¹ بلعزوز بن علي، مداني أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 07.

- النجاحات السابقة في تاريخ الوكالة الناشئة.
- اتساع نطاق التغطية سواء للأسواق أو المخاطر أو الأدوات.
- درجة عمق التحليل و الدرجة المهنية التي تعرض بها النتائج.
- درجة الاتساق و التناسب في النتائج عبر الدول و المنشآت و عبر الزمن.

رابعاً: أهمية وكالات التصنيف الائتماني.

تزايدت أهمية وكالات التصنيف الائتماني في النظام الاقتصادي العالمي و يعود ذلك إلى سببين رئيسيين وهما:¹

- تغير دور المصارف بوصفها وسيط بين المقرضين و المقترضين في الأسواق المالية منذ عام 1980، بعد توجه المستثمرين نحو استخدام أدوات مالية جديدة تساعدهم في الحصول على التمويل بعيداً عن المصارف، ومنها صناديق الاستثمار و إصدار الأوراق المالية في أسواق رأس المال وعمليات التوريق. وخذاً ما أدى إلى تعاظم دور وكالات التصنيف الائتماني في توفير المعلومات اللازمة من أجل تحديد مخاطر الائتمان لهذه الأدوات المالية .
- أدت العولمة إلى تراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي مقابل تزايد دور القطاع الخاص في تخصيص الموارد المتاحة، و استخدام الصناديق الاستثمارية، و اندماج الأسواق المالية العالمية، و إزالة القيود أمام حركة رأس المال. وهذا أدى إلى زيادة الاعتماد على وكالات التصنيف في إصدار درجات التصنيف الائتماني لمختلف الإصدارات و المصدرين في أسواق رأس المال. كما أن التصنيف الائتماني السيادي يعتبر من أهم العوامل المؤثرة على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المطلب الثاني: أنواع وكالات التصنيف الائتماني.

وكالات التصنيف الائتماني هي في الغالب إما مؤسسات خاصة أو عامة، و في الحال الأخير هي تابعة للبنوك المركزية، وفي العالم اليوم أسماء باتت تلقي الرعب في قلوب كبار رجال الأعمال و المؤسسات المالية الحكومية و غير الحكومية، حيث أن تصنيفاً سيئاً من وكالة من هذه الوكالات قد يعني أزمة خانقة

¹ Hossein Asgharian, op, cit,p25 .

في هذا البلد أو ذاك، أو سقوطا مريعا لأسهم هذه المؤسسة أو البنك في سوق الأوراق المالية. و سنتعرض في ما يلي أبرز هذه الوكالات:

أولاً: وكالة ستاندر أند بورز (S & p):

تأسست هذه الشركة بغرض تقديم الخدمات المالية، وهي إحدى شركات مكغروهيل المتخصصة في نشر البحوث و التحليلات المالية على الأسهم و السندات و مقرها الولايات المتحدة الأمريكية. ويعود تاريخ إنشاء هذه الشركة إلى عام 1860 وذلك مع إصدار هنري فارم بور كتاب عن تاريخ السكك الحديدية و القنوتات في الولايات المتحدة الأمريكية.¹ وذلك بغرض جمع معلومات كاملة عن الوضع المالي و التشغيلي لشركات السكك الحديدية حيث أنه يوجد فرع لشركة Mcgraw Hill Financial يقوم بنشر البحوث و التحليلات المالية عن الأسهم و السندات حيث يبلغ عدد موظفي هذه الوكالة حالياً حوالي 10 آلاف موظف.²

تقوم هذه الوكالة بإصدار تصنيف لقياس مدى قدرة حكومة أو شركة أو مؤسسة ما مقترضة على الوفاء بالتزاماتها المالية لدى الجهة المقرضة، أي أن هذا التصنيف هو شهادة بشأن الوضع المالي للجهة المعنية، و هي إحدى وكالات التصنيف الائتماني الأمريكية التي تصدر تصنيفات ائتمانية قصيرة و طويلة الأجل ، حيث تقيم الشركة المقترضة بمقياس يبدأ من AAA إلى D.³

في عام 2008، قامت وكالة S&P بإصدار أكثر من مليون تصنيف ائتماني، وقامت بتصنيف ما قيمته أكثر من 23 تريليون دولار أمريكي من الديون، كما تملك واحد من أهم مؤشرات الأسهم الأمريكية وهو مؤشر ستاندر أند بورز 500 و التي احتفلت بعيدها ال 50 في عام 2007.⁴

ثانياً: وكالة موديز (Moody's) :

هي شركة قابضة، أسسها جون مودي في عام 1909 و تملك خدمة موديز للمستثمرين و التي تقوم بالأبحاث الاقتصادية و التحليلات المالية و تقييم مؤسسات خاصة و حكومية من حيث القوة المالية و

¹ ويكيبيدا الموسوعة الحرة، ستاندر أند بورز، متوفرة على الرابط: <http://ar.wikipedia.org>:: شوهده يوم 08:04:2018.

² Standard § poor's website: www.standardandpoor.com.

³ ويكيبيدا الموسوعة الحرة ، نفس المرجع ، شوهده يوم 08:04:2018.

⁴ Standard § poor's website: op, cit.

الاقتصادية، وهي مدرجة في سوق نيويورك ويبلغ عدد موظفيها 4000 موظف، فيما بلغ العائد الإجمالي لهذه الوكالة في سنة 2009 ما يقارب \$1,797، أما صافي الأرباح فبلغ 207 مليون \$.¹

وهناك عدة معايير و مبادئ تلتزم بها موديز عند إجراء تصنيف الجدارة الائتمانية و التي تتمثل في

ما يلي :

1. المعايير:²

- جودة الإدارة ،
- الوضع في السوق المالي،
- درجة التنوع في السوق المالي،
- درجة المرونة المالية،
- درجة الإفصاح و الشفافية،
- العلاقة الحكومية الخاصة و العلاقات الدولية.

2. المبادئ:

- شمولية التحليل وعدم تحيزه و دقته،
 - التركيز على مقدرة المقترض على توليد تدفقات مالية في المستقبل تمكنه من الوفاء بالتزاماته في المستقبل القريب والبعيد ،
 - العمل على استخدام معايير و مبادئ محاسبية واحدة بحيث يمكن مقارنة نتائج التحليل المالي دوليا على الرغم من أن هناك عدد كبيرا من النظم المحاسبية المستخدمة ،
 - الحفاظ على درجة عالية من الاستقرار في التصنيف ليعكس النظرة طويلة الأمد،
 - التركيز على قطاع أو قطاعات اقتصادية بحد ذاتها جوهر عمل الاقتصاد و نتائج عملياته.
- وتقوم وكالة موديز بإجراء التصنيفات الائتمانية التالية:³
- 100 تصنيف ائتماني سيادي.
 - 1200 تصنيف للشركات.

¹ Moody's Investors , **Moody's Ratings symbols § difinitions**, op,cit,p26.

² أحمد الطلفاح ، **الجدارة الائتمانية السيادي**، المعهد الوطني للتخطيط ، الكويت، افريل، 2005، ص 205.

³ Moody's website: www.Moody's.com.

- 29000 تصنيف للسندات المالية العامة.
- 96000 تصنيف للمنتجات المالية المركبة العالية المخاطر.

ثالثا: وكالة فيتش (Fitch)

أحدثت وكالة فيتش للتصنيف نتيجة لاندماج شركتي فيتش وبيكا عام 1997، ومن الاندماج مع Drff Phelps & Thomson Financial Bank Watch في عام 2000.¹ و تملك مقرين رئيسيين للإدارة العامة في نيويورك و لندن بالإضافة إلى 50 فرع منتشر حول العالم، وهي جزء من مجموعة فيتش التي تضم أيضا فيتش للحلول و المنهجيات و التي تعد رائدة في تقديم حلول لإدارة المخاطر للشركات وهي مملوكة ل Finaalac,S.A ويقع مقرها الرئيسي في باريس.²

تعد وكالة فيتش للتصنيف أحد أهم من يقدم التصنيفات الائتمانية في معظم الأسواق المالية العالمية، وتغطي أكثر من 150 بلدا حول العالم، وتحصل على معظم إيراداتها عن عمليات التصنيف الائتماني، في حين يأتي جزء من عوائدها نتيجة لقيامها بالبحوث المختلفة، وتقوم وكالة فيتش بإجراء التصنيفات الائتمانية التالية:³

- 105 تصنيفات ائتمانية سيادية حول العالم؛
- 3212 تصنيف للمصارف و المؤسسات المالية غير المصرفية؛
- 2294 تصنيف لشركات التأمين؛
- أكثر من 9400 من الأدوات المالية المركبة ذات المخاطر المرتفعة.

وتعود سيطرت هذه الوكالات الثلاثة إلى قرار أصدرته هيئة الأوراق المالية الأمريكية في عام 1975، باعتبار هذه الوكالات معتمدة من قبلها حيث أن كثيرا من المؤسسات المالية و شركات التأمين لا تستثمر إلا في سندات ذات تصنيف عال فان أسهل طريقة من قبل مصدري السندات لإثبات جدارتهم الائتمانية هو أن يحصلوا على تصنيف ائتماني من قبل وكالة أو اثنين من هذه الوكالات الثلاثة لتصبح هذه الأخيرة أشبه بمؤسسات محتكرة للتصنيفات الائتمانية.

¹ Michel Henry Bouchet, Ephraim clark & Bertrand Gros Lambert, “**Contry Risk Assessment: a guide to global investment strategy**”, WileyFinance, new York, 2003, p94.

² Fitch Rating, “**AG lobal Rating Agency**”, Fitch Rating , Ny, www. Fitchratings, com.

³ Fitch Rating, “**the S OVEREIGN Rating service**,” Fitch Ratings, NY, p04.

- بالإضافة إلى الوكالات العالمية السابقة توجد وكالات أخرى محلية و إقليمية:
- يقتصر عمل وكالات التصنيف الائتماني المحلية في نطاق السوق المحلية فقط، وتعتبر وكالات التصنيف الائتماني الموجودة في السويد من أبرز وكالات التصنيف الائتماني المحلية، في حين يمتد عمل وكالات التصنيف الائتماني الإقليمية إلى أسواق عدة دول.¹
- ويمكن إبراز أهم وكالات التصنيف الائتماني المحلية و الإقليمية من خلال ما يلي:²
- ✓ وكالة بونييرز: وتقوم بتصنيف جميع الشركات في السويد، و البالغ عددها 780000 شركة، وتملكها مجموعة بونيير Bonnier Group، وتعمل في السويد.
 - ✓ وكالة خدمة تصنيف السندات الكندية Canadian Bond Rating: تقوم بتصنيف ما يزيد على 500 شركة، وملكيته خاصة وتعمل في كندا.
 - ✓ وكالة أمان الائتمان: تقوم بتصنيف 690000 شركة في السويد، و تملكها الشركة النرويجية Norwegian Company، و تعمل في السويد.
 - ✓ وكالة خدمة تصنيف السندات العامة: تقوم بتصنيف ما يزيد على 500 شركة بالإضافة إلى السندات الحكومية، و ملكيتها خاصة، و تمارس نشاطها في كندا.
 - ✓ وكالة ايغان جونز لتصنيف الائتمان: تقوم بتصنيف 2000 شركة أمريكية، وتعمل في أمريكا.
 - ✓ وكالة يورو للتصنيف: ملكيتها خاصة، و مقرها الرئيسي في ألمانيا، وتعمل إقليميا في ألمانيا و النمسا.
 - ✓ وكالة Instantia Creditsystem AB International : تقوم بتصنيف جميع الشركات في السويد، و ملكيتها خاصة، و تعود لعائلة كوستر، ومقرها الرئيسي في السويد، و تعمل إقليميا في السويد و النمسا.
 - ✓ وكالة التصنيف الايطالية: يملكها مصرف الاستثمار الايطالي و شركة Duff & phelps، وتمارس نشاطها في السوق الايطالية.

¹ Estrella A, " **Credit Ratings and Complementary sources of Credit Quality Information** "., Basel Committee on Banking Supervision, Working Papers, Bank of International Settlements, Basel, 2000. p15.

² Ipid, p21.

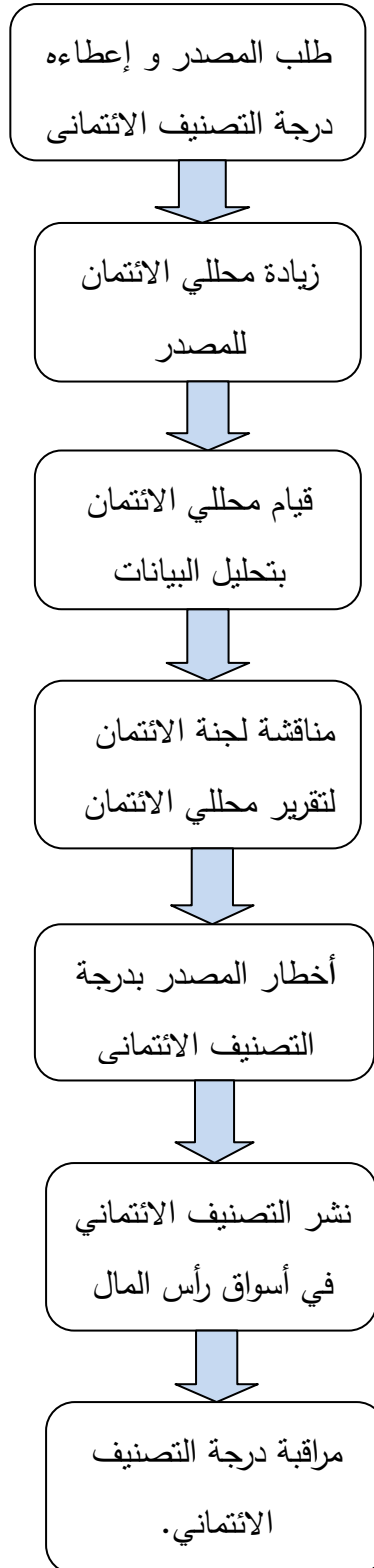
- ✓ وكالة لايس المالية:تقوم بتصنيف أكبر 1000 مصرف في الولايات المتحدة الأمريكية، و 250 مصرفا أجنبيا، وأكبر 35 شركة تأمين ، و تعمل في الولايات المتحدة الأمريكية.
- ✓ وكالة ميكو:تقوم بتصنيف إصدار و 1600 شركة، و ملكيتها خاصة، و مقرها اليابان، و تمارس نشاطها في اليابان.
- ✓ وكالة R@S Rating Services AG:ملكيتها خاصة، و مقرها ألمانيا، و تمارس نشاطها في ألمانيا.
- ✓ وكالة SVEA Kredit- Information:تقوم بتصنيف جميع الشركات في السويد، و ملكيتها خاصة،وتعمل في السويد.
- ✓ وكالة SVEFO Sverige AB:تقوم بتصنيف جميع الشركات في السويد،و تملكها شركة Telia AB ، وهي أكبر شركة للهواتف في السويد، و تعمل في السويد.
- ✓ وكالة Unternehmensratingagentur AG (URA):ملكيتها خاصة، وتعمل في ألمانيا.
- ✓ وكالة Upplysningscentralen AB (UC AB):تقوم بتصنيف جميع الشركات في السويد،و يملكها أكبر 04 مصارف خاصة في السويد، و لديها فرعان في السويد و النرويج، و تمارس نشاطها إقليميا في السويد و النرويج.
- ✓ وكالة كابيتال انتليجنس:تقوم بتصنيف أكثر من 400 مصرف في 37 بلدا، و ملكيتها خاصة، و يقع مقرها في قبرص، و تعمل إقليميا في منطقة الخليج العربي و البحر المتوسط،و منطقة آسيا و المحيط الهادئ، و منطقة وسط أوروبا و شرقها.

المطلب الثالث: آليات عمل وكالات التصنيف الائتماني و الرموز المستخدمة من قبلها.

أولا: آليات عمل وكالات التصنيف الائتماني.

تقوم وكالات التصنيف بتعيين محلي الائتمان المسؤولين عن تحليل التصنيف الائتماني، وتتضمن عملية التحليل العوامل الكمية و النوعية حسب محددات تختارها كل وكالة على حدة، و تأخذ عملية التصنيف الائتماني فترة زمنية تتراوح عادة ما بين عدة أسابيع إلى عدة أشهر وذلك حسب درجة تعقيد الأدوات المراد تصنيفها وحجمها، إذن يمكن لمحلل الائتمان أن يقوم بتحليل 55 ملف لإبداء رأيه و حتى إعطائه تصنيف ائتماني.

الشكل رقم (02) يوضح ذلك: (عملية التصنيف الائتماني)



Source: Brry MJ ackson, « obtaining a Municipal Credit Rating », UK Limited, London, 2006, p19.

ثانياً: الرموز المستخدمة من قبل وكالات التصنيف الائتماني.

في الحقيقة أن لكل وكالة من وكالات التصنيف الائتماني طريقته في تقييم جودة السندات و تتمثل في ترتيب المنشأة وفقاً لقدرتها على خدمة الدين الذي حصلت عليه أي دفع الفوائد المستحقة في التواريخ المحددة، و الوفاء بقيمة الدين نفسه في تاريخ استحقاقه. بعبارة أخرى يهدف ترتيب جودة السندات إلى قياس مدى احتمال التوقف عن خدمة الدين وهكذا فإن ترتيب جودة السندات لا يخرج عن كونه ترتيباً للمركز الائتماني للمنشأة بما يمكن مقارنتها مع منشأة أخرى يتضمن هيكل رأسمالها أموالاً مقترضة.¹

كما تحدثنا سابقاً عن درجات التصنيف الائتماني التي تصدر عن وكالات التصنيف الائتماني، و المتمثلة في درجات التصنيف الائتماني للفترة الطويلة، ودرجات التصنيف الائتماني للفترة القصيرة، و فيما يلي أهم الرموز التي تستخدمها وكالات التصنيف للدلالة على مستوى درجة التصنيف الممنوح للجهة الخاضعة للتصنيف .

لكن على الأرجح يمكن تلخيص درجات التقييم في الجدول التالي و التي تمثل:

❖ **التصنيفات طويلة الأجل بطريقة Moody's:**

الجدول رقم (03) يوضح التصنيفات طويلة الأجل Moody's و Standard and poor's و Fitch :

معنى التصنيف	Moody's	Fitch و Stand and poor's
تصنيف ذو درجة استثمارية أعلى مستودة الجودة .	Aaa	AAA

¹ منير ابراهيم هندي، "أساسيات الاستثمار و تحليل الأوراق المالية (الأسهام و السندات)"، منشأة المعارف، الطبعة الثانية، الإسكندرية،

الفصل الثالث: وكالات التصنيف الائتماني وعلاقتها بالآزمات المالية

AA+	Aa1	مستويات جودة عالية
AA	Aa2	
AA-	Aa3	
A+	A1	مقدرة عالية على الدفع
A	A2	
A-	A3	
BBB+	Baa1	مقدرة كافية للدفع
BBB	Baa2	
BBB-	Baa3	
B+	Ba1	تصنيف ذو درجة مضاربة
B	Ba2	احتمالية الوفاء بالالتزامات مع
B-	Ba3	بقاء عنصر عدم التأكد
CCC+	Caa1	احتمالية عالية لعدم الوفاء
CCC	Caa2	
CCC-	Caa3	
CC	Ca	ذو درجة غير استثمارية
C	C	متعثرة
D	D	خردة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: برايان كويل، "تحديد مخاطر الائتمان"، سي أي بيبيلشينج، الطبعة الأولى، فرانكفورت، 2000، ص 67.

و يمكن تفسير الجدول السابق كمايلي:¹

- Aaa: أفضل و أعلى جودة لتصنيف الجدارة الائتمانية وتعني احتمال عدم السداد 2% و تقابلها AAA عند Fitch و S & p. و تسمى سندات الحافة الذهبية لقدرتها العالية لدفع الفائدة و أصل المبلغ و ضماناتها قوية.

- Aa : تصنيف قوي لجودة الجدارة الائتمانية، و يعني احتمال عدم السداد هو 4% و تقابلها AA عند Fitch و S & p .

- A : تصنيف فوق المتوسط لجودة الجدارة الائتمانية و احتمالية عدم السداد لا تتعدى 10% و تقابلها A عند Fitch و S & p .

- Baa : تصنيف متوسط للجدارة الائتمانية، تقابلها BBB عند Fitch, S & p .

- Ba : تصنيف دون المتوسط، و يتضمن مخاطر مضاربة، و يقابلها BB عند Fitch و S & p .

- B: تصنيف ضعيفا جدا، و يتضمن مستوى مضاربة عالية، يقابلها B عند Fitch و S & p .

- Caa : تصنيف ضعيفا جدا، و مخاطر مضاربة حادة، يقابلها CCC عند Fitch و S & p ، وهذا أضعف تصنيف يمكن أن تحصل عليه دولة ما.

كما نجد أيضا:²

- C : تقترب من سندات الدخل و يقابله C عند Fitch و S & p و تسمى سندات المضاربة إلى حد ما.

- D : سندات خردة و تقابلها D عند Fitch و S & p ، تتميز باحتمالات إفلاس عالية للجهة المصدرة.

يتضمن تصنيف Moody's الترتيم 1، 2، 3 ضمن كل مجموعة من الأحرف الأقل من Aaa، فيما

يتضمن تصنيف Fitch و S & p الترميز سالب و موجب و بدون إشارة للتصنيفات التي تقل عن AAA.

❖ تصنيفات موديز قصيرة الأجل:³

¹ أرشد فؤاد التميمي، " الأسواق المالية في اطار التنظيم و تقييم الأدوات"، البازردي، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010، ص 206.

² Norbert Gaillart, les agences de notation, la découvertes, Février 2010, paris, p17.

³ و يكيبيديا الموسوعة الحرة، موسوعة موديز، متوفرة على الرابط:

مرتفع فان ذلك يدل على أن هذه الدولة قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية في الوقت المحدد، و العكس صحيح إذا كان التصنيف منخفض فهذا يدل على أن الدولة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية، و بالتالي فان التصنيف الائتماني السيادي يعتبر من أهم التصنيفات في عصرنا الحالي ، لأنه و بطريقة غير مباشرة يؤثر على مجموعة عريضة من الأطراف المقرضة المحلية الذين يحملون نفس الجنسية.

ثانيا: تصنيف الشركات.

يعتبر تحليل مخاطر الشركات الأصل في أعمال وكالات التصنيف الائتماني، فالشركات الصناعية و التجارية هي الوحدة الاقتصادية الأولى التي خضعت للتصنيف، و تخضع الشركات إلى نفس المبادئ الأساسية التي يستند إليها في تصنيف الأنواع الأخرى من المقترضين.

يمكن تقسيم التحليل الائتماني للشركات إلى قسمين:

تحليل المخاطر الصناعية وتحليل المخاطر المالية، فتحليل المخاطر الصناعية يأخذ في الاعتبار مخاطر وتقلبات القطاع الذي تعمل فيه الشركة، و قدرة الشركة على مواجهة هذه المخاطر من جهة أو الاستفادة من هذه القروض من جهة أخرى، كما أن الهدف من تحليل المخاطر المالية هو فهم درجة الملاءة و السيولة للشركة بناء على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية و المحاسبية.

و يستند تحليل المخاطر الصناعية على المقاربة النوعية الوصفية غير الكمية ، و يتطلب على وجه الخصوص:

- معرفة وافية بالقطاع التي تنشط فيه الشركة، وهذا ما يفسر أن المحللين في وكالات التصنيف هم أنفسهم خبراء في فرق بحث متخصصة.
- معرفة تطور الموقف التنافسي للشركة في هذا القطاع.
- الفهم الجيد لإستراتيجية الشركة و قدرة فريق الإدارة على تنفيذها.

و يتم تحليل المخاطر المالية من خلال تحليل حسابات الشركة، حيث يتم دراستها عادة على مدى فترة من 3 إلى 5 سنوات، تستخرج منها توقعات على المدى المتوسط (1-3 سنوات)، يتم دراسة البيانات

بطريقة تمكننا من الحصول على عدد من المؤشرات، تأخذ عادة شكل نسب، يتم مقارنة هذه الأخيرة مع تلك الموجودة لدى الشركات في نفس القطاع أو نفس المنطقة الجغرافية.¹

وتقوم وكالات التصنيف بتوظيف عدد من المحللين الذين يتابعون شركات و صناعات معينة، و من ثم يستخدمون التقارير المالية و معرفتهم العميقة بالشركات أو الصناعة التي تنتمي إليها الشركة من خلال و ضع المعلومات التي يحصلون عليها كمدخلات في نماذج التصنيف الرياضية (الإحصائية).

كما تطلب هذه الوكالات المعلومات اللازمة للتصنيف من المؤسسات. و عادة ما يكون المحللون في تلك الوكالات على دراية بطبيعة و نشاط الصناعة التي ينتمي إليها المقرض : المقترض حتى يكون على إلمام بالفرص و المخاطر التي تتعرض لها تلك الصناعات : القطاعات.

ثالثا: تصنيف البنوك.

كما سبق الإشارة إلى أن وكالات التصنيف الائتماني العالمية تقوم بمنح درجات التصنيف الائتماني للمصارف للتعبير عن رأيها في مدى إمكانية دخول البنك في صعوبات مالية و بالتالي مدى احتياجه إلى الدعم و المساعدة المالية في المستقبل كما و لأهمية هذه التصنيفات تتجه العديد من البنوك إلى وكالات التصنيف الائتماني لمنحها هذه الدرجة التي تعتبر مؤشر مهم في نظر المستثمرين. حيث تقوم وكالات التصنيف الائتماني بإجراء مجموعة من التحليلات على البنك المعني بالتصنيف. من خلالها تستطيع فهم نقاط القوة و الضعف من المنشأة المالية، و من ثم معرفة حساسية تلك المنشأة للتغيرات المفاجئة في البيئة المحيطة بها وكذا الظروف و الأحوال المالية المحلية أو العالمية، و التي قد تؤدي إلى زيادة احتمال عدم الوفاء و القدرة على سداد مختلف الالتزامات المالية في الآجال المحددة و بالشكل المطلوب، و تستند وكالات التصنيف الائتماني في إصدار درجات التصنيف الائتماني للمصارف على مجموعة من العوامل الكمية و النوعية.

¹ Eric paget Blanc, Nicolas painvin, La notation Financiere, Editin DUNOD, Parice , France, 2007, pp93-103.

المبحث الثاني: تقييم وكالات التصنيف الائتماني و علاقتها بالأزمات المالية العالمية.

شركات التصنيف الائتماني تلعب دورا محورا في الأسواق المالية الحديثة، كما أنها لها دورا أساسيا في دعم عنصر الشفافية في الأسواق عن طريق المساهمة في حل مشكلة القصور في كفاءة المعلومات و البيانات بين المقرضين و المقترضين من جانب، و المقرضين و المستثمرين لاتخاذ قراراتهم بثقة أكبر من جانب آخر، و في الكشف عن الملاءة المالية و تحديد درجة المخاطر المرتبطة بالشركات من خلال ما تصدره من تصنيفات ائتمانية في شكل درجات و مستويات محددة. و رغم هذه الأهمية البالغة إلا أن هذه الوكالات اتهمت بدخولها كأحد الأطراف الفاعلة في نشوب الأزمات المالية العالمية بعجزها عن منح الجهات التقييمات التي تستحقها أو المبالغة في منحها قبل و أثناء حدوث هذه الأزمات.

المطلب الأول : الإخفاق في التصنيف الائتماني في ظل أزمات الدول الناشئة(1997-2002).

إن الأزمات المالية التي ظهرت في النصف الثاني من تسعينات القرن الماضي و بداية القرن الحالي، حيث أن هذه الأزمات سلطت الضوء على التصنيف الائتماني السيادي، حيث أخفقت وكالات التصنيف الائتماني في توقع الأزمات المالية قبل حدوثها، بالإضافة إلى أنها أدت إلى تفاقم هذه الأزمات بعد أن قامت بتخفيض درجات التصنيف الائتماني خلال أزمة جنوب شرق آسيا عام 1997، و التي أدت إلى زيادة تكلفة التمويل اللازم لعملية الإصلاح الاقتصادي¹.

¹ مداني أحمد، مرجع سبق ذكره. ص 58.

إن الأزمة المالية التي حدثت عام 1997 قد بدأت في العديد من الدول الآسيوية، و تعود أسبابها إلى تجاهل حكومات دول أندونيسيا، تايلاندا، كوريا، ماليزيا، للمشاكل المالية التي تتفاقم نتيجة ثقتهم في الأداء الاقتصادي المتميز. و تتلخص أهم الأسباب الرئيسة لهذه الأزمة في ما يلي:

- كثرة تدفق رؤوس الأموال نحو هذه البلدان بسبب النمو الاقتصادي المرتفع، و الاستقرار السياسي و إلغاء أوجه الرقابة على حركة رؤوس الأموال،
- منح قروض للقطاع الخاص دون ضمانات كافية،
- ضعف الجهاز المصرفي و المالي و عدم القدرة على تطويره،
- حرية البنوك في الاقتراض من الأسواق العالمية بأسعار فائدة منخفضة مما أدى إلى زيادة الإنفاق،
- توسيع التعامل بالمشتقات المالية فتح المجال واسع للمضاربات المحفوفة بالمخاطر،
- الاعتماد في تمويل العجز بالموازنة العامة على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية.¹

إلا أن الأزمة الآسيوية تبتعتها أزمة روسيا 1998، و أزمة البرازيل في 1999، و أزمة الأرجنتين في 2000، حيث الأزمات قد سلطت الضوء على التصنيف الائتماني السيادي، ووكالات التصنيف الائتماني أخفقت في توقع الأزمات المالية قبل حدوثها، بالإضافة إلى أنها أدت إلى تفاقم هذه الأزمات بعد أن قامت بخفض درجات التصنيف الائتماني خلال الأزمة و التي أدت إلى زيادة تكلفة التمويل اللازم لعملية الإصلاح الاقتصادي.²

الجدول رقم (04) يبين نماذج من إخفاقات كل من وكالتي موديز و ستاندر آند بورز خلال الفترة 1997-2002.

وكالة ستاندر آند بورز				
العام	البلد	الإخفاق في التصنيف	التصنيف المعدل	مقدار التعديل
1997	تايلاندا	(3 سبتمبر 1997) A	(8 ديسمبر 1998) BBB-	-4

¹ فريد كورتل، الأزمة المالية العالمية و أثرها على الاقتصاديات العربية، على الرابط الإلكتروني:

شاهد يوم 09:04:2018 http://www.jimam.edu.lb: conf:money:1:kourtel.pdf

² Nada Mora, Sovereign credit Ratings : Guilty Beyond Reasonable Doubt? Lecture and Working paper series NO.1? American university of Bierut, 2005,p9.

الفصل الثالث: وكالات التصنيف الائتماني وعلاقتها بالآزمات المالية

7-	B-(11 مارس 1998)	BBB(10 أكتوبر 1997)	أندونيسيا	1997
10-	B+(22 ديسمبر 1997)	AA+(24 أكتوبر 1997)	كوريا	1997
5-	BBB-(15 سبتمبر 1998)	A+(23 ديسمبر 1997)	ماليزيا	1997
4+	BBB-(25 جانفي 1999)	B+(18 فيفري 1998)	كوريا	1998
3-	B-(19 أكتوبر 1998)	BB-(20 ماي 1998)	رومنيا	1998
3-	B-(13 أوت 1998)	BB-(9 جوان 1998)	روسيا	1998
4-	B-(12 جويلية 2001)	BB(14 نوفمبر 2000)	الارجنتين	2000
5-	B(26 جويلية 2002)	BBB-(14 فيفري 2002)	الأوروغواي	2002

وكالة موديز:

مقدار التعديل	التصنيف المعدل	الإخفاق في التصنيف	البلد	العام
5-	Ba2(21 ديسمبر 1997)	A2(8 أفريل 1997)	تايلاندا	1997
6-	Ba2(21 ديسمبر 1997)	A1(27 نوفمبر 1997)	كوريا	1997
6-	B2(20 مارس 1997)	Baa3(21 ديسمبر 1997)	أندونيسيا	1997
4-	Baa2(14 سبتمبر 1998)	A1(21 مارس 1998)	ماليزيا	1997
4-	B3(21 أوت 1998)	Ba2(11 مارس 1998)	روسيا	1998
3-	B2(14 جويلية 1998)	Ba2(14 جويلية 1998)	مولدا فيا	1998
3-	B3(06 نوفمبر 1998)	Ba3(14 سبتمبر 1998)	رومنيا	1998
6-	B3(31 جويلية 2002)	Baa3(3 ماي 2002)	الأوروغواي	2002

Source: Ashokvir Bhatia, "Sovereign credit Ratings Methodology", Evaluation, IMF, wp02:170, Washington, D.C, 2002, p40.

تحليل الجدول:

يظهر الجدول أعلاه بعض نماذج إخفاقات كل من وكالتي موديز و ستاندر أند بورز خلال الفترة 1997-2002، وذلك ما قدمت من درجات تصنيف ائتمانية لبعض الدول لا تعبر عن الوضع الحقيقي لها، حيث نجد وكالة ستاندر أند بورز أعطت تصنيفات ضمن درجة الاستثمار لكل من دولة تايلاندا، أندونيسيا، على الترتيب - BBB، و -B، و -B، و BBB-، B+ كوريا عام 1997، ماليزيا و الأوروغواي لتعدل فيما بعد إلى:

ما يدل على أن تصنيف هذه الدولة يقع ضمن درجة غير استثمارية ماعدا التصنيف المعطى لدولة تايلاندا و ماليزيا فقد ضمن درجة استثمارية، و بالتالي التصنيف الذي أعطته الوكالة سابقا لهذه الدول كان غير مؤكد و مبالغ فيه إلى حد ما، أما باقي الدول فأعطت لها تصنيفات ضمن درجة المضاربة و بعد تعديل التصنيفات الممنوحة تبين أن هذه التصنيفات إلى أقل ما كان من قبل، و نفس الشيء نجده في التصنيفات الائتمانية التي قدمتها وكالة موديز.

ومن هذا نستنتج أن وكالات التصنيف لم تكن موضوعية في طريقة منحها للتصنيفات الائتمانية للدول حيث لعب دورا كبيرا في زيادة حدة الأزمات المالية التي وقعت.

المطلب الثاني: الإخفاق في التنبؤ بالأزمة المالية العالمية ل 2008.

عمل التصنيف الذي تهيمن عليه وكالات "موديز"، و "ستاندر اند بورز"، و "فيتش" يعتمد بدرجة كبيرة على الرسوم التي يتم تقاضيها من الهيئات و الشركات التي تتبع السندات مع حصول المستثمرين على المعلومات من دون مقابل . و في أعقاب الأزمة المالية بدأت التساؤلات تطرح حول تضارب هذه العلاقة.

و خلال الفترة التي سبقت الأزمة في الأوراق المالية المدعومة بالرهنات العقارية الأمريكية الخطرة من السندات البسيطة المدعومة (أعلىAAA بالرهنون إلى التزامات الدين المضمون بالغة التعقيد) كثيرا ما

كانت تعطى تصنيفات بدرجة تصنيف لأعداد كبيرة مثل تلك الإصدارات الأمر الذي أشعل الطلب عليها وولد إيرادات كبيرة لوكالات التصنيف الكبرى.¹

وحسب هيئة التحقيق في الأزمة المالية التي تتولى التحقيق في أسباب الأزمة المالية، قامت وكالة موديز لوحدها بتصنيف ما قيمته 4.700 مليار دولار من الأوراق المالية المدعومة بالرهون السكنية خلال الفترة ما بين عامي 2000 و2007، إضافة إلى قيامها بتصنيف ما قيمته 736 مليار دولار من التزامات الدين المضمونة.²

حسب " فيل انجلدس " رئيس هيئة التحقيق في الأزمة AAA أن وكالة موديز كانت مصنعا لتصنيفات

المالية، حيث أدى توسعها إلا أن يقفز سعر سهمها ستة أضعاف في 2000 م إلى 2007م، و بهذا فان الاتهام الكبير إلى وكالات التصنيف الائتماني العالمية، حيث أثرت في الآونة الأخيرة العديد من الشكوك و المخاوف بشأن مدى مصداقية و شفافية تلك الوكالات. و لم تأت تلك الشكوك من فراغ بعد أن كشفت الأزمة المالية العالمية عن وجود عيوب كثيرة، و كذلك الإجراءات المتبعة في هذه التصنيفات .

و إجمالاً، فان إخفاق وكالات التصنيف الائتماني العالمية في خضم أزمة الرهونات العقارية يظهر جانبين أساسيين هما:

✓ التصنيفات الائتمانية المضمخة لأوراق المالية المرتبطة بالرهن العقاري:

ساهمت في حدوث الأزمة المالية من خلال ما يلي:³

– زيادة إصدار الأوراق المالية المركبة ذات المخاطر المرتفعة، مثل الأوراق المالية المضمونة بالرهون العقارية،

¹ زكريا باسي، الأزمة المالية العالمية الجذور و أبرز الأسباب و العوامل المحفزة، و الدروس المستفادة من منظور الاقتصاد الإسلامي، مؤتمر الجنان حول: الأزمة المالية العالمية و كيفية علاجها من منظور الاقتصاد العربي و الإسلامي، طرابلس، لبنان، 13:14 مارس 2009، ص ص 11-12 .

² Aline fan diwan, severe impact if a new era in the international credit rating agencies. Financial times, at site: <http://www.ueqt.com/vb:thread/309833.html> consulté le 12:24:2018.

³ مداني أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 58-59.

- انخفاض نسبة الأصول التي يجب أن تحتفظ بها المؤسسات المالية، وهذا أدى إلى زيادة مستوى المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها هذه المؤسسات،
- حدوث الصدمات للمؤسسات المالية، حيث أثرت على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية و أدت إلى حدوث مشكلات في السيولة.
- ✓ عدم تعديل درجات التصنيف الائتماني لعدد من المؤسسات المالية قبل حدوث الأزمة الحالية بقليل:

تم تصنيف ديون العديد من المؤسسات المالية التي لعبت دورا رئيسيا في الأزمة ضمن درجة الاستثمار، حيث أن هذه المؤسسات كانت تحتفظ بالأوراق المالية المضمونة بالرهون العقارية، أو تأمين عليها، لم يتم إعادة تقييمها حتى أوت 2007، باستثناء بنك "ليمان برانرز" و الذي تم تخفيض تصنيفه. كما أن شركة American International Group AIG حصلت على تصنيف ائتماني مرتفع ضمن درجة الاستثمار من قبل جميع وكالات التصنيف الائتماني العالمية و ذلك قبل يوم واحد من محاولة إنقاذها. و يوضح الجدول التالي درجات التصنيف الائتماني لعدد من المؤسسات المالية قبل يوم واحد من إفلاسها و إنقاذها.

الجدول (05) : يوضح التصنيف الائتماني لعدد من المؤسسات المالية قبل يوم واحد من إفلاسها أو إنقاذها.

الشركة	التاريخ	الحالة	موديز	ستاندر آند بورز	فيتش
ليمان برانرز	15:09:2008	إعلان حالة الإفلاس	A2	A	A+
ALG	16:09:2008	حصل على قرض بقيمة 85 مليار دولار من البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي مقابل حصة بلغت 79,9%.	A2	A-	A

الفصل الثالث: وكالات التصنيف الائتماني وعلاقتها بالأزمات المالية

AA-	AA-	Aa3	حصلت على 20 مليار دولار و تلقي ضمانات على 300 مليار دولار موجوداته من وزارة الخزانة الأمريكية.	23:11:2008	سي تي غروب
A+	A	A2	حصول صفقة للتملك من قبل بنك Bank of America	14:09:2008	Merrill Lynch
BBB	BBB	Baa1	حصول صفقة شراء من قبل JPMORGAN	16:03:2008	Bear Steams

SOURCE :Financial Crisis Inquiry commission, “ Credit Ratings and the Financial Crisis”, Financial crisis Inquiry Commission, Washington,D.C.210,p39.

تحليل الجدول:

يبين الجدول أعلاه التصنيف الائتماني لبعض المؤسسات المالية قبل يوم واحد من إفلاسها أو إنقاذها و بهذا نجد أن وكالات التصنيف الائتماني قد قدمت تصنيفات ضمن درجة الاستثمار ذات جدارة ائتمانية من متوسط إلى مرتفعة و كذلك جدارة ائتمانية متوسطة إلى أقل منها لمؤسسات في حالة إفلاسها أو تم إنقاذها بضخ الأموال أو شرائها مثل حالة بنك ليمان براذرز، باعتباره أكبر البنوك الموجودة في العالم كان في حالة إفلاس لكن وكالات التصنيف الائتماني أعطت له تصنيف ذو جدارة ائتمانية متوسطة إلى مرتفعة، و نفس الشيء بالنسبة لمؤسسة AIG و هي تعتبر أكبر شركة تأمين أمريكية كان لديها تصنيف ائتماني مرتفع ضمن درجة الاستثمار حصلت عليه من قبل جميع وكالات التصنيف الائتماني وهذا قبل يوم واحد من محاولة إنقاذها حيث أن الجدول يبين أن وكالات التصنيف قد أخفقت في توقع الأزمة المالية قبل حدوثها لكنها لم تقم بأي تعديل على درجات التصنيف الائتماني لهذه المؤسسات قبل حدوث الأزمة بأيام قليلة، مما

سبق من التصنيفات و ما وقفت عليه الأزمة تبين لنا عدم صحة درجات التصنيف التي منحتها وكالات التصنيف الائتماني العالمية لبعض المؤسسات وهذا بدوره أدى إلى تراجع مصداقية هذه الوكالات.

المطلب الثالث: أسس اعتبار وكالات التصنيف سبب في حدوث الأزمات المالية.

لقد واجهت وكالات التصنيف العالمية الثلاثة التي تستحوذ على 90% من الحصة السوقية فيما يخص نشاط التصنيف في الاقتصاد العالمي و هي : Fitch, Moody's, Standard & pour's إلى الكثير من الانتقادات بخصوص طبيعة أدائها ومدى حيادها و مصداقيتها وشفافيتها ما تمنحه من تصنيف لمختلف المؤسسات، حيث أن الكثير من المحللين يرى أن وكالات التصنيف العالمية ساهمت من خلال عدة أسباب في تغليب المتعاملين و دفعهم إلى اتخاذ قرارات استثمارية خاطئة، نتج بهم إلى الوقوع في حالة الإفلاس، امتدت نتيجة العولمة المالية إلى مختلف المتعاملين نظرا لترابط و تشابك العلاقات المالية، لكن الأزمة الأخيرة أثبتت في هذه المهمة، فقد قامت وكالات التصنيف بتقديم AAA لمعظم الأوراق المالية المسندة إلى قروض عقارية من نوع Subprimes كما لم تسارع بتخفيض هذا التصنيف تدريجيا عندما بدأ السوق يتراجع بفعل حالات عدم الدفع، حيث أن هذه الوكالات تسببت في تعميق الأزمة حيث أقدمت على إجراء تخفيضات كبيرة مرة واحدة متسببة في انهيار السوق وحدث آثار كبيرة، حيث تبرز هذه الأسباب في ما يلي:

✓ عدم استقلالية وكالات التصنيف:

قضية استقلالية وكالات التصنيف العالمية احتلت مكانا بارزا ضمن اهتمامات المحللين و رجال السياسة بموضوع مساهمة هذه الوكالات في التسبب في الأزمة المالية العالمية، حيث يرى المتعاملون أن هذه الوكالات أصبحت تتعامل بحيادية حيث أنها تميل إلى التعامل مع المؤسسات المصدرة للسندات، بدل التعامل مع الأطراف الراغبة في الاستثمار في هذه السندات، وذلك من أجل الحصول على مداخيل مناسبة، فالمؤسسة لها يزيد طلب طرح سندات سوف يتوجب عليها اللجوء إلى وكالات التصنيف من أجل الحصول على تصنيف جيد، من أجل طمأنة المتعاملين على التعاقد معها و بالتالي حصولها على التمويل الكافي.¹

✓ الاعتماد في حساب احتمال عدم الدفع :

¹ Maurice Mullard, the Credit Ratings agencies and their Contribution to the Financial crisis, the political Quarterly, vol-83, No1, January-March 2012, p80.

بالنسبة للسندات الصادرة عن المؤسسات على فترة طويلة و معلومات تاريخية، و هذا ما يجعل التوقع ذو مصداقية و دقة كما نجد تقييم توقعات عدم الدفع بالنسبة للسندات الموجهة للقروض العقارية، يقتصر على معلومات حديثة لحدثة هذه الأصول المالية، كما أن هذه المعلومات لم تشمل إلى على فترات الرواج لأن هذه الأوراق المالية لم تعرف انتقادات سابقة.

✓ **مقررات لجنة بازل 02:**

إن مقررات لجنة بازل 02 تنص على ضرورة اعتماد المؤسسات المالية على التقييم الخارجي، و هذا ما أذاب ها إلى الاستفادة من خبرة وكالات التصنيف، و الاستعانة بها في تقييم أصول البنوك الصغيرة التي لا تملك نماذج تقييم داخلي للأخطاء، هذا الأمر دفع البنوك و المؤسسات المالية إلى الضغط على الوكالات من أجل رفع مستوى تقييمها للسندات مقابل أن تمنح لها مداخل معينة تتيح لها مجال استثمار واسع.¹

و انطلاقا مما سبق فإنه يوضح لنا أن شرط الشفافية لم يعد موجود لدى وكالات التصنيف:

✓ **عدم تحديث النماذج و الأساليب المتبعة في تقييم المخاطر:**

نجد العديد من الخبراء و المحللين يشيرون إلا أن الزمن قد تجاوز ما تستند إليه وكالات التصنيف من طرق و أساليب حسابية في تقييم الخطر المرتبط بأصول الدين المتداولة في الأسواق المالية، و التي يعود بناءها إلى حوالي 30 سنة خلقت من قبل.² حيث أن هذه النماذج لم تأخذ بعين الاعتبار طبيعة هذا النوع من السندات، و التي لا يمكن تقييمها بنفس طريقة تقييم السندات العادية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية، وهذه المؤسسات تأخذ جودتها من المركز المالي للمصدر، في حين تقييم السندات الناتجة على توريق القروض العقارية يستند أساسا إلى الدورات الاقتصادية و بالتالي فإن قيمتها مرتبطة بشكل كبير بالأوضاع الكلية.

حيث أن سوق الأوراق المالية قد شهد تطورا كبيرا من ناحية سندات الدين المتداولة وخصوصا من حيث الابتكارات التي جاءت بها الهندسة المالية، حيث ظهر التمويل المنظم و الذي يهدف إلى تسهيل عملية التمويل و توفير السيولة للمتعاملين، و قد كان نتاجا لذلك تعقد العلاقات و المبادلات

¹ بن نعمون حمادو، طبيعة الإصلاحات المالية و المصرفية في أعقاب الأزمة المالية 2008، الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20—21 أكتوبر 2009، ص 120.

² Partnoy Frank : " **How and why credit ratings agencies are not like other galekeep**", Brookings Institution, 2006, p13.

المالية بين مختلف الأطراف و الأصول، و هو ما لم تواكبه وكالات التصنيف من ناحية أساليب و نماذج تقدير الخطر المرتبط بهذه الأصول المبتكرة، و هو الأمر الذي دفع إلى تطور الابتكارات المالية فيما يخص سندات الدين المركبة لأن المؤسسات رأت بأن وكالات التصنيف تمنح نفس التصنيف لسندات الدين بغرض النظر عن تركيبها و طبيعتها، زيادة على التحايل الذي تقوم به المؤسسات و عدم التطابق بين ما يعكسه الواقع الحقيقي لأصول الدين و تركيبها،المشار إليها في المستندات و الوثائق، كل ذلك نتج عنه سوء تقدير للخطر الحقيقي و بالتالي تقديم تصنيف لأصول معينة لمؤسسات يفوق حقيقة ما تعكسه وضعيتها المالية و مقدرتها الائتمانية.¹

بالإضافة إلى ما سبق توجد أسباب أخرى لإخفاقات وكالات التصنيف الائتماني:²

✓ القيوض المفروضة على مصادر إيرادات التحليل:

تحصل وكالات التصنيف الائتماني على الأرباح من كل تصنيف تقوم بمنحه، و تحصل على إيرادات بشكل دائم من عمليات التصنيف و التي تتراوح بين 50000 دولار أمريكي سنويا بالنسبة للإصدارات الصغيرة، و 150000 دولار أمريكي سنويا أو أكثر بالنسبة للإصدارات الكبيرة و تتضمن تكاليف التصنيف الرواتب و نفقات التنقل للمحللين الذين يقومون بزيارة الدول المعنية بالتصنيف مرة كل سنتين على الأقل في حالة التصنيف السيادي، كما أن وكالات التصنيف الائتماني تعتمد على البحوث التي تقوم بها الأطراف الأخرى مثل صندوق النقد الدولي، ووكالات التصنيف الائتماني الأخرى.....الخ، و ذلك من أجل الارتقاء بمعايير التصنيف الائتماني بشكل مستمر، رغم الجهود المبذولة في زيادة إيرادات التحليل و إصدار منهجيات متعلقة بكل نوع من أنواع التصنيف الائتماني، تبين أن أحد أسباب إخفاق وكالات التصنيف الائتماني كان نتيجة للإيرادات الغير كافية لجمع البيانات و التأكد منها و إجراء عملية التصنيف بشكل جيد.

✓ مخاطر المعلومات:

وكالات التصنيف الائتماني تواجه صعوبات عديدة حيث أن أصعب المخاطر هو مخاطر المعلومات لأن هذه الوكالات تحصل على المعلومات اللازمة من الدول المعنية بالتصنيف، حيث أنها تتأكد من هذه المعلومات باللجوء إلى صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، و جودة هذه

¹ Jonath Katz and others: op-cit, p 03.

² Ashok vir Bhatia, Sovereign credit Ratings Methodology, an Evaluation, IMF Working paper N02:170, New York, USA,2002,pp 43-47.

المعلومات و البيانات تعتمد على مستوى التعاون الموجود بين وكالات التصنيف الائتماني و قدرة الدولة على تزويدها ببيانات إحصائية دقيقة.

✓ مشكلة الحوافز الأخرى:

وكالات التصنيف الائتماني تتميز بقدرتها على الحفاظ على علاقات جيدة مع مصدري الأوراق المالية، و ذلك من خلال قواعد السلوك المهني التي تنظم عمل وكالات التصنيف تمنح محلي الائتمان من إعطاء نصائح لمصدري الأوراق المالية من أجل تحسين درجة التصنيف الائتماني فان وكالة من وكالات Moody's و S&P لا تقوم بتوظيف محلل قد عمل من قبل لدى الوكالات الأخرى أو عند وكالة Fitch و ذلك في اتفاقية موقعة بينهم، في حين تقوم وكالة Fitch بتوظيف محلل الائتمان الذي عمل Moody's و S&P .

كما توجد دوافع من أجل الحصول على إيرادات إضافية لوكالات التصنيف الائتماني و هذا ما أدى إلى حدوث تضارب في المصالح، من خلال استشارات التصنيف الائتماني التي تقدمها فوكالة AP § تقدم خدمة تقييم التصنيف في حين وكالة Moody's و Fitch تقدم خدمات إدارة المخاطر، و هذا يعني أن وكالات التصنيف تقوم بعملية التصنيف من جهة، و تقدم خدمات استثمارية من جهة أخرى.¹

¹ Jacques Attali, **la crise, et après ?** Librairie Arthème fayard, France, 2009,p129.

المبحث الثالث : متطلبات إصلاح و إيجاد بديل لوكالات التصنيف الائتماني لاجتناب الأزمات في النظام المصرفي العالمي مستقبلا.

لا شك أن اتهام وكالات التصنيف الائتماني العالمية بالمشاركة في إشعالها فتيل الأزمة المالية العالمية يساهم بشكل أو بآخر في إضعاف مصداقيتها و كذلك خفض درجة شفائيتها بل و طرح جملة من الاستفهامات هدفها ضرورة وجود هيئة رقابية لتقييم وكالات التصنيف الائتماني نفسها، حيث أنه ثبت بوضوح أن عملها يفتقر في كثير من الحالات إلى الشفافية، و رغم هذا إلا أننا لا نعتقد أنه سوف يتم توقيف هذه الوكالات عن القيام بعملية التصنيف الائتماني، لا سيما دورها الفعال في تشكيل البنية التحتية السليمة للأسواق المالية و في رفع الكفاءة و في دعم و مساندة عمل الأجهزة الرقابية للدولة، فالمهم في الوقت الحالي سن إصلاحات فعالة لتقويم عمل هذه الوكالات لجعلها وسيلة لمنع الأزمات و التنبؤ بها بدل أن تكون طرفا فاعلا في نشوئها.

المطلب الأول: الإصلاح بتقويم عمل وكالات التصنيف الائتماني القائمة.

وحتى يتم هذا الإصلاح يجب المرور بمجموعة من النقاط و المتمثلة في:¹

- قيام السلطات المحلية بالتشجيع على إنشاء المزيد من وكالات التصنيف الائتماني من خلال تخفيض القيود المفروضة عليها للارتقاء بصناعة التصنيف الائتماني و زيادة مستوى المنافسة و منع الاحتكار في هذه الصناعة، (فمن أصل 150 وكالة تصنيف ائتماني حول العالم إلا أنه لم تتمكن سوى 5 وكالات فقط من الحصول على ترخيص كم لجنة الأوراق المالية و التداول الأمريكية (S.E)

¹ www.albailalkuwaiti. Wordpress.com:2009573:10:10 consulté le 13:03:2018.

- منها 3 وكالات تصنيف ائتماني عالمية و هي وكالة موديز، ووكالة ستا ندر آند بورز ووكالة فيتش للتصنيف و التي تتحكم مجتمعة بأكثر من 80% من صناعة التصنيف الائتماني حول العالم).
- مجانية تضارب المصالح بإصدار قواعد السلوك المهني، حيث قامت المنظمة الدولية للأوراق المالية "L ,O,S,C,o" International Organization of securities Commissions، بإصدار تلك القواعد تلتزم من خلالها وكالات التصنيف الائتماني بالألا تتأثر بالعلاقات القائمة أو المحتملة مع الشركات أو أي طرف آخر في إصدار درجات التصنيف الائتماني بالألا تتأثر بالعلاقة القائمة أو المحتملة مع الشركات أو أي طرف آخر في إصدار درجات التصنيف الائتماني.
 - التزام وكالات التصنيف الائتماني بالمسؤولية في إصدار درجات تصنيف ائتماني دقيقة و زيادة قدرة المتعاملين في السوق على الحكم على جودة التصنيفات الائتمانية التي تمكنها، و بالتالي زيادة الثقة بوكالات التصنيف الائتماني.
 - زيادة شفافية المنهج و الإجراءات المتبعة في إصدار درجات التصنيف الائتماني، ومن أجل ذلك، طالبت المنظمة الدولية للجان لأوراق المالية وكالات التصنيف الائتماني أن تنشر المنهجيات التي تستخدمها في عملية التصنيف الائتماني، و أن تفصح عن قواعد السلوك المهني المتعلقة بها في إطار القواعد التي وضعتها لها و ذلك من أجل الارتقاء بالشفافية في صناعة التصنيف الائتماني و التي يشوبها الكثير من الغموض.

المطلب الثاني: التصنيف الشرعي و مبررات الحاجة إليه.

من المحطات البارزة في مسيرة العمل المصرفي الإسلامي في ظهور مؤسسات معنية بتصنيف المنتجات المالية الإسلامية بحيث يسمح تصنيف هذه المنتجات بإضفاء صفة الشرعية.

أولاً: مفهوم التصنيف الشرعي.

- ✓ التصنيف الشرعي: هو عملية عرضها توفير المعلومات و التقويم المستقل للانضباط الشرعي للمؤسسات المالية التي تتداول في الأسواق كالصكوك و نحوها.¹
- ✓ التصنيف الشرعي: هو عملية تستهدف المؤسسات و المنتجات لدعم الانضباط الشرعي فيهما على مستوى إصدار الفتوى و مستوى التطبيق العلمي ، من خلال وضع درجات

¹ عبد الستار أبو غدة، تصنيف المصارف الإسلامية و معايير الجودة الشاملة، المؤتمر الرابع للهيئات الشرعية، البحرين، 03 و 04 - 10-2004، ص 02.

لمستوى هذا الانضباط من شأنها أن تعكس الواقع الذي تعيشه المؤسسات و تعطي مؤشرا واضحا للمتعاملين عن ذلك.¹

التصنيف الشرعي هو عملية تهدف إلى الإلمام بمجموعة من الحقائق و المعارف المتعلقة بالمنتجات و المؤسسات من خلال انضباطها الشرعي و تطبيقها السليم في التعاملات من خلال وضع درجات لمستوى الانضباط الشرعي.

كما أن الهدف من التصنيف هو إعطاء المؤسسة أو المنتج مستواه الصحيح من الجودة النوعية لكي يعتمد المستثمرون و المملون على ذلك التصنيف في تحقيق المستوى النوعي من ناحية الالتزام بالأحكام الشرعية ذات العلاقة بالخدمات الإسلامية و المستوى النوعي من الملاءة و الائتمان طبقا للمقاييس المعتمدة في تجديد المخاطر.²

ثانيا: دوافع التصنيف الشرعي و مبررات الحاجة إليه.

✓ مضي على ظهور المصرفية الإسلامية ما يقارب نصف القرن و هي اليوم تعيش تطورا كبيرا، إذ تحقق معدلات نمو عالية، وبتزايد عدد المؤسسات المالية الإسلامية و تلك التي تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية يوما بعد يوم، و قد واكب ذلك كله تنوع و تعدد في المنتجات المالية الإسلامية و أصبحت أكثر تعقيدا و تتضمن تفاصيل كثيرة و مبتكرات يصعب الإحاطة بجميع تفاصيلها من قبل المتعاملين مع هذه المؤسسات المالية.³

✓ و مما لا شك فيه أن الجانب الشرعي هو الأهم في تحقيق الهوية الإسلامية للمؤسسات و المنتجات المالية الإسلامية مع عدم إغفال الجانب الائتماني الذي هو محل اتفاق في الصناعة المالية عموما، ذلك لأن التفضيل الذي يبديه العملاء للمؤسسات و المنتجات المالية الإسلامية على المنتجات التقليدية إنما هو راجع إلى جانب المشروعية و إلى حرصهم على تجنب الكسب الحرام، فلا بد أن يكون هذا العنصر قابلا للقياس، ولا بد من وجود طريقة للحكم على تلك المؤسسات و المنتجات بناء على مشروعيتها إذ لا يتصور أن تكون جميعها عند نفس المستوى.

¹ عبد الباري مشعل، سبل دعم جهود المؤسسات المعنية بالتصنيف للمؤسسات المالية الإسلامية مؤتمر المصارف الإسلامية الواقع و

المأمول، دائرة الشؤون الإسلامية و العمل الخيرية، دبي المنظم خلال 31 ماي 2009 و 02 جوان 2009، ص 05.

² عبد الستار أبو غدة، مرجع سبق ذكره، ص 02.

³ نفس المرجع، ص 04.

✓ إن الفجوة القائمة بين النظرية المصرفية الإسلامية و بين واقع التطبيقات على المنتجات المالية الإسلامية تمثل أهم دوافع التصنيف الشرعي و الحاجة إليه بغرض تحفيز المؤسسات للتناغم مع النظرية المصرفية الإسلامية.¹

فالنظرية المصرفية الإسلامية قامت النظرية بالتأكد على المشاركة و المضاربة على أساس أنهما تمثلان جوهر العمل المصرفي الإسلامي في جانب استقطاب الأموال و توظيفها وهما مصدر تميز العمل المصرفي الإسلامي عن العمل المصرفي التقليدي، في حين أن الواقع يشير إلى استبعاد التطبيقات على المنتجات المالية الإسلامية عن جوهر المشاركة و المضاربة و آثارهما و آثارهما التمويلية إلى صيغ شرعية أخرى لا تعكس بشكل واضح الآثار الايجابية للعمل المصرفي الإسلامي على النظام المصرفي و الاقتصادي كما هو الحال عن المشاركة و المضاربة، اقتراب المنتجات المالية الإسلامية من المنتجات التقليدية شكلا و مضمونا كما في حالة الوكالة المقيدة بالشراء و البيع على النفس مع التزام الوكيل بالعائد محدد التمويل، و كذلك التوريق و المرابحة و بطاقات الائتمان الإسلامية.

ثالثا: دواعي إنشاء وكالات للتصنيف الشرعي.

لقد أدى الاهتمام المتزايد للمتعاملين بالمعاملات و المنتجات المالية الإسلامية دافعا لضرورة وجود وكالات تصنيف إسلامية تقوم بتصنيف هذه المنتجات بهدف منح ثقة المتعاملين للتعامل بهذه المنتجات.

تعتبر وكالات التصنيف الإسلامي شركة أو هيئة تصدر تصنيفا شرعيا يعني بمدى مطابقة عمل أو خدمات العميل الراجح من أحكام الشرع بطلب من العميل، شركة كانت أو هيئة أو فردا، أو بقصد بيان إجراء ذمته أمام عملائه من الوقوع في المعاملات المحرمة أو المشبوهة شرعا أو لبيان الحكم الشرعي لفئة من الناس المحتاجين لذلك.²

إن الاطمئنان على السلامة المصرفية الإسلامية عموما و توفير القدر اللازم من الحماية للموجودات و الحقوق المالية للعملاء و دفع الالتزام بمقررات المؤتمرات العالمية لتنظيم العمل المصرفي التقليدي و الإسلامي من المتطلبات الرئيسية على المستويين المحلي و الدولي، حيث تتجاوز البنوك بعلاقتها الحدود

¹ عبد الباري مشعل، مرجع سبق ذكره، ص 22-24.

² شركة الفاروق للمطابقة و التصنيف الإسلامي: مفهوم عمل شركات التصنيف على موقعها الالكتروني:

السياسية و الجغرافية للدول، فوجود نظام فاعل لتعزيز الضوابط و المعايير الخاصة بالشفافية و الإفصاح في المصرفية الإسلامية يبقي محل اهتمام البنوك بالدرجة الأولى ولكن ما يعرقل بعض هذه الجهود أن ما تقوم به الوكالات العالمية للتصنيف الائتماني يعمل أحيانا دور البنوك الإسلامية في تقديم المعلومات الصحيحة للعملاء.

كما أن الصناعة المالية الإسلامية تقادت منذ فترة أن تصطدم مع وكالات التصنيف الائتماني العالمية و يرجع ذلك إلى ما يلي:¹

- ليس من مهام وكالات التصنيف الائتماني العالمية إجراء تصنيفات للصناعة المالية العالمية؛
- إن فهم معظم الوكالات العالمية للصناعة المالية الإسلامية عموما و لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي خصوصا لا يزال في بدايته بالنظر إلى حداثة التجربة المصرفية الإسلامية،
- إن الخبراء الماليين الإسلاميين وجدوا أنفسهم في مواجهة مع الكيفية التي يتم بها التصنيف غير الملم بالتكافل الإسلامي و الصكوك الإسلامية و التمويل الإسلامي القائم على المشاركة في تحمل الأخطار و هو البديل على التمويل التقليدي بفائدة؛
- تجمع وكالات التصنيف الائتماني التقليدية على أنها تأخذ في الاعتبار عن التصنيف الائتماني للصكوك مبدأ شرعية الصك من عدمه، لأن الحكم على شرعية الصك من عدمه هو عمل الهيئات الشرعية، و الحقيقة أن هذا خلل غير مقبول في مبدأ التصنيف نظرا لكون المخاطر الشرعية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار عن تصنيف قرارات المجامع الفقهية و المؤسسات الاجتهاد الجماعية، أو بنيت على رأي قوي فيه خلاف بين العملاء سيؤدي إلى عدم الاكتتاب بها أو شرائها من قبل المستثمرين نظرا للشكوك التي تحيط بشرعيتها، مما ينتج عنه تراجع سيولة هذه الصكوك (أي انخفاض القدرة على تداولها).

و ترجع الأسباب الدافعة إلى إنشاء وكالات إسلامية للتصنيف الشرعي للصكوك و المؤسسات المالية

كبديل عن وكالات التصنيف الائتماني التقليدية إلى ما يلي:²

¹ المجلة المصرفية الإسلامية، التصنيف الائتماني للبنوك الإسلامية.....أين المعايير الإسلامية؟، العدد 11، شوهد يوم

14:04:2018، ص 25.

² مداني أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 60.

- معاملة مؤسسات التصنيف الائتماني الصكوك على أنها أدوات دين وعدم مراعاة الخصوصية التي تتمتع بها الصكوك عن سندات الدين التقليدية، حيث تمثل حصص ملكية في الأصول المكونة للصك بخلاف السندات التي لا تمثل أي حقوق ملكية.
- عدم وجود الخبرات الشرعية المؤهلة داخل مؤسسات التصنيف الائتماني التقليدي لإيضاح هذا الجانب و بالتالي فان هذه المؤسسات تتأى بنفسها عن الخوض في هذا المجال.
- عدم وجود معايير شرعية واضحة و موحدة للصكوك ويمكن لمؤسسات التصنيف الائتماني تطبيقها و الاحتكام إليها.¹

المطلب الثالث: وكالات التصنيف الإسلامية و قواعد عملها.

إن الاختلاف الحاصل بين التصنيف الشرعي و التصنيف الائتماني يتجلى في منح التصنيف الائتماني الشركات درجة، بالنظر إلى جودة الأصول التي تمتلكها من حيث قوة الضمانات التي تلجأ إليها، و مدى القدرة على اللجوء إليها، أما التصنيف الشرعي فيكون على درجات أيضا، لكن هذه الدرجات لا تعكس معايير ائتمانية، و إنما تعكس معايير شرعية. كما أنه توجد محطات بارزة في مسيرة العمل المصرفي الإسلامي، ما أدى بذلك إلى ظهور مؤسسات معينة بتصنيف المؤسسات و المنتجات المالية الإسلامية، و هي تدل على إدراك القيادات و المؤسسات الساهرة على العمل المصرفي الإسلامي للمرحلة المتقدمة التي وصلت إليها الصناعة المالية الإسلامية، ومدى حاجتها للجودة و الإتقان، و الالتزام الشرعي في الأسس الشرعية النظرية، و الممارسات و التطبيقات العملية. حيث أن فكرة التصنيف للمؤسسات و المنتجات المالية الإسلامية، هي انعكاس لاهتمام المتعاملين بهما بجانبين، هما:

- الالتزام الشرعي و متطلباته؛
- الملاءة المالية: يولون العملاء أهمية كبرى إلى أكثر المؤسسات و المنتجات التزاما بالشرعية، و أكثرها أمانا من حيث القدرة و الملاءة المالية.

رغم أهمية التصنيف الائتماني و الشرعي لدى المؤسسات المالية الإسلامية و عملائها على حد سواء، إلا أن هذه المؤسسات المالية الإسلامية التي تقدم خدمة تصنيف المؤسسات

¹ لاحم الناصر، التصنيف الائتماني و الخلاف الفقهي حول الصكوك، جريدة العرب الدولية، العدد 10647: بتاريخ 22:01:2018.

و منتجاتها مازالت في بداية عملها و يوجد نوع آخر فهو في قيد التأسيس،¹ ولم تخر على القبول العام التي حصلت عليه شركات التصنيف الائتمانية العالمية، مثل "ستاندر آند بوررز" و "موديز" و "فيتش" و نحوها.

إن مؤسسات التصنيف الإسلامية القائمة لا تتعدى ثلاث مؤسسات و المتمثلة في:²

1- وكالة التصنيف الماليزية: الخاصة بتصنيف الشركات الإسلامية الماليزية.

2- الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف: تعتبر من أقدم مؤسسات التصنيف الإسلامية (2006)،

انطلقت من البحرين، و التي قام بتأسيسها عدد من البنوك الإسلامية و مؤسسات التصنيف الائتماني، من طرف البنك الإسلامي للتنمية، وهدفها خدمة القطاع المالي المصرفي الإسلامي، و ذلك عبر توفير تقييم مستقبل عن فعاليات و منتجات هذا القطاع لمصلحة المستثمرين من جهات و أفراد. حيث أن هذه الوكالة تقدم نوعين من التصنيف، هما:

- تصنيف فني (ائتماني): و الهدف منه هو إبراز القوة و الملاءة المالية للمصرف الإسلامي و منتجاته.

- تصنيف شرعي: الهدف منه هو إبراز مدى مرافقة المصرف الإسلامي أو منتجاته للمتطلبات الشرعية، و التزامه بتوجيهات هيئته الشرعية.

وحسب الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف، فإنه ليس من أغراض التصنيف الشرعي بيان الحكم الشرعي في المنتجات المالية الإسلامية، ولا التعقيب على قرارات الهيئات الشرعية في المصارف و المؤسسات المالية، أو الاستدراك على الفتاوى الصادرة منها، ذلك لأن التصنيف الشرعي مقتصر على تلك المؤسسات و المنتجات، التي تشرف على أعمالها، لكن هذا لا يعني أن مجلس التصنيف و اللجان المتفرعة عنه لن تهتم بالحكم الذي تتوصل إليه الهيئات، ولن تلتفت إلى ما قد يبديه خبراءها من تحفظات، بل على العكس سيكون تقييمه ذو تأثير على التقييم الموضوعي الذي تتبناه الوكالة منهاجاً.

و حول منهجية التصنيف لدي الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف، فإنها تخص بالدرجة الأولى بتقييم الانضباط الشرعي في عمل المؤسسة المالية، أو النوعية الشرعية للمنتجات المالية و غيرها، و يقوم هذا التقييم

¹ من ضمن شركات المطابقة و التصنيف الإسلامي في التأسيس: شركة الفاروق للمطابقة و التصنيف الإسلامي، مرجع سبق ذكره.

² نورة علال، رقابة مؤسسات التصنيف الإسلامي في بدايتها و لم تحز القبول، دريدة الرؤية الاقتصادية 2009:09:25، دبي، على

الموقع. http://www.alroya.com: mode:34642.

على سلم يتكون من 1000 نقطة، ويتم تقويم المصارف الخاضعة للتصنيف الائتماني حسب منهجية الوكالة، وفقا لمعايير لعل أهمها الهيئة الشرعية، و الرقابة الشرعية لدى المؤسسة، و المعايير الشرعية المحاسبية، و التدريب و الموارد البشرية، و صيغ التمويل لدى المؤسسة.

3- الهيئة الشرعية للرقابة و التصنيف: فان هذه الهيئة لم تتجاوز سنتين على إطلاقها، و ذلك بإجماع

الجمعية العمومية للمجلس العام للبنوك الإسلامية C,I,B,A,F,I في جدة. ومن أهم اهتمامات هذه الهيئة مراجعة الأسس النظرية و الشرعية التي تقوم عليها المنتجات المالية الإسلامية، وكذلك التأكد من سلامة التطبيق العملي للمنتجات و موافقتها للمبادئ و الأحكام الشرعية و رغم التشابه بين المؤسستين السابق ذكرهما، غير أن هناك فرق واضح بينهما فالوكالة تعني بما أطلقت عليه "تصنيف الجودة الشرعية"، وهذا التصنيف ينظر إلى المتطلبات الإدارية في مجمله و معايره، خلافا للتصنيف الشرعي ل " الهيئة الشرعية للرقابة و التصنيف"، الذي يقوم على تصنيف مدى الالتزام الشرعي، من خلال الفحص التفصيلي لجميع الأسس النظرية الشرعية و التطبيقية التي يقوم عليها المنتج.

بالإضافة إلى ما سبق تجدر الإشارة إلى أن الصناديق الاستثمارية الإسلامية تخضع لمعايير إضافية، و تتمثل في وجود إجراءات معتمدة للتطهير من المكاسب المحرمة و غرامات التأخر و التسويق، إضافة إلى محتوى نشر الصندوق ووثائق الإصدار.

و على الرغم من أن تعليمات "الهيئة الشرعية للرقابة و التصنيف" و "الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف ليست ملزمة للبنوك و المؤسسات المالية الإسلامية إلا أن الحاجة اليوم هي جد ملحة لتعزيز العلاقات بين مجلس الخدمات المالية الإسلامية و البنوك المركزية، كما يجب أن تكون هناك اتفاقية بين "الهيئة الشرعية للرقابة و التصنيف" و "الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف" من جهة، والقيادات التنفيذية للبنوك المشكلة للجمعية العامة للمجلس العام من جهة أخرى، حتى تعطي هذه البنوك الأولوية للعمل بتوجيهات المؤسستين في معايير التصنيف الأكثر وزنا، وضبط آليات التنفيذ، و ضمان الانضباط المؤسسي و الداري على مستوى المؤسسات و المنتجات.

4- شركة الفاروق للمطابقة و التصنيف الإسلامي:

وهي قيد التأسيس و بالتالي، حتى تصبح وكالات التصنيف الإسلامي بديلا منافسا لوكالات التصنيف التقليدية لابد من إرادة قوية و صادقة للنهوض بهذا البديل، و توفير المناخ المناسب له

بإنشاء أسواق مالية إسلامية، و إمدادها بالمنتجات و الأوراق المالية الإسلامية، و بعث الثقة و المصدقية في تلك الوكالات بإعطائها الاستقلالية المطلقة في عملها، مع التزامها بالشفافية الكاملة في إصدار درجات التصنيف و احترام مبدأ الشرعية في كل شيء.

و بحسب ما رأينا، فان التصنيف الشرعي للمؤسسات و المنتجات يستهدف دعم الانضباط الشرعي فيها، على مستوى إصدار الفتوى و مستوى التطبيق العلمي من خلال وضع درجات لمستوى هذا الانضباط، و التي من شأنها أن تعكس الواقع الذي تعيشه المؤسسات، و تعطى مؤشرا واضحا للمتعاملين على ذلك.

المطلب الرابع:متطلبات و شروط النهوض بوكالات التصنيف الإسلامية المالية.

إن انتشار رقة المصرفية الإسلامية كان دافعا لوجود نظام تصنيف شرعي يسعى إلى تحقيق الهوية الإسلامية للمؤسسات و المنتجات المالية المطابقة للشرعية، كما انه لا يمكن إغفال الجانب الائتماني، فظهرت بذلك مؤسسات معنية بالتصنيف المؤسسات و المنتجات المالية الإسلامية و التي تعد من الأماكن الواضحة في مسيرة العمل المصرفي الإسلامي، وهي تدل على إدراك المرحلة المتقدمة التي وصلت إليها الصناعة المالية الإسلامية. و مدى حاجة تلك الصناعة إلى الإتيان و الجودة و الالتزام الشرعي في الأسس الشرعية النظرية، و حتى يكون دور تلك المؤسسات ناجحا في التصنيف و كسب مصداقية شرعية، و تستطيع الحد و التحوط من مخاطر الأزمات المالية و حتى التنبؤ بها لابد من توفر الشروط و المتطلبات التالية:¹

- أن تهدف عملية التصنيف الشرعي إلى تعزيز الشفافية بشكل كبير، التي من شأنها تقليل المخاطر في الاستثمارات المتنوعة. فبروز شركات التصنيف الائتماني التقليدية على المستوى العالمي جاء بسبب ضغوط السوق بعد أن أدى تطور السوق و الأعمال و انتشار الشركات المالية و المصرفية بشكل عام، إلى زيادة احتمالية حدوث مخاطر عالية لهذه الشركات غير المصنفة، و بهذا جاءت الحاجة لإيجاد شركات تقوم بالتأكد من نشاط تلك الشركات. و الأمر نفسه بالنسبة للمصرفية و المالية الإسلامية التي تحتاج إلى التصنيف لإبراز مزيد من الشفافية، و القضاء على أي مزاعم قد يروج لها المشككون في تلك الصناعات الوليدة.

¹ جمال عباس زبيدي (الرئيس التنفيذي للوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف)، تصنيف الجودة الشرعية.. مطلب فرضه نمو قطاع المصرفية الإسلامية، مجلة المصرفية الإسلامية، العدد 11، 03:01:2010، ص 35.

- بما أن جانب المشروعية هو الفاصل في تفوق منتج على آخر بالنسبة للمتعاملين مع تلك الصناعات، فقد كان لزاما أن يكون هذا العنصر قابلا للقياس مع وجود طريقة للحكم على تلك المؤسسات و المنتجات بناء على درجة التزامها بعنصر المشروعية. حيث في غياب هذا القياس يعد بمثابة إعلان لتدهور النوعية الشرعية و تكون النتيجة أن يسود الحد الأدنى منها وليس الحد الأعلى. أما وجود معايير للتصنيف الشرعي فتكفل نجاح المنافسة في الارتقاء بالنوعية الشرعية و ليس تدهور هذا العنصر المهم في صناعة المصرفية الإسلامية.
- أن يكون الدور الرئيسي لوكالات التصنيف الشرعي في مجال التصنيف يتركز في تقييم مستوى التزام المؤسسات بالإجراءات المتبعة من قبل هيئات الرقابة الشرعية لديها من حيث الالتزام بنصوص و روح الشريعة الإسلامية. يضاف إلى ذلك أن تلك الوكالات تقوم بدراسة وجودة آلية لتقييم مدى التزام المؤسسة بمبادئ الشريعة وما إذا كانت لدى هيئة الرقابة الشرعية السلطة الكافية للدراسة و التقييم و كذلك المعلومات الكافية و الإمكانيات للقيام بمهامها.
- أن تكون جودة التصنيف الشرعي نظام تقييم شفافا يعتمد بشكل رئيسي على عناصر الموضوعية و عدم التحيز و الاستقلالية، كما يجب أن لا تهدف إلى إبداء رأي شرعي حول المنتجات المالية الإسلامية أو التعليق على هيئات الرقابة الشرعية للبنوك و المؤسسات المالية الإسلامية أو تصحيح ما تقدمه من فتاوى.
- أن تكون عمليات التصنيف على المؤسسات و الشركات المالية و المصرفية إجبارية، ومن تم تعميق على السندات وكل المنتجات المالية المعروضة للتداول. و ذلك على ضوء التطور الكبير في الأعمال المصرفية و المالية، ولا سيما مع النمو تشهد تلك الصناعة. و تأتي هذه الإجبارية باعتبار أن التصنيف يرفع من قوة المؤسسة و المنتج المصنف. و قد أصبح التصنيف اجباريا في عدد من دول العالم، و هو الأمر الذي جاء نتيجة حتمية لتطورات السوق، التي شددت على ضرورة تصنيف المؤسسات المالية و المصرفية بغية تحقيق الشفافية الكاملة أمام المتعاملين في السوق.
- الوصول لتصنيف دقيق يستلزم وجود آلية ملائمة لفلسفة وظائف البنوك الإسلامية كي تقوم بتقويم أدائها و تسهيل المقارنة بينها من ناحية حسن الأداء طبقا لمعايير الجودة الشاملة. و لتحقيق الشمولية في التصنيف يجب مراعاة تقويم كل من التمويل و الاستثمار و الخدمات، و الالتزام الشرعي في آن واحد. و من هذا يتم تقويم الأداء الفني للأعمال المصرفية المختلفة من حيث استيفاء

المتطلبات اللازمة لتحقيق الأهداف الخاصة بكل من المؤسسة و المتعاملين معها. ومن جانب آخر يتم تقويم الأداء الشرعي من حيث ضمان الالتزام بأحكام و مبادئ الشريعة الإسلامية.

خلاصة الفصل

مؤسسات التصنيف الائتماني هي مؤسسات ربحية خاصة تعمل على تزويد الأسواق المالية بمعلومات مستقلة عن قدرة المقترضين على سداد ديونهم في آجالها، من خلال منح درجات طويلة أو قصيرة الأجل للديون التي يتم تصنيفها.

و يسهل التصنيف المرتفع على الحكومات و الشركات الحصول على تمويل و قروض سواء من الأسواق الداخلية أو الخارجية ، وتتم عملية التصنيف بناء على معايير اقتصادية و محاسبية معقدة أهمها الربحية ، ثم الموجودات أو الأصول ، و التدفقات المالية التي توضح الوضع المالي للمؤسسة .

و هناك مؤسسات كثيرة تقوم بالتصنيف الائتماني ، ولكن أشهرها مؤسسات أمريكية ثلاث هي فيتش و موديز و ستاندر آندر بورز ، و التي تهيمن على سوق التصنيفات في العالم .

و قد اتهمت هذه المؤسسات الثلاث بالمساهمة بشكل جزئي في وقوع الأزمة المالية عام 2008 بخفض حجم مخاطر الاستثمارات في مجال الرهون العقارية بالولايات المتحدة ، كما وجهت إليها أصابع الاتهام في تفاقم أزمة الديون السيادية بمنطقة اليورو نتيجة ما أعلنته من تخفيضات متوالية لتصنيف عدد من البلدان المضطربة .

لقد كان لانتشار العمل المصرفي الإسلامي دافعا لوجود نظام تصنيف شرعي يسعى إلى تحقيق الهوية الإسلامية للمؤسسات و المنتجات المالية المطابقة للشريعة مع عدم إغفال الجانب الائتماني ، فظهرت بذلك مؤسسات معنية بتصنيف المؤسسات و المنتجات المالية الإسلامية ، و مدى حاجة تلك الصناعة الى الجودة و الإتقان و الالتزام الشرعي في الأسس الشرعية و الممارسات و التطبيقات العلمية في الوقت نفسه ، و من بين هذه المؤسسات الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف ، و التي كان من مهامها الوصول لتصنيف دقيق يضمن للمؤسسات المالية الإسلامية تعزيز أدائها .

خاتمة عامة

شهد الاقتصاد العالمي العديد من التطورات التي أثرت على طبيعة العلاقات من مختلف المتعاملين فيه، ولا سيما فيما يخص النشاط المالي، الذي يشهد تغيرات متسارعة زادت إلى تنامي المخاطر المالية به، وهو ما عزز من دور وكالات التصنيف العالمية، و التي تعد لاعبا أساسيا في الاقتصاد العالمي الراهن، فيما يتنامي دورها باعتبارها مؤثرة في مسار الاستمرار العالمية بشكل كبير، و بالرغم من فشلها في التنبؤ بالأزمة المالية العالمية 2008، وهو ما أثبت عدم مصداقية و شفافية هذه الوكالات وذلك بعد ما فشلت في وضع التصنيفات الائتمانية التي منحها لبعض البنوك و الشركات، إلا أن الدور الحساس التي تقوم به هذه الوكالات يجعلها دائما محل جدل في الأوساط الاقتصادية ، خاصة و أن الوكالات الثلاثة الكبرى و المتمثلة في: Moody's , Fitch , Standard & Pour's تتميز بخبرتها الطويلة في صناعة التصنيف الائتماني، و إمكاناتها الكبيرة المادية منها ، و البشرية، و التي سيطرت على ما بين 90% و 95% من الديون في العالم ،خصوص و أن هذه الوكالة أصبحت تتحكم في توجيه الاقتصاد العالمي، بخصوص مصدر هذه الإمكانيات ، وتمويلها و مدى تأثير ذلك على مصداقية التصنيفات التي توفرها لكن هناك دائما تساؤل إذ أن هناك من يعتبر أن هذه الوكالات تسعى لتحقيق مصالحها الخاصة و تعظيم أرباحها بغض النظر عن المستفيد و الخاسر من ذلك .

استهدفت الدراسات الراهنة دراسة دور وكالات التصنيف الائتماني في النظام المصرفي العالمي، ومن خلال دراستنا و تحليلنا لهذه الدراسة تمكنا من الخروج بالنتائج و التوصيات التالية:

أولاً: النتائج.

- 1- يعبر التصنيف الائتماني عن رأي وكالة التصنيف في تقويم الملاءة المالية و الرغبة بالوفاء بالديون و مقابلة الالتزامات المالية الحالية و المستقبلية بشكل كامل و في الوقت المحدد ، و تحدد درجة التصنيف الائتماني مستوى المخاطر المالية .
- 2- تزايد أهمية التصنيف الائتماني في النظام الاقتصادي العالمي لسيما بعد انفتاح الأسواق و اندماجها، و تغير دور المصارف، و توجه المستثمرين نحو استخدام أدوات مالية جديدة في الحصول على التمويل و تزايد الإصدارات من المنتجات المالية المركبة ذات المخاطر المرتفعة ، كما يستخدم التصنيف الائتماني في قياس وزن المخاطر، و التي من خلالها تحدد المتطلبات القانونية لرأس المال، و يلعب التصنيف الائتماني دوراً مهماً في تحديد كلفة التدفقات المالية للدول و مدى توفرها، فكلما ارتفعت درجة التصنيف الائتماني كلما تعددت مصادر الحصول على التمويل و انخفضت كلفته .

- 3- ارتفاع درجة التصنيف الائتماني يؤدي إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا لانخفاض مستوى المخاطر المالية، و تلعب وكالات التصنيف الائتماني دورا مهما في مساعدة المستثمرين في اتخاذ قرار الاستثمار، عن طريق تزويدهم بدرجة التصنيف الائتماني و تستخدم وكالات التصنيف الائتماني معايير كمية و نوعية في إصدار درجات التصنيف الائتماني، كما أنه لا توجد علاقة خطية بسيطة بين درجات التصنيف الائتماني و المتغيرات المستخدمة فيه .
- 4- افتقار وكالات التصنيف الائتماني التقليدية إلى الكثير من المصادقية و الشفافية و النزاهة، وعدم قدرتها على التفريق بين السندات الربوية و الصكوك الإسلامية، و بين التأمين التكافلي و التأمين التقليدي، يعني لم تأخذ المعايير الشرعية في الحسبان ضمن معاييرها العامة عند إجراء عمليات التصنيف، هذا الأمر يزيد من اتساع الصورة بين الصناعة المالية التقليدية و الصناعة المالية الإسلامية كما يخلق ظروف التكرار وقوع الأزمات .
- 5- عمليا ساهمت وكالات التصنيف الائتماني في صناعة أزمات الأسواق المالية ، سواء أزمات تسعينات القرن الماضي كأزمة جنوب شرق آسيا أو الأزمة المالية 2008، من خلال إخفاقها في إصدار التصنيفات الائتمانية لعدد من البنوك و المؤسسات المالية، و قيامها بأعمال تواطئية حولت الأوراق المالية من التصنيف " فاشل " الى التصنيف " ممتاز " .
- 6- على الرغم من أهمية التصنيف الائتماني و الشرعي لدى المؤسسات المالية الإسلامية و عملائها على حد سواء، إلا أن المؤسسات المالية الإسلامية التي تقدم خدمة تصنيف المؤسسات و منتجاتها مازالت في بدايات عملها و لم تحز على القبول العام ، الذي حازت عليه شركات التصنيف الائتمانية العالمية مثل موديز ، ستاندر أندر بورز و فيتش .
- 7- حاجة وكالات التصنيف الإسلامية للترشيد، و إلى الجودة و الائتمان و الالتزام الشرعي في الأسس الشرعية و النظرية و الممارسات و التطبيقات العملية .

ثانيا: التوصيات.

- 1- زيادة الوعي بأهمية التصنيف الائتماني و دوره المتزايد في أسواق رأس المال، و كذا للدول الشركات و المستثمرين و البنوك وغيرهم.
- 2- ضرورة حصول المصارف العامة و الخاصة على التصنيف الائتماني من قبل وكالات التصنيف الائتماني العالمية، وتحديد نقاط القوة تمنع بها المصارف نقاط الضعف التي تعاني منها.

3- تطوير المعايير التي تستخدمها وكالات التصنيف في إصدار درجات التصنيف الائتماني، لتواكب تطور أسواق رأس المال العالمية ، و زيادة الشفافية في عملها ، وزيادة الإشراف عليها من قبل الحكومة لتجنب حدوث تضارب المصالح و ضمان مصداقية التصنيفات الائتمانية، بالإضافة إلى زيادة المنافسة بين وكالات التصنيف الائتماني من خلال تخفيض عقبات التحول إلى السوق و تشجيع إنشاء المزيد منها .

4- على وكالات التصنيف الائتماني العالمية أن تقوم بعملية تقييم ذاتي بعد أن كشفت الأزمة العديد من الأخطاء في التصنيفات التي تمنحها.

5- ضرورة وجود رقابة ذاتية داخل وكالات التصنيف، و القيام بفرض عقوبات مشددة من قبل البنوك المركزية ووزارات المالية تجاه وكالات التصنيف، لا سيما تلك التي يثبت عدم التزامها بالمعايير الأساسية للتقييم .

6- ضرورة إيجاد وكالة مستقلة لكي تعطي تصنيف ائتماني لوكالة التصنيف.

7- رفع عدد وكالات التصنيف الشرعي الإسلامية كبديل منافس مع إدراج مستشارين من الشريعة مع شركات التصنيف لتسهيل عملية الفهم الجيد للمنتجات المالية الإسلامية كالصكوك الشرعية و التأمين التكافلي الإسلامي كإجراء استعجالي.

8- العمل على رفع كفاءة وكالات التصنيف الائتماني .

في الأخير لا نزعم أن بحثنا هذا قد استوفي جميع متطلبات الموضوع إذ لا شك أن هناك نقائص بسبب قيد الوقت و لكن نرجو أن نتدارك ذلك مستقبلا و أن تكون الدراسة الراهنة مقدمة لدراسات أخرى في هذا المجال ، و في هذا الصدد نقترح مواضيع للبحث مستقبلا و هي :

- واقع المسؤولية الأخلاقية لوكالات التصنيف الائتماني .
- أثر التصنيف الائتماني السيادي على اقتصاديات الدول النامية .
- التصنيف الائتماني و دوره في دعم الحوكمة المالية الدولية .

قائمة

المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب.

(أ) باللغة العربية:

- 1- أحمد سليمان خصاونة ، المصارف الإسلامية- مقررات لجنة بازل، تحديات العولمة، استراتيجية مواجهتها-، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث و حوار الكتاب العلمي، أريد، عمان، الأردن، 2008.
- 2- أحمد صلاح عطية، محاسبة الإستثمار و التمويل في البنوك التجارية، الدار الجامعية، مصر، 2003/2002.
- 3- أرشد فؤاد التميمي، " الأسواق المالية في إطار التنظيم و تقويم الأدوات"، اليازدي، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010.
- 4- أسامة كامل، عبد الغاني حامد، النقود و البنوك، مؤسسة لورد العلمية للشؤون الجامعية للنشر و التوزيع، البحرين، 2006.
- 5- إسماعيل أحمد الشناوي، عبد المنعم مبارك، اقتصاديات النقود و البنوك و المالية، الدار الجامعية، مصر، 2000.
- 6- الحاج طارق و فليح حسن، الإقتصاد الإداري، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- 7- الحسين فلاح حسن عداي، الدوري مؤيد عبد الله، إدارة البنوك مدخل كمي و استراتيجي معاصر، دار وائل للنشر ، عمان، الأردن، 2000.
- 8- برايان كويل، " تحديد مخاطر الائتمان "، سي أي بي بيلشبنج، الطبعة الأولى، فرانكفورت، 2000.
- 9- جمال لعمارة، المصارف الإسلامية، دار النبأ، الجزائر، 1996.
- 10- حربي محمد، موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد، الطبعة الثانية، دار زهران للنشر، عمان، الأردن ، 1997.
- 11- حسين بن علي، اقتصاديات النقود و البنوك (المبادئ و الأسس)، دار الكندي، عمان، الأردن، 2003.
- 12- حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف إستراتيجية تعبئة الودائع و تقييم الائتمان، الطبعة الأولى مؤسسة لوراق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2004.

- 13- خالد أمين عبد الله، إسماعيل الطراد، إدارة العمليات المصرفية (المحلية و الدولية)، دار وائل للنشر و التوزيع، البحرين، 2010.
- 14- خالد وهيب الراوي، إدارة العمليات المصرفية، الطبعة الثانية، دار المناهج للنشر، عمان، الأردن، 2003.
- 15- خباية عبد الله، الاقتصاد المصرفي (البنوك الإلكترونية، البنوك التجارية و السياسية النقدية) ، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008.
- 16- رشيد صالح عبد الفتاح، البنوك الشاملة و تطوير دور الجهاز المصرفي، دار النهضة العربية، 2000.
- 17- رونالد ما كينون ، النهج الأمثل لتحرير الاقتصاد ، الطبعة الأولى، الجامعة المصرية لنشر مؤسسة طابا، الأردن، 2002.
- 18- زكريا الدوري، يسري إسماعيل، البنوك المركزية و السياسات النقدية، دار اليازوني العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- 19- زيادة الخبيث، هناء الحنيطي، مدى مشروعية العمل بالتوريق و التوريق المصرفي المنظم، جامعة اليرموك، أربد، الأردن. بدون سنة نشر.
- 20- زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.
- 21- سامر بطرس، النقود و البنوك، دار البداية، عمان، 2008.
- 22- سامر جلدة، البنوك التجارية و التسويق المصرفي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، 2009.
- 23- شاكركزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- 24- شدا الخطيب، العولمة المالية و مستقبل الأسواق العربية لرأس المال، الطبعة الأولى، مؤسسة طابا، الأردن، 2002.
- 25- صادق راشد الشمري، إدارة المصارف الواقع و التطبيقات العلمية، دار الصفاء للنشر و التوزيع، الأردن، 2009.
- 26- صلاح الدين حسن السيسي، القطاع المصرفي و الاقتصاد الوطني، القطاع المصرفي و غسل الأموال، عالم الكتاب، القاهرة، 2003.

- 27- طارق عبد العال حمادة، التطورات العالمية و انعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- 28- طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، المكتبة العربية للنشر و التوزيع المنصورة، مصر، 2010.
- 29- عاطف وليم أنداروس ، أسواق الأوراق المالية بين ضرورات التحول الاقتصادي و التحرير المالي و متطلبات تطورها، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.
- 30- عاطف وليم أنداروس، السياسات المالية و أسواق الأوراق المالية خلال فترة التحول لاقتصاد السوق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005.
- 31- عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة و عمليات إدارتها، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2008.
- 32- عبد الحميد عبد المطلب ، العولمة الاقتصادية (منظمات، شركاتها، تداعياتها) ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- 33- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 2001.
- 34- عبد الحميد محمد الشورابي، إدارة المخاطر الائتمانية، منشأة المعارف للنشر، الإسكندرية، مصر، 2002.
- 35- عبد الرحمان يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.
- 36- عبد الغفار حنفي، الاستثمارات في الأوراق المالية: أسهم ، سندات، وثائق الإستثمار ، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2007.
- 37- عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف، الدار الجامعية، مصر، 2007.
- 38- عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998 .
- 39- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود و البنوك (الأساسيات و المستجدات) ، الدار الجامعية، مصر، 2009.
- 40- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة و اقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.
- 41- عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسي، النقود و المصارف و الأسواق المالية، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2004.

- 42- عماد محمد علي عبد اللطيف العاني، اندماج الأسواق المالية الدولية- أسباب و انعكاساته على الاقتصاد العالمي-، بيت الحكمة، بغداد، (العراق) ، 2012.
- 43- محمد صفوت قابل، الدول النامية و العولمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.
- 44- محمد عمر شابرا، نحو نظام نقدي عادل، دار البشير للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 1990.
- 45- مصطفى رشيد شيحة ، للاقتصاد النقدي و المصرفي، الطبعة الخامسة، الدار الجامعية، مصر ، 1985.
- 46- منير إبراهيم هندي، " أساسيات الاستثمار و تحليل الأوراق المالية (الأسهم و السندات) ، منشأة المعارف، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر، 2006.
- 47- ناجي التوني، مؤشرات الجدارة الائتمانية، جسر التنمية، العدد 44، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005.
- 48- نصر عبد الكريم و مصطفى أبو صلاح، المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل اثنين، جامعة بيروت، فلسطين ورقة عمل، 2007.
- 49- هشام جابر، إدارة المصارف ، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات ، مصر، 2008.
- (ب) باللغة الأجنبية:

- 1- Ahmed silim-Jean-Marie, Economie, 5eme édition ,dèmes, paris 1995 .
- 2- Boujelbene younes et chtiousi slim , liberalization financier et impact du développement financier sur la croissance économique en, tunisie , 2006.
- 3- Brry MJ ackson, “obtaining a Municipal Credit Rating “, UK Limited, London, 2006.
- 4- Dominique plihom, les enjeux de la globalisation financiere, Mondialisation au de la mythes, algas, casbah, 1997.
- 5- Eric Paget Blanc, nicolas paimvin , la notation financiers , Editin Donod ,Parice, Francek , 2007.
- 6- Estrella A, “Credit Ratings and Complementary Sources of Credit Quality Information” , Basel Committee on Banking Supervision, Working Papers, Bank of International Settlements, Basel, 2000.
- 7- Hossein Asghaian , “ Reformtion of the credit rating Industry -IS there a need ?”, Master thesis , land university , land , Sweden ,2005.
- 8- Jocques Attali, la crise et après ? librairie Arthème fayard, France, 2009.

- 9- Joyce Michel mounayar, "**Credit risk: the major delermination of credit risk ratings** ", American university of Beirut, libanoa, 2006.
- 10- Norbert Gaillart, "**Les agences de notation, la découvertes**", paris, février 2010.
- 11- Philippe D'avisen et Jean- pierre petite, "**Economie internationale la place ce des banques (broché)**", paris, dunod 1999.
- 12- Zuhayr Mikdashi, "**les banques a l'ère de la mondialisation**", edilion economie, paris, 1998.

ثانيا: مواقع الوكالة

- 1- Fitch Rating, "**Bank Rating Methodology** ", Fitch Rating, NY, 2004.
- 2- Fitch Rating, "**AG Lobal Rating Agency** ", Fitch Rating, NY, www, Fitch ratings, com.
- 3- Fitch Rating, "**The Sovereign Rating Service** ", Fitch Ratings, NY.
- 4- Fitch Rating, "**définitions of rating and other scales** ", Fitch Ratings new York, USA.
- 5- Fitch Rating, "**Sovereign Rating Methodology** ", Fitch Rating, NY, 2007.
- 6- Fitch Ratings, "**Country Ceilings** ", Fitch Rating, NY, 2006.
- 7- Moody's Investors Service, "**AGuide to Moody's Saveign Ratings Summary** ", Moody's Investons Service, NY, 2006.
- 8- Moody's Websiste: www. Moody's .Com.
- 9- Moody's Insvestors Service, "**Moody's Rating Symbols of & Definition**", Mood's Investors Service, New York, 2008.
- 10- Standard & poor's, "**Sovereign credit rating: Aprimer** ", the Mc Graw – hill Companies, NY, 2006.
- 11- Standard & poor's, "**Financial Institutions Criteria: Bank Rating Analysis Methodology profile** ", Standard and poor's, NY, 2004.

12- صندوق النقد العربي، "إدارة المخاطر التشغيلية و كفاءة احتساب المتطلبات الرأس مالية لها"،

صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، 2001.

13- صندوق النقد الدولي ، **دليل ميزان المدفوعات** ، الطبعة الخامسة واشنطن ، الولايات المتحدة

الأمريكية ، 1993.

14- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ، مناخ الاستثمار في الدول العربية،

2010.

15- إتحاد المصارف العربية ، العولمة المصرفية، العدد 239، المجلد العشرين ، 2000.

ثالثا: مذكرات تخرج.

- 1- إبتسام ساعد ، تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري و دوره في تمويل الاقتصاد ، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2009.
- 2- الشيخ ولد محمد عبد الله ، النظام المصرفي في ظل الإصلاحات الاقتصادية - دراسة حالة - مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية BMCI الموريتاني للتجارة الدولية البنك تخصص نقود و بنوك و مالية، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، 2011.
- 3- بريش عبد القادر، التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية و زيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، نقود و مالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.
- 4- بلعوز بن علي، اثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية - حالة الجزائر - رسالة دكتوراه، علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.
- 5- بن علال بلقاسم ، سياسة التحرير المالي و النمو الاقتصادي في الدول النامية : العلاقة القائمة بينهما و شروط نجاحهما، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الاقتصاد النقدي و المالي ، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014.
- 6- بوقافلة فاطمة الزهراء، تقييم كفاءة أداء المؤسسات المصرفية باستخدام أسلوب تحليل مغلق البيانات مذكرة ماجستير (غير منشورة) في نقود و بنوك ، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011.
- 7- بومنجل السعيد، إدارة تحديات العولمة المالية من منطلق الحكم الرشيد لتحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة الجزائر) ، السوق المالي بين النظري و التطبيق في إطار تجارب الدول العربية، جامعة عنابة 21، 22 أكتوبر 2008، عن الموقع الإلكتروني:

Islam fin. Go- form. Net / t 1843: topic.

- 8- رامي زعتري ، التصنيف الائتماني و أفاق تطبيقه في الاقتصاد السوري ، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2011.
- 9- سلام عبد الرزاق ، أثر التطورات المالية و النقدية في نهاية القرن العشرين على اقتصاديات الدول العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر ، 2006.

10- صوفان العيد ، دور الجهاز المصرفي في تدعيم و تنشيط برنامج الخصخصة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير فرع إدارة و مالية ، جامعة قسنطينة ، الجزائر، 2011.

11- طارق خاطر، قوى التغير الإستراتيجية في المجال المصرفي و أثرها على أعمال البنوك - دراسة حالة الجزائر - مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و تمويل، جامعة بسكرة، الجزائر، 2006 .

12- طارق عبد الله المحسين، أثر الكفاءة على تنافسية الجهاز المصرفي الأردني - دراسة قياسية (1997- 2004) مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤونه ، عمان، الأردن ، 2006 .

13- عبد الرزاق سلام ، القطاع المصرفي في الجزائر في ظل العولمة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 03 ، الجزائر ، 2013 .

14- فاطمة الزهراء نوي، تقييم كفاءة أداء البنوك الجزائرية باستخدام النسب المالية و نموذج خط التكلفة العشوائية خلال الفترة (2004 - 2008) ، مذكرة ماجستير تخصص العلوم المالية و المصرفية ، جامعة اليرموك ، الأردن، 2010.

15- محمد الجموعي قريشي، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية " دراسة نظرية و ميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة (1994 - 2003) ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2006 .

16- محمد السقيلي ، " المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفاعلة الصادرة على لجنة بازل للرقابة المصرفية سنة 1997 " ، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية 2005 .

17- نادية عبد الرحيم ، تطور الخدمات المصرفية و دورها في تفعيل النشاط الاقتصادي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع نقود و مالية، جامعة الجزائر 03 ، الجزائر، 2010 .

رابعا: المواقع الإلكترونية.

1- خالد فتحي ، تطبيق بازل 03 بحسن جودة : الأداء الرقابي للبنوك الإسلامية ، المستقبل على الموقع:

2- أحمد عبد الخالق، البنوك الشاملة، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

Http://www. Arablavin .of .com / resarehes AR/199. Doc Conculuté le 09/10/2010.

3- ماهي وكالات التصنيف الائتماني و كيف تعمل ؟ متوفرة على الرابط الإلكتروني:

Http:// www. Argaam. Com / article / article detail /224560.

4- ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، ستاندر أند بورز ، متوفرة على الرابط :

Http:// ar. Wikipedia, org .

5- ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، موسوعة موديز ، متوفرة على الرابط :

Http:// ar , Wikibedia , org / wiki %D9%85%D9%84%D9%81% Flag- of the -states .svg

6- فريد كورتل: الأزمة المالية العالمية و أثرها على الاقتصاديات العربية ، على الرابط الإلكتروني :

Http://www. Jiman. Edu. IB /conf / money/01/kourtel .PDF.

7- شركة الفاروق للمطابقة و التصنيف الإسلامي : مفهوم عمل شركات التصنيف على موقعها الإلكتروني:

Http:// www. Alforo qrating. Com / comapt.html.

8- www.albailakuwaiti .wordpress.com/2009573/10

خامسا:المؤتمرات و الملتقيات .

1- بلعزوز بن علي، مداني أحمد ، التصنيف الائتماني ، بين مسبب الأزمة المالية العالمية و البحث عن مخرج لها ، دراسة وضعية و شرعية، المؤتمر الدولي الرابع حول الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي ، الكويت ، أيام 15 ديسمبر 2010.

2- زكريا باسي ، الأزمة المالية العالمية لحدود و أبرز الأسباب و العوامل المحفزة ، و الدروس المستفادة من منظور الاقتصاد الإسلامي، مؤتمر الجنان حول : الأزمة المالية العالمية و كيفية علاجها من منظور الاقتصاد الغربي و الإسلامي ، طرابلس ، لبنان ، 13- 14 مارس 2009 .

- 3- صالح مفتاح ، رحالة فاطمة، تأثير مقررات لجنة بازل 03 على النظام المصرفي الإسلامي، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد و التمويل الإسلامي حول: النمو و العدالة و الاستقرار من منظور الإسلامي، تركيا، يومي 9-10 سبتمبر 2013 .
- 4- عبد الباري مشعل ، سبل دعم جهود المؤسسات المعنية بالتصنيف للمؤسسات المالية الإسلامية ، مؤتمر المصارف الإسلامية الواقع و المأمون ، دائرة الشؤون الإسلامية و العمل الخيرية، دبي المنظم خلال 31 ماي 2009 و 02 جوان 2009 .
- 5- عبد الستار أبو غدة، تصنيف المصارف الإسلامية و معايير الجودة الشاملة، المؤتمر الرابع للهيئات الشرعية، ، البحرين 02 و 03 /10/2010،.
- 6- عزاوي عمر، سايح زيد، إصلاح القطاع المصرفي في الجزائر عاملا للتحديث و النمو الاقتصادي، المؤتمر الدولي الثاني: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، ورقلة، 2008/12/11.
- 7- على بن عبد الله شهين، إدارة مخاطر التمويل و الاستثمار في المصارف، المؤتمر العلمي بعنوان الاستثمار و التمويل في فلسطين بين آفاق التنمية و التحديات المعاصرة، فلسطين، 2005 .
- 8- بشير بن عيشي ، عبد الله غانم ، أثار العولمة المالية على الأجهزة المصرفية ، - إشارة خاصة إلى المصارف الإسلامية- ، الملتقي الوطني الأول " المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية و الاقتصادية " ، المركز الجامعي بشار، الجزائر، 24- 25 أفريل 2006 .
- 9- بن بوزيد محمد، عربي ناصر صلاح الدين، أثر تحرير سعر الفائدة على حجم الادخار - حالة الجزائر- ، الملتقي الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة و البدائل المالية و المصرفية ، المركز الجامعي، خميس مليانة، الجزائر، 5- 6 ماي 2009.
- 10- بن ساحة علي، بوخاري عبد الحميد، التحرير المالي و كفاءة الأداء المصرفي في الجزائر، مداخلة مقدمة للملتقي الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011 .
- 11- بن نعمون حمادو، طبيعة الإصلاحات المالية و المصرفية في أعقاب الأزمة المالية ، جامعة فرحات عباس، سطيف ، الجزائر، أيام 20-21 أكتوبر 2009 .
- 12- بودخدخ كريم ، كراباش رحمة، دور وكالات التنقيب بين الحد من الأزمات المالية و التسبب فيها ، الملتقي الثاني حول الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة و تأثيراتها على اقتصاديات شمال إفريقيا، ، جامعة تبسة ، الجزائر، يومي 19- 20 جوان 2013 .

13- عبد الرحيم يبثتي وبن بوزيان جارية ، تقييم كفاءة أداء الجهاز المصرفي، الملتقي ، الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية و الاقتصادية، جامعة بشار ، الجزائر، 24-25 أبريل 2006 .

14- محمد بوزيان ، سيدي محمد شكوري ، التحرير المالي و أثره على النمو الاقتصادية، الملتقي الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية و الاقتصادية ، جامعة بشار، 24-25 أبريل 2006.

15- منصور زين، استقلالية البنك المركزي و أثرها على السياسة النقدية ، الملتقي الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية (الواقع و التحديات) ، جامعة الشلف، الجزائر، 14-15 ديسمبر 2004 .

سادسا: المجالات و المقالات.

(أ) باللغة العربية:

1- أبو سمر، التصنيف الائتماني أنواعه و درجاته، مجلة الاقتصادي، العدد 134، مارس 2014.

2- أحمد التيمي، معايير التصنيف الائتماني في المؤسسات المالية الإسلامية، مجلة المستثمرين متوفرة على الرابط الإلكتروني:

[Http : // mosgcc. Com/ mos/ magazine/ article. Phf? storyid = 1434](http://mosgcc.Com/mos/magazine/article.Phf?storyid=1434)

3- أحمد باشي، دور الحياة في محاربة التلوث، مجلة علوم اقتصاد و التجارة، طلبة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، العدد 09، 2003.

4- أحمد طلفاح ، الجدارة الائتمانية السيادي، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، أبريل ، 2005.

5- أحمد فطاح ، كيفية تصنيف الجدارة الائتمانية للمنشأة المالية ، " المعايير و طرق التقييم و بعض المشكلات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أبريل 2005 .

6- المجلة المصرفية الإسلامية، التصنيف الائتماني للبنوك الإسلامية..... أين المعايير الإسلامية؟ العدد11، 1/03/2009.

7- جبار عبد الرزاق، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي ، حالة دول شمال إفريقيا ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد07، جامعة الشلف، الجزائر، 2009 .

- 8- جبار محفوظ، وكالات التصنيف الائتماني، " مجلة المال و الصناعة «، بنك الكويت الصناعي، الكويت، 2004.
- 9- جمال عباس زبيدي (الرئيس التنفيذي للوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف)، تصنيف الجودة الشرعية... مطل يفرضه نمو قطاع المصرفية الإسلامية، مجلة المصرفية الإسلامية ، العدد 2010/03/01،11.
- 10- جميل عبد الكريم الجارودي ، المصارف الإسلامية في لبنان نشأتها معاملات الملكية و مستقبلها ، مجلة إتحاد المصارف العربية ، العدد : 307 بيروت ، لبنان ، جوان 2006 .
- 11- جوزيف طوبية ، التطور المالي و السياسات النقدية و المصرفية في منظمة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، العدد 283 ، لبنان ، 2004 .
- 12- حاجي موسي نسيمية ، علوى فاطم الزهراء ، أزمة الرهن العقاري على البورصات العربية خلال الفترة 2007-2008 ، مجلة الباحث ، العدد 08 ، بومرداس ، الجزائر، 2010.
- 13- حدة رايس و فاطمة الزهراء نوي ، قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية - دراسة حالة البنوك الجزائرية (2004 - 2008) ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث و الدراسات ، العدد 26 ، المجلد الأول ، جامعة القدس، فلسطين ، 2012 .
- 14- رباح عراية ، دور الصيرفة الشاملة في تطوير البنوك في الدول النامية مع الإشارة الى حالة مصر مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس ، جامعة الشلف، 2009.
- 15- رباح عراية، دور تكنولوجيا الخدمات المصرفية الالكترونية في عصره الجهاز المصرفي الجزائري، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 08، 2012.
- 16- زكي رمزي ، المخاطر الناجمة عن عولمة الأسواق المالية ، مجلة دراسات اقتصادية ، دار الخلدونية ، الجزائر ، العدد الثاني ، 2000 .
- 17- سعدون بوكبوس ، تهديدات و فرص للبلدان السائدة في طريق النمو ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد 05 ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، القبة ، الجزائر ، 2004 .
- 18- صالح مفتاح ، العولمة المالية ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة بسكرة، العدد 02، جوان 2002 .
- 19- عبد العزيز الدغيم ، ماهر الأمين ، أمين أنجرو ، التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عملية الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف السوري " ، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية المجلد 288 ، سوريا، العدد 03 ، 2006 .

- 20- عدنان أحمد يوسف، إضاعات مالية و مصرفية حول مفهوم السيولة، الكويت: معهد الدراسات المصرفية التوعية اجتماعات السلسلة الخاصة، العدد 05، 2012.
- 21- علي بدران، المصارف الإسلامية و التطورات المتسارعة ، مجلة إتحاد المصارف العربية ، بيروت ، لبنان ، العدد : 291، فيفري 2005 .
- 22- مجلة دراسات مالية و مصرفية ، الإشراف المصرفي في وفاق بازل 02 " ، إدارة البحوث و الدراسات و النشر ، مجلد 12 ، العدد الرابع ، 2004 .
- 23- مداني أحمد ، دور وكالات التصنيف الائتماني في صناعة الأزمات في الأسواق المالية و متطلبات إصلاحها ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية ، قسم العلوم الاقتصادية و القانونية ، العدد 10 ، جوان 2013 .
- 24- ناصر سليمان ، البنوك الإسلامية و اتفاقية بازل 03 المزبا و التحديات ، مجلة الدراسات المالية و المصرفية ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية ، عمان ، الأردن ، العدد العشرين ، 2012 .
- 25- نجار حياة ، اتفاقية بازل 03 و أثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، 2013 .

(ب) باللغة الأجنبية.

- 1- Abdullah. H,23-24 /10/2011 , basel 03 Impact on the II FS and the role of the IFSB , AA oifi word services Bank Annual Conference on I slamic Banking and Finance , , I slamic Financial Board ,23-24 October.
- 2- Agence de notation financiere, document sur ://www. Lafinance, pourtour. com/ nots- de la – finance/ agence – de notation .financier.
- 3- Aline Fan diwan, severe impact if a new era in the international credit ratings agencies, financial times, at site : Sttp://www.ueqt. com /Vb /thread 309833,ht ml consult 24/12/2018.
- 4- Alsayyaed , S ,M , Eh Alzurquan , S,T \$ Ahuod , S.F,(2015),the Readiness of Jordanian banks to Apply the Requirements of basel 03 Convention , International Business and Management .
- 5- Ashok vir Bhatia, Sovereign Credit Ratings Methodology, an Evaluation .IMF Working paper N02/170, New York, USA, 2002.
- 6- Ashokvir Bhatia, Sovereign Credit Rating Methodology, an Evaluation, IMF Working paper N02/170 New yerk, USA, 2002.

- 7- David D.w.& paul w.w.**Evaluating the efficiency of commercial bank: does our view of what banks do matter**?Federal reserve Banks of sauis review .vol 77,J/A,1995.
- 8- Deloitte & Touche, (2012), **Basel 03 and its impact on Bee transaction**, UK, a available at: [https://www. Google.dz/ search? q= Basel +03 +and +its+ impact +on +BEE +transactions&oq=Basel+03+and+its+impact+on +BEE+ transactions \\$aqs =chrom.... 69i57.12675 joju \\$sourceid=chrom \\$ie = UTF-8.](https://www.google.dz/search?q=Basel+03+and+its+impact+on+BEE+transactions&oq=Basel+03+and+its+impact+on+BEE+transactions&aqs=chrom...69i57.12675joju&sourceid=chrome&ie=UTF-8)
- 9- Financial crisis Inquiry commission, "**credit ratings and the financial crisis**", financial crisis Inquiry commission, Washington, D.C.2010.
- 10- Gautama sty and Randall Dodd, "**Credit Rating Agencies: their Report 6**, Derivatives Study Center, Washington, DC, 2003.
- 11- Gerad Caprio, Patrik Honohan and Joseph, **Financial Libalizajion: how far? How Fast? Tho**, Special Studies, 1999.
- 12- Gérard Gouguechon : les agences de notation 17 Janvies 2012 disponible sur : [Http : // alternatives – économigues, Fr / blogs/gadrey/files/ algences- de- notations](http://alternatives-économiques.fr/blogs/gadrey/files/agences-de-notations), PDF.
- 13- Hunter Richard and others, "**Inside the Ratings: What Credit Ratings Uean** ", Fitch Rating, New York, USA, 2007.
- 14- Ilanka Jospé et autre: "**les failles des agences de notation** ", 2012, doucument sur : [http ://www.infoguerre . fr / fichiers/ les failles des agences de notation 2012 pdf .](http://www.infoguerre.fr/fichiers/les_failles_des_agences_de_notation_2012.pdf)
- 15- Jonathan katz, and other: "**redit ratings agencies, no easy regulatory solution s**", the word bonk, oktober 2009.
- 16- Maurice Mullard, **the credit ratings agencies and their contribution to the financial crisis**, the political Quarterly, vol-83no01 January – march 2012.
- 17- Michel Henry Bouchet , Ephrain clark§ Bertand Gros Lambert , "**Contry risk Assessment : a guide to global investment Strategy** ", Wiley Finance new York , 2003 .
- 18- Nada Mona, Sovereign credit Ratings: Guilty beyond Reasonable Doubt? Lecture and Working paper Series no .01? American university of Beirut, 2005.
- 19- Ozkan . C, (2015), Regulatory and Supervisory Challenges of Islamic Banking After Basel 03, Comece Financial Cooperation Working Group Meeting ANKARA, the International Bank For Reconstruction and Development, Washington, USA.
- 20- Partroy Frank:" **how and Why Credit Ratings a gencies are not like other galekeep** ", Brooking Inotitution, 2006.
- 21- Pichaphp , c , Seksak , J, \$ pornsit , j, (2014) , Basel 03 , capital Stablity , risk- taking , ownership : Evidence From Asia , Journal of Multinational Financial Management .
- 22- Plaffarge mondialisation et mégabtés entre notions, revue déconomie et de statistique appliqué, revue trimestrielle par l'ins N=°01,2003.

- 23- Roger L .M. \$David D. V .modern. Money and banking, 3rd ed, Macgrhill, New York, USA, 1993.
- 24- Tannenwald R. Differences across first district banks in operational efficiency, 1995.
- 25- Thompson , E, Dodd- Frank and Basel 03 Skin in Game Divergence and why it is Good for the International Banking System , la wjournal , Volume 02 ,2012 .

سابعاً: المداخلات .

- 1- بن طلحة صليحة ، معوش بعلام ، دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية ، مداخلة مقدمة لملتقى المنظومة المصرفية و التحولات الاقتصادية - الواقع و التحديات - جامعة الشلف ، الجزائر ، يومي 14 و 15 ديسمبر 2004 .
- 2- عبد المنعم محمد ، الطيب حمد التيل ، العولمة و أثارها الاقتصادية على المصارف - نظرة شمولية - مداخلة مقدمة لملتقى الوطني الأول حول حسيبة بن علي ، الشلف ، الجزائر، 14-15 ديسمبر 2004 .
- 3- محمد العربي ساكر ، غانم عبد الله ، مداخلة بعنوان موقع الدول العربية من العولمة المالية ، المقدمة في إطار الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 21-22 نوفمبر 2006 .

ثامناً: الجرائد.

- 1- لاجم الناصر ، التصنيف الائتماني و الخلاف الفقهي حول الصكوك ، جريدة العرب الدولية ، العدد 10647 .
- 2- نورة علال ، رقابة مؤسسات التصنيف الإسلامي في بدايتها و لم تحز القبول ، جريدة الرؤية الاقتصادية . 25 /09 /2009 دبي على الموقع :

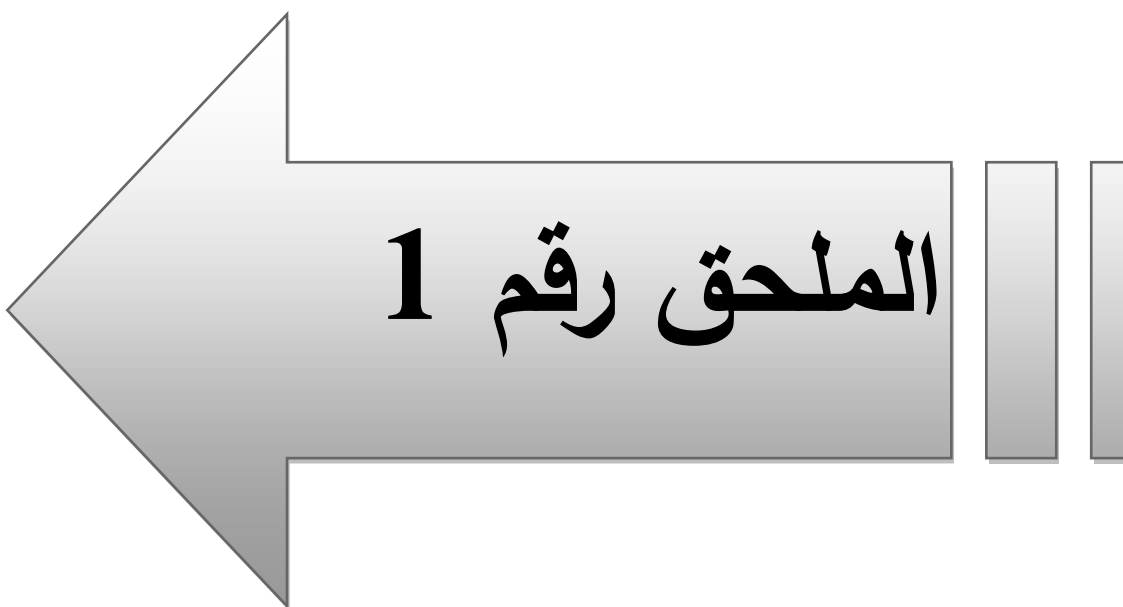
[http : // www .Alroya. Com / mode/ 34642](http://www.Alroya.Com/mode/34642)

تاسعاً: نشرات.

- 1- إضاءات ، اتفاقية بازل 03 ، نشرة توعية يصدرها معهد الدراسات المصرفية ، السلسلة الخامسة، العدد 05 ، الكويت ، ديسمبر 2012 .

2- نشرة توعية يصدرها معهد الدراسات المصرفية ، الكويت ، العدد الرابع ، نوفمبر ، 2010 .

الملاحق





قبل البدء بتعبئة النموذج، نأمل الإطلاع على الآتي:

1. يجب تعبئة النموذج بالكامل، ولن يقبل النموذج في أي حال من الأحوال ما لم يكن مكتملاً.
2. الضرورة البالغة بالالتزام بالشفافية التامة والمصادقية في جميع البيانات / المعلومات المذكورة في النموذج.
3. لن يتم الأخذ بالنموذج في حال وجود أي معلومات متضاربة، ويعتبر الطلب لاغياً.
4. البنك غير ملزم بدراسة الطلب إلا بعد القناعة التامة بـ:
 - a. الجدوى و الغرض من التسهيل المطلوب.
 - b. جودة مصادر السداد المقدمة.
 - c. جودة و نوع الضمانات المقدمة.
 - d. الخبرة الكافية.
 - e. الملاءة المالية للمالك أو الملاك (كما هو موضح في النموذج أدناه).
 - f. صحة و دقة المعلومات المذكورة في الطلب.
5. الحد الأدنى 3 سنوات من تاريخ السجل التجاري
6. يجب ألا تكون المنشأة أو احد ملاكها مدرجين في أي من القوائم المحظورة لكي يتمكن من التقدم بطلب تسهيلات بنكية للمنشأة.
7. التأكد من تواريخ الصلاحية لكل من :
 - a. هويات الملاك.
 - b. السجل التجاري.
 - c. رخصة مزاولة النشاط "إن وجد".
 - d. شهادة الاشتراك في الغرفة التجارية.
 - e. شهادة مصلحة الزكاة والدخل.
 - f. شهادة التأمينات الاجتماعية.
 - g. شهادة تصنيف المقاولين.
 - h. ترخيص هيئة الاستثمار للمنشأة الأجنبية.
8. خلو سجلات النشاط أو ملاكها من مخالفات لدى أي جهة رسمية (بلدية، الإدارة العامة للمرور، الجوازات، إلخ).
9. يجب أن يخلو سجل المدقق / المراجع القانوني من أي مخالفات.
10. ضرورة توقيع العميل على إقرار بالموافقة على استفسار البنك عن بياناته لدى الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة).
11. سوف يتم تحديد الأتعاب و الرسوم و المستعيرة بناء على نتائج الدراسة الائتمانية للطلب.



نأمل منكم تزويدنا بالمستندات التالية لكي يتسنى لنا خدمتكم في رفع الطلب الانتمائي:

<input type="checkbox"/>	كشوف حسابات المنشأة المراد تمويلها
<input type="checkbox"/>	السجل التجاري
<input type="checkbox"/>	رخصة/تصريح مزاولة النشاط (إن وجدت)
<input type="checkbox"/>	شهادة تسجيل الغرفة التجارية
<input type="checkbox"/>	شهادة مصلحة الزكاة والدخل
<input type="checkbox"/>	شهادة التأمينات الاجتماعية
<input type="checkbox"/>	شهادة التصنيف للمقاولين
<input type="checkbox"/>	رخصة الهيئة العامة للاستثمار
<input type="checkbox"/>	عقد التأسيس وكافة ملحقاته أو أي تعديلات طرأت عليه، وقرارات الشركاء أو مجلس الإدارة
<input type="checkbox"/>	هوية المالك / الملاك
<input type="checkbox"/>	خطاب طلب التسهيلات مقدم على المطبوعات الرسمية للعميل
<input type="checkbox"/>	موافقة العميل على إطلاع البنك على سجله الانتمائي في شركة سمة
<input type="checkbox"/>	الميزانيات المدققة من محاسب قانوني
<input type="checkbox"/>	عقد الإيجار أو صك ملكية لمقر النشاط
<input type="checkbox"/>	مستندات الملكية للضمانات المقدمة من العميل مقابل الحصول على التسهيلات



الرجاء تعبئة بيانات المنشأة بإسهاب في الجداول التالية.

اسم العميل (كما هو مدرج في السجل التجاري)						
رقم السجل التجاري (موضع التسهيل)						
تاريخ الانتهاء (السجل التجاري)						
رقم الحساب (بنك سعودي للإستثمار)						
المنطقة (الوسطى، الغربية، الشرقية)						
طبيعة النشاط (كما في السجل التجاري)						
مسئول الاتصال (عن تزويد البنك بالمعلومات)						
رقم الهاتف المباشر						
رقم الهاتف الجوال (الخاص بمسؤول الاتصال)						
رقم الفاكس (إن وجد)						
البريد الإلكتروني (الخاص بمسؤول الاتصال)						
مقر النشاط (الموقع، وهل هو مملوك أو مؤجر)						
مواقع الفروع والمباني الرئيسية (إن وجدت)						
الرقم	وصف الموقع	المدينة و الحي	الوصف	التغطية التأمينية	شركة التأمين	قيمة بوليصة التأمين
1						
2						
3						
4						
5						
6						
7						
8						
9						
10						
11						
12						
13						
14						
15						
16						
17						
18						
19						
20						
معلومات أخرى عن مقر النشاط وفروعه (إن وجدت)						

يرجى تعبئة البيانات الموضحة في الجدول أدناه "بإسهاب" على أن تتم الإجابة عن كل فقرة في المربع الذي يليها.

نبذة مفصلة عن النشاط

المنشأة طالبة التسهيل و المنشآت الشقيقة وحصة العميل فيها (إن وجدت)						
اسم المنشأة	رقم السجل التجاري	طبيعة النشاط	قطاع النشاط	تاريخ التأسيس	الملكية (%)	العلاقة بالمنشأة طالبة التسهيل
مراحل تطور النشاط طالب التمويل و إنجازاتها						
الخطط الإستراتيجية (طويلة و قصيرة الأجل)						



المنافسين				
الرقم	اسم المنافس	الحصة السوقية (%)	الرقم	اسم المنافس
1			6	
2			7	
3			8	
4			9	
5			10	

تعليق على المنافسين والحصة السوقية للعميل

نبذة مفصلة عن المؤسس/ المؤسسين، المالك / الملاك والشركاء					
حخص ملكية النشاط (الشركات)					
الاسم	رقم الهوية	العمر	المؤهل الاكاديمي (التخصص)	سنوات الخبرة	الحصة الملكية %

ثروات المالك/الملاك

الاصول المملوكة للمالك / الملاك				
البيان	الوصف (العدد / الوحدات)	القيمة السوقية	قيمة الشراء	المستندات المطلوبة
1- عقارات (أراضي، مباني، فلل، الخ).				صورة من صك الملكية
2- أسهم محلية				كشف حساب المحفظة/المحافظ.
3- سيارات خاصة				صور من استمارة/استمارات الملكية
4- استثمارات أخرى				

الاصول المملوكة للنشاط				
البيان	الوصف (العدد / الوحدات)	القيمة السوقية	قيمة الشراء	المستندات المطلوبة
1- عقارية (المواقع المقام عليها النشاط، المباني، الهناجر)				صورة من صك الملكية
2- الآلات والمعدات				قائمة (تاريخ الصنع والموديل مع استمارة الملكية).
3- وسائل النقل (سيارات، شاحنات)				صورة من استمارة الملكية.

خطة تتابع الإدارة	
(هل يوجد شخص آخر "أخ أو إبن" مسؤول عن إدارة المنشأة "صف ثاني للإدارة في حال تغيب صاحب الصلاحية/ أو مالك النشاط"؟)	

تفصيل تنوع الأنشطة للمنشأة طالبة التمويل	
النشاط	حصة النشاط من إجمالي إيرادات العميل (%)

شرح طبيعة الأعمال والمشاريع	



الإدارة

العناصر الإدارية القيادية

العمر	المؤهل الأكاديمي	سنوات الخبرة	الوظيفة	الاسم	الرقم
					1
					2
					3
					4
					5
					6
					7
					8
					9
					10
					11
					12
					13
					14
					15

إجمالي عدد الموظفين في المنشأة

السعوديين	غير السعوديين (على كفالة العميل)	غير السعوديين (مكفولين من قبل طرف ثالث)	الإجمالي

العناصر الوظيفية الغير إدارية (عمالة / مسولي مبيعات / تسويق)

عدد الموظفين	المسمى الوظيفي

الخطط الحالية والمستقبلية (زيادة / تخفيض عدد الموظفين)

--

التسهيلات المطلوبة

نوع التسهيل	حجم التسهيل	الغرض	آلية الاستخدام	مصادر السداد

يرجى تحديد الغرض من التسهيل

--

الضمانات المقدمة من العميل مقابل الحصول على التسهيلات

نوع ووصف الضمان	القيمة السوقية	قيمة الشراء	العوائد السنوية	(رهن/نقل ملكية)

تفاصيل حول الضمانات المقدمة من قبل العميل (المواقع، عدد الاراضي والوحدات)

--



معلومات عن المقاولين

التصنيف لكل نطاق عمل (للمقاولين)

عدد المشاريع المنفذة ضمن المجال	درجة التصنيف	مجال الأعمال

جهات الإسناد الرئيسية التي سبق للعمل بالتنفيذ لصالحها

اسم جهة الإسناد	نوع القطاع	عدد المشاريع المسندة	مدة التحصيل (بالأشهر)	نسبة الربحية	طبيعة الإسناد

تفاصيل المشاريع المنتهية *

رقم	اسم المشروع	الجهة المالكة	تاريخ البداية	تاريخ النهاية	القيمة	التكلفة	المحصل	تحت التحصيل
1								
2								
3								
4								
5								
6								
7								
8								
9								
10								
11								
12								
13								
14								
15								
16								
17								
18								
19								
20								
								المجموع



تفاصيل المشاريع القائمة (تحت التنفيذ)

رقم	اسم المشروع	جهة الإسناد	تاريخ البداية	تاريخ النهاية	القيمة	التكلفة	قيمة الأعمال المنفذة	المحصل	تحت التحصيل
1									
2									
3									
4									
5									
6									
7									
8									
9									
10									
11									
12									
13									
14									
15									
16									
17									
18									
19									
20									
المجموع									

تقرير المشاريع الجديدة والمستقبلية

رقم	اسم المشروع	الجهة المالكة	القطاع	المدة (بالأشهر)	القيمة	التكلفة	الحالة
1							
2							
3							
4							
5							
6							
7							
8							
9							
10							
11							
12							
13							
14							
15							
16							
17							
18							
19							
20							
المجموع							



تقرير الضمانات القائمة لدى البنوك

رقم	اسم المشروع	البنك المصدر للضمان	القطاع	نوع الضمان	قيمة الضمان	التأمين النقدي
1						
2						
3						
4						
5						
6						
7						
8						
9						
10						
11						
12						
13						
14						
15						
16						
17						
18						
19						
20						

معلومات ذات علاقة بالتجارة والاستيراد، والسياسة الشرائية وطبيعة المخزون والسياسة التأمينية

قائمة الوكالات/ الأسماء التجارية (إن وجدت)

اسم الوكالة	بلد الوكالة	نوع الوكالة	نطاق الوكالة

الموردين الرئيسيين

الرقم	اسم المورد	نوع البضائع	بلد المورد	النوع	طريقة السداد		الدورة التجارية (المدة بالأيام)			نسبة البضاعة (من المشتريات)
					أكبر عملية شرائية	فترة التأجيل (بالأيام)	التصنيع	الشحن	التركيب	
1										
2										
3										
4										
5										
6										
7										
8										
9										
10										
11										
12										
13										
14										
15										
16										
17										
18										
19										
20										



تحليل المبيعات	
حصة المنتج من مبيعات النشاط (%)	نوع المنتج / الخدمة

تعليقات على المبيعات والمخزون والسياسة التخزينية

السياسة البيعية
(وصف لفترة التوريد، فترة التركيب، فترة وطريقة سداد العملاء، وطريقة التحصيل بعد اتمام عملية البيع)

الرقم	اسم العميل (بالكامل)	وصف البضاعة المباعة	فترة التركيب (بالأيام)	آلية التحصيل	فترة التأجيل (بالأيام)
1					
2					
3					
4					
5					
6					
7					
8					
9					
10					
11					
12					
13					
14					
15					
16					
17					
18					
19					
20					

الاستراتيجية التخزينية وحصة كل منتج من المخزون (محتويات المخزون)

اسم البضاعة	وصف البضاعة	قيمة البضاعة	الحد الأدنى اللازم توفره (القيمة)	نسبته من المخزون (%)

تحليل أعمار الذمم المدينة وآلية التحصيل (بالأيام)

أسم الجهة المدينة	> 30	60 - 31	90 - 61	120 - 91	150 - 121	180 - 151	< 180

تعليقات على أعمار المدينين



السجل التاريخي الائتماني للعميل والتسهيلات لدى البنوك الأخرى

مدة السجل الائتماني للعميل (سنوات التعامل بالتسهيلات الائتمانية)

تسهيلات لدى بنوك أخرى

البنك	نوع التسهيلات	حجم التسهيلات	المستخدم	الضمان

المبالغ المتعثرة لدى المالك (إن وجد)*

ملاحظة: من الجدير بالذكر أنه لن يتم الأخذ بطلب التسهيلات إلا بعد سداد مديونيات المالك/المالك لدى شركات الاتصالات، أما في حال كان مبلغ التعثر يخص جهة تمويلية فإن طلب التسهيل يعتبر لاغي ولا يتم الأخذ به.

البنك	نوع التسهيلات	حجم التسهيلات	المستخدم	الضمانات "إن وجد"

المبالغ المتعثرة لدى المنشأة لصالح جهات تمويلية أخرى (إن وجد)**

**من الجدير بالذكر أنه في حال تعثر المنشأة مع أي جهة تمويلية فإن طلب التسهيل يعتبر لاغي ولا يتم الأخذ به.

الملحق رقم 2

Fin/KSE/2018/082
التاريخ: 2018/02/22

المحترم

السيد / الرئيس التنفيذي
بورصة الكويت
دولة الكويت

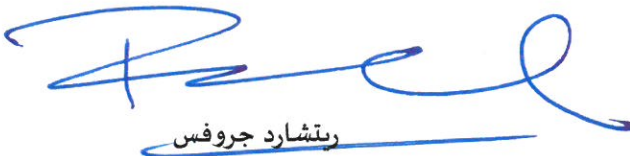
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ...

الموضوع: الإفصاح عن التصنيف الائتماني

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، وعملاً بأحكام الفصل الرابع من الكتاب العاشر للائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال بشأن الإفصاح عن المعلومات الجوهرية وآلية الإعلان عنها، يرجى الإحاطة بأن وكالة فيتش للتصنيف الائتماني قد قامت بإصدار تقرير دوري عن البنك الأهلي المتحد ش.م.ك.ع. ("البنك")، ولم يتضمن التقرير أي تغيير في تصنيفات البنك.

هذا ونرفق لكم نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ...



ريتشارد جروفس
الرئيس التنفيذي



Ahli United Bank K.S.C.P.

Established in 1941
Authorized Capital K.D. 250,000,000/-
Issued & Paid up Capital K.D. 187,095,800/300
As of 24 April 2017 - C.R. 429
Head Office: Darwazat Al-Abdul Razzak
P.O. Box 71 Safat, 12168 Kuwait
Telephone (+965) 1802000, Fax (+965) 22461430
SWIFT CODE: BKMEKWKW

www.ahliunited.com

البنك الأهلي المتحد (ش.م.ك.ع.)

تأسس عام ١٩٤١
رأس المال المصرح به - /٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠ د.ك.
رأس المال المصدر والمدفوع ١٨٧,٠٩٥,٨٠٠/٣٠٠ د.ك.
كما في ٢٤ إبريل ٢٠١٧ - سجل تجاري ٤٢٩
المقر الرئيسي: درويزة العبد الرزاق
ص.ب ٧١ الصفاة، ١٢١٦٨ الكويت
هاتف : ١٨٠٢٠٠٠ (+٩٦٥) ، فاكس : ٢٢٤٦١٤٣ (+٩٦٥)
سويقت كود: BKMEKWKW

نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني

التاريخ	
22 فبراير 2018	
اسم الشركة المدرجة	
البنك الأهلي المتحد ش.م.ك.ع.	
الجهة المصدرة للتصنيف	
وكالة فيتش للتقييم الائتماني	
فئة التصنيف	
العملات الأجنبية	
A+	تصنيف قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته طويلة الأجل
F1	تصنيف قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل
bbb-	تصنيف القدرة على الاستمرار
1	تصنيف الدعم
مستقرة	النظرة المستقبلية
مدلولات التصنيف	
<p><u>تصنيف قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته طويلة الأجل: A+</u></p> <p>تصنيفات "A" تعطي دلالة على أن توقعات العجز عن السداد منخفضة. وقدرة البنك قوية على دفع الالتزامات المالية، مع ذلك فإن هذه القدرة قد تكون أكثر عرضة للظروف الاقتصادية وظروف الأعمال مقارنة مع درجات التصنيف الأعلى. المعدل "+" يعطي دلالة على الوضع النسبي الأعلى ضمن فئات التصنيف الرئيسية.</p>	
<p><u>تصنيف قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل: F1</u></p> <p>تشير إلى أقوى درجات القدرة على سداد الالتزامات المالية في مواعيد استحقاقها مقارنة بالبنوك المحلية.</p>	
<p><u>تصنيف القدرة على الاستمرار: bbb-</u></p> <p>إن هذا التصنيف يشير إلى احتمالية جيدة للقدرة على الاستمرار. كما يشير إلى أن البنك يتمتع بمؤشرات أساسية كافية، بحيث يكون خطر الاعتماد على دعم خارجي لتجنب التخلف عن السداد منخفضاً. مع ذلك فإن هذه القدرة قد تكون أكثر عرضة للظروف الاقتصادية وظروف الأعمال.</p>	

<p>تصنيف الدعم: 1</p> <p>تعطي دلالة على أن هناك احتمال كبير للغاية للدعم الخارجي عند الضرورة. جهة الدعم الخارجي لديها تصنيفات ائتمانية عالية جداً ولديها استعداد كبير للغاية لدعم البنك عند الضرورة.</p>	
<p>لم يتضمن التقرير أي تغيير في تصنيفات البنك</p>	<p>انعكاس التصنيف على أوضاع الشركة</p>
<p>مستقرة</p>	<p>النظرة المستقبلية</p>
<p>اعتبارات التقييم الرئيسية:</p> <p>قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته: تعكس تصنيفات قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته احتمالية مرتفعة للغاية للدعم من قبل الحكومة الكويتية، إذا لزم الأمر. بينما تعكس تصنيفات القدرة على الاستمرار الامتيازات الكافية للبنك والإدارة المؤهلة وجودة التمويل المرنة والربحية المرتفعة مقارنة بالبنوك الأخرى ونسب رأس المال الكافية ومخاطر السيولة المتضمنة والاستفادة من كونه جزء من مجموعة البنك الأهلي المتحد. كما أنه يأخذ في الاعتبار التركزات المرتفعة في كلا جانبي المركز المالي.</p> <p>امتيازات المجموعة: يستفيد البنك لكونه جزء من مجموعة البنك الأهلي المتحد من طيف واسع من المنتجات والخدمات والانتشار الجغرافي بدرجة أكبر من نظرائه المحليين، لاسيما من الصفقات الكبيرة العابرة للحدود.</p> <p>إدارة مختصة: تتمتع إدارة البنك بخبرة جيدة في الأعمال المصرفية المحلية والإقليمية، علاوة على أن الإدارة تتمتع بسجل حافل من الإنجازات. وتتميز استراتيجية البنك بالاتساق والاستدامة، فهي مرتبطة بالنمو على مستوى البنك وعلى المستوى المحلي عن طريق توسيع أعمال البنك من خلال تطوير منتجات جديدة وتوسيع قاعدة العملاء وهو ما يعرف بالنمو الناتج عن أعمال البنك الرئيسية.</p> <p>تركيزات عالية: شأنه شأن البنوك الأخرى المحلية، ونظراً لاقتصاد الكويت المحدود، تشكل التركيزات العالية للقطاعات والعميل الواحد المخاطر الرئيسية لجودة الأصول ورأس المال. ومع ذلك، يتوفر لدى البنك ضوابط كافية لإدارة المخاطر، مستفيداً من كونه جزء من مجموعة البنك الأهلي المتحد.</p> <p>جودة تمويلية مرنة: نسبة التمويل المتعثراً للبنك مستقرة عند (2.5% في نهاية النصف الأول من عام 2017) ونسبة التعثر الناجمة عن عمليات التمويل منخفضة للغاية. وتظل تغطية الاحتياطي مرتفعة نتيجة للمتطلبات التنظيمية المحلية الصارمة. ويعد ذلك أمراً ضرورياً نظراً للتركيزات المرتفعة للبنك.</p> <p>ربحية أعلى من نظرائه: هوامش ربح البنك مستقرة وكفاءة التكلفة جيدة ورسوم انخفاض التمويل أقل من نظرائه. وتعد أرباح البنك حساسة لدورات الأعمال المحلية.</p>	<p>ترجمة التصريح الصحفي أو الملخص التنفيذي</p>

كفاية رأس المال: تحسنت نسب رأس المال والرفع المالي للبنك نتيجة للتوليد الداخلي لرأس المال وببطء النمو، وهي الآن متسقة مع نظرائه. وقد أدى تطبيق اتفاقية بازل 3 إلى تخفيض طفيف في احتياطات رأس المال على متطلبات الحد الأدنى. وتتميز قدرة استيعاب مخاطر رأس المال كافية. إن ملكية البنك من قبل مجموعة البنك الأهلي المتحد تدعم قدرة البنك على زيادة رأس المال.

تركز التمويل: يؤدي اعتماد البنك على ودائع غير عملاء التجزئة (مقارنة بنظرائه) إلى ارتفاع تركيز الودائع، وذلك بصفة أساسية من الجهات المرتبطة بالحكومة والشركات الكبيرة والأطراف ذات العلاقة. وتتوقع وكالة فيتش أن الودائع المستقرة ستؤدي إلى تخفيف التباينات في استحقاق السيولة.

مخاطر السيولة المتضمنة: النسبة الإجمالية للتمويل إلى الودائع للبنك المحتسبة من قبل فيتش للبنك أعلى من النسبة لدى البنوك الأخرى (94% في نهاية النصف الأول من 2017) وقد ارتفعت بشكل طفيف، ولكن النسبة التنظيمية للتمويل إلى الودائع تبلغ (88%) وهي أقل من الحد التنظيمي المحلي البالغ 90%. ويعمل مخزون البنك الجيد من الأصول السائلة (25% من إجمالي الأصول و31% من ودائع العملاء في نهاية النصف الأول من 2017) على تعزيز السيولة.



General Criteria:

S&P Global Ratings' National And Regional Scale Mapping Tables

August 14, 2017

(Editor's Note: This article fully supersedes the article with the same title that was published on July 27, 2017. The only change for this update is the revision of the mapping table for Brazil national scale ratings. See the appendix for details.)

SUMMARY OF THE CRITERIA

1. S&P Global Ratings is revising the mapping guidelines for our national and regional credit rating scales corresponding to the global rating scale. This article fully supersedes "S&P Global Ratings' National And Regional Scale Mapping Tables," published July 27, 2017, on RatingsDirect.
2. National and regional scale ratings express relative opinions about the creditworthiness of an issuer or the credit quality of an individual debt issue within the universe of credit risk on the national scale. National scale ratings are not directly comparable with our global scale ratings or with national scale ratings for other countries. National scale credit ratings generally include a prefix to denote the country (such as 'mx' for Mexico or 'ru' for Russia) and to distinguish them from global scale ratings and other national scales. On certain national scales, we have only long-term ratings.
3. We may make adjustments to these mapping guidelines at any time in accordance with our criteria. For example, we may make adjustments to mapping guidelines following a material change in sovereign risk so the national scale would continue to provide adequate differentiation of credit risk among local issuers and debt issues.

IMPACT ON OUTSTANDING RATINGS

4. The revisions to the Brazil national scale mapping table have no impact on global scale ratings in Brazil. However, the changes will affect about half of current national scale long-term issuer and issue ratings in Brazil. We expect approximately one-third of all Brazil national scale issuer and issue long-term ratings to be raised by one notch, and nearly 20% to be raised by two or three notches. We also expect the recalibration to affect the majority of outstanding Brazil national scale short-term ratings, with most ratings subject to a one-notch increase. The raising of national scale issuer and issue credit ratings as a result of this recalibration does not reflect improvements in the creditworthiness of the entity or obligation.

PRIMARY CONTACT

Peter J Eastham
New York
(61)3-9631-2184
peter.eastham
@spglobal.com

SECONDARY CONTACTS, EMEA

Katrien Van Acoleyen
London
(44) 20-7176-3860
katrien.vanacoleyen
@spglobal.com

Andrea Quirk
London
(44) 20-7176-3736
andrea.quirk
@spglobal.com

SECONDARY CONTACTS, AMERICAS/LATIN AMERICA

James M Wiemken
New York
(1) 212-438-1150
james.wiemken
@spglobal.com

Marta Castelli
Buenos Aires
(54) 114-891-2128
marta.castelli
@spglobal.com

SECONDARY CONTACT, ASIA-PACIFIC

Takamasa Yamaoka
Tokyo
(81) 3-4550-8719
takamasa.yamaoka
@spglobal.com

EFFECTIVE DATE

5. These mapping tables are effective immediately, except for those markets that require prior notification to and/or registration by the local regulator, where the criteria will become effective when so notified by S&P Global Ratings and/or registered by the regulator.

Table 1

National- And Regional-Scale Mapping Tables In This Article

Scale Name	Prefix	Countries
Argentina National Scale	ra	Argentina
ASEAN Regional Scale	ax	Association of Southeast Asian Nations: Brunei Darussalam, Cambodia, Indonesia, Laos, Malaysia, Myanmar, Philippines, Singapore, Thailand, Vietnam
Brazil National Scale	br	Brazil
Chile National Scale	cl	Chile
Greater China Regional Scale	cn	China, Hong Kong, Macau, and Taiwan
Gulf Cooperation Council Regional Scale	gc	Bahrain, Kuwait, Oman, Qatar, Saudia Arabia, United Arab Emirates
Israel (Maalot) National Scale	il	Israel
Kazakhstan National Scale	kz	Kazakhstan
Mexico (CaVal) National Scale	mx	Mexico
Nigeria National Scale	ng	Nigeria
Nordic Regional Scale	None	Denmark, Finland, Sweden
Russia National Scale	ru	Russia
South Africa National Scale	za	South Africa
Taiwan Ratings National Scale	tw	Taiwan
Turkey National Scale	tr	Turkey
Ukraine National Scale	ua	Ukraine
Uruguay National Scale	uy	Uruguay

Table 2

Argentina Mapping Table

Global-scale long-term local currency rating	National-scale long-term rating	National-scale short-term rating
BB- and above	raAAA	raA-1+
B+	raAA+, raAA	raA-1+
B	raAA-	raA-1+
B	raA+, raA	raA-1
B-	raA-, raBBB+, raBBB	raA-2
B-	raBBB-	raA-3
CCC+	raBB+, raBB, raBB-, raB+	raB
CCC	raB+, raB, raB-	raB

General Criteria: S&P Global Ratings' National And Regional Scale Mapping Tables

Table 2

Argentina Mapping Table (cont.)

Global-scale long-term local currency rating	National-scale long-term rating	National-scale short-term rating
CCC-	raCCC+, raCCC, raCCC-	raC
CC	raCC	raC
C	raC	raC
R	R	R
SD	SD	SD
D	D	D

R--Regulatory supervision. SD--Selective default. D--Default.

Table 3

ASEAN Mapping Table

--Global scale--		--Regional scale--	
Long-term local-currency rating	Outlook	Long-term rating	Short-term rating
A+ and above	Any	axAAA	axA-1+
A	Positive, Stable	axAAA	axA-1+
A	Negative, Developing	axAA+	axA-1
A-	Positive	axAA+	axA-1
A-	Stable, Developing	axAA	axA-1
A-	Negative	axAA-	axA-1
BBB+	Positive	axAA-	axA-1
BBB+	Stable, Developing, Negative	axA+	axA-1
BBB	Positive	axA+	axA-1
BBB	Stable, Developing	axA	axA-2
BBB	Negative	axA-	axA-2
BBB-	Positive, Stable, Developing	axA-	axA-2
BBB-	Negative	axBBB+	axA-2
BB+	Positive, Stable, Developing	axBBB+	axA-2
BB+	Negative	axBBB	axA-3
BB	Positive	axBBB	axA-3
BB	Stable, Developing	axBBB-	axA-3
BB	Negative	axBB+	axB
BB-	Positive, Stable, Developing	axBB+	axB
BB-	Negative	axBB	axB
B+	Positive, Stable, Developing	axBB	axB
B+	Negative	axBB-	axB
B	Positive, Stable, Developing	axBB-	axB
B	Negative	axB+	axB

General Criteria: S&P Global Ratings' National And Regional Scale Mapping Tables

Table 3

ASEAN Mapping Table (cont.)

--Global scale--		--Regional scale--	
Long-term local-currency rating	Outlook	Long-term rating	Short-term rating
B-	Positive	axB+	axB
B-	Stable, Developing	axB	axB
B-	Negative	axB-	axB
CCC+	Any	axCCC+	axC
CCC	Any	axCCC	axC
CCC-	Any	axCCC-	axC
CC	Any	axCC	axC
C	Any	axC	axC
R	--	R	R
SD	--	SD	SD
D	--	D	D

ASEAN--Association of Southeast Asian Nations. R--Regulatory supervision. SD--Selective default. D--Default.

Table 4

Brazil Mapping Table

Global-scale long-term local-currency rating	National-scale long-term rating	National-scale short-term rating
BB+ and above	brAAA	brA-1+
BB	brAA+, brAA, brAA-	brA-1+
BB-	brAA-	brA-1+
BB-	brA+	brA-1
B+	brA	brA-1
B+	brA-, brBBB+	brA-2
B	brBBB	brA-2
B	brBBB-	brA-3
B	brBB+	brB
B-	brBB, brBB-, brB+	brB
CCC+	brB, brB-	brB
CCC	brCCC+, brCCC	brC
CCC-	brCCC-	brC
CC	brCC	brC
C	brC	brC
R	R	R
SD	SD	SD
D	D	D

R--Regulatory supervision. SD--Selective default. D--Default.

General Criteria: S&P Global Ratings' National And Regional Scale Mapping Tables

Table 5

Chile Mapping Table

Global-scale long-term local currency rating	National-scale long-term rating	National-scale short-term rating
A and above	cIAAA	cIA-1+
A-	cIAAA, cIAA+	cIA-1+
BBB+	cIAA+, cIAA	cIA-1+
BBB	cIAA, cIAA-	cIA-1+
BBB	cIA+	cIA-1
BBB-	cIA+, cIA	cIA-1
BB+	cIA, cIA-	cIA-2
BB	cIA-, cIBBB+, cIBBB	cIA-2
BB-	cIBBB	cIA-2
BB-	cIBBB-	cIA-3
B+	cIBB+, cIBB, cIBB-	cIB
B	cIBB-, cIB+, cIB	cIB
B-	cIB, cIB-	cIB
CCC+	cICCC+	cIC
CCC	cICCC	cIC
CCC-	cICCC-	cIC
CC	cICC	cIC
C	cIC	cIC
R	R	R
SD	SD	SD
D	D	D

R--Regulatory supervision. SD--Selective default. D--Default.

Table 6

Greater China Mapping Table

--Global scale--		--Regional scale--	
Long-term local-currency rating	Outlook	Long-term rating	Short-term rating
A+ and above	Any	cnAAA	cnA-1+
A	Positive	cnAAA	cnA-1+
A	Stable, Developing, Negative	cnAA+	cnA-1
A-	Positive	cnAA+	cnA-1
A-	Stable, Developing	cnAA	cnA-1
A-	Negative	cnAA-	cnA-1
BBB+	Positive	cnAA-	cnA-1
BBB+	Stable, Developing, Negative	cnA+	cnA-1
BBB	Positive	cnA+	cnA-1

General Criteria: S&P Global Ratings' National And Regional Scale Mapping Tables

Table 6

Greater China Mapping Table (cont.)

--Global scale--		--Regional scale--	
Long-term local-currency rating	Outlook	Long-term rating	Short-term rating
BBB	Stable, Developing	cnA	cnA-2
BBB	Negative	cnA-	cnA-2
BBB-	Positive, Stable, Developing	cnA-	cnA-2
BBB-	Negative	cnBBB+	cnA-2
BB+	Positive, Stable, Developing	cnBBB+	cnA-2
BB+	Negative	cnBBB	cnA-3
BB	Positive	cnBBB	cnA-3
BB	Stable, Developing	cnBBB-	cnA-3
BB	Negative	cnBB+	cnB
BB-	Positive, Stable, Developing	cnBB+	cnB
BB-	Negative	cnBB	cnB
B+	Positive, Stable, Developing	cnBB	cnB
B+	Negative	cnBB-	cnB
B	Positive, Stable, Developing	cnBB-	cnB
B	Negative	cnB+	cnB
B-	Positive	cnB+	cnB
B-	Stable, Developing	cnB	cnB
B-	Negative	cnB-	cnB
CCC+	Any	cnCCC+	cnC
CCC	Any	cnCCC	cnC
CCC-	Any	cnCCC-	cnC
CC	Any	cnCC	cnC
C	Any	cnC	cnC
R	--	R	R
SD	--	SD	SD
D	--	D	D

R--Regulatory supervision. SD--Selective default. D--Default.

Table 7

Gulf Cooperation Council Mapping Table

Global-scale long-term local-currency rating	Regional-scale long-term rating	Regional-scale short-term rating
A- and above	gcAAA	gcA-1+
BBB+	gcAA+	gcA-1+
BBB	gcAA	gcA-1
BBB-	gcAA-	gcA-1

General Criteria: S&P Global Ratings' National And Regional Scale Mapping Tables

Table 7

Gulf Cooperation Council Mapping Table (cont.)

Global-scale long-term local-currency rating	Regional-scale long-term rating	Regional-scale short-term rating
BB+	gcA+, gcA	gcA-2
BB	gcA-, gcBBB+	gcA-2
BB-	gcBBB, gcBBB-	gcA-3
B+	gcBB+, gcBB	gcB
B	gcBB-, gcB+	gcB
B-	gcB, gcB-	gcB
CCC+	gcCCC+	gcC
CCC	gcCCC	gcC
CCC-	gcCCC-	gcC
CC	gcCC	gcC
C	gcC	gcC
R	R	R
SD	SD	SD
D	D	D

R--Regulatory supervision. SD--Selective default. D--Default.

Table 8

Israel (Maalot) Mapping Table

Global-scale long-term local-currency rating	National-scale long-term rating	National-scale short-term rating
A- and above	iIAAA	iIA-1+
BBB+	iIAAA, iIAA+	iIA-1+
BBB	iIAA+, iIAA	iIA-1+
BBB-	iIAA	iIA-1+
BBB-	iIAA-	iIA-1
BB+	iIAA-	iIA-1
BB	iIAA-, iIA+	iIA-1
BB-	iIA+, iIA	iIA-1
B+	iIA	iIA-1
B+	iIA-	iIA-2
B	iIA-, iIBBB+, iIBBB	iIA-2
B-	iIBBB, iIBBB-	iIA-3
CCC+	iIBB+, iIBB, iIBB-	iIB
CCC	iIB	iIB
CCC-	iICCC	iIC
CC	iICC	iIC
C	iIC	iIC

General Criteria: S&P Global Ratings' National And Regional Scale Mapping Tables

Table 8

Israel (Maalot) Mapping Table (cont.)

Global-scale long-term local-currency rating	National-scale long-term rating	National-scale short-term rating
R	R	R
SD	SD	SD
D	D	D

R--Regulatory supervision. SD--Selective default. D--Default.

Table 9

Kazakhstan Mapping Table

Global-scale long-term local-currency rating	National-scale long-term rating
BBB+ and above	kzAAA
BBB	kzAA+
BBB-	kzAA
BB+	kzAA-
BB	kzA+, kzA
BB-	kzA-, kzBBB+
B+	kzBBB, kzBBB-
B	kzBB+, kzBB
B-	kzBB, kzBB-, kzB+
CCC+	kzB, kzB-
CCC	kzCCC+
CCC-	kzCCC, kzCCC-
CC	kzCC
C	kzC
R	R
SD	SD
D	D

R--Regulatory supervision. SD--Selective default. D--Default.

Table 10

Mexico (CaVal) Mapping Table

Global-scale long-term local-currency rating	National-scale long-term rating	National-scale short-term rating
BBB+ and above	mxAAA	mxA-1+
BBB	mxAAA, mxAA+	mxA-1+
BBB-	mxAA+, mxAA	mxA-1+
BB+	mxAA	mxA-1+
BB+	mxAA-	mxA-1+, mxA-1
BB+	mxA+	mxA-1

General Criteria: S&P Global Ratings' National And Regional Scale Mapping Tables

Table 10

Mexico (CaVal) Mapping Table (cont.)

Global-scale long-term local-currency rating	National-scale long-term rating	National-scale short-term rating
BB	mxA+	mxA-1
BB	mxA	mxA-1, mxA-2
BB-	mxA-, mxBBB+	mxA-2
B+	mxBBB	mxA-2, mxA-3
B+	mxBBB-	mxA-3
B	mxBBB-	mxA-3
B	mxBB+	mxB
B-	mxBB+, mxBB, mxBB-	mxB
CCC+	mxB+, mxB, mxB-	mxC
CCC	mxB-, mxCCC	mxC
CCC-	mxCCC	mxC
CC	mxCC	mxC
C	mxC	mxC
R	R	R
SD	SD	SD
D	D	D

R--Regulatory supervision. SD--Selective default. D--Default.

Table 11

Nigeria Mapping Table

Global-scale long-term local-currency rating	National-scale long-term rating	National-scale short-term rating
BB+ and above	ngAAA	ngA-1
BB	ngAA+	ngA-1
BB-	ngAA, ngAA-	ngA-1
B+	ngA+, ngA, ngA-	ngA-1, ngA-2
B	ngBBB+, ngBBB, ngBBB-	ngA-2, ngA-3
B-	ngBB+, ngBB	ngB
CCC+	ngBB-, ngB+	ngB
CCC	ngB, ngB-, ngCCC+	ngC
CCC-	ngCCC, ngCCC-	ngC
CC	ngCC	ngC
C	ngC	ngC
R	R	R
SD	SD	SD
D	D	D

R--Regulatory supervision. SD--Selective default. D--Default.

General Criteria: S&P Global Ratings' National And Regional Scale Mapping Tables

Table 12

Nordic Mapping Table

Global-scale long-term local-currency rating	Regional-scale short-term rating
BBB+ and above	K-1
BBB	K-2
BBB-	K-3
BB+ to BB-	K-4
B+ to B-	K-5
CCC+ to C	K-6
SD	SD
D	D

SD--Selective default. D--Default.

Table 13

Russia Mapping Table

Global-scale long-term local-currency rating	National-scale long-term rating
BBB- and above	ruAAA
BB+	ruAAA+
BB	ruAA
BB-	ruAA-
B+	ruA+, ruA
B	ruA, ruA-, ruBBB+
B-	ruBBB, ruBBB-
CCC+	ruBB+, ruBB, ruBB-
CCC	ruB+, ruB, ruB-
CCC-	ruCCC+, ruCCC, ruCCC-
CC	ruCC
C	ruC
R	R
SD	SD
D	D

R--Regulatory supervision. SD--Selective default. D--Default.

Table 14

South Africa Mapping Table

Global-scale long-term local-currency rating	National-scale long-term rating	National-scale short-term rating
BBB- and above	zaAAA	zaA-1+
BB+	zaAA+, zaAA	zaA-1+
BB	zaAA-	zaA-1+

General Criteria: S&P Global Ratings' National And Regional Scale Mapping Tables

Table 14

South Africa Mapping Table (cont.)

Global-scale long-term local-currency rating	National-scale long-term rating	National-scale short-term rating
BB	zaA+	zaA-1
BB-	zaA	zaA-1
BB-	zaA-	zaA-2
B+	zaBBB+, zaBBB	zaA-2
B	zaBBB-	zaA-3
B	zaBB+	zaB
B-	zaBB, zaBB-	zaB
CCC+	zaB+, zaB	zaB
CCC	zaB-	zaB
CCC	zaCCC+	zaC
CCC-	zaCCC, zaCCC-	zaC
CC	zaCC	zaC
C	zaC	zaC
R	R	R
SD	SD	SD
D	D	D

R--Regulatory supervision. SD--Selective default. D--Default.

Table 15

Taiwan Mapping Table

Global-scale long-term local-currency rating	National-scale long-term rating	National-scale short-term rating
A+ and above	twAAA	twA-1+
A	twAAA, twAA+	twA-1+
A-	twAA+, twAA	twA-1+
BBB+	twAA	twA-1+
BBB+	twAA-	twA-1+, twA-1
BBB	twAA-	twA-1+, twA-1
BBB	twA+	twA-1
BBB-	twA+	twA-1
BBB-	twA	twA-1, twA-2
BB+	twA	twA-1, twA-2
BB+	twA-	twA-2
BB+	twBBB+	twA-2, twA-3
BB	twBBB+	twA-2, twA-3
BB	twBBB	twA-3
BB-	twBBB, twBBB-	twA-3

General Criteria: S&P Global Ratings' National And Regional Scale Mapping Tables

Table 15

Taiwan Mapping Table (cont.)

Global-scale long-term local-currency rating	National-scale long-term rating	National-scale short-term rating
B+	twBBB-	twA-3
B+	twBB+, twBB	twB
B	twBB, twBB-, twB+	twB
B-	twB+, twB	twB
B-	twB-	twB, twC
CCC+	twCCC+	twC
CCC	twCCC	twC
CCC-	twCCC-	twC
CC	twCC	twC
C	twC	twC
R	R	R
SD	SD	SD
D	D	D

R--Regulatory supervision. SD--Selective default. D--Default.

Table 16

Turkey Mapping Table

Global-scale long-term local-currency rating	National-scale long-term rating	National-scale short-term rating
BBB- and above	trAAA	trA-1
BB+	trAA+	trA-1
BB	trAA, trAA-	trA-1
BB-	trA+, trA	trA-1
B+	trA-, trBBB+	trA-2
B	trBBB, trBBB-	trA-3
B-	trBB+, trBB	trB
CCC+	trBB-, trB+	trB
CCC	trB, trB-, trCCC+	trC
CCC-	trCCC, trCCC-	trC
CC	trCC	trC
C	trC	trC
R	R	R
SD	SD	SD
D	D	D

R--Regulatory supervision. SD--Selective default. D--Default.

General Criteria: S&P Global Ratings' National And Regional Scale Mapping Tables

Table 17

Ukraine Mapping Table

Global-scale long-term local-currency rating	National-scale long-term rating
BB and above	uaAAA
BB-	uaAA+, uaAA
B+	uaAA-, uaA+
B	uaA, uaA-, uaBBB+
B-	uaBBB, uaBBB-, uaBB+
CCC+	uaBB, uaBB-, uaB+, uaB
CCC	uaB-, uaCCC+, uaCCC
CCC-	uaCCC-
CC	uaCC
C	uaC
R	R
SD	SD
D	D

R--Regulatory supervision. SD--Selective default. D--Default.

Table 18

Uruguay Mapping Table

Global-scale long-term local-currency rating	National-scale long-term rating
BBB- and above	uyAAA
BB+	uyAAA, uyAA+
BB	uyAA, uyAA-
BB-	uyA+, uyA, uyA-
B+	uyBBB+, uyBBB, uyBBB-
B	uyBB+, uyBB, uyBB-
B-	uyB+, uyB, uyB-
CCC+	uyCCC+
CCC	uyCCC
CCC-	uyCCC-
CC	uyCC
C	uyC
R	R
SD	SD
D	D

R--Regulatory supervision. SD--Selective default. D--Default.

APPENDIX

Summary Of Changes To The Mapping Tables

6. This update follows our "Request for Comment: Brazil National Scale Mapping," published on July 13, 2017. We have adopted the proposed Brazil mapping without changes.
7. On July 27, 2017, we updated this article to incorporate changes to the South Africa mapping table, following our "Request for Comment: South Africa National Scale Mapping Table," published on June 9, 2017. We adopted the proposed mapping for long-term ratings and we modified the short-term rating by introducing the 'zaA-1+' rating, to create greater differentiation at the top end of the table.
8. On June 1, 2016, we updated this article to incorporate the Chile national scale mapping table, as proposed in "Request For Comment: Chile National Scale Mapping Table," published April 12, 2016, on RatingsDirect. We did not make any changes from our proposal.

RELATED CRITERIA

- Methodology For Linking Long-Term And Short-Term Ratings, April 7, 2017
- S&P Global Ratings Definitions, June 26, 2017
- National And Regional Scale Credit Ratings, Sept. 22, 2014
- Methodology For Applying Recovery Ratings To National Scale Issue Ratings, Sept. 22, 2014
- Standard & Poor's Maalot (Israel) National Scale: Methodology For Nonfinancial Corporate Issue Ratings, Sept. 22, 2014
- Principles Of Credit Ratings, Feb. 16, 2011

These criteria represent the specific application of fundamental principles that define credit risk and ratings opinions. Their use is determined by issuer- or issue-specific attributes as well as S&P Global Ratings' assessment of the credit and, if applicable, structural risks for a given issuer or issue rating. Methodology and assumptions may change from time to time as a result of market and economic conditions, issuer- or issue-specific factors, or new empirical evidence that would affect our credit judgment.

General Criteria: S&P Global Ratings' National And Regional Scale Mapping Tables

Copyright © 2018 by Standard & Poor's Financial Services LLC. All rights reserved.

No content (including ratings, credit-related analyses and data, valuations, model, software or other application or output therefrom) or any part thereof (Content) may be modified, reverse engineered, reproduced or distributed in any form by any means, or stored in a database or retrieval system, without the prior written permission of Standard & Poor's Financial Services LLC or its affiliates (collectively, S&P). The Content shall not be used for any unlawful or unauthorized purposes. S&P and any third-party providers, as well as their directors, officers, shareholders, employees or agents (collectively S&P Parties) do not guarantee the accuracy, completeness, timeliness or availability of the Content. S&P Parties are not responsible for any errors or omissions (negligent or otherwise), regardless of the cause, for the results obtained from the use of the Content, or for the security or maintenance of any data input by the user. The Content is provided on an "as is" basis. S&P PARTIES DISCLAIM ANY AND ALL EXPRESS OR IMPLIED WARRANTIES, INCLUDING, BUT NOT LIMITED TO, ANY WARRANTIES OF MERCHANTABILITY OR FITNESS FOR A PARTICULAR PURPOSE OR USE, FREEDOM FROM BUGS, SOFTWARE ERRORS OR DEFECTS, THAT THE CONTENT'S FUNCTIONING WILL BE UNINTERRUPTED, OR THAT THE CONTENT WILL OPERATE WITH ANY SOFTWARE OR HARDWARE CONFIGURATION. In no event shall S&P Parties be liable to any party for any direct, indirect, incidental, exemplary, compensatory, punitive, special or consequential damages, costs, expenses, legal fees, or losses (including, without limitation, lost income or lost profits and opportunity costs or losses caused by negligence) in connection with any use of the Content even if advised of the possibility of such damages.

Credit-related and other analyses, including ratings, and statements in the Content are statements of opinion as of the date they are expressed and not statements of fact. S&P's opinions, analyses, and rating acknowledgment decisions (described below) are not recommendations to purchase, hold, or sell any securities or to make any investment decisions, and do not address the suitability of any security. S&P assumes no obligation to update the Content following publication in any form or format. The Content should not be relied on and is not a substitute for the skill, judgment and experience of the user, its management, employees, advisors and/or clients when making investment and other business decisions. S&P does not act as a fiduciary or an investment advisor except where registered as such. While S&P has obtained information from sources it believes to be reliable, S&P does not perform an audit and undertakes no duty of due diligence or independent verification of any information it receives.

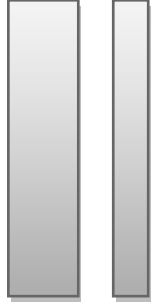
To the extent that regulatory authorities allow a rating agency to acknowledge in one jurisdiction a rating issued in another jurisdiction for certain regulatory purposes, S&P reserves the right to assign, withdraw, or suspend such acknowledgement at any time and in its sole discretion. S&P Parties disclaim any duty whatsoever arising out of the assignment, withdrawal, or suspension of an acknowledgment as well as any liability for any damage alleged to have been suffered on account thereof.

S&P keeps certain activities of its business units separate from each other in order to preserve the independence and objectivity of their respective activities. As a result, certain business units of S&P may have information that is not available to other S&P business units. S&P has established policies and procedures to maintain the confidentiality of certain nonpublic information received in connection with each analytical process.

S&P may receive compensation for its ratings and certain analyses, normally from issuers or underwriters of securities or from obligors. S&P reserves the right to disseminate its opinions and analyses. S&P's public ratings and analyses are made available on its Web sites, www.standardandpoors.com (free of charge), and www.ratingsdirect.com and www.globalcreditportal.com (subscription) and www.spcapitaliq.com (subscription) and may be distributed through other means, including via S&P publications and third-party redistributors. Additional information about our ratings fees is available at www.standardandpoors.com/usratingsfees.

STANDARD & POOR'S, S&P and RATINGSDIRECT are registered trademarks of Standard & Poor's Financial Services LLC.

الملحق رقم 4



فيتش للتصنيف

نموذج 2016 شهادة NRSRO السنوية

المستند 6. تحديد تضارب المصالح فيما يتعلق بإصدار التصنيفات الائتمانية:

1. تحصل فيتش على أجر من المصدرين أو المكتتبين مقابل تعيين تصنيفات ائتمانية للأوراق المالية أو أدوات سوق المال التي يصدرونها أو يكتتبون فيها.
2. تحصل فيتش على أجر من الكيانات مقابل تعيين تصنيفات ائتمانية للالتزامات الأطراف الثالثة التي قد تمتلك فيها هذه الكيانات استثمارات أو قد تكون أبرمت معها معاملات يمكن أن تتأثر إيجاباً أو سلباً بتصنيف ائتماني صادر عن شركة فيتش.
3. تحصل فيتش على أجر من الملتزمين لتعيين تصنيفات ائتمانية لهم.
4. تحصل فيتش و/أو الشركات التابعة لها على أجر من المصدرين أو المكتتبين أو الملتزمين مقابل تعيين تصنيف ائتماني وكذلك مقابل ما تقدمه من خدمات إضافية بجانب تعيين التصنيف.
5. تحصل فيتش و/أو الشركات التابعة لها على رسوم من الأشخاص مقابل اشتراكات لتلقي أو الوصول إلى تصنيفات فيتش الائتمانية و/أو الخدمات الأخرى التي تقدمها فيتش حيث قد يستخدم هؤلاء الأشخاص تصنيفات الائتمان الصادرة عن فيتش من أجل الامتثال للقوانين واللوائح واكتساب منافع أو سبل إنصافية بموجبها فيما يتعلق بالاستثمارات المسموح بها وكفاية رأس المال بما يشمل تلك التي تستخدم مصطلح "مؤسسة تصنيف إحصائية معترف بها وطنياً".
6. تحصل فيتش و/أو الشركات التابعة لها على رسوم من الأشخاص مقابل اشتراكات لتلقي أو الوصول إلى تصنيفات فيتش الائتمانية و/أو الخدمات الأخرى التي تقدمها فيتش حيث قد يمتلك هؤلاء الأشخاص أيضاً استثمارات خاصة أو يكونوا قد أبرموا معاملات يمكن أن تتأثر إيجاباً أو سلباً بتصنيف ائتماني صادر عن شركة فيتش.
7. تسمح فيتش لأشخاص ضمن هيكلها التنظيمي بما يلي: (1) امتلاك الأوراق المالية أو أدوات سوق المال مباشرة، أو التمتع بملكية مباشرة أخرى، في الملتزمين أو المصدرين الذين يخضعون لتصنيف ائتماني تعينه فيتش، و(2) إقامة علاقات عمل تكون أكثر من علاقات أعمال بحتة عادية مع الملتزمين أو المصدرين الخاضعين لتصنيف ائتماني تعينه فيتش.
8. يجوز لشركات فيتش الأم، شركة هيرست كوربوريشن وفيمالاك إس إيه و/أو المساهم المسيطر في فيمالاك إس إيه، السيد/ مارك لادريت دي لشاريير، امتلاك حصة كبيرة في الأسهم (5% أو أكثر) أو عضوية مجالس إدارة الملتزمين أو المصدرين المصنفين من قبل فيتش؛ شريطة أنه، مع ذلك، لا يجوز لشركة فيتش وشركات التصنيف الائتماني التابعة لها تصنيف كيان يسيطر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على فيتش وشركات التصنيف الائتماني التابعة لها أو يخضع لسيطرتها أو يخضع لسيطرة مشتركة معها.
9. نظراً للقيود المفروضة على الملكية الأجنبية وحصص الملكية التاريخية، تسمح فيتش لبعض شركاتها الدولية التابعة بتصنيف الكيانات التي تمتلك حصص ملكية في هذه الشركات التابعة، شريطة أنه، مع ذلك، لا يجوز لشركة فيتش وشركات التصنيف الائتماني التابعة لها تصنيف كيان يسيطر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على فيتش وشركات التصنيف الائتماني التابعة لها أو يخضع لسيطرتها أو يخضع لسيطرة مشتركة معها.
10. تمتلك فيتش شركات تابعة للتصنيف غير الائتماني تقدم خدمات التدريب وبيع الاشتراكات في أبحاث المخاطر القطرية وتحليلات الصناعة إلى المصدرين وغيرهم من المشاركين في السوق الذين قد يكونون من مستخدمي تصنيفات فيتش.
11. تسمح فيتش لأعضاء مجلس إدارتها غير التنفيذيين بالعمل كأعضاء في مجالس إدارات الكيانات المصنفة من قبل فيتش.
12. ويجوز لمحللي فيتش الذين يقدمون توصيات التصنيف ويشاركون في لجان التصنيف عمل الأبحاث وكتابة تقارير الأبحاث كذلك. ويمكن أن تشمل هذه التقارير مناقشة واحد أو أكثر من المصدرين أو الأوراق المالية التي تصنفها فيتش وغيرها من القضايا ذات الصلة بأسواق الائتمان. وقد تحصل، فيتش للحلول، وهي شركة تابعة لفيتش، على إيرادات من بيع الاشتراكات في هذه التقارير البحثية.